مجلة تصدر عن:

شركة المدى

للصحافة والإعلام

الناشر / المدير العام

مصطفى الحمارنة
mustafa@al-sijill.com

المستشار القانوني

جهاد الشريف

العنوان

79 شارع وصفي التل (الغاردنز)
بناية دعسان - الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب. 4952
الرمز البريدي 11953
تلاع العلي، عمان

هاتف
00962 6 5536911
00962 6 5549797

فاكس
00962 6 5536991

البريد الالكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الالكتروني
www.al-sijill.com

أربعة أسابيع ص 6

أبرز أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2009 مغطّاة بإيجاز وافٍ، ليتسنّى للقارئ الاطّلاع على بانوراما الشهر.

قارئ/كاتب ص 14

"وارد" مجلة السجل

آليات الرقابة على الأداء النيابي مجمّدة ص 18

إصلاح العمل البرلماني أولوية وطنية. المدخل المباشر لذلك، يكمن في إدخال تعديلات جوهرية على النظام الداخلي لمجلس النواب. حسين أبو رمان يناقش الموضوع.

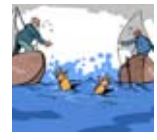

قانون الضمان: استدراك قبل وقوع المحظور ص 23

رغم أنه مؤقت، إلا أن قانون الضمان الاجتماعي الذي أقرّته الحكومة مؤخراً، يبدو ضرورياً، لتجنُّب مزيد من الاستنزاف في أموال الضمان. محمد علاونة يستعرض أبرز ما تضمنه القانون.

موازنة 2010: الاقتراض أو شدّ الأحزمة ص 54

موازنة العام المقبل مختلفة عن سابقاتها، لجهة خفض النفقات بشكل واضح. لكن، ثمة معارضون لهذا التوجه، مثلما أن هناك مؤيدين. هنادي العلي تستطلع آراء الطرفين.

«فتح» بين استبدال قيادة واستمرار سياسة ص 62

إذا أرادت «فتح» تعزيز فرص إجراء انتخابات توحيدية، عليها إرسال إشارات واضحة لـ «حماس» حول استعدادها بقبول نتائج الانتخابات في ما لو خسرتها. خليل الشقاقي يعدد التحدّيات التي تواجه «فتح».

الأوروبيون القلقون والأتراك «المعتدون» ص 66

«العثمانية الجديدة»، ومصطلحات أخرى يستخدمها القادة الأتراك مؤخراً، تبدو مفاجئة للكثيرين في الغرب. جنكيز كاندار، الصحفي التركي اللامع، يتتبع التطورات على النظرة المتبادلة بين تركيا والغرب.

ملف العدد

حال الكتاب: خيارات محدودة، قراءة متدنية ورقابة إلى اضمحلال ص 29

طباعة ونشر بلا تسويق ص 30
آمال إرشيد

منظور واحد لـ"تابوهات" المنع ص 32
محمد جميل خضر

المكتبة الوطنية: المقر الجديد والعقبات ص 34
ليلى سليم

مركز الدارسات: إضافات نوعية في إنتاج الكتاب ص 36
حسين أبو رمان

المكتبات المدرسية: بعضُها ناشط وأخرى مهجورة ص 38
ليلى سليم

سوق الكتب المستعملة ص 40
دلال سلامة

الدوسيهات بديلاً عن الكتاب الجامعي ص 42
صلاح العبادي

"الغرف المنيعة": محاكاة الأنظمة الشمولية ص 43
رائد عواد

تجربتي مع الطباعة والنشر الجامعي ص 44
محمد عدنان البخيت

الناشرون: مواجهة القرصنة والعزوف عن القراءة ص 45
منصور المعلا

هل نريد حقاً تعزيز مكانة الكتاب؟ ص 46
إلياس فركوح

الأكثر رواجاً: الديني والأكاديمي والبلاغيات ص 47
أمل جمعة

أول مطبعة: من بريطانيا إلى شارع بسمان ص 48
غيداء حمودة

صناعة الطباعة: نموّ رغم تصاعد أسعار الورق ص 49
محمد كامل

مكتبات الأمس ص 50
فؤاد البخاري

مساحة حرّة

ماذا يعني أن تكون رئيساً للوزراء في الأردن؟

طاهر المصري، يروي تجربته رئيساً للحكومة، خالصاً إلى أن القيادة السياسية متوافرة وتقوم بواجبها كاملاً، أما القيادة الإدارية فهي ضعيفة وغائبة إلى حدّ ما.

ص 16

شأن اقتصادي

الحوكمة: ثقافة ومنهج حياة ديمقراطية

بسام الساكت، يرى أننا لسنا بحاجة إلى تراكُم قوانين لمواجهة الفساد، بل نحتاج إلى تفعيل القائم منها عملياً.

ص 52

أفق

ينتجع الشتاتَ حتى العودة

رثائية تليق بالراحل شفيق الحوت، تلك التي تنبعث كلماتها حارّةً من وجدان المفكر عزمي بشارة، بخاصة أنها تستحضر مناضلاً قومياً عروبي الثقافة والروح والانتماء والممارسة.

ص 68

عين ثالثة

الانتقال إلى ما بعد تقرير غولدستون

جو ستورك، يقترح الخطوات التي يرى أن الدول العربية مطالَبة باتخاذها لتوضح أن مخاوفها إزاء انتهاكات قوانين الحرب والحصانة تمتد إلى ما وراء إسرائيل.

ص 70

ستّون الصين الشعبية: قطيعة جذرية مع التخلّف

يطلق بعضهم على القرن الحادي والعشرين: «القرن الصيني». فيصل دراج يقرأ نهضةَ هذه الصين، التي وُلدت قبل ستين عاماً، والمقترنة باسم ماوتسي تونغ.

ص 88

رؤية أبو نوار حول الأحداث الكبرى بين 1948 و1964

علي أبو نوار، أحد الضباط الأحرار الذين التحقوا مبكراً بالجيش العربي، ورئيس الأركان 1957، يعرض تجربته في كتابه **حين تلاشت العرب**، ويقدم رؤيته حول أحداث إقليمية وداخلية عاصفة.

ص 92

فايز الصيّاغ: الترجمة إبداع كما هي علم وفنّ

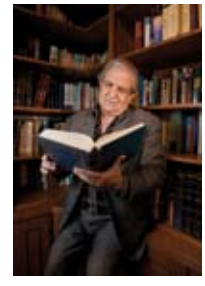

باحثٌ حاز على اثنتين من أهم الجوائز العربية في الترجمة في عامَين متتاليَين، مستشار في مكافحة الفقر، وشاعر أيضاً. تجربته مُضاءة بالإبداع، لذا استضافته **السّجل**، واستمعت إلى آرائه إزاء عدد من القضايا.

ص 94

مونودراما تستحضر المأساة

قدم الفنان غنام غنام أداء تعبيرياً متميزاً في العرض المسرحي «عائد إلى حيفا»، المُعَدّ عن نص رواية لغسان كنفاني تحمل الاسم نفسه.

ص 101

وادي الحسا: مغامرة الماء والصخور المعلّقة

سيلٌ من الماء العذب تحوطه شجيرات القصب. رائع ومرعب. هكذا وجدت علا الفرواتي وادي الحسا وهي تَجُول فيه برغبة الاستكشاف.

ص 106

مراد بركات: 40 عاماً من النجومية والأضواء

ما زال اسمه مرتبطاً بالعصر الذهبي لكرة السلّة الأردنية في الثمانينيات، حين حمل لقب «عملاق السلّة» بلا منازع. التقاه محمد فرواتي في حوار غني بالذكريات.

ص 108

الموت الرحيم: هل يمتلك أحدٌ حقَّ إنهاء حياة آخر؟

قرارٌ يرى مؤيدوه أنه يُنهي معاناة المريض وأسرته والمحيطين، فيما يتبنّى معارضوه موقفاً مضاداً للحق الفردي في الحياة وإنهائها. آمال إرشيد رصدت قصصاً حقيقية وناقشت الموضوع من جوانبه المختلفة.

ص 114

عادل المحاميد: مخزن خبرة وثقافة

يتمتع بصفات أصيلة وابتسامة لا تفارقه، وترحيب لا ينقطع بالضيف. هكذا يصف حسين نشوان الشيخ عادل المحاميد «أبو ياسر»، في بورتريه بالكلمات.

ص 120

« أسد الأردن» بين المنع وعدمه

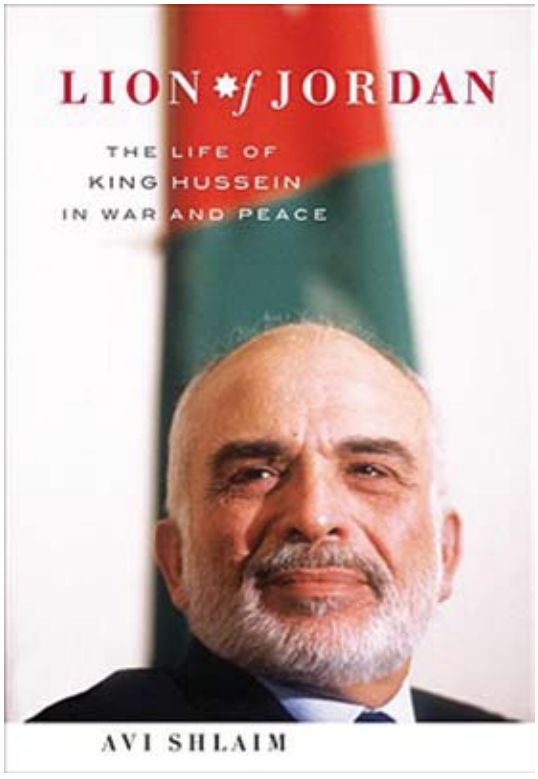

بعد أن سرت أحاديث عن التوجّه لعدم إجازة توزيع النسخة العربية لكتاب «أسد الأردن.. قصة ملك»، نفى عضو اللجنة الاستشارية لدائرة المطبوعات والنشر، جورج طريف، صحة أن يكون قرارٌ اتُّخذ بهذا الشأن.

الكتاب من تأليف آفي شلايم، وهو مؤرخ يهودي بريطاني يتحدث فيه عن حياة الملك الراحل الحسين.

طريف أكد الكتاب لم يُمنع، مضيفاً: «نحن مع الحرية التي سقفها السماء آخذين بالتوجيهات الملكية، ولا نمنع أي كتاب من النشر والتوزيع». وقد أفاد لـ **السجل** بأن اللجنة تعتزم قراءة الكتاب المترجَم للّغة العربية بعد وصوله لاتخاذ قرار بشأن إجازة نشره.

الكتاب متوافر في الأسواق باللغة الإنجليزية، وقد نشرت صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية ترجمة له على حلقات، جرى تداولها على مواقع نشر إلكترونية أردنية، ورغم ذلك أُثير أن الكتاب سيتم منعه، لتضمّنه «أسراراً وملعومات لم تُنشر».

رئيس لجنة الحريات وحقوق الكاتب في رابطة الكتّاب الأردنيين عبد اللّه حمودة، يرى أن منع أي كتاب «سلوط خاطئ»، وبمثابة «وضع وصاية على العقل»، فالمواطن الأردني «على قدر كاف من المسؤولية، ومن حقه الحصول على المعلومات للاطلاع عليها».

يشتمل الكتاب على معلومات مهمة، وقد التقى شلايم ما يزيد على 100 شخصية أردنية مسؤولة لتوثيق كتابه.

عملَ شلايم أستاذاً للعلاقات الدولية في جامعة أكسفورد، وخدم في الجيش الإسرائيلي، وكتب كثيراً عن الاستيطان والكيان اليهودي في فلسطين.■

السنيد: 4 ساعات من الحجز لمطالبته «إنصاف عمّال المياومة»

اللافتات الترحيبية بزيارة الملك عبد اللّه الثاني إلى لواء ذيبان، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2009، لم تشفع للناشط العمّالي ورئيس لجنة عمّال المياومة محمد السنيد، الذي نفذ اعتصاماً عمّالياً في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر، مع زهاء 140 عاملاً، على خلفية فصل 287 عامل مياومة من وزارة الزراعة.

فرع دائرة المخابرات العامة في مادبا، احتجز السنيد بسبب الاعتصام، ووفقاً لما أفاد به السنيد، فقد تم تهديده بالسجن من جانب مساعد مدير مخابرات مادبا الذي خاطبه قائلاً: «متى رَحْ تبطّل هالحركات؟».

وعلى مدار أربع ساعات، خضع السنيد لاستجواب طويل من ضابط في دائرة المخابرات، في الوقت الذي أكد فيه أنه لا يجد مبرّراً لاعتقاله، فـ«الاعتصام سلْميّ، والمطالب شرعية».

وأوضح السنيد لـ **السجل**، أن المعتصمين حملوا لافتات ترحيبية بالملك، وأخرى تطالب مقامه بالتدخل لعدم قطع أرزاق العمّال. ممّا اشتملت عليه إحدى اللافتات: «عمّال المياومة يرحبون بجلالة الملك ويطالبونه بإنهاء معاناتهم».

كان السنيد طلب من محافظ مادبا إدراج اسمه ضمن مستقبلي الملك أثناء زيارته لذيبان، ليتمكن من إيصال مطالب عمّال المياومة له، ورغم أن المحافظ وعده بتحقيق ذلك، إلا أنه، وفقاً للسنيد، عاد وتراجع عن وعده، متعللاً بأن «البطاقات خلصت».

الاحتجاز استمر من الحادية عشرة صباحاً حتى الثالثة والربع ظهراً، أي إلى ما بعد مغادرة الملك اللواء.

يقول السنيد إنه فور خروجه بدأ باستعراض الأخبار على الإنترنت، ليجد على موقع **عمون** الإخباري، إيعازاً من رئيس الوزراء لوزير الزراعة باستخدام 287 عاملَ مياومة لمدة ثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد، على أن يتم إدخالهم ضمن مشروع التشغيل الوطني في ما بعد، لإكسابهم المهارات اللازمة لدخول سوق العمل.

السنيد الذي ما زال مندهشاً من الطريقة التي تم التعامل فيها معه، أكد لـ **السجل** أنه بصدد تقديم شكوى إلى الديوان الملكي لمعرفة المبررات وراء حجزه، والحيلولة دون أن يكون من بين مستقبلي الملك.■

النقابة تطارد «نادي الكتّاب الصحافيين» في المحكمة

خطوة نقابة الصحفيين الأردنيين برفع دعوى أمام المحكمة الجزائية ضد «نادي الكتّاب الصحافيين»، قوبلت باستهجان كبير من صحفيين ومتابعين، رأوا فيها مصادرة لواحد من حقوق التجمُّع.

النقابة رأت في تشكيل النادي أمراً «منافياً لقانون النقابة»، بحسب نائب نقيب الصحفيين الأردنيين حكمت المومني، الذي أكد لـ **السجل** أن «القضية ليست مرفوعة ضد أعضاء النادي، بل ضد إنشاء النادي». الذي تم إنشاؤه بمبادرة من مجموعة الكتاب الصحفيين،

وأضاف المومني أنه «لا يحق لأي جهة أن تنتحل صفة جهة أخرى، سواء في اسم تلك الجهة (صحافيين)، أو في أنشطتها التي تتشابه مع أنشطة النقابة».

وجود أي هيئة يشبه عملُها عمل النقابة «أمر مرفوض ومخالف للقانون» بحسب المومني، الذي أكد أن «النقابة ترفض تأسيس مثل ذلك النادي من دون الرجوع إليها». غير أنه يستدرك أن «النقابة ترحّب بأي مشروع يخدم الصحفيين، شريطة أن يكون تحت مظلة النقابة نفسها»، واصفاً النادي بـ«الجسم الدخيل».

العضو المؤسس للنادي جميل النمري، يرى في الدعوى «تعدّياً»، مدافعاً عن فكرة تأسيس نادٍ فكري ثقافي خارج خانة النقابة. وهو يستنكر «تشدد النقابة» تجاه تأسيس هيئات ونوادٍ فكرية، مؤكداً أن المؤسسين أجروا «استشارات قانونية خلصت إلى أن تشكيل النادي لا يُعَدّ اختراقاً لقانون النقابة».

«النادي يُعنى بالصحفي والكاتب وحيثياته»، لذلك ليس من الغريب استخدام كلمة «صحافي» في تسميته، بحسب النمري، الذي قال إن مؤسسي النادي كانوا يتوقعون أن تحتضن النقابة مشروعهم تحت مظلتها وإشرافها.

رئيس مركز حماية حرية الصحفيين نضال منصور، قال إنه ضد الشكوى ابتداء، مبيناً أن «استمرار تعصُّب النقابة لبعض القوانين أمر لا يخدم حركة التقدم»، داعياً النقابة إلى تغيير القوانين التي تحدّ من تشكيل الأندية والتجمعات الشبيهة.

منصور أبدى استعداد مركزه «للدفاع عن حق نادي الكتّاب الصحافيين» في حال طلبوا المساعدة.

وقد أقحم وزير الثقافة صبري الربيحات بالمعركة، دون أن يكون له يد فيها، حين زجّ كتّاب صحفيون معارضون لإنشاء النادي باسمه، متهمين إياه بأنه يريد أن يثأر من الصحفيين على خلفية موقفه من ضريبة الثقافة.

إعلامي قريب من مجلس نقابة الصحفيين طلب عدم نشر اسمه، وصف موقف النقابة بأنه «عُرْفي إقصائي غير ديمقراطي»، وأضاف أن الأصل في مؤسسات المجتمع المدني أن يتأطر الناس طوعاً للدفاع عن مصالحهم، مؤكداً أن أحادية العضوية في النقابات من «مخلّفات العصور الوسطى»، وأنها انتهت منذ عقود أو قرون في بعض المجتمعات الأوروبية، وتابع: «الدول الشمولية هي آخر معقل لإلزامية العضوية».

النادي تم إشهاره في حفل أقيم في 26 تشرين الأول / أكتوبر، بنادي الملك حسين، رعاه وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال نبيل الشريف مندوباً عن رئيس الوزراء، وحضره مسؤولون حاليون وسابقون، وممثلون عن الجسم الإعلامي. ■

تطويق أزمتَين في اللقاء الإقليمي لاتحادات الصحفيين

أزمتان كادتا تعصفان باللقاء الإقليمي لاتحادات الصحفيين في الشرق الأوسط والعالم العربي، الذي نظمه الاتحاد الدولي للصحفيين بالتعاون مع نقابة الصحفيين الأردنيين ومؤسسة **فريدريش إيبرت**/الأردن، خلال الفترة 5- 7 تشرين الأول/أكتوبر 2009. الخلافات بين اتحاد الصحفيين العرب والاتحاد الدولي للصحفيين المتعلّقة بآلية عمل الاتحاد الدولي وبرامجه وتدخّله في شؤون النقابات والاتحادات الصحفية العربية، انعكست على أجواء الجلسة الافتتاحية للّقاء.

شحْن الأجواء بدأ بالانتقادات التي وجهها عضو مجلس نقابة الصحفيين الأردنيين ينال برماوي، لرئيس الاتحاد الدولي للصحفيين جيم بوملحة، «لتجاهُله معاناة الصحفيين الفلسطينيين في كلمته». تبعَ ذلك في الجلسة المسائية التي تناولت قضايا المرأة نشوب أزمة عندما مُنع نقيب الصحفيين الفلسطينيين نعيم الطوباسي من التقدم باقتراح لرئاسة الجلسة، وإجراء مداخلة. فأثناء مناقشة الصعوبات التي تواجهها الصحفيات، رفعَ الطوباسي يده للتقدم باقتراح حول الموضوع، والحديث عن الضغوطات التي تواجهها الصحفية الفلسطينية، ليُفاجأ الجميع بمنعه من الحديث.

على الفور، انسحب الطوباسي من الجلسة، وغادر اللقاءَ احتجاجاً على ما حدث، فتبعته شخصيات إعلامية عربية حاولت إصلاح ذات البين والاعتذار له، وثنيه عن قرار انسحابه، فعاد الطوباسي بعد الاتفاق أن تُناقَش القضايا التي لا تأخذ صفة العموم، في جلسات خاصة بعيدة عن الرسمية.

البرماوي قال لـ **السجل**، إن اللقاء عُقد في عمّان بهدف «جسْر الفجوة بين الاتحاد الدولي للصحفيين واتحاد الصحفيين العرب، جرّاء تباين وجهات النظر بينهما؛ بخاصة وأن الاتحاد يمثّل مظلة لنقابات وجمعيات الصحفيين العرب». وأكد أن اللقاء انتهى بالاتفاق على التوصيات، من بينها: تشكيل مجموعة عربية داخل الاتحاد الدولي لخدمة الصحفيين العرب.

وكشف البرماوي أن مقترَحاً قُدّم خلال اللقاء لتشكيل مجموعة إقليمية في الاتحاد الدولي، ما قوبل بالرفض من اتحاد الصحفيين العرب؛ «حتى لا تكون إسرائيل من ضمنها».

نقيب الصحفيين الأردنيين عبد الوهاب زغيلات كان دعا في كلمة له ردّ فيها على تجاهل رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين للشأن الفلسطيني، إلى فضح الإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية اليومية ضد المواطنين والصحفيين الفلسطينيين، وإدانتها، وتضمين ذلك في البيان الختامي للّقاء. ■

حملة لإيقاف قرار فصل طالبة من «اليرموك»

طالبت الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا"، رئيس جامعة اليرموك سلطان أبو عرابي، بإعادة النظر في قرار فصل طالبة لأنها "ناقشت أستاذها"، وضرورة معالجة القضية.

تفاصيل القضية وفقاً لطالبة الإعلام في الجامعة رزان قطوس، تعود إلى نهاية الفصل الدراسي الثاني أيار/ مايو 2009، عندما توجهت إلى أستاذ مادة اللغة الإنجليزية حسين شطناوي لمناقشته حول علاماتها.

قطوس تروي أن النقاش احتدم بينهما، وأن المدرّس قام بشتمها، فحدثت مشادة كلامية بينهما انتهت بطردها خارج المكتب. وفي نهاية آب/ أغسطس، تفاجأت الطالبة بوجود إعلان يدعوها لمراجعة مركز اللغات، وهناك التقت برئيس لجنة التحقيق، رشيد الجراح، الذي أبلغها بوجود شكوى ضدها من أستاذها، وطلب رقم هاتفها لاستدعائها للتحقيق معها.

تؤكد قطوس أنه لم يتم الاتصال بها، إلى أن تفاجأت بقرار الفصل في 27 أيلول/سبتمبر 2009، وهو أمر ينفيه نائب رئيس الجامعة زهير الصباغ، الذي قال في اتصال أجرته معه حملة "ذبحتونا"، إن الجامعة اتصلت بالطالبة، لكنها لم تردّ على هاتفها.

قطوس تصف القرار بـ"التعسفي"، كون لجنة التحقيق لم تستمع إلى إفادتها، ولأنها لم تُستدعَ إلى اللجنة في الأصل.

بدوره، يؤكد منسق حملة «ذبحتونا» فاخر دعاس، في حديث لـ **السجل**، أن الإجراء ضد الطالبة اشتمل على خلل واضح في طريقة معالجة لجنة التحقيق، التي «كانت منحازة بشكل واضح للهيئة الأكاديمية على حساب الطالبة».

دعاس يرى أن أنظمة التأديب في الجامعة تنص على التدريج في إيقاع العقوبات، فهناك «التنبيه، فالإنذار، ثم العقوبة» مثل الفصل المؤقت أو سواه. ويستغرب كثيراً ممّا وصفه ساخراً، «الجرم الكبير»، الذي عوقبت الطالبة بسببه دون الاستماع إلى وجهة نظرها، «فقد كان كل ذنبها أنها ناقشت أستاذها».

رئيس لجنة التحقيق رشيد الجراح نفى في تصريح لـ **السجل** ما أثير حول وجود خلل في إجراءات التحقيق، ودعا «من يريد معرفة الحقيقة» إلى الاطلاع على ملف القضية المحفوظ لدى الجامعة، لكنه أكّد على حقّ الطالبة في «اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة للطعن في القرار»، وهو ما تقول قطوس إنها فعلته، فقد قدّمت مطلع تشرين أول/أكتوبر الفائت «استرحاماً» إلى مجلس العمداء لإعادة النظر في العقوبة. وأضافت قطوس لـ **السجل** إن عميد كلية الإعلام عزّت حجاب أبلغها أن المجلس نظر في الاسترحام في جلسته التي انعقدت يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر، وأيّد العقوبة، لكنّ قراراً رسمياً لم يصدر في هذا الشأن بعد.

دعاس قال إن الحملة تقوم بالتواصل مع رئاسة الجامعة، وإنها بانتظار الرد منها، قبل أن يتقرر إذا كانت الحملة ستبدأ بالخطوات التصعيدية أم لا. ■

تحالف وطني لدعم حرية التجمع والتنظيم

تداعت مؤسسات مجتمع مدني ونقابات وأحزاب في 7 تشرين الأول/أكتوبر، لتشكيل «التحالف الوطني من أجل الحق في حرية التجمع والتنظيم».

مفوض التشريعات في المركز الوطني لحقوق الإنسان علي الدباس، قال لـ **السجل** إن لجنة شُكّلت من هذه المؤسسات، لإقرار الصيغة النهائية لآلية عمل التحالف والنظام الأساسي له.

هذا التوافق يأتي حصيلة جهد على مدى عام من المناقشات مع مؤسسات المجتمع المدني في المحافظات كافة، قام بها المركز الوطني لحقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسات مجتمع مدني.

وفقاً للدباس، فإن الدول العربية «تمرّ في مرحلة تحول ديمقراطي تتطلب تعزيز الحريات»، لذلك، فإن من شأن هذا التحالف «تعزيز العمل الديمقراطي وحقوق الإنسان، وكفالة حق التجمع لأفراد مؤسسات المجتمع المدني». ويتوقع الدباس الانتهاء قريباً من إعداد صيغة التجمع.

من جهته، يرى رئيس اتحاد نقابات العمال مازن المعايطة، أن تشكيل التحالف «سيساعد على تنظيم وتقوية عمل منظمات المجتمع المدني، والوقوف في وجه التدخل في شؤونها الداخلية»، مؤكداً أن التجمع هو «سمة المجتمعات المتحضّرة».

وهو ما يذهب إليه أيضاً رئيس جمعية البيئة الأردنية محمد مصالحة، الذي يؤكد أن «تشكيل أي تحالف لإيجاد قوى ضغط، أمر مهم للخروج بنتائج، في أيّ شأن اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي يهم شريحة واسعة من الناس».

المشروع يُنَفَّذ من خلال مفوضية المجتمع المدني في جامعة الدول العربية مع شركاء في الأردن، سورية، فلسطين، مصر ولبنان، بدعم من مؤسسة **فريدريش ناومان** الألمانية ضمن برنامج تعزيز الإطار القانوني للحقّ في التجمع والتنظيم من خلال الحوار الوطني وتعزيز قدرات المجتمع المدني.

الدباس يعتقد أن تشكيل التحالف سيسهم في «تقريب وجهات النظر بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، وبناء شراكات داخل هذه المؤسسات نفسها من أحزاب ونقابات وجمعيات». ■

أمجد ناصر «محظور» في وطنه فقط

أثار عدم توزيع العدد الأخير من **كتاب في جريدة** مع صحيفتَي **الرأي** و**الدستور**، تساؤلات من كتّاب ومثقفين شككوا في أن يكون الأمر «مجرد صدفة»، وإنما «تنسيق عالٍ بينهما».

العدد الأخير من **كتاب في جريدة** خُصص لإلقاء مزيد من الضوء على تجربة الشاعر الأردني، مدير تحرير صحيفة **القدس العربي** أمجد ناصر، الذي عبّر لـ **السّجل** في اتصال هاتفي من مكان إقامته في لندن، عن استغرابه الشديد من خطوة الصحيفتين، عادّاً «إحجامهما عن نشر منتج محلي، أمراً مخجلاً».

وأكد ناصر أنه لم تتم إحاطته بأي تفسير من الصحيفتين حول سبب عدم توزيع الكتاب، لافتاً إلى أن «المادة لا تحتوي شيئاً يدعو إلى المنع».

رئيس تحرير **الرأي** ونقيب الصحفيين الأردنيين عبد الوهاب زغيلات، أرجعَ سبب عدم نشر الكتاب إلى «عدم وصول المادة الأصلية من المصدر»، وهو ما نفته منسقة مشروع «كتاب في جريدة» في بيروت ندى الدلال، التي قالت لـ **السّجل** في اتصال هاتفي، إن «النص تم إرساله عبر البريد الإلكتروني، وتم التأكد من وصوله».

من جهته، أكد مدير عام **الدستور** سيف الشريف، أن «الصحيفة طبعت الكتاب بالكمية المعتادة»، وأنه تم توزيعه في وقته المحدد.

وفي حين حصلت **السّجل** على نسخة من العدد المطبوع من صحيفة **الدستور**، ذهب عدد من المثقفين إلى الاعتقاد «أن العدد لم يوزّع، كما جرت العادة بالنسبة للأعداد السابقة». يقول الشاعر يوسف عبد العزيز: «لو كان العدد صدرَ أو وُزِّع، لكان الوسط الثقافي تداول خبره، بخاصة وأنه لكاتب أردني». الأمر نفسه يؤكده الشاعر زهير أبو شايب الذي لم يسمع عن صدور العديد الأخير من الكتاب في الأردن، بحسب ما أخبر **السّجل**.

كان العدد الأخير من **كتاب في جريدة** خُصص لنصوص سردية للشاعر ناصر بعنوان **البحث عن أبي عبد الله الصغير**، كما تضمّن رسوماً للفنان الأردني البريطاني أنس النعيمي.

وجاءت معظم النصوص مستقاة من كتابَي ناصر **خبط أجنحة** و**تحت أكثر من سماء**، إضافة الى نصوص لم تُنشر من قبل.

أما مقدمة العدد، فقد كتبها الناقد العراقي حاتم الصكر، الذي ألقى الضوء على تجربة ناصر الشعرية والنثرية، ورؤيته لأدب الرحلة الحديث، وفق صورة تحديثية للمسمى القديم. ■

إعادة إحياء البيت الشركسي احتفاءً بمئوية عمّان

القرية الشركسية التي جرى إعادة إحيائها ومحاكاة مفرداتها بجهود قام بها المجلس العشائري الشركسي بمناسبة مئوية عمان، عبّرت عن وفاء لذاكرة تنبض بوهج الحكاية الشركسية وتعبق بأصالتها في أرجاء الزمان والمكان.

بحسب ممثل المجلس العشائري الشركسي الحاج عدنان كلمات، فإن القرية التي أقيمت في ملعب نادي الجيل الجديد، تمثل نمط البناء الشركسي القديم الذي اتخذه الشركس بُعيد قدومهم إلى الأردن أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر.

البيت الشركسي الواقع ضمن القرية، يشتمل على غرف متعددة متلاصقة بجانب بعضها بعضاً، تفتح جميعها على فناء واسع مخصص للخيول، فيه عربات تجرّها دواب تُستخدَم للتنقل وجمع المحاصيل بعد الحصاد.

بعد اجتياز الباب الكبير للبيت، يجد الزائر بابَين: الياخور، المخصص لدخول البهائم والخيل والماعز والثيران التي اشتهر الشراكسة بتربيتها لأغراض الزراعة. والباب الثاني، أصغر من الأول، ومخصص لأهل المنزل والضيوف.

وفي المطبخ موقد من الطين، ومدخنة تُعدّ جزءاً رئيسياً من المطبخ. واللافت هو عدم استخدام أي إضاءة كهربائية، فقد اعتمدت الإضاءة بالكامل على الفوانيس.

في غرفة الطعام هناك الطابون، حيث كانت المرأة الشركسية تحضّر الخبز منذ الصباح الباكر. أما غرفة المضافة، فتقع في مقدمة البيت بالقرب من الباب الخارجي لكثرة الضيوف، في إشارة إلى شيمة الكرم التي اشتُهر الشراكسة بها.

الشراكسة ما زالوا حتى اليوم يحتفظون بالعربة الشركسية الضخمة التي جلبوها معهم من القفقاس، وهي مصنوعة من الخشب الخالص، وقد وُضعت عند مدخل البيت من بابه الكبير.

رئيس نادي الجيل هشام بروقة، يوضح أن إقامة القرية جاءت للتعريف بتراث الشركس الذين كانوا طليعة ساكني عمان في العصر الحديث. ويضيف أن الشركسي عندما حط الرحال واستقر به المقام في عمّان، أبدى حرصه على أن يضمّن بيته جميع مستلزماته في ذلك الوقت، لذا فإن هذا البيت «يعبّر بدقة عن طبيعة الحياة في ذلك الزمن».

افتتاح البيت الشركسي، شكّلَ مناسبة للتعريف أكثر بالشراكسة، عبر رقصات تمثيلية قدمها شبان وشابات شركس وأعضاء من فرقة نادي الجيل الجديد للفولكلور الشركسي، جسّدت طقوساً عايشها أجدادهم البعيدين، غير أنهم ما زالوا يتناقلونها جيلاً بعد جيل.

يُذكر أن المشروع جرى دعمه من أمانة عمان الكبرى، ونفّذه مجموعة من الشبان والشابات الشركس المتطوعين. ■

فاتورة المياه: بند جديد يُظهر الدعم الحكومي

فوجئ المستهلكون بإضافة بند على فاتورة المياه، يوضّح حجم الدعم الذي تقدمه الحكومة من إجمالي قيمة الاستهلاك في الفاتورة، فيما رأى بعضهم أن هناك تناقضاً بين ادعاء الحكومة تقديم الدعم، وبين الانقطاع الكبير الذي تشهده هذه الخدمة في كثير من الأحيان.

وفي بلد يصنَّف على أنه رابع أفقر دولة في المياه عالمياً، بحسب الإحصاءات العامة، ينكر أبو خالد، صاحب محل للبقالة في منطقة «ياجوز»، الدعم الذي تدعيه الحكومة، ويقول: «في الصيف الماضي تكبدنا مبالغ إضافية للحصول على المياه بالصهاريج، بعد أن تقطّعت بنا السُّبل انتظاراً لضخها من قِبَل الحكومة».

بيد أن أمين عام سلطة المياه منير عويس، ينظر إلى العبارة المتضمَّنَة في الفواتير، من زاوية أنها تحمل تحذيراً من شحّ المصادر المتاحة من المياه، في بلد يعتمد على مياه الأمطار لتغذية المياه السطحية والجوفية على حد سواء، بينما ليس هناك أي منشآت لتحلية المياه أو الأنهار.

عويس يرى في إضافة هذه العبارة، دعوة للترشيد في الاستهلاك، بوصف ذلك «أمراً ضرورياً»، فأي إسراف في المياه يعني «تحميل موازنة الدولة أعباء إضافية». ونفى عويس ما تناقلته وسائل إعلام من أن العبارة الجديدة مقدِّمة لرفع أسعار المياه، واكتفى بالقول: «الملك عبد اللّه الثاني أعطى توجيهاته بعدم رفع الأسعار».

البيانات الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة تكشف أن حجم التزويد المائي في القطاع المنزلي ارتفع من 232 مليون م3 العام 1999 ليصل إلى 294 مليون م3 العام 2007، أي بزيادة مقدارها 27 في المئة، وهذه الزيادة مضطردة سنوياً.

يعود ذلك إلى الزيادة السكانية التي شكّلت ضغطاً على مصادر المياه في الأردن. بالمقابل، ارتفع حجم التزويد المائي في القطاع الصناعي من 37 مليون م3 العام 1999 ليصل إلى 49 مليون م3 العام 2007، أي بزيادة 31 في المئة، وهي زيادة مرتفعة بسبب ارتفاع الطلب على المياه في القطاع الصناعي العام 2007. ورغم تزايد حجم التزويد المائي للقطاع الزراعي، إلا أن الزيادة فيه كانت متوسطة مقارنة مع حجم التزويد للأغراض المنزلية، إذ ارتفع حجم التزويد المائي من 521 مليون م3 العام 1999 إلى 590 مليون م3 العام 2007، بزيادة 13 في المئة، وقابلَ ذلك ارتفاعٌ في المساحة الزراعية المروية من 788 ألف دونم العام 1999 ليصل إلى 811 ألف دونم العام 2007، وانخفاض في المساحة الزراعية البعلية من 2267 ألف دونم العام 1999، لتصل إلى 1061 ألف دونم العام 2007.■

دفاتر عائلة وبطاقات شخصية بحلّة جديدة

أعلنت دائرة الأحوال المدنية والجوازات، عن عزمها إصدار دفتر عائلة بشكل ومواصفات جديدة نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2009، إضافة إلى طرح عطاء لاستصدار بطاقة جديدة بمواصفات فنية تقوم عليها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في الوقت الذي أصدرت فيه «الأحوال» نحو 162,8 ألف دفتر عائلة خلال العام 2008، ما يفيد بأن تلك الدفاتر وسواها مما صدر في سنوات سابقة، أو خلال العام الجاري، سيتم تغييرها واستيفاء رسومها من جديد نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2009.

«الأحوال» برّرت قرارها الأخير بأن الدفتر والبطاقة الجديدين «سيُراعى فيهما كل نواحي الدقة ومتانة الغلاف والورق المصقول مع أخذ البعدَين الفني والأمني»، وأضافت أن الدفتر الجديد سيكون كسابقه، «خالياً من الصورة الشخصية ويعبّر عن المضمون الأسَري ولا يُعدّ بطاقة (هوية) شخصية».

البيانات الصادرة عن «الأحوال»، تبيّن أن حاجة البلاد السنوية من البطاقات تُراوح بين 500 و600 ألف بطاقة. وصدر خلال العام 2008 نحو 490 ألف بطاقة، منها 145 ألف بطاقة جُـدِّدَت رغم عدم انتهاء صلاحيتها، و135 ألف بطاقة للمرة الأولى، و135,2 ألف بطاقة بدل تالف، و55,2 ألف بطاقة بدل فاقد، بينما بلغ عدد البطاقات التي جُدِّدت لانتهاء مدتها نحو 19,9 ألف بطاقة.

أما الوثائق الأخرى، فتنوي «الأحوال» تغيير شهادات الميلاد بما يحقق «الدقة والأمان»، كما تم بالتعاون مع وزارة الاتصالات، إطلاق خدمات من بينها: استصدار شهادة بصرف النظر عن نوعها شريطة أن تكون مسجلة سابقاً لدى «الأحوال»، مثل شهادة ميلاد أو زواج أو طلاق، إضافة إلى تجديد البطاقات الشخصية داخل المملكة، فيما سيتم الانتقال إلى 32 خدمة أخرى تباعاً.

أنشئ أول مكتب لإصدار جوازات السفر العام 1921، وكان تابعاً لقيادة الجيش ويرأسه النقيب عارف سليم. في 8 أيلول/ سبتمبر 1941 صدر قرار مجلس الوزراء القاضي بفك ارتباط مكتب الجوازات عن قيادة الجيش وربطه بوزارة الداخلية. وفي العام 1966 صدر القانون رقم 32 لسنة 1966، القاضي بتأسيس مديرية الأحوال المدنية، لكن نظراً لحرب 1967 وما نشأ عنها من ظروف، لم تعمل المديرية بشكل كامل، واقتصر عملها حتى 1 تموز/يوليو 1977، على إصدار البطاقات الشخصية ودفاتر العائلة، حيث كانت تُصدر البطاقة الشخصية الموحدة، وهي لمن يحمل جواز سفر، وبطاقة أخرى بلون زهري للأردنيين الذين لا يحملون جوازات سفر. كما صدرت عنها بطاقة إقامة شخصية لأبناء قطاع غزة باللون الأزرق.

وكانت المديرية مرتبطة بمديرية الجوازات العامة من خلال مدير عام واحد لكلتا الدائرتين.

في 1 تموز/ يوليو 1977 باشرت دائرة الأحوال المدنية عملها كاملاً، بموجب القانون رقم 34 لسنة 1973، وعُين لها مدير عام، وباشرت الدائرة أعمالها من خلال 39 مكتباً في البلاد.

وفي 16 كانون الثاني/يناير 1988، وبناء على اقتراح من اللجنة الملكية للتطوير الإداري، صدر عن مجلس الوزراء النظام رقم 10 لسنة 1988، القاضي بدمج دائرتَي الأحوال المدنية والجوازات العامة في دائرة واحدة، فتم دمج الدائرتين تحت مسمى «دائرة الأحوال المدنية والجوازات».■

حج مبرور من دون كوتات

قرار رئيس الوزراء نادر الذهبي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2009، بإلغاء كوتات الحج لقي قبولاً إيجابياً من نسبة كبيرة من المواطنين، الذين رأوا أنه أسقط واحداً من أوجه اللاعدالة في المجتمع، بخاصة أنه يرتبط بشعيرة دينية يُفترض تعميمها، من دون أن تكون هناك أفضلية لأحد على آخر.

الذهبي أوعز إلى وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، الإعلانَ عن أسماء المواطنين الذين يتم اختيارهم لأداء فريضة الحج في وسائل الإعلام أو عبر الموقع الإلكتروني للوزارة، لتكون متاحة لأي مواطن، يمكن الاطلاع عليها والتأكد من صحة عملية الاختيار.

الناطق الإعلامي باسم «الأوقاف» فؤاد النجداوي قال لـ **السجل** إن القرار يمثل خطوة إلى الأمام في التعبير عن الشفافية لدى الوزارة.

النجداوي أكد أن الوزارة تنفذ القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء في موضوع الكوتات التي كانت تقدَّم لوزراء ونواب وأعيان وأشخاص آخرين. وأضاف: «العدالة موجودة دائماً، والقرار سيتم تطبيق أسسه ومعاييره في عملية اختيار المؤهلين لأداء فريضة الحج لهذا العام».

«الأوقاف» كانت اشترطت العام الفائت، على الراغبين في أداء فريضة الحج، عدم قيامهم بأداء الفريضة سابقاً، وقاموا بالتسجيل الأولي للحج، وأن يكونوا ضمن الفئة العمرية التي اعتمدتها الوزارة، مواليد 1943 فما دون.

تبلغ حصة الأردن من الحجاج نحو 6 آلاف شخص، وفقاً لقرار وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عُقد في عمّان العام 1987، وحدّد عدد الحجاج لكل دولة بنسبة ألف حاج لكل مليون مواطن. ■

انتخابات غرف التجارة تصطبغ بالعشائرية

«آل عاشور يؤازرون مرشحهم لقطاع المواد الغذائية خليل الحاج توفيق في انتخابات غرف التجارة»، «دعم ومؤازرة من عشيرة آل خرفان لمرشحهم في كتلة التغيير شكيب خرفان»، «محلات الغويري تدعم مرشحها ناصر الغويري لغرفة تجارة الزرقاء».

يافطات كثيرة من هذا النوع انتشرت في الشوارع بأنحاء البلاد إبان انتخابات غرف التجارة وقبل شهر من إجرائها في نهاية أيلول/ سبتمبر 2009، ما أثار تساؤلاً حول تدخُّل العشيرة في مثل تلك الانتخابات، بخاصة وأن معظم المؤازرين من أبناء العشيرة على العموم، لا يحق لهم الاقتراع بحكم أنهم ليسوا أعضاء في غرف التجارة أو في مجالسها، كما هي الحال مثلاً في الانتخابات البلدية أو النيابية، إذ يستطيع المؤازرون كافة منح أصواتهم لِيَبرز دورُ العشيرة، وغالباً ما يؤثّر ذلك في النتائج النهائية.

في الزرقاء ومحافظات أخرى، تعدّى الأمر اليافطات إلى أبعد من ذلك؛ فقد أقامت عشائر لعدد من المرشحين موائد غداء وعشاء، لكن اللافت أن تكاليفها كان يتكبدها المرشح نفسه، بحسب منظّم لهذه الولائم طلب عدم نشر اسمه.

يقول المنظّم الذي أدار عدداً من اللقاءات من هذا النوع، إن تكلفة اللقاء الواحد تبلغ آلاف الدنانير، حتى إن عشيرة في الزرقاء لم يرغب بتسميتها، «ذبحت الخراف، وأعدّت الموائد من جزء منها، بينما تم توزيع ما تبقى من لحوم على أهالي الحي».

غسان خرفان، رئيس كتلة التغيير والتطوير التي فازت بمقعدين في مجلس إدارة غرفة تجارة عمّان، أكد لـ **السجل** أن تلك اليافطات ليس لها علاقة بموضوع العشائرية. يقول: «على العكس، إن كان للعشائر دور في الموضوع، فما الذي يفسر وجود تمثيل محدود لتلك العشائر، سواء أكانوا أعضاء أم منتخَبين؟»، وهو يرى أن الأمر «يقع في باب المجاملة لا أكثر».

يضيف خرفان: «الانتخابات أفرزت مقاعد في مجلس الإدارة لكتل مختلفة، وهي غير متجانسة وليست لها علاقة بالعشيرة، ونأمل أن يعمل أعضاء المجلس فريقاً واحداً، لما فيه مصلحة التجار كافة».

خليل الحاج توفيق، الذي فاز بمقعد عن قطاع الأغذية، يتفق مع خرفان في ما ذهب إليه، ويقول إن «الأمر لا يعدو كونه تعبيراً عن الدعم الشكلي والمجاملة»، لكنه لا ينكر أن للمؤازرة العشائرية تأثيرات في الجوانب الإعلامية، وإظهار أن هذا المرشح أو ذاك «يتمتع بشعبية واسعة وسمعة طيبة».

يضيف النقيب: «موضوع العشائرية جذوره ممتدة في المجتمع المحلي، وغالباً ما يكون عفوياً لا يُقصد منه شيء». وهو يستثني الانتخابات النيابية من حكمه هذا، كونها «محكومة للعشائرية، إذ يحشد كل مرشح أكبر عدد ممكن من أبناء عشيرته ليلتفّوا حوله».

انتهى كل ذلك بانتخاب نائل الكباريتي رئيساً لغرفة تجارة الأردن، بواقع 16 صوتاً، فيما نال منافسه رياض الصيفي 13 صوتاً. ■

موظفو «الثقافة»: جمهور لفعالياتٍ لا جمهور لها

تعميم رقم (/2009)

يكلف جميع موظفي الوزارة بحضور حفل افتتاح جميع الفعاليات التي تقيمها وتنظمها وزارة الثقافة دون استثناء، ويتم انتداب ممثل عن كل مديرية في باقي أيام الفعالية ويعتبر كل من يتغيب عن حضور هذه الفعاليات ملغيا عن دوامه الرسمي

وزير الثقافة

الدكتور صبري الربيحات

أثار تعميم صدر عن وزير الثقافة يقضي بإلزام موظفي الـوزارة حضور حفلات افتتاح الفعاليات التي تقيمها الـوزارة، استهجان عدد من موظفي الوزارة الذين رأوا فيه «إكراهاً غير مبرَّر».

التعميم الذي أصـدره وزير الثقافة صبري الربيحات مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2009، لم يستثنِ أي موظف، بمن فيهم العاملون في الدوائر والأقسام الإدارية مثل المالية واللوازم والرقابة الداخلية، كما لم يستثنِ نشاطاً، إذ نصَّ على تكليف «جميع موظفي الوزارة بحضور حفل افتتاح جميع الفعاليات التي تقيمها وتنظمها وزارة الثقافة دون استثناء». أما بقية أيام الفعالية فيتم «انتداب ممثل عن كل مديرية»، وانتهى التعميم بالعبارة التحذيرية التالية: «يُعتبر كل من يتغيب عن حضور هذه الفعاليات متغيباً عن دوامه الرسمي».

القرار من الناحية النظرية مفيد، إذ هو بحسب موظف في الوزارة فضّل عدم الكشف عن اسمه، يعطي موظفي الـوزارة «فرصة الاحتكاك بالمشهد الثقافي، ما يساعدهم على تطوير أدائـهـم فـي مواقعهم داخـل الوزارة»، لكن من الناحية العملية فإن هناك من يكونون وقت حفلات الافتتاح مشغولين بأعبائهم الوظيفية أو الحياتية، أو هُم أصلاً من غير المهتمين بالفعالية، وهذا من حقهم إن لم تكن طبيعة عملهم في الوزارة تتطلب ذلك.

ما يثير الاستهجان بحسب موظف آخر في الـوزارة رفـض هو أيضاً الكشف عن اسمه، «صيغة الإكراه التي وردت في التعميم»، وهو أمر لا ينسجم «لا مع فعل ثقافي، ولا مع أي فعل إنساني آخـر». برأي هذا الموظف، جاء القرار «للتغطية على فشل الوزارة» في إدارة فعاليات «لا تتجاوز كونها مجرد مَشاهد إعلامية جوفاء، لأنها لم تنتج عن حـراك شعبي حقيقي ولن يكون لها بالتالي جمهور، فيكون الحل هو خلق جمهور من موظفي الوزارة».

لكن، يبدو أن عـدداً من موظفي الـوزارة لا يتعاملون بجدّية مع هذا التعميم، فموظفة تعمل فـي قسم إداري كشفت لـ **السّجل** أن تعاميم كثيرة مشابهة سبقته، بعضُ الموظفين يُطبّقون ما جاء فيها، وكثيرون لا يفعلون. تقول: «حدثَ أمرٌ مشابه أيام مهرجان الأردن، لكنني كنت أنجز عملي أثناء دوامـي الرسمي، ولم ألتزم بالتالي بأوامر حضور الفعاليات التي لم تكن تثير اهتمامي»، وفي ما يتعلق بالعقوبات التي يتم التهديد بها، قالت الموظفة إنها مجرد «تخويف». ■

تضارب المعلومات حول أعداد الأسرى في إسرائيل

تضاربت معلومات وزارة الخارجية حول عدد الأسرى الأردنيين في المعتقلات الإسرائيلية، مع معلومات اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين في المعتقلات الصهيونية، وفقاً لمقررها ميسرة ملص.

رئيس لجنة الحريات في مجلس النواب، النائب فخري اسكندر، أسرّ لـ **السّجل** أن اللجنة قررت زيارة وزارة الخارجية للاطلاع على ملف الأسرى، لافتاً إلى أن القائمة التي تلقتها اللجنة من وزير الخارجية أثناء اجتماعها به في مجلس النواب، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2009، اشتملت على ما دعاه الوزير «أسماء أشخاص أسروا جرّاء قضايا أمنية من الجانب الإسرائيلي»، وعددهم 17 معتقلاً.

كان ملص صرّح لوسائل إعلام أن اللجنة الوطنية للأسرى المشكّلة من النقابات المهنية، ما زالت تنتظر ردّ «الخارجية» حول تضارب هذه المعلومات، مطالباً بضرورة جمع المعلومات الصحيحة حول أعداد وأسماء الأسرى الأردنيين لدى إسرائيل بالتعاون مع اللجان العاملة في هذا المجال.

واستغرب ملص التضارب في عدد الأسرى، وفقاً لما تكشّفَ عنه لقاءٌ جمعَ وزير الخارجية ناصر جودة مع لجنة الحريات النيابية، من أن عدد الأسرى الأردنيين 17 أسيراً وفقـاً لسجلات «الخارجية»، رغم أن اللجنة الوطنية للأسرى تؤكد أن عددهم 27 أسيراً.

ملص تساءل عن إسقاط أسماء عشرة أسـرى أردنيين من سجلات الـوزارة، رغم أن اللجنة زودت الحكومة مـراراً بأعداد جميع الأسرى وأسمائهم وأرقامهم الوطنية.

وكـان العـشـرات مـن ذوي الأسرى نفذوا في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2009 اعتصاماً أمام رئاسة الوزراء بمناسبة يوم الأسير الأردنـي، لمطالبة الحكومة بالعمل على تحرير الأسرى المعتقلين في سجون الاحتلال، وملاحقة إسرائيل قانونياً لانتهاكها اتفاقية جنيف الثالثة بخصوص الأسرى.

يشار إلى أن الجهود المبذولة لإطلاق سراح الأسـرى الأردنيين في إسرائيل، أثمرت بإطلاق سراح أربعة أسرى في 20 آب/أغسطس 2008، هم: سلطان العجلوني، أمين الصانع وسالم وخالد أبو غليون، كانوا حُوكموا في إسرائيل، وقضوا قسطاً من العقوبة في السجون الإسرائيلية، قبل نقلهم إلى الأردن في 5 تموز/يوليو 2007، لإكمال تنفيذ العقوبة. ■

شبيلات يتعرض لاعتداء والحكومة تتسرع بالتصريحات

تَعرَّضُ النائب السابق ليث شبيلات للضرب «على أيدي مجهولين»، أحدثَ ضجة كبيرة في الأوساط السياسية والنقابية، بخاصة أن الحادثة التي جرت الأحد، 25 تشرين الأول/أكتوبر، جاءت بعد أيام قليلة من ظهور شبيلات على قناة **الجزيرة** للحديث حول معاهدة وادي عربة للسلام بين الأردن وإسرائيل، إضافة إلى مشاركته بندوة حول الموضوع نفسه في رابطة الكتاب الأردنيين.

الاعتداء على شبيلات، 68 عاماً، من خمسة أشخاص مجهولي الهوية، جاء في وضَح النهار، في السابعة والنصف صباحاً، عندما همّ بدخول مخبز صلاح الدين في العبدلي، ما أسفر عن إصابته برضوض وجروح سطحية نُقل على إثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج.

شبيلات، ربطَ الاعتداء عليه بندوة أقامها قبل يومين من وقوع الحادثة في رابطة الكتاب الأردنيين، طالبَ فيها بخضوع جميع المسؤولين في الدولة للسؤال والمحاسبة، مشيراً إلى أن تجاوُز المحاسبة يعني عدم وجود فائدة من عمليات الإصلاح.

وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة نبيل الشريف، رفض مبدأ التوظيف السياسي للحادثة، مضيفاً أنه لا يجوز إعطاء الموضوع أكبر من حجمه. في حين نفى الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام الرائد محمد الخطيب أن يكون للحادث أيّ أبعاد أو خلفيات. وقال في بيان صحفي إن المعلومات الأولية تشير إلى «حدوث مشادة كلامية بين شبيلات والأشخاص الذين لا يعرفهم أمام المخبز»، لكن شبيلات نفى رواية الأمن العام، مؤكداً عدم رؤيته للأشخاص الذين ضربوه من الخلف، وعدم حدوث مشادة كلامية بينهم، بل إنهم قاموا ضربه ولاذوا بالفرار.

الصحف اليومية تباينت في طريقة تداولها للخبر، ففي حين تمت تغطية الحادثة في **الدستور** عبر خبر قصير على الصفحة الأولى، اقتصر على تصريحَي الشريف والخطيب، تضمّن خبر **الرأي**، القصير أيضاً في الصفحة السادسة، تصريحاً للشريف وآخر لشبيلات، إضافة إلى تصريح الخطيب.

أما **العرب اليوم**، فقد وضعت الخبر على الصفحة الأولى، مع إفراد نصف صفحة داخلية، وبدأت بتصريح لشبيلات. وسلّطت الصحيفةُ الضوء على الجدل بين الحكومة والأمن العام من جهة، وبين شبيلات من جهة أخرى، إضافة إلى تغطية للاعتصام الاحتجاجي وبيان مجلس نقابة المهندسين حول الحادثة.

الغد تابعت الحادثة من شبيلات إلى الحكومة والأمن العام، إضافة إلى الاعتصام وبيان المهندسين، كذلك نشرت تقريراً اشتمل على آراء سياسيين ونقباء ومؤسسات مجتمع مدني دانوا الحادثة.

«البيان الحكومي كان متسرعاً، وأعطى نتيجة قبل التحقيق في الحادثة، ما أثار شكوكاً حقيقية لدى المواطن حول دوافع التصريح»، بحسب إعلامي طلب عدم ذكر اسمه. ■

رميمين: ظاهرة طبيعية هوّلها الإعلام

حُسمت التكهنات بشأن ظاهرة ارتفاع درجة حرارة في دونمَين بمنطقة رميمين، بتأكيد لجنة شُكلت لهذه الغاية، بأن هذه الظاهرة «طبيعية لا خوف ولا خطورة منها»، وذلك بعد انشغال الرأي العام ووسائل الإعلام فيها، على مدى يومين، 6 و7 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

وفقاً لرئيس اللجنة محافظ البلقاء عبد الجليل السليمات، فإن هذه الظاهرة حدثت بفعل «تراكمات عضوية ومواد كيميائية وخطّ تصريف للمياه العادمة من محطة زي، إضافة إلى فحم وكربون من مخلفات معاصر زيتون، جرى طمرها ونتج عنها تفاعلات» أدت إلى ارتفاع درجة حرارة تلك المنطقة.

رئيس جامعة البلقاء التطبيقية عمر الرياموي، المتخصص في الجيولوجيا، بيّن لـ **السجل** أنه زار الموقع فور علمه بحدوث الظاهرة، برفقة فريق من المختصين في الجامعة، وقد تأكّد لهم «صعوبة احتمالية حدوث أي نشاط زلزالي في المنطقة نتيجة الطبيعة الجيولوجية».

وعزا الظاهرة إلى مواد عضوية طُمرت في باطن الأرض على مدار سنوات، موضحاً أن هذه المواد مصدرها مخلّفات محطة تنقية زي الواقعة قرب السيل الذي مصدره المحطة.

الرياموي يرى أن تجنب تكرار هذه الظاهرة يتطلب «تنظيف السيل من المخلّفات الكربونية».

نقيب الجيولوجيين بهجت العدوان، قال إن منطقة ضاحية الزهراء في منطقة رميمين «غنية بالترسبات وتمثّل ممراً لمياه عادمة، إضافة إلى تراكم بقايا أشجار فيها»، مما أحدث تفاعلات بينها «أدت إلى ارتفاع غير منطقي في درجات الحرارة»، وهو ما أكده مستشار المختبر الجنائي في مديرية الأمن العام البروفيسور البريطاني جيمس برايز، مُرْجعاً سببها إلى «ترسبات فحمية وعضوية وكربونية في باطن أرض المنطقة».

برايز قلّلَ من خطورة الحرائق التي أسهمت وسائل إعلامية في تهويلها، رابطةً إياها بنشاط بركاني محتمَل.

وبحسب العدوان، فإن هذه الظاهرة تكررت سابقاً في جنوب البلاد في مناطق الصخر الزيتي التي تعرضت لضغط تحت الأرض مما ولّد حرارة عالية. وهو يرى أن هناك «إمكانية للاستفادة من هذه الطاقة لولا محدودية مساحة المنطقة التي تتوافر فيها». ■

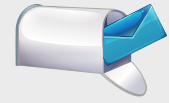

أسباب قصور التعليم الثانوي

يدور الحوار بين المربّين في الأردن حول بنية التعليم الثانوي ومحتواه، ومدى ارتباطه بالإعداد المهني وخطط التنمية الوطنية وما تتطلبه من موارد بشرية، وتُشكّل مرحلة التعليم الثانوي حجر الأساس في خطط التنمية الوطنية، من منظور أن نوعية التعليم في هذه المرحلة هي المسؤولة عن تحديد مستوى كفاءة وفعالية القوى العاملة التي تحتاجها خطط التنمية في الأردن.

وتتلخص جوانب القصور التي تواجه التعليم الثانوي في الأردن بـ:

* انعدام التوازن بين مخرجات التعليم الثانوي واحتياجات خطط التنمية للقوى البشرية المدربة، بسبب غلبة الطابع النظري والأكاديمي في هذا النوع من التعليم على حساب الجانب العملي والمهني الذي يشكل أساساً لتلبية متطلبات الخطط التنموية.

* النمطية في بنية التعليم الثانوي وبرامجه.

يستند هذا المبدأ إلى فرضية أن ديمقراطية التعليم تحتم اعتماد نمط موحد لجميع الطلبة في هذه المرحلة، رغم التفاوت الكبير في قدراتهم وميولهم وحاجاتهم واتجاهاتهم. إن اعتماد مبدأ النمطية في بنية التعليم الثانوي يؤدي إلى تجاهل الفروق الفردية.

* الجمود والشكلية في تحديد مسارات التعليم الثانوي أو فروعه، لأن الطالب الذي يختار أحد مسارات التعليم في بداية المرحلة الثانوية يحتم عليه النظام التعليمي الاستمرار في هذا المسار، ولو تأكد له وللمدرسة أن خطأ ما قد وقع عند اختياره.

* التقليدية والتخلف في مناهج التعليم الثانوي وبرامجه:

غالبية مناهج وبرامج التعليم الثانوي في الأردن تم إعدادها منذ زمن طويل، وهي ذات طابع تقليدي محافظ، وعمليات تطويرها ومراجعتها وتحسينها تتم ببطء شديد وتخضع لقيود شكلية.

* الإعداد للدراسة الجامعية بدلاً من الإعداد للحياة:

الطابع الذي يسيطر على نظام التعليم في المرحلة الثانوية هو التحضير للامتحان العام الذي يتم عقده في نهاية المرحلة الثانوية، والذي بموجبه يتم تصنيف الطلبة وفق معدلاتهم، واعتماد هذه المعدلات كأساس وحيد لالتحاقهم بأنواع الدراسات الجامعية المختلفة.

لذلك لا بد أن تتوافر للطالب في المدرسة الثانوية بدائل واختبارات تربوية متعددة، بحيث تتاح الفرصة له لاختيار البرنامج الدراسي الذي يتناسب مع قدراته وحاجاته وحاجات مجتمعه، وأن تتوافر في نظام التعليم الثانوي مبادئ: المرونة، الملاءمة، الحداثة، وسهولة الانتقال من مسار تعليمي إلى آخر.

البديل في حالة عدم الأخذ بهذه الملاحظات عند تطوير بنية التعليم الثانوي في الأردن، هو اعتماد الحدس والارتجال والعشوائية والشطحات الفكرية التي تتم في قاعات مغلقة. ■

وجيه الفرح
مدير عام البحث والتطوير التربوي والإداري سابقاً - وزارة التربية والتعليم

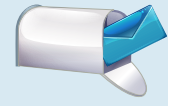

مدرسة مميزة في جرش

هنالك في حي ظهر السرو بمدينة جرش، ثمة على الشارع الرئيسي، مدرسةٌ مكتظة بالطلاب، وفيها مدرّسون، وعلى رأسهم مدير. كلما زرت هذه المدرسة الحكومية أو مررت بالقرب منها، رأيتُ شيئاً مختلفاً عما ألفتُ مشاهدته: مدير فارع الطول يقف على طرف الشارع، ليساعد الطلاب على قطعه، ثم لا يتوانى عن جمع النفايات بيديه أمامهم ليعلّمهم درساً في المحافظة على البيئة.

هيبةٌ تجلل الطابور الصباحي، المعلمون يقفون أمام صفوفهم يتفقدون الطلاب، ويُصلحون من اعوجاج الصف، إنصات للسلام الملكي، وترديد متحمس للنشيد الوطني، تغنّياً بالوطن وقيادته، وكلمات صباحية يلقيها الطلاب عبر الإذاعة تكشف عن دافعيةٍ وأمل بغد مشرق للوطن والأمة.

خطوةٌ تستحق التقدير تلك التي قامت بها الإدارة، حين وضعت حاجزاً للحيلولة دون انتقال الطلاب فجأة من بوابة المدرسة إلى الشارع الرئيسي، خشية تعرُّضهم للخطر من السيارات المارة.

لكل ذلك، تبدو مدرسة ظهر السرو الأساسية للذكور، مدرسة مميزة، تستحق الوقوف إجلالاً لطاقمها الإداري والتدريسي. نعم إنهم بشر، لكنهم بعطائهم وبحبهم لمهنتهم وبانتمائهم للوطن، ضربوا أروع الأمثلة للمواطن المعطاء. ■

جهاد محمد المرازيق

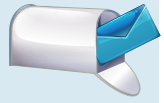

أهمية الملْكية الفكرية

يحتاج المثقفون والكتّاب والأدباء والمفكرون، إلى حماية منتجاتهم، لذلك برزت ضرورة سنّ تشريعات تحميهم ونتاجاتهم من الاستغلال المعنوي والمادي، وتشدد على انتفاعهم الحصري من أفكارهم، وتَحُول دون «لطشها» والسطو عليها.

وقد اهتمّ الميثاق العالمي لحقوق الإنسان بهذه المسألة، إذ نصّت المادة 27 على حق الإنسان في صون نتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني، وملْكيته له، واستفادته المادية والمعنوية منه.

المنظمة العالمية للملْكية الفكرية التي جاوَز عدد الأعضاء فيها 200 دولة، يرجع تاريخها إلى العام 1883، عندما امتنع عدد من المخترعين عن المشاركة في فعاليات المعرض الدولي للاختراعات بفيّينا العام 1873، لخشيتهم من أن تتعرض اختراعاتهم للسطو والاستغلال، فقاد ذلك إلى التفكير بتشكيل المنظمة، كما تشكلت هيئة لحماية الملْكية الصناعية في الفترة نفسها ولأسباب مشابهة. بذلك، راج مفهوم «حق المؤلف»، وبدأت الاتفاقيات الدولية تنشط في الحث على الحصول على حماية دولية بشأن المصنفات الفكرية والأدبية.

تكمن أهمية القوانين الناظمة للملْكية الفكرية، في أنها تحمي وتشجع على الابتكار والإبداع والتطور، فالمبدع عندما يرى أنه هو وإبداعه محميان بموجب قوانين واضحة، فإن ذلك يشكّل حافزاً قوياً لديه ويشجّعه لمزيد من العطاء الإبداعي، نتيجة شعوره بتحسين شروط الأمان ووفرة القوانين الحامية لنتاجه. وهذا يقلل من عمليات القرصنة الفكرية، ويدفع بعجلة الاقتصاد والتطور الإبداعي والنتاج الحضاري نحو آفاق أرحب وأكثر شمولية.

التطور الهائل الذي حظيت به الحقوق المجاورة لحق المؤلف، بفضل التقدم التكنولوجي وثورة الاتصال، مثل انتشار البث الفضائي وسرعة الاتصال الرقمي، وفّر للمبدعين شعوراً بالطمأنينة، وشجّعهم، وجعلهم يطمئنون على نشر إبداعاتهم دون الخشية من تعرُّضها للاستنساخ أو للقرصنة بأشكالها المختلفة، بما يمنحهم القانون من حقوق مالية عادلة وبما يكفله لهم من حقوق معنوية، مثل نسبة مصنفاتهم إليهم وعدم استنساخها أو قرصنتها، ليضمنوا من ثم تمتعهم بحقوقهم المادية والمعنوية.

هنا تبرز أهمية نشر «ثقافة الملْكية الفكرية» في المجتمع، حتى تحمي المواطن أو المستهلك، وتشجعه على اختيار السلعة أو الخدمات المعروفة بجودتها، وتوعيته تجاه حقه في حماية فكره. وبهذا تتراجع نسبة الخسائر التي تتكبدها قطاعات تجارية مختلفة جرّاء عمليات القرصنة والتزوير، بدءاً من تكنولوجيا المعلومات وليس انتهاء بما تعانيه بعض الصناعات الدوائية من انتهاك للملْكية الفكرية يُبدّد مبالغ مالية طائلة على الدولة وعلى المبدعين والمخترعين أصحاب الملْكية أنفسهم. ■

عمار الجنيدي

Inspired by life
Designed for Living

An ALNO kitchen is a place where you can enjoy life in your own way.

That's because we have a passion for quality, every detail of our kitchens functions perfectly, and we have an extensive range to choose from.

For your free 178 page brochure visit www.alno.de

ALNO ...the world of kitchens

مطابخ الطباع
TABBAA KITCHENS

For more information call: 06 5519842 Email: info@tabbaakitchens.com www.tabbaakitchens.com

ماذا يعني أن تكون رئيساً للوزراء في الأردن؟

طاهر المصري

الديمقراطيات تفرز رؤساء وزاراتها عبر أحزابها، ومن خلال عملية مهنية وموضوعية يَعتمد فيها الاختيار على الكفاءة والثقافة والقدرة الشخصية متعددة الجوانب. ويستغرق هذا الفرز وهذه الغربلة سنوات طويلة من العمل الحزبي والنيابي والاجتماعي.

وتأخذ الديمقراطية منحى مختلفاً في المنطقة العربية، وبخاصة بما يتعلق باختيار رئيس الوزراء. في الأردن، فإن نظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي، وفقاً للمادة الأولى من الدستور. ومنح الدستور الملك حق اختيار رئيس الوزراء وتعيينه واختياره (حسب المادة 35)، للأسباب والظروف والأهداف التي يراها الملك مناسبة، مما يفتح الباب أمام احتمالات متعددة حول هذا الخيار.

إن غياب حياة حزبية وسياسية حقيقية وراسخة، لعدم وجود أحزاب قادرة على إيصال كتل سياسية للبرلمان تمتلك التخطيط الاستراتيجي والنفَس الطويل وبرامجَ اقتصادية واجتماعية، ورؤية واضحة في الإصلاح والتطوير، يؤثر في التطبيق الديمقراطي السليم في البلاد. ونحن نسمع منذ زمن في أوساط المثقفين والسياسيين وفي الإعلام دعوات لإحياء الحياة الحزبية لتحديث طريقة اختيار رئيس الوزراء، بحيث يكون ذلك مبنياً على أسس متفق عليها، تواكب توجهات الحياة السياسية. وأنا من هذا الرأي. هذا الوضع جعل من منصب رئيس الوزراء موقعاً تقلّبَ عليه العديد من الرؤساء خلال حقب زمنية قصيرة. وهذا أمر يلاحظه معنا العالم باستغراب. وبهذا، يصبح رئيس الوزراء واقعاً تحت تأثيرات قد تكون متناقضة أو متشابكة، ويجعله خاضعاً لتقييمات وضغوطات لا تتعلق بحسن إدارته لعمله المهني أو الموصوف في الدستور. فمن جهة، عليه أن يراعي توجهات القيادة السياسية المطّلعة على كل الظروف الإقليمية والخارجية والداخلية، ومن جهة أخرى عليه مراعاة تطلّعات الرأي العام ومزاجه الذي يكون في بعض الأحيان غير متوافق مع السياسات، أو غير مطّلع وربما غير موضوعي في حكمه على الأمور.

رغم تلك العوامل والظروف، إلا أن هناك قواعد ومبادئ يجب أن يتقيد بها الرئيس، وأن يدير سياسته على أساسها، وهناك صفات ومتطلّبات يجب أن تتوافر فيه، منها أن يكون عارفاً ومستوعباً لمفاهيم إدارة الدولة ومعانيها العميقة، من حيث ترجمتها لتتوافق مع المصالح الوطنية العليا، ولمفهوم الحفاظ على المال العام، والتوازن الكامل في إدارة مصالح الدولة الداخلية والخارجية وبين مؤسساتها الدستورية، والابتعاد عن المشاعر والمصالح الجهوية والفئوية والطبقية، إضافة إلى تطبيق صارم لمبدأ سيادة القانون. وبمفهوم فلسفي، على الرئيس أن يوثق الصلة بين عقله وقلبه، وأن يقرّب المسافة بينهما.

تطبيق هذه المعادلة في الوضع الدستوري المذكور أعلاه، أمر صعب للغاية. وقليل من رؤساء الحكومات استطاع التعامل معها ونجح. وأزعم أنني حاولت القيام بذلك كرئيس للحكومة العام 1991، أي التوفيق بين حاجات العقل ومتطلبات القلب. لكن الظرف الدولي والإقليمي، وليس أي شيء آخر، هو الذي أخلّ بتلك المعادلة الدقيقة. لم أتمكن من إبقاء ذلك التوازن الدقيق بين هدف جلالة الملك الحسين رحمه الله، في إجراء الإصلاح والدفع باتجاه الديمقراطية وتحرير الأردن من عنق الزجاجة في ذلك الزمن الصعب، وبين مزاج بعض القوى السياسية الممثلة في مجلس الأمة وخارجه وتوجهاتها وتطلعاتها، ولا بين مواءمة الظرف الإقليمي والدولي وحاجات الدولة بكل مكوناتها مع تطلعات القيادة.

ووجدت أن استقالتي تلبي متطلبات الأطراف الثلاثة: القيادة، المعارضة والظرف الإقليمي، من دون أن تضر بالمصلحة الوطنية العليا. فالاستقالة أفادت القيادة والوطن، لأنها حافظت على الزخم الديمقراطي الوليد، وسمحت للأردن بالمرور سالماً من عنق زجاجة المأزق الإقليمي والدولي الذي أحاط بالكيان الأردني بخطر داهم وحقيقي، وحفظت للنظام موقفه ومصداقيته الداخلية وسيطرته على مجريات الأمور، وتخلّت تلك الفئات السياسية المعترضة عن موقفها المتشنج، رغم أن مواقف القيادة والحكومة السياسية التي تلت حكومتي لم تتغير.

يقول بعضهم إن الإصلاح والديمقراطية دفَعا ثمن تلك الاستقالة. لا أختلف معهم في ذلك جزئياً، لكنني أضيف أن هناك أسباباً أخرى لذلك. ولا أعتقد أن أي تراجع حدثَ كان فقط سببه غياب حكومتي، بل هناك أسباب أخرى له. ويمكن القول إن اتفاقية أوسلو وما تلاها من توقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، كانت من بين تلك الأسباب. كما أن «تغوُّل» مجلس النواب الحادي عشر –قبل حكومتي وأثناءها وبعدها- جعل القيادة السياسية تتوجس خيفةً من هذا الوضع. الأداة التي استُعملت تمثّلت في قانون الصوت الواحد.

بموجب الدستور الأردني، فإن الملك هو رأس السلطة التنفيذية، لكنه يحكم من خلال وزرائه. وهذا مفهوم وواضح ومتفَق عليه بين كل المستويات الرسمية والمؤسسات الدستورية. وتمت ممارسته بدقة وبنجاح منذ سنوات الإمارة وما بعد الاستقلال. وممارسته اليوم تُعدّ وصفة صالحة لعلاج بعض الضعف الإداري الذي نشهده في الجهاز الحكومي، وهو علاج لحالة الضياع والتشتت داخل المجتمع الأردني.

والأمر كذلك، لأن الملك محصَّن من كل تبعة ومن كل مسؤولية. أما سلطة التنفيذ فهي عند الحكومة ورئيسها، وعليهم جميعاً أن يوفروا القيادة السياسية والإدارية للدولة بكل ثقة وحكمة، ودائماً الملك هو الحكَم على نجاح الحكومة - أيّ حكومة - أو فشلها.

كل شعوب الأرض تحتاج إلى قيادة إدارية. في الأردن، القيادة السياسية متوافرة، وتقوم بواجبها كاملاً. أما القيادة الإدارية فهي ضعيفة وغائبة إلى حد ما. ■

TRADER VIC'S

Restaurant & Lounge

Welcome to the world of Trader Vic's

where you can escape into an exotic atmosphere and have a taste of legendary Trader Vic's-Style food and tropical drinks from all around the world while enjoying our live Latin band.

Operating Hours: Open 7 days a week

Lunch:	1:00 p.m. to 4:00 p.m.	Dinner:	7:00 p.m. to 12:00 p.m.
Friday Lunch:	12:30 p.m. to 3:30 p.m.	Bar:	12:00 p.m. to 1:45 a.m.

www.tradervics.com

FOR RESERVATIONS
06 5661122

فندق ريجنسي پالاس
THE REGENCY PALACE
HOTEL

المجلس ليس في عجلة من أمره!

آليات الرقابة على الأداء النيابي مجمّدة والإصلاح في قفص الانتظار

حسين أبو رمّان

إصلاح العمل البرلماني أولوية وطنية، لما له من انعكاس على أداء المجلس النيابي بوصفه سلطة تشريعية، وعلى دوره في ممارسة الرقابة على الأداء الحكومي.
المدخل المباشر المتاح لتفعيل الأداء النيابي وإصلاحه، يكمن في إدخال تعديلات جوهرية على النظام الداخلي لمجلس النواب.

النائب محمد أبو هديب (العاصمة) يرى أن أساس الإصلاح في مجلس النواب هو إصلاح النظام الداخلي ليكون أكثر فاعلية وعملية، إلا أن المجلس لا يُبدي في محصلة قراره «حرارة» في الذهاب نحو تعديل النظام الحالي الذي أُقِرّ منذ 13 سنة.

مع ذلك، يصر النائب مفلح الرحيمي (جرش) على أن التعديل يمثل أولوية نيابية قصوى، مستشهداً بوجود مجموعتين من النواب تقدمتا بمشروعين لتعديل النظام الداخلي، أُحيلا إلى اللجنة القانونية. فيما يفسر النائب بسام حدادين (الزرقاء) عدم تعديل النظام حتى الآن، بأنه يعكس «عدم إدراك كافٍ للقوة التي يمنحها التعديل للمجلس»، وأن من يدركون ذلك ربما «يميلون إلى الإبقاء على البعد الفردي في قواعد اللعبة الداخلية».

عدنان الهياجنة، أستاذ العلوم السياسية، يتساءل: إلى أي مدى يمكن الحديث عن دور

إصلاحي لمجلس نـواب، وصلت أكثرية من أعضائه إلى القبة في ظل شبهات بعدم نزاهة الانتخابات؟ ويضيف أن إصلاح العمل النيابي يتطلب أيضاً إغلاق الباب أمام استئثار النواب بامتيازات خاصة بهم، مثل الإعفاء الجمركي لسياراتهم وغيره، لأن الأساس أنهم مطالَبون بالدفاع عن مصالح كل المواطنين.

مأسسة الكتل النيابية تحتل مكانة متقدمة ضمن أولويات تعديل النظام الداخلي بالنظر إلى ضعف الحضور الحزبي تحت القبة. فحتى أواخر آب/أغسطس 2009، لم يكن هناك في مجلس النواب من قوى حزبية منظّمة سوى كتلة جبهة العمل الإسلامي من ستة أعضاء.

التطور الجديد على هذا الصعيد، يتمثل في إعلان وزارة الداخلية رسمياً يوم 31 آب/أغسطس 2009، عن تأسيس حزب التيار الوطني بـ2000 عضو. تلا ذلك تعديل اسم «كتلة التيار الوطني» في مجلس النواب ليصبح «كتلة حزب التيار الوطني». ويتعين بطبيعة الحال انتظار الدورة البرلمانية الثالثة للحكم على أداء الكتلة الوليدة بوصفها كتلة حزبية، والتعرف على مدى التزام أعضائها بالسلوك الحزبي.

الهياجنة: إصلاح العمل النيابي يتطلب أيضاً إغلاق الباب أمام استئثار النواب بامتيازات خاصة بهم

حدادين يشدّد على أهمية أن يعترف النظام الداخلي بالكتل والتجمعات البرلمانية، ويحدد آلية تشكيلها والانتقال منها، ويبين المزايا والخدمات المساندة المخصصة لها من مثل السكرتارية والمستشارين وربما الموازنة أيضاً.

يتفق الرحيمي، أحد أقطاب كتلة حزب التيار الوطني (54 عضواً)، مع الدعوة لتعديل النظام الداخلي للمجلس في الاتجاه الذي يكفل مأسسة الكتل النيابية.

مشروعان لتعديل النظام

«تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب» كان أُدرج للمرة الأولى في عهد المجلس الخامس عشر في الدورة الاستثنائية الأولى

مفلح الرحيمي

محمد أبو هديب

(2008/7/12-6/1)، دون أي تحديدات، ما يفيد أن الوثيقة خاضعة بكل بنودها للتعديل. وقبل عشرة أيام من انتهاء الدورة، تقدّمَ 16 نائباً بمشروع لتعديل النظام (مشروع الـ16). وساد الانطباعُ أن المشروع الذي وقّع عليه نواب من كتلتَي التيار الوطني والإخاء ومستقلين، سيشكل، وحده، أساس المراجعة.

ولاحتواء انتقادات عدد من النواب بأن هذه التعديلات لا تتناول النظام الداخلي بمجمله، اقترح رئيس المجلس عبد الهادي المجالي على «مَن لديه مقترحات لتعديل النظام أن يزود بها اللجنة القانونية». وبعد أيام، تقدم 13 نائباً غالبيتهم من المستقلين وكتلة الإخاء، بمبادرة من النائب بسام حدادين، أحد أقدم أربعة نواب في المجلس، بمشروع تعديلات جديد (مشروع الـ13) إلى اللجنة القانونية.

المشروعان اقترحا تعديل ما مجموعه 18 مادة من أصل 164 مادة. وفيما اتفقا على أن «لأعضاء المجلس تشكيل الكتل التي يرونها مناسبة»، اقترح المشروع الأول الذي يحظى بدعم كتلة التيار الوطني، أن تسمي الكتل مندوبيها في اللجان الدائمة، «على أن يفقد عضو الكتلة عضويته في اللجان حال انسحابه من الكتلة»، لضمان استمرار تماسك الكتل.

أسئلة وأجوبة شفهية

من المقترحات اللافتة التي أوردها المشروع الثاني، وأكد عليها حدادين، تخصيص نصف ساعة في بداية كل جلسة لأسئلة شفهية تقدمها الكتل النيابية وتجيب عنها الحكومة فوراً، وتكون الأسئلة والأجوبة مختصرة.

في الوضع الحالي، جرت العادة أن يخصص رئيس مجلس الـنـواب فـي مستهل بعض الجلسات وقتاً لبند «ما يستجد من أعمال»، غير أن هذا البند يُستعمَل في معظم الأحيان بوصفه حيزاً يعبّر فيه النواب عن آراء أو مطالب يرون أنها مستعجَلة، أو لإيصال «رسائل» إلى الحكومة، وقلّما يجد رئيس الوزراء أو الوزراء المعنيون حاجة للرد أو التوضيح.

اقتراح توجيه أسئلة مباشرة للحكومة أو أحد الـوزراء يعطي الموضوع نكهة مختلفة تـمـامـاً، لأنـه يجعل مـن هـذا الحيز فرصة للتفاعل والرقابة «الساخنة» على الأداء الوزاري، بحسب حدادين. وإذا ما تم الأخذ بهذا المنحى، فإن النصف ساعة هذه، ربما تتحول إلى أهم نصف ساعة إعلام في اليوم، وستضع المجلس في بـؤرة اهتمام وسائل الإعـلام الداخلي والخارجي، وقد تحفز المواطنين على متابعة الجلسات النيابية.

حدادين يشدّد على أهمية أن يعترف النظام الداخلي بالكتل والتجمعات البرلمانية

هيكلة عمل اللجان

تركيبة اللجان النيابية الدائمة ودورها، أمرٌ يقع هو الآخر في مرتبة متقدمة ضمن اهتمامات طيف واسع من النواب. فقد التقى مشروعا التعديل للنظام الداخلي على تشكيل اللجان الدائمة وفق مبدأ التمثيل النسبي.

حدادين يدعو أيضاً إلى اعتراف النظام الداخلي بالتعددية السياسية والنيابية من خـلال تمثيل جميع مكونات المجلس في

الهيئات القيادية واللجان الدائمة والوفود البرلمانية على قاعدة التمثيل النسبي، بما يمنع الهيمنة والتفرد والإقصاء.

إحدى أكثر النقاط توافقاً في المجلس، هي أن تصبح اللجان الدائمة المطبخ الرئيسي لمناقشة وإنضاج التشريعات والقضايا المدرجة على جدول أعمالها، وأن تصوّت الجلسة العامة أو «الندوة البرلمانية» على الاقتراحات الواردة من اللجان.

يذكّر أبو هديب بالطريق العشوائية التي ما زالت تتشكل بها اللجان الدائمة، وكيف يتم الهيمنة عليها من خلال العدد، وليس من خلال الكفاءة والخبرة والأقدمية، مفسّراً بهذا أن النقاش الأهم يقع تحت القبة وليس في اللجان، لافتاً إلى أن تعديل النظام في اتجاه حصر المناقشة في اللجان والتصويت تحت القبة، من شأنه أن يوفر الوقت والجهد ويعطي نتائج أفضل.

يتفق الهياجنة مع هذا التوجه بالتركيز على الخبرة، مستشهداً ببرلمانات عريقة مثل الكونغرس الأميركي، ولافتاً إلى أن هذا ينعكس على نوعية التشريعات من حيث الصياغة والمضمون.

التقى مشروعا التعديل للنظام الداخلي على تشكيل اللجان الدائمة وفق مبدأ التمثيل النسبي

الرحيمي يؤيد التوجه الذي جرى تضمينه لمشروعَي تعديل النظام حول توزيع الأدوار بين اللجان والجلسات العامة، ويضيف: إذا كان لدى أيٍّ من النواب مقترحات لتعديل مشروع قانون، فإنه يستطيع أن يبعث بها مباشرة إلى اللجنة المختصة، وإذا لم تأخذ اللجنة برأيه، يكون له الحق في تسجيل مخالفة تحت القبة، لتوضيح مقترحه، وللجنة المعنية دون غيرها أن توضح سبب عدم الأخذ باقتراحه.

وفيما شدّد الرحيمي على أهمية هذا التوجه تجنُّباً لهدر وقت المجلس، ذكّر بممارسات خاطئة، تُستعمَل فيها الفزعة والمخاجلة أثناء التصويت، مشيراً إلى أن نواباً يصوّتون وهم لا يعرفون على ماذا يصوّتون، أو يغيّرون تحت القبة رأيهم الذي دافعوا عنه في اللجنة الدائمة، موضحاً أن هذا ينعكس على نوعية

عدنان الهياجنة

بسام حدادين

التشريع وعلى مصلحة الوطن ومستقبل أجياله.

مدونة سلوك

مسألة أخرى على جانب كبير من الأهمية توقّف أمامها أبو هديب، هي غياب مدوّنة سلوك لأخلاقيات العمل البرلماني، مؤكداً الحاجة إلى نظام مؤسسي يعالج مشكلة السلوك الفردي بما في ذلك الغياب عن الجلسات العامة، وعن اجتماعات اللجان، و«بخاصة أن هناك غياباً متكرراً لكثير من الزملاء»، وأن الأمر يبدو عادياً بالنسبة لهم. ويضيف: «عدد الذين يلتزمون بالحضور زهاء 45 نائباً، والباقون لا يحضرون بانتظام، ولديهم الاستعداد لمغادرة المجلس في أي لحظة بصرف النظر عن أهمية الموضوع أو التشريع المطروح للبحث»، ويستخلص ضرورة أن يكون هناك لجنة سلوك لمراقبة الأداء.

هذه اللجنة يسميها مشروع الـ16، لجنةَ النظام، مقترحاً منح رئيس مجلس النواب صلاحية حرمان العضو المخالف من المشاركة في الوفود ومن حضور عدد من جلسات المجلس.

ربما يكون النظام الداخلي السابق الصادر العام 1952، على حقّ في تقرير عقوبة مادية على الغياب. فقد نصّ على وجوب أن يتلو الأمين العام في كل اجتماع أسماء الأعضاء الذين لم يحضروا الاجتماع الذي سبقه، فإذا ظهر للمجلس أن التغيُّب لم يكن ناشئاً عن عذر مشروع «فله أن يقرر بأكثرية الآراء حسم مبلغ من مخصصات العضو المتغيب عن كل جلسة يتناسب مع مياوماته». ومع أن النظام الحالي الصادر العام 1996، تخلّى عن العقوبة المالية على الغياب، لكنه بيّن في نظام الجلسات أنه يتعين بعد إعلان افتتاح الجلسة أن «تُتلى أسماء النواب الغائبين بعذر، فالغائبين من دون عذر»، لكن الأمين العام للمجلس يتلو الغيابات بعذر، ولا يأتي على الغيابات من دون عذر.

أمين عام مجلس النواب فايز الشوابكة، يفسر ذلك بأنه يعود إلى «وجود توافق في المجلس على عدم تلاوة أسماء الغائبين من دون عذر». ويستشهد على رأيه بأن «لا أحد من النواب يعترض على عدم تلاوة أسماء الغائبين من دون عذر»، موضحاً أن هذا يستند إلى حقيقة أن النظام الداخلي يضعه النواب أنفسهم.

أبو هديب: غياب مدوّنة سلوك لأخلاقيات العمل البرلماني

لجان جديدة

هناك قناعة نيابية بضرورة اعتماد تشكيل لجان دائمة جديدة إضافة إلى اللجان الأربع عشرة المقررة الحالية. فمشروع الـ16، يقترح فصل اللجنة المالية والاقتصادية إلى اثنتين، وإضافة لجنتين أخريَين؛ واحدة للنظام وأخرى للمرأة. وانفرد مشروع الـ13 باقتراح لجنة للرقابة الداخلية للتدقيق بقرارات مكتب المجلس الإدارية والمالية.

يوضح حدادين أن اللجنة المالية ينبغي أن تعنى فقط بالموازنة العامة ومراقبة الأداء المالي للحكومة، وإدارة العلاقة مع ديوان المحاسبة حتى لا تبقى العلاقة موسمية معه، وعلى أساس أن تعنى اللجنة الاقتصادية بالسياسات والتشريعات ذات البعد الاقتصادي.

دراسة تقارير ديوان المحاسبة للسنوات 2000- 2007 ظلّت تؤجَّل إلى حين نهض بها مجلسُ النواب الحالي، وناقش المجلسُ تقريرَ لجنته المالية والاقتصادية بشأنها في دورته الاستثنائية الأخيرة (6/8- 2009/8/10).

حدادين أكد على ضرورة وجود لجان دائمة أخرى مثل «لجنة الأمن والدفاع مثل بقية برلمانات العالم، ولجنة لحقوق الإنسان، ولجنة للشفافية ومكافحة الفساد».

النظام الحالي وضع أيضاً تفصيلات واسعة لوظائف كل واحدة من اللجان

بمقارنة النظامين؛ الحالي المُقَرّ العام 1996، والسابق المُقَرّ العام 1952، يجد المرء أن النظام الحالي شكّل نقلة مهمة في مجال اللجان الدائمة التي كان عددها يقتصر على أربع: اللجنة القانونية، اللجنة المالية وأصبح اسمها: المالية والاقتصادية، لجنة الشؤون الخارجية وأصبح اسمها: الشؤون العربية والدولية، واللجنة الإدارية.

اللجان الجديدة التي أضيفت وعددها عشر، هي: التربية والثقافة والشباب، التوجيه الوطني، الصحة والبيئة، الزراعة والمياه، العمل والتنمية الاجتماعية، الطاقة والثروة المعدنية، الخدمات العامة والسياحة والآثار، الحريات العامة وحقوق المواطنين، فلسطين، والريف والبادية.

يحدد النظام الداخلي عضوية اللجان الدائمة بأحد عشر عضواً كحد أقصى، وفي الدورة البرلمانية الثانية، اكتملت عضوية جميع اللجان بالحد الأقصى ما عدا لجنة الريف والبادية التي اقتصرت عضويتها على تسعة أعضاء، ما يشير إلى ان إقرار اللجان بحاجة إلى دراسة أوفى، فقد يكون تشكيل لجنة للتنمية الاقتصادية أجدى مثلاً من تشكيل لجنة للريف والبادية.

النظام الحالي وضع أيضاً تفصيلات واسعة لوظائف كل واحدة من اللجان. ومع ذلك يقع النواب أحياناً في حيرة أين يحولون قانوناً معيناً حينما يشتمل على جوانب مشتركة بين أكثر من لجنة، لا بل يقررون أحياناً اشتراك لجنتين في مناقشة قانون محدد للأهمية.

رغم أن تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب، قد أُدرج مجدداً على أجندة الدورة الاستثنائية الثانية، بعد انقضاء الدورة العادية الثانية، إلا أن اللجنة القانونية لم تفلح في الانتهاء من دراسة التعديلات للبت فيها تحت القبة، ربما لانشغالها بدراسة قوانين ملحّة مثل قانون المالكين والمستأجرين، وفق تقديرات الرحيمي.

التصويت الإلكتروني

الهياجنة، أوضح أهمية التعرف المنهجي على تصويت النواب على القوانين، سواء في اللجان أو في الجلسات العامة للمجلس، مؤكداً ضرورة تفعيل التصويت الإلكتروني تحت القبة، لأن هذا وحده هو الذي يوفر إمكانية دراسة مواقف النواب من سائر التشريعات ومن صنع القرار النيابي، وبالتالي معرفة السلوك السياسي للنائب.

ويضيف الهياجنة الذي يشغل حالياً منصب عميد كلية الآداب في الجامعة الهاشمية، أنه إذا ما تم توثيق تصويت النائب على مشاريع القوانين في اللجان الدائمة وتحت القبة، فإنه سيكون لدينا في كل دورة برلمانية كمية جيدة من البيانات يمكن من خلالها تحديد اتجاهات التفكير السائدة في المجلس، وهذا يساعد حتى في التنبؤ بالسلوك النيابي تجاه تشريعات قادمة.

الرحيمي يؤكد: «لدينا نظام تصويتٍ إلكترونيٍّ متقدم جداً، وليس هناك ما يمنع العمل به، باستثناء التصويت على الثقة أو الدستور».

من بين التعديلات القليلة التي أُدخلت على النظام الداخلي الحالي، تعديل أُدخل العام 2006، سمح في غير الحالتين المشار إليهما، أن يتم التصويت «برفع الأيدي أو باستخدام الوسائل التقنية الحديثة وفقاً لما يقرره الرئيس».

تاريخياً، كان هناك معنى للتفريق بين التصويت برفع الأيدي وبين استخدام مفردات «موافق، مخالف، ممتنع»، في التصويت على الدستور، أو مفردات مثل «ثقة، حجب، امتناع»، في التصويت على الثقة بالوزارة أو الوزراء، لأن التصويت برفع الأيدي يعطي نتيجة إجمالية ولا يبين نتيجة تصويت كل نائب. هذا الاختلاف يزول إذا تم استخدام التصويت الإلكتروني الذي يعطي نتيجة تصويت كل نائب سواء صوّت النواب فرداً فرداً بعد المناداة عليهم أو دفعة واحدة.

الرحيمي: لدينا نظام تصويتٍ إلكترونيٍّ متقدم جداً

ورداً على حقيقة أن نظام التصويت الإلكتروني غير مفعّل، مع أنه تم اللجوء إليه ذات مرة في الدورة العادية الثانية بعد أن كان التصويت برفع الأيدي ثم بالوقوف يعطي نتائج غير متطابقة، يرى الرحيمي، أن ضمانة استخدام التصويت الإلكتروني، تتطلب أن ينص النظام الداخلي على الحالات التي يجب أن يُستعمَل فيها، حتى لا يبقى ذلك معوماً.

هذا التوجه يمكّن الناخب أيضاً عند الاقتراع أن يكون اختياره مبنيّاً على معرفته بالسلوك التصويتي للمرشحين من النواب السابقين في دائرته؛ هل كانوا مع الضريبة الفلانية أم ضدها، وهل هم من مؤيدي معاهدة ما أم من المناهضين لها، وهل يقفون مع القوانين المناصرة للمرأة أم لا، وهل يؤيدون قوانين التخاصية أم يتحفظون عليها، وهكذا. من هنا «نستطيع أن نعرف المحافظ من الليبرالي، واليميني من اليساري، والإسلامي من القومي على مستوى الموقف الفعلي وليس الادعاء»، حسب ما استخلصه الهياجنة، مضيفاً أنه بهذه الطريقة نستطيع رؤية مجلس النواب بطريقة حقيقية، لأن توثيق تصويت النائب، «يعرِّف بحقيقة موقفه الذي وإن حاول التمويه عليه مرة أو مرتين، ينكشف في نهاية المطاف».

النواب يمارسون الرقابة على السلطة التنفيذية، لكنهم يغفلون حق المجتمع والصحافة والباحثين في الرقابة المنهجية على سلوكهم التشريعي من خلال نظام التصويت الإلكتروني. وهذا يشجع نواباً على عدم التصويت في أي اتجاه، بينما لو جرى تفعيل التصويت الإلكتروني، لاضطر جميع النواب إلى دراسة التشريعات بدرجة أعلى من الجدية، بوصف ذلك خطوة لا بد منها لاتخاذ موقف والجاهزية في الدفاع عنه.

صلاحيات الرئيس

يتفق حدادين وأبو هديب على أهمية إعادة النظر في ما يسمونه صلاحيات رئيس المجلس وهيمنته على المكتب الدائم، بحيث يتحول إلى ناطق باسم ما يقرره المجلس، وأن تُحال صلاحياته الأخرى مثل ارتباط الجهاز المالي والإداري ووضع جدول أعمال المجلس إلى المكتب الدائم، إضافة إلى الاعتراف بحق مجلس النواب في إقرار موازنته المستقلة وحساباتها الختامية وليس مجرد التنسيب بقيمتها الإجمالية.

ويلفت أبو هديب الانتباه إلى ما يسميه «عدم كفاءة الأجهزة الإدارية في المجلس والحاجة إلى إصلاحها».

أمين عام المجلس فايز الشوابكة، يرى أن مثل هذه الشكوى غير منطقية وغير مبررة، لأن كل الإمكانات موضوعة تحت تصرف النواب لأداء دورهم الرقابي والتشريعي، حسب رأيه، «بما في ذلك استشارة أي خبراء في المملكة، وإذا كان طلب الخبرة يترتب عليه نفقات مالية، فإن المجلس يغطي تلك النفقات». ويضيف بأن هناك خلطاً في بعض الأحيان بين إمكانات موظفين يقومون بأعمال السكرتاريا، وبين الواجبات ذات الصلة بدورهم الرقابي والتشريعي المناطة بالأمانة العامة.

هناك تعديلات ضرورية على النظام الداخلي لمجلس النواب تحظى بتوافق وطني واسع حولها، لكنها تحتاج إلى تعديل دستوري. التعديلات تشمل المادة 71 التي تنص على أن «لمجلس النواب حق الفصل في صحة نيابة أعضائه. ولا تُعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس». وإلى حين توافر فرصة لتعديل هذه المادة، فإن التحقيق في صحة النيابة ينبغي أن يحال إلى القضاء، وهذا ممكن بتعديل النظام الداخلي للمجلس.

التعديل الآخر يتعلق بمدة الدورة البرلمانية، وهي كما تنص عليها المادة 73، الفقرة الثالثة، أربعة أشهر. وقد أوصت الأجندة الوطنية بتمديد الفترة إلى ثمانية أشهر.

فايز الشوابكة

الدور التشريعي

أبدت الأجندة الوطنية 2006-2015 اهتمامها في محور العدل والتشريع بتعزيز مشاركة النواب في الصياغة التشريعية، وأوصت إلى جانب تطوير الهيئة المكلفة بإعداد التشريع في السلطة التنفيذية، بتشجيع النواب على تقديم مبادرات تشريعية وعدم الاكتفاء بما تقدمه الحكومات من مشاريع قوانين بوصف ذلك جزءاً من واجباتهم الدستورية.

الرحيمي يرى أنْ «لا نقص في الدور التشريعي» لمجلس النواب، ما دام الدستور أعطى الولاية في تقديم مشاريع القوانين للحكومة ثم للمجلس، لافتاً إلى أن المجلس يتقدم أحياناً باقتراحات برغبة للحكومة لإعداد تشريعات معينة، وأحياناً يقترح قوانين كاملة مثلما حدث عندما اقترح قانون صندوق دعم الثروة الحيوانية.

الهياجنة يفسر من جهته تفوُّق الحكومة في تقديم مشاريع القوانين الحكومية، إلى أن كفة الحرفية والمهنية متوافرة لديها وليس لدى النواب، مؤكداً أهمية أن يصل القبة نواب لديهم خبرة ومصداقية، لإفادة البلاد من خبراتهم، مشدداً على أن مجلس النواب «ليس هو المكان المناسب ليتعلم الناس فيه، حتى وإن كانوا يكتسبون خبرة مع الوقت».

النظام الداخلي الحالي للمجلس يبيّن آلية تعديله، بأن تدرس اللجنة القانونية مقترحات التعديل و«تقدم توصياتها إلى المجلس خلال مدة شهر على الأكثر، وإلا جازَ للمجلس النظر بالاقتراح مباشرة». لكن يبدو أن المجلس ليس في عجلة من أمره. ■

ضروري رغم أنه مؤقت

قانون الضمان: استدراك قبل وقوع المحذور

محمد علاونة

«التعديلات في قانون الضمان الاجتماعي المؤقت ستُوقف استنزاف ما مقداره 240 مليون دينار سنوياً».
بهذه الكلمات دافع مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي عمر الرزاز عن قرار مجلس الوزراء في 6 تشرين الثاني/أكتوبر، الذي تضمن إصدار قانون مؤقت لمؤسسة الضمان الاجتماعي .

القانون اشتمل على «تعديلَين مهمين» بحسب الرزاز: وضع سقف للأجر الخاضع للاقتطاع وهو 5 آلاف دينار، والحد من التقاعد المبكر من خلال عدم سريانه على المؤمَّن عليهم للمرة الأولى وبعد تاريخ قرار المجلس.

القرار اتخذ صفة الاستعجال بعد الإرادة الملكية بتأجيل انعقاد الدورة الثالثة للبرلمان التي كانت مقررة في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، إلى الأول من كانون الأول/ديسمبر 2009، وبعد عدم إقرار القانون الذي كان مدرجاً على جدول أعمال الدورة الاستثنائية الفائتة لمجلس الأمة.

الرزاز بدا راضياً عن التعديلات الجديدة، إلا أنه عدَّها «خطوة أولى تتبعها خطوات أخرى للوصول إلى قانون عصري للبدء بمعالجة الاختلال الذي يعاني منه الضمان الاجتماعي، ويعزز ركائز العدالة الاجتماعية بين المشتركين، ويراعى مصالح ذوي الدخول المتدنّية والمتوسطة، ويسمح بتوسعة الشمول لكل مواطن ومواطنة».

التعديلات الجديدة تنص على إلغاء الفقرة هـ من المادة 43، والتي تستثني بعض الفئات من تطبيق أحكام الفقرة د من المادة نفسها، والمتعلقة بوضع قيد يحد من التحايل برفع الأجر خلال السنتين الأخيرتين قبل التقاعد.

تضمنت التعديلات تحديد السقف الأعلى للأجر الخاضع للضمان بـ 5 آلاف دينار، وإلغاء التقاعد المبكر كلياً، واحتساب الراتب التقاعدي لآخر 60 اشتراكاً، وبما يساوي 5 سنوات، وليس لآخر سنتين وبما يساوي 24 اشتراكاً.

من الأسباب الموجبة للخطوة الحكومية، أن معالجة مواطن الخلل وفقاً للرزاز، لا تحتمل التأجيل الذي يفضي إلى مزيد من الخسائر والكلف المنظورة وغير المنظورة، فـ«هناك رواتب تقاعدية تدفعها المؤسسة من دون وجه حق، يُجاوز بعضُها 20 ألف دينار شهرياً، لبعض المتقاعدين من المؤسسات المالية والمصرفية».

كتلة نواب حزب جبهة العمل الإسلامي أصدرت بياناً في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2009، وصفت فيه إصدار القانون بأنه «إصرار حكومي على التغول والاستهانة بمجلس النواب».

> **الرزاز بدا راضياً عن التعديلات الجديدة، إلا أنه عدَّها «خطوة أولى تتبعها خطوات أخرى للوصول إلى قانون عصري»**

وجاء في البيان أن الحكومة «نسّبت بفضّ الدورة الاستثنائية بينما كان مجلس النواب يتعامل بجدّية مع القوانين المعروضة عليه، ومنها مشروع قانون الضمان الاجتماعي، وبعد أن نسبت بتأجيل عقد الدورة العادية الثالثة، عمدت إلى إصدار قانونين مؤقتين، أحدهما قانون في غاية الأهمية وموضع جدل بين مختلف شرائح المجتمع».

الجبهة رأت في القانونين المؤقتين: قانون التعليم العالي والبحث العلمي، وقانون الضمان الاجتماعي، «غير دستوريين»، بصرف النظر عمّا ورد فيهما، وهما «يمسّان بموقع مجلس النواب وهيبته»، على حد وصف البيان.

لكن الرزاز ينظر إلى الأمر من زاوية أخرى بالقول: «إقرار أي مشاريع قوانين وإجراء أي تعديلات على أخرى سارية لوقف هدر أموال، ليس هدفه سوى المصلحة العامة. لا يمكن الانتظار بينما تشير التوقعات إلى نضوب حساب التأمين لدى الضمان مع حلول العام 2026».

نتائج دراسة إكتوارية أعدتها منظمة العمل الدولية للضمان الاجتماعي العام 2009، خلصت إلى أن العجز المتوقَّع في حساب الضمان العام 2036، سيصل إلى نحو 8,6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وسيستمر في التصاعد في حال لم تحدث أي إصلاحات على القانون.

وتوقعت الدراسة عدم كفاية الإيرادات التأمينية للمؤسسة لتغطية نفقاتها التأمينية، ابتداءً من العام 2016، ما سيدفع المؤسسة إلى استخدام عوائدها الاستثمارية لتغطية عجزها المالي وصولاً إلى العام 2026، الذي ستعاني عنده المؤسسة من عجز مالي كلي ناجم عن عدم كفاية إيراداتها بشقَّيها الاستثماري والتأميني لتغطية التزاماتها السنوية.

وتؤكد الدراسة أن الارتفاع الذي شهدته معدلات العوائد الاستثمارية على موجودات الضمان خلال الأعوام الأخيرة، لن تكون كافية لاحتواء التكاليف المالية المترتبة على الاستمرار في الإقبال المتزايد على التقاعد المبكر. ■

«تهمة» التمويل الأجنبي:

فرقعة أخيرة قبل التلاشي

شهرزاد طارق

ما زال التمويل الأجنبي من أكثر الموضوعات إثارة للسّجال والجدل في البلاد، وتحول إلى ما يُشبه «التهمة الجاهزة»، يتم إشهارها في إطار نزاعات شخصية وكيدية، بصرف النظر عن مدى نفع هذا التمويل أو ضرره، بخاصة ذلك الموجّه منه لمؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات إعلامية.

الموضوع طرق أبواب نقابة الصحفيين الأردنيين مجدداً، وبقوة في الفترة الأخيرة. ففي اجتماع مجلس النقابة، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2009، تقدم عضو المجلس حسين العموش بشكوى ضد الصحفية رنا الصباغ، بـ«تهمة» تلقّيها تمويلاً أجنبياً من البرلمان الدنماركي.

الصباغ، المعروفة بمقالاتها السياسية التحليلية في صحيفة **العرب اليوم**، تشغل منصب المدير التنفيذي لشركة أريج للدورات الإعلامية، غير الربحية. تتلقى الشركة تمويلاً من مؤسسات عديدة، بهدف تطبيق برامج ومشاريع ذات علاقة مباشرة برفع سويّة مهنة الصحافة في البلاد.

شكوى العموش، بُثَّت في عدد من المواقع الإلكترونية، على أنها قرار صادر عن المجلس

شكوى العموش، بُثَّت في عدد من المواقع الإلكترونية، على أنها قرار صادر عن المجلس. عضو المجلس ماجد توبة نفى صحة ما جرى تداوله، وقال في تصريح لـ **السّجل**: «تقرَّر حفظ الشكوى وتجميدها، لأنه لا يجوز اتخاذ إجراء ضد فرد. فإذا ما اتُّخذ إجراء فيجب أن يشمل جميع من يحصلون على تمويل أجنبي».

الصباغ، أرسلت رداً للمواقع الإلكترونية التي نشرت خبر شكوى العموش. الرد الذي نشره موقع **عمون** فقط، جاء فيه: «شركة أريج مسجّلة لدى مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ 2006/6/19، وأنا شخصياً لستُ شريكة فيها، أو مالكة لها، إنما أعمل فيها كمديرة تنفيذية مخوّلة بالتوقيع على مراسلاتها هنا».

شركة أريج «لا تخفي نفسها، ولا مصادر تمويلها»، وتعلن عبر موقعها الإلكتروني بأنها شبكة «إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية»، وهي «مؤسسة غير ربحية، تضم مجموعة إعلاميين عرب ومؤسسات إعلامية عربية بالتعاون مع مؤسسة دعم الإعلام الدولي **IMS** التي تتخذ من العاصمة الدنماركية مقراً لها، وأيضاً منظمة الصحافة الاستقصائية الدنماركية **FUJ**».

تأسست أريج، العام 2005، بعد مجموعة لقاءات في كوبنهاغن، دمشق، بيروت وعمّان، بهدف «نشر ثقافة الإعلام الاستقصائي في المنطقة»، بحسب ما جاء في الموقع.

منذ تأسيسها، درّبت الشبكة مئات الصحفيين العرب على كيفية إجراء التحقيقات الاستقصائية، وَرَعت، تقنياً ومالياً وقانونياً، أكثر من 90 تحقيقاً استقصائياً، استفادت منها وسائل إعلامية عربية في الأردن، سورية، لبنان، البحرين، مصر، العراق، فلسطين واليمن.

آخر نشاطات «أريج» محلياً، تنظيم دورة تدريبية انتهت مطلع تشرين الأول/أكتوبر في يومية **الغد**، بمشاركة عشرة صحفيين تلقّوا تدريباً مختصاً في إجراء التحقيقات والحماية القانونية.

«لو لم تكن أريج أحدثت تقدماً في الصحافة الاستقصائية، لما كنا في **الغد** قد تعاوَنّا معها وخصصنا صفحات لرصد نشاطاتها وتحقيقاتها»، يقول رئيس تحرير **الغد** موسى برهومة لـ **السّجل**.

في الأردن، وبقية البلدان التي تعمل بها الشبكة، تعاني الصحافة من قصور واضح في إجراء التحقيقات الاستقصائية، لأسباب من بينها ضعف التدريب، لذلك فإن عمل الشبكة في الأردن «قدّمَ خدمة غير مسبوقة للصحافة المحلية، بخاصة أن المستقبل هو للصحافة الاستقصائية»، وفقاً لبرهومة، الذي يجزم أن «ما قامت به أريج أمر يستحق الإشادة والدعم والتشجيع»، مضيفاً أن إثارة مسألة التمويل الأجنبي «لا تخدم الصحفيين

حين ننظر إلى مؤسسة كهذه بالتشكيك والطعن».

من بين وسائل الإعلام التي استفادت من خدمات «أريج»، صحيفة **العرب اليوم**. مدير تحرير الصحيفة فهد الخيطان قال لـ **السجل**، إن «تجربة الصحافة الاستقصائية في الأردن حديثة نسبياً»، وأضاف أن «أريج» نجحت في «تحويل هذه التجربة إلى واقع ملموس في الصحافة المحلية».

يؤكد الخيطان أن هذه التجربة، أثمرت نتائج ممتازة، وبخاصة على صعيد «تدريب كوادر صحفية وتهيئتها لخوض هذا النوع من العمل الصحفي، واكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لإجراء التحقيقات الاستقصائية». ويضيف: «عدد من الزملاء التحقوا بدورات أريج، وخرجوا بخبرة ومعرفة واسعة ساعدتهم إلى حد كبير في العمل».

تأسست أريج العام 2005، بعد مجموعة لقاءات في كوبنهاغن، دمشق، بيروت وعمّان، بهدف «نشر ثقافة الإعلام الاستقصائي في المنطقة»

ما ذهب إليه برهومة والخيطان، وهما صحفيان بارزان ويحظيان بمناقبية في العمل ومصداقية عالية، يؤكد أهمية الصحافة الاستقصائية والدور الذي تؤديه «أريج» في رفع سوية المهنة، ليقوم الإعلام بدوره الرقابي الموضوعي، ويسهم في توسعة المجال العام وتعزيز الديمقراطية.

صلاح العبادي، صحفي عمل مع الشبكة، وأنجز تحقيقات حول مراكز دراسات الأدوية، وحول المرافق الصحية في المدارس الحكومية، استغرب من إثارة «تهمة» التمويل الأجنبي ضد «أريج» ومديرتها التنفيذية، موضحاً: «الغاية من التمويل الذي تتلقاه الشبكة، إعداد صحفيين قادرين على كتابة الأعمال الصحفية الاستقصائية، وهنا يكتسبون مهارات العمل الصحفي الاستقصائي والمهارات القانونية ومهارات التعامل مع شبكة الإنترنت وكيفية استخدام محركات البحث في العمل الصحفي بطريقة صحيحة».

وبحسب العبادي، «ليس هناك أي مؤسسة في الأردن تقدم للصحفي ما تقدمه له شبكة أريج، التي استطاعت النهوض بالصحافة ونقلها بشكل نوعي».

العموش، الذي تقدم بالشكوى ضد الصباغ، اتهمته تعليقات على المواقع الإلكترونية بأنه استخدم موضوع «التمويل الأجنبي»، مدخلاً للهجوم على الصباغ، وأن شكواه كيديّة وخلفها دوافع شخصية.

عضو في مجلس نقابة الصحفيين، طلب عدم نشر اسمه، أكد لـ **السجل** صحّة ما تناولته تلك التعليقات، وأضاف أن نقيب الصحفيين وجميع أعضاء المجلس، أدركوا أن الشكوى «كيدية»، لذلك جرى «تجميد النظر فيها».

مصادر في مجلس النقابة، كشفت لـ **السجل**، شريطة عدم الإفصاح عن هويتها، أن جذور القضية تعود إلى تقرير نشرته الصبّاغ في صحيفة **الحياة** اللندنية حول الزرقاوي، على إثر تفجيرات عمّان 2005، ما أدّى إلى اتخاذ موقف منها منذ ذلك الحين. العموش بدوره، رفض التعليق على الموضوع برمّته.

«التمويل الأجنبي ظاهرة موجودة في البلد»، يقول الخيطان، «المهم أن يجري توظيفها باستمرار لخدمة المصلحة العامة، وأن تخضع الأموال التي تنفقها المؤسسات للرقابة والمحاسبة، وأن لا يكون هناك استثمار لهذه الأموال لأغراض شخصية أو لأجندات أجنبية».

هذا الرأي الذي يتبناه الخيطان، غير متَّفَق عليه، داخل نقابة الصحفيين. «هناك خلاف داخل مجلس النقابة حول قضية تلقي صحفيين ومؤسسات صحفية تمويلاً أجنبياً»، يقول توبة، ويضيف: «الغالبية ترى أنه من الممكن تلقّي تمويل أجنبي في مجالات مهنية تقنية إعلامية بعيداً عن القضايا الجدلية، مثل توجيه الإعلام في تغطيته لقضايا اجتماعية مثل قضايا المرأة مثلاً. وهناك أقلية، وأنا منها، أعارض تلقّي التمويل الأجنبي من حيث المبدأ».

الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، محمد المصري، يرى أن الحكم الفصل في هذا الموضوع هو «الشفافية». ويوضح: «ليس من حق أحد القول إن هذا الشخص أو ذاك تلقى تمويلاً أجنبياً أو وطنياً. الشفافية تحل كل شيء، ولا تعطي فرصة لنقاد التمويل الأجنبي من استخدامه سلاحاً».

ناشطون في المجال العام يبررون سبب إقبالهم على التمويل الأجنبي، بـ«ضعف إقبال القطاع الخاص على دعم مؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها المعنية بالإعلام، حريةً وتدريباً». وفقاً للمصري، فإن «العقلية السائدة في القطاع الخاص أو في عالم الأثرياء في بلادنا، هي عقلية ثواب في الجنة ببناء مسجد، وكأن ذلك وحده يمنح المرء صكّ غفران كما في العصور الوسطى». وهذا، كما يرى، يعكس غياب التفكير في العمل التنموي والمساهمة في

رنا الصباغ

المجتمع وأداء دور ضمن ما يُدعى المسؤولية الاجتماعية، «قليلون جداً أولئك الذين يفكرون في دعم مؤسسة أكاديمية أو مركز أبحاث مثلاً. وبالتالي للأسف، ليس هناك سوى التمويل الأجنبي لدعم العمل التنموي».

مع ذلك، يتابع المصري، فإن «الدعم الأجنبي شحيح، وكل ما يُثار عنه يوحي بأنه بمئات الملايين، وبأنه أنشأ جامعات ومؤسسات كبرى، وهذا غير صحيح. مقارنة الدعم الأجنبي لإسبانيا في مرحلة التحول الديمقراطي بذلك المقدَّم للأردن حالياً، تكشف أن ما حصلنا عليه لا يستحق الذكر. تلقّي التمويل الأجنبي من الدول الغنية حق طبيعي لنا».

في الأردن، وبقية البلدان التي تعمل بها الشبكة، تعاني الصحافة من قصور واضح في إجراء التحقيقات الاستقصائية

الجديد في الجدل الذي دار هذه المرة حول موضوع التمويل الأجنبي و«خطورته»، أنه كان جدلاً محدوداً وامتد لفترة قصيرة جداً، قبل أن يغيب عن الساحة، مما ينبئ بأن هذه «التهمة» آخذة في التلاشي شيئاً فشيئاً، بعد ثبوت تهافتها وعدم صمودها أمام الحقائق والوقائع. ■

ضريبة التوسُّع في الميناء

محاذير نقل مرجان العقبة

غيداء حمودة

شهدَ موضوع نقل الحيد المرجاني في العقبة جدلاً واسعاً، وتضارباً في الآراء، بين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، والجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية.

«السلطة» كانت اتخذت مؤخراً قراراً بنقل المرجان، بعد أن أظهرت دراسة الأثر البيئي لمشروع توسعة ميناء الحاويات أن «المشروع سيدمِّر مستعمرة المرجان بالكامل» في المنطقة.

الحيد المرجاني يمتد زهاء 300 متر. ويؤكد مفوض شؤون البحرية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة سليم المغربي أن نقله «ضرورة مُلحّة لتوسعة الميناء»، التي فرضتها «زيادة عدد الحاويات الداخلة للبلاد»، إضافة إلى «وصول حجم المناولة إلى حدوده القصوى في ميناء الحاويات».

لكن مدير عام الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية فادي شرايحة، يرى أن «الحل يكمن في رفع كفاءة العاملين في الميناء وزيادة حجم المناولة»، منتقداً السياسة المتَّبعة في حل الأزمات، التي «تقوم على الفزعات بدلاً من وضع «خطط استراتيجية» تأخذ في الحسبان جميع الأمور المتعلقة بأيّ قضية.

شرايحة في اتصال لـ **السجل** معه، يتخوّف من «الوصول إلى نقطة فشل الاستثمارات التي وُجدت من أجل البيئة»، مؤكداً أن «ثلث المرجان سيتم تدميره» جراء 3 مشاريع: نقل الميناء، توسعة ميناء الحاويات، ونقل ميناء الركاب.

مشروع توسعة ميناء الحاويات يأتي ضمن خطة شركة ميناء الحاويات لتطوير الميناء بموجب اتفاقية تم توقعيها مع شركة تطوير العقبة العام 2004، بهدف تحديث الميناء وتطويره لمواجهة الزيادة في حجم المناولة وعدد البواخر التي تنقل الحاويات.

الخلاف لا يتوقف عند مسألة نقل الحيد المرجاني، وإنما يتعدى ذلك إلى موقع النقل؛ ففي حين يقول المغربي لـ **السجل** إن المرجان سيتم نقله إلى الشاطئ المقابل لمحطة العلوم البحرية، يؤكد شرايحة أن «الشاطئ يقع بجانب ميناء الركاب الذي سيشهد بدوره عملية توسعة قريباً»، لافتاً إلى أن ذلك سيؤثّر من جديد في المرجان المنقول، بسبب التلوث الناتج عن عمليات الحفر.

«السلطة»، بحسب المغربي، لم تنظر إلى المشروع «على أنه تدمير للمرجان»، لذا فهو غير خاضع للتعليمات والأنظمة الصادرة بموجب نظام حماية البيئة رقم 21 لسنة 2001، الصادر بموجب قانون سلطة منطقة العقبة الاقتصادية. إذ تقتضي التعليمات بدفع 4000 دينار أردني غرامة عن كل متر مربع يتم تدميره بيئياً.

المغربي يؤكد أنه جرى الاتفاق على مبلغ، ستدفعه شركة ميناء الحاويات مقابل نقل المرجان، في حين تجري حتى تاريخ إعداد هذا الموضوع، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2009 عملية تقدير التكلفة الفعلية لعملية النقل. المبلغ سيتم إيداعه في حساب خاص لدى «السلطة»، وستقوم بالإنفاق منه على مشاريع وأمور متعلقة بحماية البيئة. غير أن المغربي لم يحّدد وجوه صرف المبلغ.

إلى ذلك، ستتكفّل «السلطة» بتأمين المبلغ اللازم لنقل المرجان كاملاً بعد تقدير التكلفة الفعلية للنقل، سواء أكان المبلغُ الذي ستدفعه شركة ميناء الحاويات كافياً أم لا.

ويجزم المغربي أن عملية النقل ستشرف عليها ثلاث جهات: سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ومحطة العلوم البحرية، و«من يرغب» من الغواصين العاملين في مراكز الغوص في المنطقة، مشيراً إلى أن محطة العلوم البحرية ستقوم بمتابعة الإشراف العلمي لعملية النقل وما يلحقها من متابعة لوضع المرجان.

من جانبه، يتساءل شرايحة عن مدى الخبرة لدى الغواصين الذين سيقومون بعملية النقل، لافتاً إلى أن «التدريب الذي سيقدَّم للغواصين على مدار أسبوع ليس كافياً»، بخاصة أنه تم تدمير المرجان بالكامل في عملية سابقة لنقله من القاعدة العسكرية في العقبة.

شرايحة يثني على مبادرة «السلطة» لنقل المرجان بدلاً من تدميره بالكامل، لكنه يشدد على «وجوب اتخاذ جميع إجراءات السلامة اللازمة»، لعدم تعريض المرجان للتدمير في الموقع الجديد الذي سيُنقل إليه.

نسبة المخاطرة في نقل المرجان تصل إلى 30 في المئة وفقاً للتقدير العالمي، وهو ما يؤكده المغربي وشرايحة معاً، لكن هذه النسبة تكون صحيحة في حال توافر الظروف الملائمة للنقل والخبرات لدى الناقلين، فضلاً عن أهمية وجود برنامج مراقبة وتقييم للعملية.

إلى جانب أهميته الاقتصادية عبر جذبه للسياحة، يُسهم المرجان في تزويد المياه المحيطة به بالأكسجين والمغذّيات الضرورية لاستمرار حياة الكائنات الحية التي تعيش حوله، بخاصة الأسماك. كما يؤدي دوراً في التقليل من آثار التغير المناخي، ويوفر الحماية للسواحل من فعل الأمواج، فضلاً عن فائدته في دراسة التغيرات البيئية، والتغيرات المناخية عبر العصور. ■

قروض الشركات المتوسطة والصغيرة

ننطلق بأعمالك حتى القمة

من حرصنا على دعم الشركات المتوسطة والصغيرة، قمنا بتقديم مجموعة خدمات متكاملة، وبرامج مصرفيّة لها من خلال ١١ مركزاً متخصصاً منتشرة في كافة أنحاء المملكة، تعمل على مساعدتكم في الحصول على:

- تمويل يناسب دخل المشروع واحتياجاته.
- خدمات تمويليّة متنوعة تناسب احتياجات الشركات المختلفة.
- خدمات استشارية كاملة ومستمرة.

٨٧ فرعاً في الأردن وفلسطين في خدمتك.

تفوّق

بنك الاردن Bank of Jordan

www.bankofjordan.com
boj@bankofjordan.com.jo

Learn the language of your choice!

English-Arabic-French-Italian-Spanish-Chinese-Japanese-Russian-German-Greek, and others coming soon.

Courses are offered in private, semi-private, and different group sizes by Native Instructors whether for personal or business enrichment.

Contact us today !

- Established 1878
- Over 500 Centers Worldwide
- More than 70 Countries

Berlitz Language Center
Tel. : +962-6-566 5393
Fax. : +962-6-566 8393
E-mail : berlitz@berlitz-jo.com
Web : www.berlitz.com

Business is not faraway | Overcome the language barrier and grab it

Berlitz
Language Centers

حال الكتاب:

خيارات محدودة، قراءة متدنّية ورقابة إلى اضمحلال

لم يكن دخول المطبعة إلى البلاد مطلع القرن العشرين عبثياً، أو من دون نتائج، فبوساطتها تم التأسيس لحركة ازدهرت في ما بعد، هي حركة التأليف والطباعة والنشر. غير أنه ومع مرور قرن من الزمن، ما زال قطاع الطباعة والنشر يعاني من مشكلات تبدو كما لو أنها «مشكلات تأسيس»، لم يتمكّن من حلّها تراكمُ عقود من الخبرة.

في دولة، الديمقراطية فيها تخطو خطواتها الأولى في طور التشكّل، تبدو إشكاليةُ الرقابة إحدى المعضلات التي لم يستطع الكتّاب والناشرون تخطّيها، كونهم محكومين بنظرة الدولة التي ما زالت تريد فرضَ «سياسة شمولية»، تحدد المسموحات والممنوعات، ليبقى التأليف بالتالي نقطةَ صدام دائمة بين قطاع صناعة الكتاب بجميع أطيافه، وبين الدولة.

هذا الملف، يلقي الضوء على ما يتصل بالكتاب في الأردن، المشكلات والجوانب المشرقة، كما يعرّج على هموم الناشرين واتحادهم الذي يضم زهاء 120 دار نشر، بخاصة ما يتعلق بالقرصنة على الكتاب، تلك التي لم تنجح القوانين الصارمة في القضاء عليها.

المكتبات الجامعية والمدرسية لها نصيب في الملف، وهو يتناول تجارب قائمين على مكتبات مدرسية تجاوزوا الميزانيات المنخفضة لعملهم، وأوجدوا بدائل جرّت وعي الطلبة إلى أهمية عادة القراءة خارج المنهاج المدرسي.

وثمة موضوعات تؤرخ لبداية عهد الطباعة والنشر في الأردن، وكيفية دخول المطبعة الأولى، وأوائل المكتبات التي أُسست في العاصمة عمّان، إضافة إلى طلائع الكتب التي نُشرت.

الملف يطرح للنقاش قضايا عدّة، تتصل بالكتاب والرقابة، وتدني نسبة القراءة في البلاد، إضافة إلى مسائل أخرى مرتبطة بالموضوع.

دعم الكتاب الأردني:

طباعة ونشر بلا تسويق

آمال إرشيد

ينتقد كتّاب ومثقفون أردنيون «غياب مفهوم الدعم الحقيقي للكتاب والكاتب» الممثلة بوزارة الثقافة وأمانة عمان الكبرى، بسبب «النظرة الضيقة التي تحصر الدعم في مسألة طباعة الكتب فقط»، بحسب الكاتب سليم النجار.

ويؤكد الكتّاب أن الدعم بمفهومه الحقيقي ينبغي أن «يشمل مكافأة الكاتب معنوياً ومالياً، ودفع تكاليف طباعة الكتاب، وتوزيعه على المراكز المتخصصة، ومتابعة نسب قراءته»، إضافة إلى القيام بكل ما تتطلبه عملية تشجيع استمرارية حركة التأليف والمؤلفين.

مدير الدائرة الثقافية في «الرأي» حسين نشوان يعتقد أن المؤسسات الداعمة لا تقوم بعملية التسويق المباشر، منتقداً آلية توزيع الكتاب التي «تذهب غالبيتها كإهداءات للمدارس والمؤسسات المحلية من دون وجود منهجية لعملية التوزيع».

نشوان يشير إلى «طرق تسويقية أكثر تحضُّراً» تستخدمها المجتمعات الأخرى، كرصد مقروئية المنتج من خلال المكتبات العامة، لتقوم المؤسسات الداعمة بعد ذلك بالدفع للكاتب بحسب عدد القراءات. ويصف مسؤولية تسويق الكتب والمؤلفين بـ«الحلقة المفقودة» التي يجب على المؤسسات الرسمية ورابطة الكتاب التعاون من أجل حلها.

النجار، يرى أن سبب المشكلة هو «حصر المسألة في جانب طباعة الكتب»، متهماً الجهات الداعمة بأنها «لا تدقق في الجودة المعرفية للكتب ونوعيتها»، ومؤشراً كذلك إلى دور العلاقات الشخصية في قضية الكتب المدعومة.

رئيس رابطة الكتاب سعود قبيلات يشتكي من تراجع الدعم لحركة الثقافة والتأليف من قبل وزارة الثقافة، ما اضطر الرابطة إلى إيقاف بعض أنشطتها جراء انقطاع الدعم الكافي، مثل إيقاف إصدار مجلة **أوراق** التي كانت تُدعم بمبلغ 5 آلاف دينار لكل عدد شاملة تكاليف الطباعة ومكافآت الكتاب والمحررين.

السجل حاولت الاتصال بأمين عام وزارة الثقافة جريس سماوي للرد على أقوال قبيلات، لكنها لم توفق في التحدث اليه.

عمل أمانة عمان ووزارة الثقافة يبدو «ملتبساً» لدى الكتاب أنفسهم، ففي الوقت الذي ينتقد كتاب أداءهما، يستحسن آخرون جهودهما، مع مطالبات بتطوير مناهج التقييم الإبداعي.

القائم بأعمال مدير النشر والتوزيع والمكتبات في وزارة الثقافة هزاع البراري لم ينف تقصير الوزارة في بعض أوجه التسويق، إلا أنه يكشف عن «الوزارة تعمل من خلال محاور أخرى على نشر الكتاب الأردني ودعم الكاتب».

البراري يشير إلى مشروع التفرغ الإبداعي لعدد من المبدعين الأدبـاء، ومـشروع المدن الثقافية الذي يقوم بدعم 30-40 عنواناً لكل مدينة، ومشروع مكتبة الأسرة الأردنية الذي دعم 50 عنواناً العام 2007، و75 عنواناً العام 2008، ومئة عنوان العام الجاري.

بينما يؤكد الجانب الرسمي أن «الدعم موجود»، مع اعتراف ببعض الشوائب التي تعتريه، يرى الكتّاب أن «الدعم مفقود»

الـوزارة تطبع 5000 نسخة من كل عنوان، وتبيعها بأسعار رمزية جداً للمستهلك في مراكز بيع في جميع محافظات المملكة من خلال مشروع مكتبة الأسرة، بحسب البراري، كما اهتمت الوزارة بمبادرة القدس عاصمة الثقافة العربية التي تم فيها دعم أكثر من 50 مخطوطاً وكتاباً تتحدث عن تراث المدينة المقدسة وتاريخها.

ويؤكد أن «عدد المخطوطات المقدمة إلى الـوزارة سنوياً يصل إلى 350 عنواناً، توافق الوزارة على دعم 25 إلى 30 بالمئة منها».

المدير التنفيذي لمديرية الثقافة في أمانة عمان سامر خير، يرى أن لمشكلة دعم الكاتب والكتب جذوراً أخرى تتمثل في «نوعية العناوين التي كانت تطبع في الـوزارة والأمـانـة»، مبيناً أنها «عناوين غير جاذبة للقارئ»، وأنها أصبحت «منبوذة في المعارض العربية الخارجية بشكل عام بسبب وجود خلل في انتقائها».

خير، الـذي تسلم منصبه منذ أشهر فقط، يكشف عن رؤية جديدة لدور الأمانة، ومنهجية للعمل الثقافي تهدف لدعم المجتمع بأكمله، والتعامل مع الثقافة باعتبارها أداة تنمية وشريكاً في رفع مستوى الثقافة المجتمعية، من خلال التشديد على المعايير المنهجية والفنية لغايات الدعم.

معايير التقييم المنهجي الجديدة، بحسب خير، تشدّد على أن تكون المخطوطات أردنية، ولم يتم دعم كتابها خلال سنتين ماضيتين، وأن لا يكون المخطوط أعد ليكون دراسة أكاديمية، وأن لا يكون قد سَبق نشره في موقع إلكتروني أو على شكل كتاب، وأن يمس حياة المجتمع ووجدانه، كما يتوجب عليه أن لا يتوجه إلى عدد محدود من القراء.

يشدّد خير أيضاً على أهمية العناية بجميع أوجـه مطبوعات الأمـانـة مـن خـلال توحيد تصاميم المطبوعات والنهوض بها شكلاً ومضموناً، والاهتمام بالجانب التسويقي من خلال تكليف فريق عمل بتسويق المنشورات والكتب الخاصة بالأمانة في مكتبات عمان ومدارسها ومؤسساتها الثقافية ومعارض الكتب المحلية والدولية.

وتلفت أستاذة التاريخ في جامعة آل البيت هند أبو الشعر إلى بُعد آخر في الجدال الدائر، لتؤكد أن دعم الثقافة والكتاب ينبغي أن لا ينحصر في المؤسسات الحكومية فقط، وإنما يتوجب على المؤسسات الخاصة أن تضطلع بـدور ما في هذا السياق، كنوع من الالتزام بالمسؤولية تجاه المجتمع، داعية القطاع الخاص إلى الإسهام في مسيرة دعم الكتب والكتاب الأردنيين ونشر مؤلفاتهم.

يؤكد قبيلات ذلـك، كاشفاً عن وجـود دعم من قبل بعض المؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال، لكنه يعترف بأنه «دعم غير منتظم، ولا يسد التراجع الكبير في الدعم الحكومي»، بخاصة من وزارة الثقافة التي «خفّفت من مخصصات الكتاب والمؤلفين المتعاملين مع الـوزارة في مجالات مختلفة إلى النصف، ما أثّر على الكتاب ونشاطهم».

دور النشر الخاصة تتحمل جزءاً من مسؤولية مشكلة دعم الكتاب الأردنـي، بحسب النجار، الـذي يصف بعضها بأنها «تنظيمات سرية تتكون من جهلة»، وأنها «تزخر بعمليات النصب على المؤلفين بغرض استنفاد مالهم، من دون القيام بواجب نشر الكتاب وتسويقه بالشكل المفترض».

هذا الأمر من وجهة نظر النجار، يدفع الكتّاب إلى طباعة كتبهم على نفقتهم الخاصة، وإلى القيام بأعباء توزيعها على المؤسسات الحكومية والخاصة لتسويق أنفسهم.

ويرد رئيس اتحاد الناشرين الأردنيين ومدير دار الفكر للنشر والتوزيع محمود جبر أن «إطلاق الأحكام جزافاً لا يجوز، وأن التعميم مخالف لواقع الصورة الأصلية». ويعترف جبر في الوقت نفسه بأن سوق الكتب كغيره من المهن، لا يخلو من بعض نماذج مسيئة للمهنة.

فريقان منقسمان في الآراء؛ بينما يؤكد الجانب الرسمي أن «الدعم موجود»، مع اعتراف ببعض الشوائب التي تعتريه، يرى الكتّاب أن «الدعم مفقود»، وأنـه لا يمكن اختصاره في «طباعة مخطوطات لم تقّيم بطرق علمية ومنهجية». ■

الرقابة القَبْلية أو البَعْدية:

منظور واحد لـ«تابوهات» المنع

محمد جميل خضر

«العلاقة ما تـزال إشكالية بين الإبـداع والـرقـابـة». هكذا يـرى مبدعون وناشرون ومثقفون، فرغم إلغاء دائرة المطبوعات العامة أشكال الرقابة المسبقة على المطبوعات، إلا أن حرية الفكر والإبداع لم تتحقق بوجود شكل آخر: الرقابة البَعْدية.

القضية شكّلت مثار جـدل طويل خلال الأعوام الماضية، ما حدا بمثقفين وناشطين إلى تبني حملة مطالبة بإلغاء دائرة المطبوعات بكاملها، متهمين إياها بأنها «تعطل الفكر والإبداع في الأردن».

الجدل الحاد الذي ساد الساحة، جعل الدولة الأردنية تتحرك لمصلحة حل آخر، فقد جاء قـرار وزيـر الإعـلام نبيل الشريف بتشكيل لجنة استشارية تضم مثقفين ومبدعين وأكاديميين، يكون لها دور استشاري من قبل الـوزارة، وتحديداً من قبل دائرة المطبوعات والنشر، تستمع خلاله الجهة الرسمية لآراء تلك اللجنة في ما يعرض عليها من كتب أو إصدارات.

تضم اللجنة التي يرأسها الشريف نفسه، كلاً من: صلاح جرار، عصام الموسى، هند أبو الشعر، غسان عبد الخالق، عبد اللّه رضوان، سلطان المعاني، وجورج طريف، فيما استقال إبراهيم العجلوني مبكراً من اللجنة.

لكن مـقـرر لجنة الـحـريـات فـي رابطة الكتاب الأردنـيـيـن عبد اللّه حـمـودة متبني الحملة الوطنية لوقف منع الكتب وتحويل دائرة المطبوعات إلى دائرة معلومات صديقة للكتاب، يصف تشكيل تلك اللجنة بأنه «إجراء التفافيّ».

حمودة يقول إن المقصود منه مصادرة المطلب المركزي المتعلق، كما يرى، بالوقف النهائي لمنع الكتب، وترك المسألة للجمهور في ما إذا وجد أحدهم نفسه متضرراً من كتاب أو منتج إبداعي ما، فمن حقه اللجوء للقضاء، والقيام بملاحقة قانونية لمن تسبب له بهذا الضرر أو الإيذاء.

سَلة القوانين التي «ترهب الكُتّاب»، كثيرة بحسب حمودة: قانون العقوبات، قانون حفظ وثائق الدولة، قانون منع الإرهاب، «حتى قانون المعاهدة الأردنية الإسرائيلية بإمكان الدولة أن تجعله سبباً لحبس كاتب إن تعرض لذلك القانون الذي يحمل الرقم (14/ 1994)».

الجنس والـديـن والـسـيـاسـة، هـي أهم **التابوهات** التي تحدد عمل الرقابة، ومحلياً، هناك قضايا شغلت الرأي العام وطبقة الكتاب والمثقفين، تقف على رأسها قضية الشاعر موسى حوامدة الـذي كُفّر ولوحق قضائياً، وامتدت معاناته على مدار ثلاثة أعوام، كانت خلالها قضيته منظورة في المحاكم التي برأته أخيراً، بعدما وجّهت إلى حوامدة تُهم تتعلق بالتجاوز على الدين في ديوانه الشعري **شجري أعلى**.

القضية الساخنة الأخرى، ما زالت منظورة من قبل القضاء الأردنـي حتى اليوم، وهي ديوان **برشاقة ظل** للشاعر إسلام سمحان الذي حُكم عليه بالسجن مدة عام مع تغريم الناشر «دار فضاءات للنشر والتوزيع» ما قيمته عشرة آلاف دينار أردني.

دائرة المطبوعات والنشر لاحقت كذلك خمسة إصدارات مختلفة المواضيع ومتباينة الاتجاهات: **فانيليا سمراء** للصحفية المغربية منى وفيق الصادر عن دار أزمنة للنشر والتوزيع، **انثيال الذاكرة** للكاتب والناشر فتحي البس الصادر عن دار الشروق للنشر والتوزيع التي يملكها البس، **حصة آدم** للشاعر السعودي زياد سالم، **ينطق عن الهوى** للشاعر الأردني طاهر رياض الصادر أيضاً عن دار أزمنة، ما اضطر الشاعر معه إلى إعادة النسخ إلى بيروت بعد الرفض الرقابي البَعدي للكتاب، وأخيراً **إليك سيدتي بغداد** للكاتبة وداد الجوراني.

حمودة: في قانون العقوبات وحده 24 مادة يمكن أن تحبس كاتباً

صاحب دار أزمنة الناشر إلياس فركوح ينفي ما ورد في كتاب مدير المطبوعات والنشر نبيل المومني إلى مدعي عام عمّان، من أن كتاب **فانيلا سمراء** يشتمل على «إساءة للمفاهيم الدينية»، فمحتوى الكتاب المعني يخلو من أي إساءة للمفاهيم الدينية أو غيرها، بحسب فركوح.

الطريف في قضية الرقابة «البَعدية» تلك، أن رفض الديوان الأخير **ينطق عن الهوى** للشاعر طاهر رياض، جاء أساساً، كما يوضح الشاعر في حديث لـ **السجل**، بسبب عنوانه. ورغم محاولات رياض التوضيح لهم أن الذين لا ينطقون عن الهوى هم الرسل والأنبياء، وأن «العباد ينطقون عن الهوى»، إلا أن قرار الرفض كان قاطعاً، بخاصة مع وجود ملاحظات أخرى للدائرة وفقهائها تتعلق بمقاطع مبثوثة داخل قصائد الديوان، وهي مقاطع تقيم حواراً جمالياً جرى عليه مشروع رياض الإبداعي مع الفكر الصوفي وإشراقاته وتجلياته.

«في قانون العقوبات وحده 24 مادة يمكن أن تحبس كاتباً»، يكشف حمودة، الذي لا يغفل التأكيد «اللجنة الجديدة بلا صلاحيات، وقيمتها استشارية فقط».

عضو اللجنة القاص والروائي والأكاديمي عصام الموسى، يستشهد بتجارب دول متقدمة، تعتمد في موقفها من كتب بعينها أو منشورات واردة لبلدها على لجان استشارية «موثوق بأهليتها ونزاهتها وحرصها الوطني العام».

يذكر، مثلا، أن إذاعة **بي بي سي** تستند في مختلف برامجها إلى رأي لجنة استشارية تشكلها الحكومة، وتحمل توصياتها صفة القرار الملزم.

الموسى يصف أعضاء اللجنة بأنهم «من المتخصصين والمهتمين بالشأن الوطني والحريصين، عليه وبينهم مبدعون أيضاً». ويستعرض بعض ما عرض على اللجنة خلال الاجتماعين اللذين عقدتهما حتى الآن، مثل «التعرض للذات الإلهية بطريقة لا يقبلها أحد» في أحد الكتب، وكذلك «انغماس بعض الإصدارات المرشحة لدخول السوق المحلية بالجنس الهابط إلى درجة ماسخة».

الموسى يصف عمل اللجنة بـ«السلاسة»، ويرى أنها يمكن أن تحمل مستقبلاً بعداً توفيقياً، وتقلل من فرص مثول كتاب ومبدعين أمام المحاكم، خالصاً إلى أنه مع فكرة اللجنة، وبأنه ليس مع عودة الرقابة القبلية «لما يمكن أن يسود ذلك من شخصنة وإجحاف بحق المبدعين والكتاب»، داعياً دور النشر إلى استمزاج آراء مستشارين أو محكمين في الكتب التي تنوي نشرها قبل «أن تقع الفأس في الرأس».

من جهته، يحترم وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة نبيل الشريف رأي عبد الله حمودة، ويرى أنه من حقه أن يقول ما يشاء وأن يصف اللجنة بما يشاء، «لكنه رأي شخصي، ولا يمثل رأي رابطة الكتاب الأردنيين، خصوصاً أنه قابل رئيس الرابطة ولم يسمع منه كلاماً من هذا القبيل».

الشريف، وفي حديث لـ **السجل** يؤكد وجود تنسيق مستمر بين وزارته وبين رابطة الكتاب، بخاصة أنه يرى نفسه في صف الكتاب والمثقفين ومن وسطهم، وأنه يعلن في كل موقع يكون فيه أنه «مع توسيع هامش الحرية».

الهدف الأساسي من تشكيل اللجنة، بحسب الشريف، هو إشراك الكتاب والمثقفين والمبدعين الأردنيين أنفسهم بالقرارات التي يمكن أن تتخذ بحق المطبوعات الواردة من الخارج، ودراسة إمكانية السماح لها بدخول السوق المحلية من عدمه. ويقول إن «بعضها لا يقبل أحد دخوله».

الشريف، يرى بهذه الخطوة تعميماً لعمل المجتمع في الرقابة، وعدم حصرها في الكادر الوظيفي الإداري المتوافر في دائرة المطبوعات والنشر. ويقول إن «اللجنة تمثل رأي المجتمع، وتحمل بُعداً مجتمعياً وطنياً».

«التجربة العملية أثبتت حتى الآن نجاح الفكرة»، بحسب الشريف، الذي يرى أن التداول حول كتاب أو مطبوعة عادة ما يتم بشكل جماعي.

يستنتج الشريف أنه رغم الدور غير الرسمي للجنة، ورغم أن الإطار الإداري والقانوني يجعل قراراتها غير إلزامية، إلا أنها على أرض الواقع «أصبحت صاحبة القول الفصل في المسائل المتعلقة بالمطبوعات العالقة».

الشريف يقول في سياق متواصل: «وضعنا المعايير الجديدة لإيماننا بالشراكة»، مبيناً أنه ليس للجنة صلاحيات النظر في القضايا المحالة إلى المحاكم، مثل قضية الشاعر إسلام سمحان. ■

المكتبة الوطنية:

هل يسهم المقر الجديد في تخطّي العقبات؟

ليلى سليم

انتقال المكتبة الوطنية إلى مبناها الجديد بالقرب من المركز الثقافي الملكي في شباط/فبراير الماضي، جاء بعد زيارة قام بها الملك عبد اللّه الثاني إلى المقر القديم قبل ستة أعوام، اطلع خلالها على الأوضاع الصعبة التي كانت المكتبة تعمل من خلالها، ليوعز بنقلها.

هذا الانتقال، يأمل باحثون عايشوا المكتبة في عهدها السابق أن يمثل نقلة وفتحا لصفحة جديدة تتمكن فيها المكتبة من القيام بدورها الذي يقول كثيرون إنها لم تستطع في السابق النهوض به على الوجه الأكمل.

صدر نظام المكتبة الوطنية في العام 1994، وكانت الوريث الشرعي لمديرية المكتبات والوثائق الوطنية التي كانت أنشئت العام 1977.

النظام نص على أن الرؤية الأساسية التي قامت عليها هي «المحافظة على الذاكرة الوطنية، وإدامتها وصيانتها وحمايتها ونقلها للأجيال القادمة»، وهي رؤية تنسجم تماماً مع المفهوم العالمي لدور المكتبات الوطنية، فوفق **ويكيبيديا**، المكتبة الوطنية هي مكتبة تنشئها الدولة لتكون مستودع معلوماتها الوطنية، وتضم الكتب القيمة والنادرة والأعمال المهمة، وهي تختلف عن المكتبات العامة في البلد ذاته، أولاً، في الحجم إذ تتميز المكتبات الوطنية بالضخامة، وهي من ناحية أخرى لا تقدم خدمة الإعارة للمواطنين كما هو حال المكتبات العامة.

وتعتبر مكتبة **الكونغرس** في الولايات المتحدة واحدة من أضخم المكتبات الوطنية في العالم، إضافة إلى المكتبة الأوروبية، وهي مكتبة مشتركة تضم المكتبات الوطنية لدول القارة الأوروبية.

عالمياً حددت وظائف المكتبة الوطنية بجمع وحفظ نسخ من جميع المطبوعات التي تصدر داخل الدولة وما يصدر خارجها من أعمال مهمة، إصدار **الببليوغرافيا** الوطنية، جمع ما يكتب عن الدولة بمختلف لغات العالم في مختلف المجالات وحفظه وتنظيمه، حفظ الوثائق المخطوطة المعاصرة والقديمة، إضافة إلى منح تصنيف ورقم إيداع لكل كتاب يصدر داخل الدولة.

فهل كانت الظروف مهيأة للمكتبة الوطنية الأردنية كي تقوم بما سبق؟

الإجابة لدى كثيرين عايشوا الوضع في المقر القديم هي إلى حد كبير «لا»، فخالد وهو باحث فضل عدم ذكر اسمه، ذهب قبل ست سنوات من أجل التقاط صور فوتوغرافية لصفحات من جرائد قديمة لغايات بحث كان يقوم به، قال إن التجربة لم تكن سارة أبداً، خالد نزل إلى أرشيف الصحف الذي كان موجوداً في قبو المبنى، وفي القاعة الخالية من أي منفذ للتهوية كانت رائحة الرطوبة والعفونة التي سببها رشح مياه الأمطار خانقة، أما الجرائد نفسها فكانت شبه مهترئة.

هذا الوضع تؤكده المديرة السابقة لدائرة الدراسات في المكتبة سهير التل، فالمقر القديم الذي كان مستأجراً، ولم تكن مساحته تتجاوز الـ2500 متر مربع لم يكن بحسبها مصمماً ليكون مؤسسة تقدم خدمة عامة، وهو إضافة إلى رداءة تصميمه كان يعاني من مشاكل أساسية في مرافقه.

التل التي عملت في المكتبة الوطنية في الفترة ما بين 1997 إلى العام 2005 حين تقاعدت تلفت إلى أن الرطوبة والعفونة وهي العدو الأول للوثائق لم تكن هي الخلل الوحيد، بل آلية الأرشفة والتصنيف التي كانت تتم بطريقة بدائية.

تقول إنها نفسها وخلال بحث قامت به قبل سنوات عن المؤتمرات التي عقدت في الأردن، اضطرت عند دخولها إلى القاعة التي تحوي الوثائق إلى تفحصها ورقة ورقة للوصول إلى ما تريد، وهو أمر أكده الباحث والمؤرخ الأردني بكر المجالي الذي يقول إن الوثائق كانت مخزنة بطريقة كانت تضطر الباحث أحياناً إلى تقليب آلاف الصفحات قبل الوصول إلى مبتغاه.

المجالي الذي ينتقد بشدة أداء المكتبة الوطنية في مقرها القديم فيما يتعلق بآلية حفظ الوثائق، يلفت إلى مفارقة هي أن الوثائق التي تؤرخ لماضي الأردن من سجلات محاكم شرعية، وسجلات نفوس، وطابو هي في الحقيقة نتاج جهود توثيق قام بها العثمانيون والإنجليز أيام انتدابهم في الأردن، إضافة إلى جهود توثيقية تمّت في عهد الملك عبد اللّه الأول، لكن حركة التوثيق «بدأت بعدها بالانحدار حتى وصلت الآن مرحلة الانحطاط». المفارقة في رأي المجالي هي أنه في الوقت الذي لم تنجز فيه جهود توثيقية حقيقية فإن ما هو موجود من وثائق كان محفوظاً في «بناء آيل للسقوط غير صالح لأن يكون حتى مستودعا».

انتقاد آخر يوجه إلى أداء المكتبة الوطنية في مقرها القديم يتمثل في عجزها عن النهوض بواحدة من المهام الأساسية التي تنهض بها المكتبات الوطنية في العام، وهي أن تكون مرجعاً للباحثين، فالتل تقول إن مساحة القاعة المخصصة لمطالعة الباحثين في المقر القديم لم تكن تتجاوز العشرة أمتار، وكانت مزودة بطاولة واحدة فقط مع مقعد وحيد. وتضيف إنه لم يكن هناك مجال للمطالعة داخل المكتبة، وعندما كان الباحثون يطلبون تصوير أجزاء من الكتب من أجل مطالعتها في الخارج كانوا يصدمون بأن آلة التصوير الوحيدة في المكتبة كانت موجودة في الديوان ومخصصة لاستخدام الموظفين فقط «كانت المشكلة تحلّ إذا كان لدى الباحث معارف من موظفي المكتبة، حينها كان يسمح له باستخدام الآلة».

المشهد بحسب المدير العام لدائرة المكتبة الوطنية مأمون التلهوني تغير، فالمبنى الجديد المصمم وفق المواصفات العالمية المناسبة لحفظ الكتب والوثائق والمتعلقة بدرجات الحرارة والرطوبة والتهوية، تبلغ مساحته 13500 متر مربع، ويضم مكتبة عامة تحتل طابقين، بمساحة إجمالية 3000 متر مربع، وهي مزودة بطاولات ومقاعد وخلوات للباحثين، وتضم 53 ألف عنوان باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى ما يزيد عن الألف عنوان من الدوريات المحلية والدولية

المساحة الجديدة مكّنت المكتبة من تقديم خدمات لفئة لم تكن مستهدَفة في العهد السابق، وهي فئة الأطفال والفتيان الذين تم افتتاح قاعة خاصة لهم مزودة بما يقارب 5400 عنوان.

وبما يتعلق بعملية الأرشفة والتصنيف، فتجري، بحسب التلهوني، عملية استبدال تدريجية لطرق التصنيف والأرشفة اليدوية التي كانت متبعة في الماضي حيث يتجه الوضع إلى حوسبة جميع الوثائق الموجودة في المكتبة، وقد تم فعلاً إنجاز حوسبة الجريدة الرسمية من العام 1923 إلى آب/أغسطس 2009، وربطها على شبكة الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالدائرة **www.nl.gov.jo**، إضافة إلى حوسبة مجموعة من الخطابات للملك الحسين، والملك عبد اللّه، والأمير الحسن، ومذكرات لمجلس الأمة وبعض الاتفاقيات الثقافية الدولية.

هذه التطورات المهمة في عمل المكتبة رافقها ازدياد واضح في عدد مرتاديها ففي الوقت الذي لم يكن يزيد فيه عدد مرتاديها في المتوسط على 50 شخصاً، فإن هناك ما يقارب الـ 150 باحثاً يزورونها يومياً، وذلك بحسب الناطق الإعلامي للمكتبة أحمد الشرايري.

ولكن انتقادات كثيرة توجه إلى ساعات دوام المكتبة التي لا تتناسب نهائياً مع أوقات مرتاديها، فدوام المكتبة يمتد من الساعة الثامنة والنصف صباحاً إلى الساعة الثالثة بعد الظهر، من الأحد إلى الخميس، وهي الأوقات التي يكون فيها الطلاب في جامعاتهم ومدارسهم، والموظفون في أعمالهم.

من هنا يشير الشرايري إلى توجه لتمديد ساعات الدوام، الذي تم فعلاً خلال شهر رمضان الفائت عندما فتحت المكتبة أبوابها ساعتين إضافيتين من الساعة التاسعة ليلاً إلى الحادية عشرة.■

المساحة الجديدة مكّنت المكتبة من تقديم خدمات لفئة لم تكن مستهدَفة في العهد السابق

بعضها ضعيف مهنياً

مراكز الدراسات: إضافات نوعية في إنتاج الكتاب

حسين أبو رمّان

تساهم مراكز الدراسات والبحوث في الأردن في إنتاج كتب تغطي مجالات متنوعة ذات صلة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي بلدٍ يعدّ فيه إنتاج الكتاب «تجارة خاسرة»، فإن إنتاج مراكز الدراسات لمئات من الكتب، يُمثّل مساهمة قيّمة. ويُشكّل طلبة الجامعات والإعلاميون والباحثون والأكاديميون والدبلوماسيون ونشطاء منظمات المجتمع المدني في الأردن وخارجه، أهم مصادر الطلب على المطبوعات التي تنتجها تلك المراكز.

مؤسس ومدير مركز الأردن الجديد للدراسات الباحث هاني الحوراني، يرى أن مراكز الدراسات هي صاحبة أهم ما أنتجه الفكر العربي في الفترة المعاصرة، بما في ذلك نشر أعمال مؤتمرات وندوات متخصصة تُطرح فيها أكثر الأفكار جدّة، التي ربما لم تُنشر حولها أبحاث مستفيضة أو لم يصدر بشأنها كتب حديثة.

يؤكد الحوراني أن الكتب الصادرة عن مراكز الدراسات تعكس نوعاً من العصف الفكري حول القضايا المعاصرة، و«تتجاوز بأهميتها الكتب المتخصصة التي تصدرها دور النشر، لأنها تنطوي على مضامين ذات صلة بالواقع والممارسة العملية».

أما مؤسس ومدير مركز القدس للدراسات السياسية الكاتب عريب الرنتاوي، فيرى أن مراكز الدراسات تتمتع بميزة أن إنتاجها يتصل بمشاريعها البحثية وبرامجها التي تعمل عليها، مستخلصاً أن إصداراتها تتركز في حقل أو حقول محددة، وإن تكن «محكومة بمنهجية واحدة، ما يكسبها لوناً وطابعاً ونكهة مغايرة لجملة الكتب التي تصدرها دور النشر».

ويلفت الرنتاوي إلى أن 90 في المئة مما ينتجه مركز القدس يتصل بموضوع الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الأردن والمنطقة.

نشأة مراكز الدراسات والبحوث الأهلية في الأردن ارتبطت بعودة الحياة النيابية في العام 1989. ورغم أن عدداً محدوداً من المراكز سجّل رسمياً في وزارة الصناعة والتجارة قبل العام 1993، مثل مركز الأردن الجديد للدراسات ومركز دراسات الشرق الأوسط، إلا أن البداية الفعلية لنشاط مراكز الدراسات ارتبطت بصدور قانون المطبوعات والنشر رقم 10 لسنة 1993 الذي حدّد شروط الترخيص لتلك المراكز.

فئة أخرى من مراكز دراسات، تأسست في الجامعات الأردنية، أهمها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ومركز الدراسات الأردنية في جامعة اليرموك. وبرغم أن هذين المركزين أقيما قبل العام 1989، إلا أن نشاطهما الفعلي تلا حقبة الانفراج الديمقراطي.

التل: سياسة النشر تركز على نشر الأبحاث النوعية التي يجريها المركز والمتعلقة بقضايا مفصلية

وباستثناء مركز الدراسات الاستراتيجية الذي يواصل أنشطته البحثية وإعداد التقارير حول السياسات وقضايا إقليمية، إلى جانب عشرات استطلاعات الرأي حول الأداء الحكومي والنيابي وحالة الديمقراطية وقضايا أخرى محلية وإقليمية منذ العام 1993، فإن مراكز الدراسات الأخرى في الجامعات الحكومية، خضعت إلى إعادة هيكلة باتجاه قضايا التدريب والاستشارات وخدمة المجتمع المحلي.

ومركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية هو فعلياً وحدة أكاديمية من وحدات الجامعة الأردنية، وليس مؤسسة خاصة، لكنه رغم ذلك يُعدّ المركز الأهم من حيث نوعية إصداراته والجرأة العلمية في طرح القضايا وإصدار التقارير. وقد فاز مطلع العام الجاري بالمرتبة الثانية بين أفضل خمسة مراكز في آسيا وإفريقيا، وفق دراسة أجراها برنامج العلاقات الدولية بجامعة بنسلفانيا (فيلادلفيا) في الولايات المتحدة.

مدير مركز الدراسات الاستراتيجية نواف التل، أوضح لـ **السجل** أن المركز أنتج منذ العام 1994، ما يزيد على عشرين كتاباً في حقول مختلفة، لافتاً إلى أن سياسة النشر تركز على نشر الأبحاث النوعية التي يجريها المركز والمتعلقة بقضايا مفصلية مثل كتاب **العلاقات الأردنية الفلسطينية: إلى أين؟- أربعة خيارات للمستقبل**، العام 1997، **معان أزمة مفتوحة**، العام 2004، إضافة إلى عدد من أعمال المؤتمرات التي تسمح بإنتاج كتب مرجعية، مثل **الاقتصاد الأردني: المشكلات والآفاق**، العام 1994، و**الاقتصاد الأردني في بيئة متغيرة**، العام 2004.

حتى بدايات الألفية الثالثة، كان نمو مراكز الدراسات الأهلية معتدلاً، إذ بلغ عددها نحو الثلاثين مركزاً، لكن السنوات التالية شهدت نمواً بحيث تجاوز عددها المئة في العام 2005، لكن جزءاً من هذه المراكز بقي حبراً على ورق، أو توقف عن العمل بعد أن خطا خطوات محدودة. ولهذا فإن من بين زهاء عشرين مركزاً لها نشاط مستمر، فإن أقل من نصفها تعدّ منتجة للكتاب.

في مقدمة هذه المراكز الأهلية، مركز الأردن الجديد للدراسات الذي أنتج ما يزيد على مئة كتاب في شتى التخصصات وعلى رأسها المجتمع المدني والديمقراطية. وتتبع للمركز دار سندباد للنشر التي برغم أنها لا تعمل بمعزل عن نشاط المركز، إلاّ أن إنشاءها شجّع المركز على تنويع إصداراته، لتشمل المذكرات والأدلّة وغيرها.

مركز دراسات الشرق الأوسط، أنتج من جهته ما يزيد على 50 عنواناً، وتتسم إصداراته بأن معظمها يدور في فلك القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

الجيل الثاني من مراكز الدراسات، يشتمل على مراكز يمثل إصدار الكتب مكانة متميزة في أنشطتها، مثل مركز القدس للدراسات السياسية الذي تأسس العام 2000، وأصدر ما يزيد على 20 كتاباً. وهناك مراكز تتجه نحو أشكال من التخصص في إنتاجها للكتب مثل المركز الأردني للبحوث الاجتماعية لمؤسسه أستاذ علم الاجتماع موسى شتيوي، ومركز داميا للدراسات البرلمانية لمؤسسه أستاذ العلوم السياسية والأمين العام السابق لمجلس النواب محمد مصالحة.

الرنتاوي يرى أن إنتاج مراكز الدراسات من الكتب متفاوت، ولا يوازي طاقتها المتاحة، ويعزو ذلك في أحد جوانبه الرئيسية إلى عدم وجود طلب حكومي على إنتاج المراكز رغم أن الحكومة يفترض أن تكون «الزبون» الأكبر

نواف التل

لمراكز الدراسات. ويستدرك أنه «حتى عندما يكون هناك طلب، تتدخل المعايير السياسية أكثر من المعايير المهنية لطلب البحث أو الخدمة»، مؤكدا أن الحكومة ليست وحدها الملامة، فهناك عدد كبير من المراكز، لكن يعتريها ضعف في المهنية والمؤسسية، ما يرى أنه يمثل انعكاساً سلبياً على الطلب.

ويتفق الرنتاوي والحوراني على أن الطلب الاجتماعي على الكتاب ضعيف أيضاً، على صعيد قطاع الأعمال والجامعات.

ويذكّر الحوراني بشيء من التندر أن «كتّاب المناسبات» يعرفون كيف يقتنصون الفرص أفضل من مراكز الدراسات، رغم الإنتاج الخاوي من القيمة الذي يقدمونه.

بمقارنة إنتاج مراكز الدراسات مع الجامعات، يرى الحوراني أن «مراكز الدراسات تسهم عملياً بتغطية النقص الكبير في إنتاج الجامعات من الكتب»، وتوفر أحياناً التمويل اللازم لإجراء بحوث مكلفة حول مواضيع مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات، تنأى الجامعات عن الاقتراب منها، فيما يؤكد الرنتاوي أن مراكز الدراسات تؤدي دوراً لا يقل أهمية عن دور الجامعات مع أن الأخيرة لديها من الإمكانيات البشرية والمعنوية والمادية، ما يؤهلها لأن تكون منتجاً رئيسياً للمعرفة والكتب في سائر المجالات، وأن تمارس دورها كمطابخ لإنتاج الأفكار، وفضاءات للحوار الاجتماعي.

ويعزو الرنتاوي غياب هذا الدور إلى ظروف «الهيمنة على مقدرات الجامعات» التي يغلب فيها العنصر الأمني، سواء في اختيار الإدارات، أو في إبعاد الجامعات عن العمل السياسي. ■

المكتبات المدرسية

بعضُها ناشط وأخرى مهجورة

ليلى سليم

العمل الأول الذي قام به فارس عثمان، 34 عاماً، عندما عُيّن قبل 18 شهراً أميناً لمكتبة مدرسة الأحنف بن قيس في جبل الحسين، إحضار كرتونة بيضاء وكتابة كلمة «مكتبة» عليها، وإلصاقها على الباب.

المكتبة كانت تفتقر حتى إلى لافتة تدل على وجودها، وبحسبه، لم يكن هناك طاولات أو مقاعد، وإلى حين تزويد الوزارة له بالأثاث الناقص الذي طلبه، ذهب إلى مستودع الأثاث التالف في المدرسة وأحضر طاولة أصلحها بنفسه، في حين كان الطلاب الراغبون بالمطالعة يدورون على الصفوف الأخرى لاستعارة مقاعد يجلسون عليها.

الخطوة التالية التي قام بها لجذب الطلاب هي أنه قام بعمل جولات على الصفوف، وأجرى مسابقات بينهم كان الطلاب يحتاجون إلى مراجعة المكتبة كي يحلوا أسئلتها.

بعد عام ونصف العام تحوّلت الغرفة المهجورة إلى قبلة للطلاب الذين كانون يأتون للقراءة، في الكتب وعبر الكمبيوتر، يأتونها قبل الطابور الصباحي، وخلال الاستراحة، وحصص الفراغ.

عثمان بذلك لم يغير فقط من الصورة النمطية الشائعة عن أمين المكتبة المدرسية باعتباره الموظف «فاضي الأشغال» في المدرسة، والذي يثير حسد بقية المعلمين، وسخط مدير المدرسة الذي يبدأ بتكليفه بأعمال إدارية مثل الحلول محل معلمين غائبين، أو جمع التبرعات، أو حتى جلب البريد من مديرية التربية، هو غيّر أيضاً الصورة النمطية عن المكتبة باعتبارها مكاناً يرتاده الطلاب المتفوقون فقط، فهناك، كما يقول، الكثير من الطلاب الذين لا يجيدون القراءة والكتابة يأتون ويتصفحون القصص لمطالعة صورها.

مكتبة الأحنف بن قيس هي انعكاس لواقع المكتبات المدرسية في المملكة، التي تتراوح بين مكتبات مفعّلة بشكل حقيقي، تمارس دورها المفترض كركن مهم في العملية التعليمية، وأخرى ليست أكثر من أماكن لتجمع المعلمين في حصص الفراغ لتناول الطعام وشرب الشاي والقهوة، وهذه هي الحال في مدرسة ماجد، وهو اسم مستعار لطالب في الصف التاسع يقول إنه لا يجد في

الغالب ما يمكن قراءته في مكتبة مدرسته، فالغالبية العظمى من الكتب فيها هي كتب للكبار تناسب المعلمين، وهناك القليل من قصص الأطفال «المهترئة».

واقع المكتبة في مدرسة فاطمة، وهي معلمة لغة عربية في مدرسة أساسية للبنات هو وضع حسب وصفها «غرائبي»، فالمكتبة، كما تقول، قاعة فسيحة مضيئة، مزودة بأثاث حديث، وكل ما فيها بالغ النظافة والترتيب، الكتب منظمة على الرفوف بنظام يفوق الموجود في مكتبات الجامعات، لكن هذا كله «معرض»، وللمحافظة على نظامه فالطالبات لا يسمح لهن باستعارة إلا عدد محدود من قصص للأطفال وبضع كتب أخرى وضعتها أمينة المكتبة على رف خاص.

أبو جمعة: الوزارة خصصت ميزانية سنوية تراوح بين 20 و 25 ألف دينار لشراء كتب تُمنح بشكل أساسي، إلى المكتبات المدرسية الفقيرة

فاطمة تقول إن أمينة المكتبة بهذه الطريقة تريح نفسها، فهي من ناحية لا تعود مضطرة إلى العناية اليومية بنظافة المكتبة وترتيبها، ولا الدخول في إشكالات التالف والمفقود عند إجراء عمليات الجرد. وتقول إنها شاهدت أكثر من مرة أمينة المكتبة تصرخ على طالبات وضعن أيديهن على الطاولات بدعوى أن أصابعهن تترك بقعاً على سطحها.

وفق التعليمات، يجب أن يقوم المعلمون باصطحاب طلابهم في زيارات صفية إلى المكتبة، ولكن الحال مختلف في مدرسة فاطمة فـ«الأمينة تقوم بالاتفاق مع المعلمة بإرسال مجموعة القصص إياها إلى الصف لتوزع على الطالبات ثم تسترجع في نهاية الحصة، وتدون هذه الحصة في سجلات المكتبة، بوصفها زيارة قامت بها طالبات الصف إلى المكتبة».

عدم تفعيل المكتبة في كثير من المدارس يبدو أنه ليست له علاقة بقصور التشريعات، بحسب تربويين، فوزارة التربية أفردت قسماً خاصة للمكتبات المدرسية في جهازها التربوي يقوم بصياغة سياسة المكتبات ومتابعة تنفيذها، كما أنها صاغت قوانين اعتنت بأدق تفاصيل إنشاء المكتبات وتزويدها بالأثاث والكتب ومختلف اللوازم.

ووفق بيانات قسم المكتبات المدرسية فإن هناك مكتبة في كل مدرسة، والغالبية العظمى منها هي قاعات مستقلة، في حين ألحقت المكتبة في عدد قليل من المدارس المستأجرة بغرف السكرتاريا، وحتى هذه فقد عُيّن لها أمناء مكتبة متفرغون، صدر نظام العام 2007 ليشترط نيلهم درجة البكالوريوس في المكتبات، أو الدبلوم فيها كحد أدنى.

ويؤكد رئيس قسم المكتبات المدرسية في الوزارة عبد المجيد أبو جمعة أن هناك زهاء سبعة ملايين كتاب في مكتبات المدارس تم شراؤها بشكل أساسي من ميزانية التبرعات المدرسية، حيث حدد القانون لمكتبة المدرسة نسبة 15 في المئة ، يتم شراؤها من قبل لجنة تشكلها المدرسة من المدير ومعلمين وأمين مكتبة وطلاب من جماعات أصدقاء المكتبة، يقوم هؤلاء بتحديد ما يرغبون بشرائه من كتب ويرسلون القوائم إلى دور النشر، ليرسو الشراء بعدها على الدار التي تقدم السعر الأفضل.

هذه النسبة لا توفر دائماً مبلغاً جيداً. عثمان كان يتلقى أقل من ستين ديناراً كل عام لشراء الكتب، لهذا ابتكر طريقة للتغلب على شح الموارد، فقد قام بتزويد المكتبة بمئات الكتب الإلكترونية من قصص للأطفال وموسوعات علمية، إضافة إلى عشرات البرمجيات، وقد حصل على معظمها من سورية بمبالغ زهيدة.

يعترف أنها جميعها «مقرصنة»، فهو يرى أن اتفاقية **الغات** هي ترف بالنسبة لأطفال الفقراء الذين يمتلكون هم أيضاً الحق في القراءة.

من ناحية أخرى، فقد استطاع عَبْرَ التواصل مع أولياء أمور طلبة من الحصول على مجموعة من الكتب رفد مكتبته بها.

واحد من التحديات التي تواجه أمين المكتبة هو ما يقوم به بعض مدراء المدارس، من تجيير ميزانية المكتبة إلى أغراض أخرى، وهو أمر يقول أبو جمعة إن التشريع منعه، لكن نوعاً من المرونة مطبق في الميدان «نفترض أن مدير المدرسة هو الأكثر معايشة للوضع في مدرسته، وهو الأدرى بترتيب الأولويات، وأحياناً تكون هناك ضرورة ملحة لأمور على حساب أخرى، مثلاً تبديل زجاج مكسور في الشتاء أولى من شراء كتاب».

ويلفت إلى أن الوزارة خصصت ميزانية سنوية تراوح بين 20 و 25 ألف دينار لشراء كتب تُمنح بشكل أساسي، إلى المكتبات المدرسية الفقيرة.

«الفرق بين مكتبة وأخرى هو الفرق بين أمين مكتبة وآخر»، هكذا يفسر أبو جمعة واقع التفاوت في أداء المكتبات المدرسية، وهو يرى أن مدير المدرسة هو المسؤول الأول عن أداء فريقه، والوزارة تقوم بتنفيذ آلية متابعة دورية تتم من قبل مسؤول المكتبات في المديرية، بمعدل زيارة كل شهر على الأقل، إضافة إلى الزيارات الفصلية لقسم المكتبات المدرسية.

ويضيف أن الوزارة في النهاية لا تهمل أي شكوى، ووصلتها بالفعل شكاوى من أولياء أمور وتمت متابعتها.

لكن الشكوى ليست مطروحة بالنسبة لفاطمة التي تقول إن هذا سيخرب علاقتها بزميلاتها، وهي تحمّل الوزارة مسؤولية الوضع المتردي لبعض المكتبات، وترى أن عليها تطوير أدوات المتابعة التي لا تتجاوز، في أحيان كثيرة، متابعة السجلات «التي يجيد بعضهم إعدادها».

يُذكر هنا أن إصدارات وزارة الثقافة قلّما تصل إلى مكتبات المدارس الثانوية، ممّا يثير تساؤلاً عن التنسق بين وزارة التربية والوزارات التي تُصدر كتباً. ■

مكتبتي العربية

تقوم فكرة هذا المشروع على إنشاء مكتبات داخل الصفوف من الأول إلى السادس الأساسي، تضم كل مكتبة عدداً يراوح بين ثلاثين وأربعين عنواناً، بمعدل خمس نسخ من كل عنوان.

المشروع الذي شمل إضافة إلى الأردن لبنان والبحرين والمغرب، نفذته دار **scholastic** الأميركية العاملة منذ 85 عاماً في مجال كتب الأطفال، وقامت بموجبه بتوزيع أكثر من 7 ملايين كتاب على أكثر من 6 آلاف مدرسة في الدول التي شملها المشروع.

ووفق نشرة لوزارة الخارجية الأميركية، فإن 2300 مدرسة في الأردن تستفيد حالياً من المشروع، بمعدل 10 آلاف مكتبة صفية ضمت حوالي مليوني كتاب، وتلقى في إطاره حوالي 6 آلاف معلم، وحوالي 900 مدير مدرسة تدريباً تعلموا بموجبه كيفية تفعيل هذه المكتبات. ■

خزانة الجاحظ بوسط البلد

سوق الكتب المستعملة:

صيادون يقنصون لُقى نادرة

دلال سلامة

سوق رائجة لها مريدوها و«صيادوها» الذين يحاولون قنص «كنوز» تعرض، أحيانا، لدقائق، لتختفي بعدها في بطن إحدى المكتبات الشخصية.. وربما إلى الأبد.

مكتبات عديدة، وبسطات معلومة الأماكن، تخصصت في الحقل الذي وفّر متطلبات الحياة لعائلات عديدة امتهن أربابها تجارة الكتب القديمة و«المستعملة».

هشام جمع مكتبته الشخصية بأناةٍ، وعلى مدار أعوام طويلة، واستطاع تضمينها العديد من الكتب والمجلدات القيمة بأسعار لا تخطر على بال: ستة دنانير ثمن نسخة أصلية قديمة من أحد أجزاء **ألف ليلة وليلة**، ودينار واحد مقابل مجلد فاخر مطبوع في الصين العام 1985 يضم لوحات وتخطيطات أولية لفنانين صينيين، مرفقة بشروحات باللغتين الصينية والإنجليزية، ودينارات ونصف الدينار لقاء عشرة أعداد من مجلة **العربي** الكويتية يعود تاريخها إلى ستينيات القرن الماضي، وبمعدل ربع دينار للعدد.

تلك بعض لقىً نادرة تضمنتها مكتبة هشام الشخصية التي جمعها بشكل أساسي خلال أعوام «إدمانه» على ارتياد أماكن بيع الكتب المستعملة في عمان.

هشام يعرف تلك الأماكن جميعها: كشك خزانة الجاحظ أمام مطعم هاشم، مكتبة الأصدقاء على بعد أمتار منه في طلوع سرفيس جبل عمان، كشك أبو مروان في شارع سقف السيل، مكتبة الأصدقاء في مجمع رغدان الجديد، سوق الخميس في مخيم البقعة، وبسطات يومي الجمعة والسبت في شارع سقف السيل، والأخيرة هي أماكنه المفضلة، ومنها استطاع قنص الكثير من الكنوز التي يمتلكها، فأصحابها يضعون الكتب إلى جوار الأدوات المنزلية وزجاجات العطر الفارغة وألعاب الأطفال.

تلك الأماكن تقدم لعشاق الكتب والطلاب والباحثين فرصاً ذهبية لتداول الكتب بأسعار تكاد رمزية، في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، وارتفاع كبير في أسعار الورق عالمياً.

محمد المعايطة، 30 عاماً، واحد من ثلاثة إخوة يقومون على إدارة خزانة الجاحظ، وهي واحدة من أقدم المكتبات في عمان، يقول إن هناك معرضاً أسبوعياً للكتب المستعملة تقيمه المكتبة، يبدأ فيه سعر الكتب من ربع دينار وينتهي بدينار.

الأسعار الزهيدة ليست الخدمة الوحيدة التي تقدمها تلك المكتبات، فهناك أيضاً خدمة الإعارة والتبديل، ففي خزانة الجاحظ تعار الكتب لمدة شهر، ويتم تقاضي دينار عن الكتب التي يراوح

ثمنها بين 5 و10 دنانير، ودينارين عن الكتب التي تزيد على ذلك.

العملية، وفق المعايطة، مفيدة للطرفين، فـ«القارئ لا يضطر إلى دفع نقود ثمناً لكتاب قد لا يرغب باقتنائه بعد أن ينتهي من قراءته، وصاحب المكتبة يكسب كون الكتاب يعار أكثر من مرة، ويحقق ربحاً يفوق ربح بيعه».

مكتبات أخرى تتبع نظام التبديل، وإعادة شراء الكتاب، فيمكنك شراء كتاب من مكتبة الأصدقاء وسط البلد وإعادة بيعه إلى المكتبة نفسها بخصم بسيط جداً من الثمن، ويمكنك أيضاً استبدال الكتاب بآخر بالثمن نفسه.

الأسعار الزهيدة ليست الخدمة الوحيدة التي تقدمها تلك المكتبات، فهناك أيضاً خدمة الإعارة والتبديل

ما هي مصادر الكتب المستعملة؟

ياسر القرم 34 عاماً الذي يعمل منذ 14 عاماً مع والده في مكتبة الأصدقاء وسط البلد يقول إن المصدر الأساسي لهذه الكتب هم الناس.

ويؤكد «الناس يعرضون ما لديهم، وأحياناً تعرض للبيع مكتبات شخصية كاملة، يبيعها أصحابها إما لداعي السفر، أو لضائقة مالية».

بحسب المعايطة فإن القصص التي تتكرر هي ربات منازل يبعن الكتب لأنها «تجلب العث والصراصير»، أو الرجل الذي يموت فيسارع الورثة إلى بيع مكتبته.

ويروي أنه اشترى، أكثر من مرة، مكتبات لشخصيات مشهورة، ولكنه رفض تسمية أي منها تفادياً لإحراج عائلاتهم.

وهو يؤيد أن يبيع هؤلاء ما لديهم من كتب ذلك أن «من لا يعرف قيمة الكتاب فإنه لا يستحق أن يبقى عنده، وبيعه يضمن انتقاله إلى من سوف يستفيد منه فعلاً».

الستيني، بائع الكتب المستعملة، (ع)، الذي فضل عدم التصريح باسمه، اعترف بأن معظم مخزونه من الكتب والمجلات يأتي من «السرّيحة» وهو الاسم الذي يطلقه الشارع على نابشي الحاويات، ولكنه لا يشتري كل ما يأتونه به، فبعضه يكون في حالة سيئة، وبعضه الآخر لا يكون له سوق، مثل الكتب بلغات أوروبا الشرقية، معترفاً بأن «ما يمشي سوقه هو الكتب العربية والإنجليزية.. والفرنسية بدرجة أقل».

عملية شراء الكتب هي واحدة من التحديات الصعبة تواجه من يمتهنون بيع الكتب المستعملة، فالأمر، بحسب مزاولين، يتطلب خبرة بحركة السوق ونوعية الموضوعات المطلوبة، إضافة إلى عوامل أخرى تتدخل في تسعير الكتاب؛ نوعية الورق وسنة الطبع وجهة النشر، غير أنه، ومع توافر الخبرة، فإن احتمالات كساد «بضاعة» ما يظل قائماً باستمرار، بحسب (ع).

في الوقت الحاضر، فإن الكتب الأكثر رواجاً هي الدينية، وبالتحديد كتب الدعاة الذين تروّج لهم الفضائيات، الكتب السياسية المرتبطة بأحداث ساخنة، الروايات، والكتب الأكاديمية التي يقول المعايطة إنها تباع بأقل من نصف أثمانها الأصلية، ولكن مشكلتها، كما يقول صاحب مكتبة الأصدقاء في مجمع رغدان الجديد طايل الدلو، هي أن مدة صلاحيتها قصيرة، لا تتجاوز السنتين أحياناً، كون أساتذة الجامعات يطلبون دائماً الطبعات الجديدة.

الثقافة وسعة الاطلاع شرط أساسي لبائع الكتب، وطايل الدلو (60 عاماً)، يصر على أنه «مش مجرد بيّاع كتب».

الدلو يحمل إجازة جامعية في الأدب الإنجليزي من الهند العام 1973، وكان عمل في التدريس في الكويت طوال عمره هناك، ليعيده الاحتلال العراقي للكويت مطلع تسعينيات القرن الماضي إلى الأردن حيث افتتح مكتبته.

يتقن الإنجليزية والهندية، ويقول إن اتساع ثقافة بائع الكتب تساعده على ترويج ما لديه، فكثيراً من الناس يأتون وفي أذهانهم موضوعات محددة يريدون البحث فيها أو المعرفة عنها، ولكنهم يكونون عاجزين عن اتخاذ قرار بشراء معين.

ويؤكد «ثقافة البائع تمكنه من توجيههم إلى اختيار ما يلبي غرضهم، وعندما يأخذون الكتاب ويجدون أنهم استفادوا فعلاً، فإن هذا يجعل البائع محل ثقتهم لهذا يعودون مرة أخرى».

طايل يشدد على المرونة في التعامل، فيمكن لشخص اشترى كتاباً أن يعود ليقول إنه ليس ما كان يبحث عنه، ليعيده ويأخذ غيره أو حتى يسترجع نقوده. ويؤكد بأريحية تميّز بائعي الكتب المستعملة «ما في مشكلة»، ذلك أن علاقات ودّ تنشأ بين البائع وزبائنه المداومين تجعلهم يتبادلون أرقام الهواتف، والأخبار الشخصية وحتى الخدمات.

الثقافة وسعة الاطلاع شرط أساسي لبائع الكتب

(ع) مثلا يداوم 12 ساعة في اليوم، ويقول إنه يرى زبائنه أكثر مما يرى أولاده، وعندما التقته **السجل** كان جالساً في الظل إلى جانب كشكه يكتب «موضوع إنشاء» لـروان، وهي طالبة في الصف العاشر تتردد عليه لشراء المجلات النسائية التي يبيع الأعداد القديمة منها بربع دينار للعدد، أو لتبديل ما كانت أخذته من روايات **عبير** المترجمة.

الكتب الأكثر رواجاً هي الدينية، وبالتحديد كتب الدعاة الذين تروّج لهم الفضائيات، الكتب السياسية المرتبطة بأحداث ساخنة، الروايات، والكتب الأكاديمية

هذه المكتبات تعمل لساعات طويلة لا تقل عن اثنتي عشرة ساعة، في حين تفتح خزانة الجاحظ على مدار الساعة، حيث يتناوب المعايطة مع أخويه على العمل، ويقول إن «معظم زبائن الليل من المثقفين» الذين يكونون قد خرجوا من سهرة في مطعم هاشم، أو توجهوا لشراء فيلم سينمائي من محلات الدي في دي المناوبة هي الأخرى، وهم يرتادون المكتبة كـ«أحد طقوسهم الثقافية».

(ع) كذلك يفتح كشكه 24 ساعة، لكن الأمر لا علاقة له بطقوس المثقفين، بل بسعة المحل، فلا مكان داخل الكشك لأكوام الكتب والمجلات الفائضة خارجه، ولم تسمح له الأمانة بتوسعته، لهذا اضطر إلى استئجار عامل يسلمه الكشك في الثامنة ليلاً ويستلمه منه في الثامنة صباحاً، ولا تكون مهمته البيع بقدر ما هي الحراسة، وهو يدفع للعامل 200 دينار، ما يدل على أن تجارته هي تجارة رابحة فعلاً، يشاركه في ذلك طايل الذي يحمل اثنان من أبنائه درجة البكالوريس في التمريض من الجامعة الهاشمية، ولكن أياً من الشابين لم يعمل في مهنته بل واصلاً العمل مع والدهما في بيع الكتب المستعملة، كون ما يكسبانه منها يفوق، كما يقول والدهما، أي راتب سيتقاضيانه من مهنتهما. ■

أساتذة يحترفون التجارة:

الدوسيهات بديلاً عن الكتاب الجامعي

صلاح العبّادي

أربعة أعوام من الحياة الجامعية لم تكفل لهنادة المعاني اقتناء أيٍّ من الكتب الجامعية بعد أن أنهت دراستها من الجامعة الهاشمية، بسبب اعتمادها في الدراسة على «مصورات» أعدت من قبل أساتذتها.

المصورات «تحتوي أوراقا مختلفة حول مواضيع تدرس للطلبة، وبعيداً عن التوثيق العلمي»، بحسب المعاني التي تنتقد «سوء المنظومة التعليمية التي تنتهي بطلبة جامعيين يشكون أمّيّة المعرفة».

طالبة نظم المعلومات في جامعة البلقاء التطبيقية دينا خريسات تشكو هي الأخرى من الظاهرة، مبينة أن «الطالب ملزم بشراء الكتاب الجامعي إذا كان معداً من قبل مدرس المساق نفسه»، ومؤكدة أن «بعضها لا يرتقي في مضمونه إلى درجة التأليف.

تلفت الطالبة في جامعة العلوم والتكنولوجيا مها علي إلى أن أوراق «دوسيهات» تضاعف من قبل أساتذة، سعياً منهم وراء زيادة قيمتها المادية، «رغم أنهم يحذفون أكثر من نصفها في نهاية الفصل الدراسي، ليكون غير شامل في مادة الامتحان النهائي.

وتبين هناء الطالبة في الجامعة الأردنية أن بيع هذه الدوسيهات أمر يحصره مدرّس المساق في **بوك شوب** دون غيره، وفقاً لسعر متفق عليه بين المدرس والبائع، لافتة إلى أن غالبية أسئلة الامتحانات تأتي منها، ما يشجع على اقتنائها.

ويؤكد أحمد العياصرة، الطالب في الجامعة الهاشمية، أن بعض أعضاء هيئة التدريس يفرضون على الطلبة دخول محاضرات المساق الدراسي وهم يصطحبون الكتاب الجامعي، وبعد أن يضمنوا أن الطلاب اشتروا الكتاب لا يسألون عنه مرة أخرى.

التقدم بشكوى لإدارة الجامعة ليس وارداً في بال العياصرة، فهو يخشى الرسوب في المساقات الدراسية، إذا ما أخذ بالاعتبار أن كثيراً من الأساتذة يعدون دوسيهات خاصة بهم.

ويحمل المسؤولية لأساتذة «امتهنوا إعداد الدوسيهات الجامعية، باعتبارها منهاجاً دراسياً يجب الالتزام به، بحثاً عن عائد مالي».

أحد طلبة العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، والذي فضل عدم الكشف عن اسمه، يؤكد أن ملكية محل **بوك شوب** يقع بالقرب من الجامعة، تعود إلى أبناء مدرس جامعي في القسم نفسه، يلزم الطلبة بشراء الملخصات التي يقررها في الدراسة من ذلك المحل، وبخاصة وأنها تحمل اسمه على الغلاف.

ويقول إن أستاذاً آخر يسجّل أسماء الطلبة الذين يشترون الكتاب ويشترط عليهم إحضاره معهم، وإلا فإن الدخول ممنوع، وهي تبدو طريقة جيدة لضمان شراء الكتاب الذي يحمل اسمه كمؤلف.

وتشير سمر، طالبة الماجستير في الجامعة الأردنية، إلى أن أساتذة يشجعون الطلبة على اقتناء دوسيهات ألّفوها، من خلال الاعتماد عليها عند وضع أسئلة الامتحانات، مبينة أن أسئلة الامتحانات كثيرا ما جاءت من صلب تلك الدوسيهات وبشكل واضح.

صاحب محل **بوك شوب** طلب عدم نشر اسمه، يؤكد أن نسبة من أرباح بيع كثير من الدوسيهات تعود لمعديها.

ملفات أمانة عمّان الكبرى تؤكد وجود 61 **بوك شوب** بالقرب من الجامعة الأردنية وحدها. ويكشف عدد من أصحابها عن أن عائدات أرباح بيع الكتاب الجامعي والدوسيهات تتوزع غالباً بينهم وبين أساتذة جامعيين، ما يعتبره أحمد الصمادي، المحاضر السابق في الجامعة الأردنية، فعلاً يبتعد عن أخلاق المهنة، متسائلا في الوقت نفسه عن سبب سكوت الطلبة على هذا الأمر.

ويطالب إدارة الجامعات بتشكيل لجان تحقيق في الدوسيهات التي تعد من قبل مدرسين؛ لتباع بأسعار أكثر من المعقول.

رئيس جامعة العلوم الإسلامية العالمية عبد الناصر أبو البصل، يعتبر أن إجبار الطلبة على شراء الدوسيهات أمر غير مقبول، ويؤكد أن الطالب الجامعي يتعين عليه زيارة المكتبة ومطالعة المراجع العلمية ذات الصلة بالمساق الأكاديمي، والاستفادة من الساعات المكتبية التي يخصصها مدرّس المساق في حال أراد الطالب الاستفهام عن أي موضوع متصل في بالمساق الدراسي.

وينتقد عميد كلية القدس سامي العدوان قيام بعض المدرسين بانتزاع أجزاء من كتب وتضمينها في ملخصات لمساقات دراسية، ويعدّه خرقاً لقانون حماية حق المؤلف، وهو ما حذر منه المحامي عيسى المرازيق الذي يؤكد أن القانون يعاقب كل من أقدم على نسخ وإعادة تصوير أو استلال أجزاء من كتاب من دون موافقة الناشر.

ويبين أن أساتذة جامعات يعدون ملخصات لمساقات دراسية، من دون مراعاة حق المؤلف.

أستاذ العلوم السياسية في جامعة مؤتة محمد قطاطشة، يشخّص المشكلة في الطالب الجامعي، الذي يطلب من أستاذه إعداد المصورات والملخصات الخاصة بالمساق الدراسي، بدلاً من البحث عن المعلومة ضمن أمهات الكتب.

ويفضي إلى أن المشكلة التي يجابهها المدرس الجامعي تكمن في الطالب الذي يعزف عن اقتناء المراجع العلمية أو مطالعتها، رافضاً في الوقت نفسه مبدأ إلزام الطلبة بشراء كتاب دون غيره.

لجوء بعض المدرسين إلى إعداد ملخصات لمساقات دراسية، يعلّله بسعيهم لإراحة الطلبة عند مطالعة المنهاج الجامعي، ولكنه لا ينفي أن بعضهم اتخذ من هذه الملخصات وسيلة للحصول على عائد مالي.

«الأستاذ الجامعي مهمته التدريس وليس بيع الكتب»، يقول قطاطشة الذي يرفض أن يتحوّل الكتاب الجامعي إلى سلعة تجارية بتضمينه مجموعة من الأوراق والأبحاث التي تجمع في كتاب واحد للبيع. ■

«الغرف المنيعة» في الجامعات:

محاكاة الأنظمة الشمولية

رائد عواد

حفلت مكتبة الجامعة الأردنية بكتب عديدة أزّخت للمشاهد والأحداث التاريخية في الأردن، مروراً بكتب ومؤلفات سياسية، كان ينتهي المطاف بها في كثير من الأحيان إلى «غرف منيعة أو حصينة»، بعدما تكون منعت من دائرة المطبوعات والنشر أو الأجهزة الأمنية من التداول في أسواق المملكة.

مكتبة الجامعة الأردنية، بحسب مؤسسها هاني العمد، كانت تتسلم تلك الكتب، ليجري وضعها في «غرف منيعة» يحظر الاطلاع العام عليها إلا تحت مراقبة إجرائية مخصوصة.

وتتضمن القائمة كتباً ومؤلفات سياسية وفكرية وروائية، إضافة إلى كتب ومؤلفات نفسية ومخطوطات إنسانية ومراجع مهمة.

العمد نفسه وصف في حديثه لـ **السجل**، العقلية التي كانت تتعامل بها إدارة المكتبة في وقت معين مع تلك الكتب بـ«المحدودة» نظراً لظروف سياسية معينة.

إلا أنه يؤكد أن «السؤال السياسي بجميع تفاصيله حالياً لم يعد بالمقدور إخفاؤه عن الجمهور»، نظراً للانفتاح التقني والمعلوماتي وحتى السياسي.

لكنه يبدي موافقته على بعض ما كانت تقوم المكتبة الجامعية به من عدم السماح لبعض المراجع أو الكتب السياسية من التداول بشكل علني، حفاظاً، حسب ما يقول، على «تماسك المجتمع» و«خصوصية البشر» بعيداً عن أيدي الجمهور العامة.

لو عاد إلى إدارة المكتبة الجامعية فإنه سيعمد إلى السماح للطلبة بالاطلاع على أي كتب سياسية أو فكرية أو روائية من دون تقييد، يبن العمد.

الطالب في الجامعة الأردنية لؤي العجلوني من كلية الدراسات العليا، أشار إلى أن منع أي كتاب سياسي من التداول داخل مكتبة الجامعة «أمر مضى عليه الزمن»، نظراً لوجود مئات النسخ منه على شبكة المعلومات العنكبوتية، مؤكداً عدم قدرة أي جهاز أمني ورقابي في العالم من حجب أي معلومة أو فكرة سياسية وفكرية، نظراً للحجم الزاخر من المعلومات على كثير من أدوات المعاصرة، ليس آخرها تقنيات التوتير واليوتيوب والمدونات وغيرها.

تؤيد الطالبة في كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأردنية إيمان محمد هذا الرأي، وتؤكد مقدرة أي مؤلف أو جامعي على نشر فكرة معينة عن طريق **فيسبوك** مثلاً، من دون الحاجة للمرور عبر غرف معنية أم حصينة داخل مكتبات الجامعات الأردنية، مشددة على أن مصطلح الغرف المنيعة «أمر تراثي» يصلح «لأمهات الكتاب ومراجعها القيمة»، من أجل الحفاظ عليها من الضياع أو التلف.

على صعيد متصل، فإن القائم بأعمال مكتبة الجامعة الأردنية صلاح جرار، أكد لـ **السجل** أن «جميع الكتب السياسية متوافرة للطلبة من دون تقييد».

جرار يقول إن «إدارة المكتبة حالياً تؤمن بعدم منع أي كتب أو مؤلفات من التداول بشكل علني في الجامعة، ليتاح للمهتمين والباحثين تفنيد ما يتم تداوله أو الرد عليه»، مؤكداً وجود بعض ما وصفه بـ«التشدد» وضمن «قيود» معينة في الوصول لكتب الغرف المنيعة في وقت سابق لظروف معينة.

إلى ذلك، يؤكد أستاذ الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية عبد الله نقرش أن تخصيص كتب معينة، سياسية بالدرجة الأولى، في «غرف منيعة» داخل مكتبة الجامعة الأردنية «لم يعد قائماً منذ قرابة الشهرين»، إلا أنه أكد الحاجة إلى وجود تلك الغرف من أجل حفظ مخطوطات قيمة وكتب نفسية لمنع ضياعها وتلفها.

يشير نقرش إلى أن مبررات تقييد أي كتاب في «غرف منيعة» كان يعود إلى ما يحتويه من «قيمة فنية» لأمهات ومخطوطات مهمة، إلى جانب بعض الكتب والمؤلفات السياسية التي يحظر وضعها على رفوف مكتبة الجامعة للاطلاع العام.

على أن «الغرف المنيعة» التي توجد داخل الجامعة الأردنية وبعض الجامعات الرسمية الأخرى، تهدف بحسب العمد إلى حماية الوثائق بشكل أولي من التلف والضياع، مستذكراً ما قام به من عرض جميع الصحف الإسرائيلية داخل مكتبة الجامعة الأردنية التي تسلمها شخصياً من الاستخبارات العسكرية بعد العام 1967، وهي متاحة للجمهور، ولكن ضمن «أسلوب تنظيمي يحفظ الوثائق من التلف والضياع».

«الغرف المنيعة» غير موجودة في جميع جامعات المملكة، فمدير مكتبة جامعة الزيتونة علي السوطري، يؤكد عدم وجود أي غرف منيعة داخل مكتبة الجامعة، على نقيض جامعة اليرموك مثلاً التي تحفل بغرف مشابهة وبالآلية نفسها التي تتبعها «الأردنية»، حسب رئيسها السابق محمد سعيد الصباريني.

الناطق باسم حملة ذبحتونا الطلابية فاخر دعاس، يشير إلى وجود حظر على بعض الكتب في الجامعة الأردنية أو داخل مكتبتها، وهو الأمر الذي ينفيه مؤسسها السابق العمد بالقول إن «جميع المراجع والكتب الممنوعة يسمح بقراءتها داخل الغرف المنيعة من دون أن يكون هناك تصريح بإخراجها من المكتبة كغيرها من الكتب العامة».

لكن أستاذ الإعلام في جامعة البترا تيسير مشارقة، يؤكد أن وصول الجمهور للمعلومة في الأردن بخاصة والوطن العربي بعامة، يصطدم بكثير من «القوانين العرفية والإجراءات المقيدة لحرية الإعلام وتدفق المعلومات»، عكس ما هو متبع في الجامعات العالمية ومؤسساتها البحثية والأرشيفية المختلفة.

مكتبة الجامعة الأردنية تحفل بزهاء مليون مادة مكتبية موزعة حسب موقعها الإلكتروني على وثائق وأرشيف جامعات وكتب نادرة، إضافة إلى دوريات ومراجع ورسائل جامعية ومخطوطات مهمة ومجموعة الأمم المتحدة ومجموعة دراسات المرأة وغيرها. وكلها يمكن الاستفادة منها لأغراض توثيقية يمكن الرجوع إليها بشكل كبير كونها «متخصصة». ■

تجربتي مع الطباعة والنشر الجامعي

أوعر المسالك لإصدار كتاب أو مجلة

محمد عدنان البخيت

تعود صلتي مع الطباعة والنشر إلى منتصف ستينيات القرن الماضي، عندما كنتُ تلميذاً في الجامعة الأميركية ببيروت، وأعمل في الجامعة نفسها في مشروع الوثائق والوقائع العربية الذي كان يُشرف عليه كل من وليد الخالدي والراحل يوسف إبش.

هناك تعرّفتُ جزئياً على عالم الطباعة والنشر والتوزيع، وكنتُ في حينها أرأسُ هيئة تحرير مجلة **البتراء** الصادرة عن رابطة الطلاب الأردنيين، وأفدتُ من هذه التجربة المبكرة عندما بدأتُ مشروع مؤتمر بلاد الشام العام 1972، وأصبحتُ أتابع طباعة بحوث المشاركين وأستنسخها استعداداً لتوزيعها على المشاركين.

لكن هذه التجربة المتراكمة لم تؤهلني لاقتحام عالم الطباعة والنشر إلاّ عندما عُيِّنتُ عميداً للبحث العلمي في الجامعة الأردنية (1984 – 1989)، وتوليتُ إصدار مجلة الجامعة العلمية المُحكّمة «دراسات»، بمعدل اثني عشر عدداً سنوياً.

لم تكن المطبعة المتواضعة بالجامعة قادرة على النهوض بهذه المهمة شبه المستحيلة، وكان المسؤول الإداري بالجامعة آنذاك يحرص على أن تبقى المطبعة محتفظة بتواضعها لأنه أرادها لطباعة قرطاسية الجامعة فقط، فكانت المشكلة الأولى الاصطدام مع هذا التوجّه. وللعلم، فإن نفوذ الإداريين في الجامعات غالباً ما يتجاوز قدرات الأكاديميين على إحداث نقلات التغيير.

كانت القدرات البشرية، على مستوى الخبرة والمهارات الطباعية، محدودة جداً، والمكان ضيق ولا يتوافر على الشروط الصحية، وهناك نقص ملحوظ في الأجهزة والآلات، فلم تكن هناك مثلاً أجهزة تحميض وتجفيف، ولا أجهزة فرز، وكانت مشكلة فرز الألوان تُشكل ثالثة الأثافي، فكُنّا نرسل المادة الملونة إلى محل بوغوص فارنتيان ومظهر مشّوقة، على طريق المحطة، واضطررنا أن نعمل مع أكثر من جهة للصّف أولاً مع معاذ شقير وزيد عكشة في شارع خرفان (جبل عمّان)، وكُنّا نجلس على الدرج ننتظرهم لتسليمهم مادة أو استلام مصفوفة منهم. ولم نجد من يصفّ لنا المادة باللغة الإنجليزية، واستطعنا أن نجتذب أحد العمال الهنود من محل شقير وعكشة، اسمه موهان، وكان يعمل أزيد من عشر ساعات في اليوم الواحد وفي مناسبات خاصة يعمل خمس عشرة ساعة، ونظراً لأن لغة الأوراق الإنجليزية كانت بحاجة لتحرير، كان موهان يتولى ذلك.

من كل ذلك نخلص إلى أننا في الأردن لم نُنمِّ جهازاً بشرياً مُدرّباً على غرار ما هو قائم في الدول المتقدمة، أو ما يوازي تركيا أو إيران أو لبنان. ووجدتُ من الضروري أن أثقّف نفسي في عالم الطباعة، فبدأتُ أختلط بشكل مكثف مع العاملين في المطبعة، وتعلّمتُ أسماء الآلات، وتعرّفت على «موديلات» المطابع، بعد أن راجعتُ تاريخ الطباعة في الغرب وفي الأديرة في لبنان، وبطبيعة الحال، كلّنا يذكر دور المطبعة التي جلبها نابوليون بونابرت من مالطة معه إلى مصر، وبعد ذلك مطبعة بولاق، صاحبة الفضل الكبير في إحياء التراث العربي الإسلامي بمصر، التي نقلها الآن إسماعيل سراج الدين إلى مكتبة الإسكندرية، ما شكّل تحفة تاريخية يُشكر سراج الدين على احتفاظه بها.

تلا ذلك دخول المطبعة الأميركانية إلى بيروت، وفيها طُبعت ترجمات الكتب المقدسة بعد تعريبها. وامتدّ بي الأمر لأعود إلى جذور الطباعة العربية والعثمانية والفارسية في استانبول، التي بدأها الجندي الهارب إلى الدولة العثمانية إبراهيم متفرقة (توفي العام 1745)، الذي وضع كتاباً في أصول الإصلاح بعنوان: **أصول الحكم في نظام الأمم**. ولا أقصد من وراء هذه الكلمات إغراق القارئ بالتفاصيل التاريخية، بل لأؤكد الحاجة الماسة لكل من يتعاطى الطباعة، أن يُلمّ بتاريخها وتاريخ الصنائع المرافقة لها، مثل صناعة الورق وعالم التصوير وعالم تدفق المعلومات من خلال الشبكات العنكبوتية والمواقع الإلكترونية والوسائل السريعة، بحيث لم يعد بإمكان أيٍّ منّا أن يعزل نفسه عن العالم.

وكان رئيس الجامعة عبد السلام المجالي صاحب قرار، فأمر بتوسيع المكان بمقدار 106م2، وضمّ إليه مبنىً صغيراً آخر كان مكان سكن رئيس الجامعة سابقاً، وأرسل بعثة إلى ألمانيا لشراء مطبعة جديدة بعد أن أقرّ تصاميم المبنى الحالي لمطبعة الجامعة الأردنية، التي تطبع مطبوعات الجامعة ومنشوراتها وشهاداتها وقرطاسيتها.

وعندما عُيِّنتُ رئيساً لجامعة مؤتة العام 1991 كان أول إجراء فكّرتُ به إنشاء مطبعة للجامعة، وعرضتُ الأمر على كبار المسؤولين فوافقوا على طلبي، على أن يتمّ تمويله من وزارة التخطيط، لكن وزير التخطيط آنذاك رفض بعناد وإصرار التوجيه العالي، بحجّة أن فكرة المطبعة غير ذات جدوى اقتصادية. وبالرغم من كل الإلحاح والضغوط فإنه كان من المدرسة الرقمية المبكرة في الأردن. ولم يكن في مناطق الجنوب - من وادي الموجب ربما إلى المدورة - مطبعة واحدة يُعتدُّ بها، وكأن الوزير الكريم لم يسمع بإبراهيم متفرّقة ولا بنابليون، لكنني لحُسن الحظ نجحتُ في إنشاء مطبعة صغيرة في جامعة آل البيت سميتّاها «المطبعة الهاشمية»، كانت تقوم بطباعة القرطاسية وبعض كتب متطلبات الجامعة.

وواجهتني المشاكل نفسها عندما سُمِّيتُ رئيساً لهيئة تحرير **المجلة الأردنية للتاريخ والآثار**، التي تصدر بالتعاون ما بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة والجامعات الأردنية مجتمعةً من جهة أخرى. ورغم الدعم السخي الذي تقدمه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويبلغ عشرين ألف دينار أردني سنوياً، فإنه لا يتوفر لدينا القوى البشرية المتفرغة لإصدار المجلة، ونضطر لإرسال البحوث المُجازة إلى خارج الجامعة لتحريرها، وإرسال البحوث باللغة الإنجليزية إلى خارج الأردن للغاية نفسها، وبالتالي يمكن القول إنه لا يتوافر لدينا شريحة من الممتهنين لتحرير النصوص بدقة وبأمانة، ناهيك عن ندرة من يتقن التنقيط والترقيم.

عرفت الأردن المطابع منذ العشرينيات، مثل مطبعة صحيفة **الأردن**، وبعض المطابع، حيث كان الاعتماد على أرف الرصاص المعهودة، ونجحت بعض المطابع، مثل المطبعة الوطنية والمطابع التعاونية، وتعثّرت مطابع القطاع العام، مع أنها توافرت على أحدث الأجهزة والتجهيزات. وتتمثل المشكلة في الأردن في غياب القطاع البشري الكفوء من المصممين والخطاطين وفارزي الألوان، زد على ذلك الإداريين والناشرين والموزعين. وكلنا يدرك أن الأردن بلد صغير وسوقه محدودة، ولم تتمكن المعارض من وضعه على خريطة التسويق، نظراً للتكلفة العالية للطباعة فيه، وما يتم من بيع في الأردن يتأتّى عن طريق إحراج مؤسسات القطاع العام والبنوك والشركات لشراء بعض ما يُصدر، وبالتالي إذا رفض هذا القطاع الشراء فإن مستقبل الكتاب في الأردن غير واعد.

وصلني للتو كتاب صادر في شباط/فبراير 2009 ببيروت، بعنوان: **بيروت عاصمة الطباعة العربية ورائدة النهضة الحديثة**. فمتى تكون عمّان عاصمة الثقافة والطباعة؟ ■

الناشرون الأردنيون:

مواجهة القرصنة والعزوف عن القراءة

منصور المعلا

يضم اتحاد الناشرين الأردنيين في عضويته 120 دار نشر، بحسب رئيس الاتحاد، أشرف المعاريف، الذي يبين أن دَور الاتحاد يتمثل في تقديم خدمات معلوماتية للأعضاء، وتنظيم معرض عمّان الدولي للكتاب مرة كل عامين، فضلاً عن متابعة أمور الناشرين في المعارض الخارجية، ومتابعة حقوق المؤلفين.

لكن مشاكل عديدة تؤثر في عمل قطاع النشر، تبدأ بحقوق الملكية الفكرية، وارتفاع أسعار الورق والطباعة الذي يقابله انخفاض في عدد القراء، ولا تنتهي بالرقابة على الكتب. مدير دار المنهل خالد البلبيسي، يبيّن أن مشاكل قطاع النشر لم تتغير، وأبرزها غياب أنظمة رادعة للتعامل مع المعتدين على حقوق الملكية الفكرية، وتزوير الكتب.

المشكلة الرئيسية، بحسب مدير دار الشروق فتحي البس، تكمن في الرقابة اللاحقة على الكتب بعد أن كانت رقابة مسبقة. البس يؤكد أن هذه الرقابة جعلت الأطراف الثلاثة (الكاتب، والناشر، والمؤسسة الرسمية) في حالة قلق دائم، مشيراً إلى أن القصد من إلغاء الرقابة المسبقة هو إشاعة الحرية، غير أن «التطبيق الحرْفي من دائرة المطبوعات والنشر وإجراءات الرقابة، أدّيا إلى نوع من الإرهاب الفكري».

البس يضيف التصويرَ والتزوير، والتدريسَ بـ«الدوسيات»، إلى قائمة التحديات في قطاع النشر، ما يؤدي إلى عدم بيع النسخ الأصلية، وإلحاق الضرر بالناشر. ويكشف أن القطاع يعاني من ضعف الإقبال على شراء الكتب، نتيجة العزوف عن القراءة، مطالباً بالدعم الرسمي لهذا القطاع، في الوقت الذي «أصبحت فيه تجارة الكتب في العالم تعتمد على المؤسسة الرسمية وليس على الأفراد».

«الناشر الأردني استطاع فرض حضوره من خلال المشاركة في المعارض»، بحسب البس، مشيراً إلى أن هناك إقبالاً من مؤسسات عربية على شراء الكتاب الأردني، إلا أنه لا يخفي قلقه من انخفاض الإقبال على اقتناء الكتب والقراءة، لافتاً إلى أن ذلك «يهدد العديد من دور النشر الأصيلة بالإفلاس».

الاتحاد يحاول إطلاق حملات توعية بأهمية القراءة والثقافة، والتوسع في إنشاء المكتبات العامة، وإعادة النظر في برامج التعليم التلقينية، إضافة إلى تشجيع التفكير والبحث الأصيل، بحسب البس.

يلخص مدير دار الجليل غازي السعدي المشاكل التي تواجه قطاع النشر بارتفاع أسعار الورق والطباعة، وانخفاض عدد القراء بسبب انتشار الفضائيات والاعتماد على الإنترنت في البحث عن المعلومة والحصول عليها.

ويكشف أن مشاركة دار النشر في معارض الكتاب لا تغطي التكاليف في الغالب، لافتاً إلى أن «النفقات عالية جداً، والدخل قليل»، ما دفع مؤسسات ثقافية وعلمية إلى التعامل بالنشر الإلكتروني، عبر توفير كتب ومراجع على الشبكة، وإصدار طبعات إلكترونية.

ويرى رئيس اللجنة العربية لحقوق الملكية الفكرية المهندس خالد البلبيسي أن حرية النشر عامل أساسي لا بد من توافره لكي يأخذ الكتاب طريقه الى الانتشار بشكل جيد، مؤكدًا أن الرقابة على النشر يجب أن تؤطّر وتبحث بطريقة عملية وموضوعية.

ويشير إلى أن المعاناة الحقيقية التي يواجهها الكتاب على الصعيد العربي هو «وجود رقابة وهمية مبنية على هواجس عفا عليها الزمن تمنع من انتشار الكتاب بين الدول العربية بسهولة ويسر وتحد من تنقله بين القراء»، مُحملاً وزارات الثقافة العربية المسؤولية، ومطالباً إياها برفع يدها عن الرقابة بمختلف مستوياتها، «وإبقاء المراقبة في حدود معينة يتم التوافق عليها».

قلةُ عدد القراء حقيقةٌ يعكسها أكثر من تقرير دولي، بينها تقرير أصدرته منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة والتربية (اليونسكو) العام 2005، أشار إلى أن نصيب كل مليون عربي من الكتب المنشورة في العالم لا يتجاوز ثلاثين كتاباً، مقابل 584 كتاباً لكل مليون أوروبي، و212 لكل مليون أميركي.

دار الشروق المتخصصة بإصدار كتب الأدب والنقد والشعر والقصة والمسرح والرواية والكتب السياسية، عدد عناوينها يصل إلى نحو 75 إصدارا سنوياً. أما دار الجليل فتصدر كتباً متخصصة في الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. وكانت تصدر في السابق أكثر من 20 عنواناً سنوياً، لكن النفقات العالية، كما يقول السعدي، أدت إلى تقليص إصداراتها إلى خمسة عناوين.

مدير الدار الأهلية للنشر، أحمد جرير، يبين أن الدار تصدر نحو 50 إصداراً سنوياً تتنوع ما بين الكتب الأكاديمية التي تمتلك أسواقاً خارجية، والكتب الثقافية التي يطلبها القارئ باستمرار. وهو يؤكد أن الأردن يأتي في المرتبة الثالثة في إصدار الكتب بعد بيروت والقاهرة.

دار المنهل، المتخصصة في الكتب الثقافية والتعليمية للأطفال، تصدر ما بين 50 و100 عنوان سنوياً. ومن المعروف أن تكلفة كتب الأطفال عالية، كونها تضم رسوماً ويتم إخراجها فنياً بطريقة خاصة.

دور النشر الأردنية ما زالت تواظب على إصدار الكتب المختلفة، غير أن واقعها، بحسب ناشرين، يدعو إلى القلق، في ظل ارتفاع أسعار الورق عالمياً، وعزوف عن قراءة الكتاب الورقي بسبب الثورة التكنولوجية، وما أوجدته من بدائل أكثر سهولة. ■

سؤال الكتاب: كتاب السؤال

هل نريد حقاً تعزيز مكانة الكتاب؟

إلياس فركوح

السؤال عن مستقبل الكتاب العربي بالعموم، وذاك المنشغل بمعالجات ذات أبعاد فكريّة وثقافيّة ليست بالضرورة تِقَنيَّة أو تستند إلى توفير المعلومات وشرحها؛ إنما هو الذي ينبغي التركيز عليه لاتصافه بعدم الخضوع للحظةٍ راهنة تفي القارئ حاجةً معرفيّةً مرحليّة، ثم تزول بزوال هذه الحاجة، أو تتلاشى فائدتها تِبَعاً للقفزات العلميّة الهائلة التي تعمل على إلغاء سابقاتها في زَمَنٍ لم يسبق لنا، أو لأسلافنا، أن شهدوا تسارعاً كتّسارعه.

إذَن؛ نحن حيال السؤال المتعلِّق بالكتاب المتعدي للحظة إنتاجه وراهنيتها، والدائم في خلق حالة تفكير وإعادة تفكير لا تتوقف عند حد، أو تنتهي صلاحيتها فور الانتهاء من قراءة الكتاب. وربما تشكِّلُ كلمةُ «المستقبل» هنا رابطاً تأسيسيّاً وحيوياً في آن بين سؤال المستقبل وكتاب المستقبل، وبالتالي: مستقبل الكتاب! الكتاب الذي يتضمن أسئلة الذات الكاتبة عن مستقبلها ومستقبل مجتمعاتها الراكدة وسط تغيّرات مذهلة تجتاح العالم. الكتاب الطارح سؤالَ المصير، والمآل، والآتي بدافع الخوف العارف أنَّ مجتمعاً يرسفُ باطمئنانٍ تاريخي فريد داخل حالات من التخلُّف المزخرفِ بأحدث مظاهر التكنولوجيا، لهو مجتمعٌ مُقْبِلٌ على الموت بشهوةٍ فائقة وعمياء.

فَلْنَكُن أكثر تحديداً: تبدأ المعرفة المنتجة لحظة الشروع بطرح السؤال. السؤال الخارج من منطقة الحاضر المأزوم ابتغاء القبض على إجابةٍ تستوفي الشروط اللازمة لتوفير مستقبلٍ خالٍ من أزمة هذا الحاضر. هكذا هو التاريخُ: المواجهة الدائمة للعراقيل المتحديّة للإنسان في بناء مستقبله وفق شروطٍ بمستطاعه السيطرة عليها لتيسير حياته وتسييرها نحو الأفضل. ببساطة الأشياء ينبني تاريخ الإنسان على هذا النحو. ولذلك؛ فإنَّ أي تخاذل حيال جُرأة السؤال وحِكمة طرحه كاملاً من دون نقصانٍ سببه الحسابات الظَرْفيّة؛ ستكون نتائجه وبالاً ووابلاً لا ينتهي من المصاعب المتحوّلة، مع الوقت، إلى مصائب فادحة!

السؤالُ الناقص سؤالٌ أحول في أحسن الظروف، أو هو سؤالٌ أعمى في الأسوأ منها.

السؤالُ الناقص بسبب من فقدان الجرأة في مبدأ طرحه، والصراحة في سياق هذا الطرح، إنما هو سؤالٌ جَبان. وليس من الجائز، حيال محاكمات التاريخ والأجيال اللاحقة، أن يلجأ صاحبُهُ، بصرف النظر عن هويته وماهيته، إلى سَوْق شتّى المبررات التي حالت دونه واكتمال سؤاله. فالمسائل لا تُقاس، في خواتيم مطافات حياتنا، إلاّ بنتائجها المتأتيّة عن مقدماتها. فإنْ كانت المقدمة ناقصة، فلن تكون النتيجة، والحال هذا، إلاّ شوهاء وعاملة على التشويه أيضاً.

من هنا يبدو أنَّ سؤالي حيال مجمل مسألة الكتاب والسؤال عنه يتمثّل في التالي:

هل نريدُ، فِعْلاً ومن دون مواربة وإنشائيات الكلام الفضفاض، أن نعززَ من مكانة الكتاب في حياتنا؟ هل نحنِ، حقاً، نحترمُ الكتابَ استتباعاً لاحترامنا للكُتّاب داخل مجتمعاتنا العربيّة، أم لسنا سوى الذين يتواطؤون على أنفسهم وينافقون غيرهم بادّعائهم الحرصَ عليه على مستوى القول، والاستهانة به وإنزال المهانة بمنتجيه على صعيد الفعل؟ هل يعملُ المعنيون بتربيّة الأجيال الجديدة على تأسيس علاقة إيجابيّة ومستمرة بينهم وبين الكتاب خارج المقررات الجامدة المدرسيّة وسواها وفي إطار حشو المعلومات دون فحصها ومناقشتها بتفكيكها، بحيث يصير لهؤلاء، بُعيد خروجهم من المراحل الأكاديميّة – لا بل خلالها كذلك – متابعة ما هو غير منهجي ومقرر، وبما يتناسب والتوجهات الفرديّة الخَلاّقة لكّل فَرْدٍ / مواطن؟

بناءً على حرفيّة وروح أسئلتي هذه أجدني أمام خُلاصةٍ تقول: ليس مهماً السؤال عَما إذا كان الكتاب الإلكتروني سيحلّ محل الكتاب الورقي في مقبل الأيـام، أم سَيُبْقي الأخير لنفسه مكاناً لدى القُرّاء. من جهتي، أرى في سؤال كهذا ضرباً من التَرَف الجاهل، ورحلةً في فراغ المعرفة والمعلومة، مما نواجهه الآن، في حقيقة الأمر، هو الإقبال المتناقص على القراءة، وقراءة الكتب على وجه الخصوص المتجهة إلى الأبعاد التي تجلبها لنا مجموعُ المعارف المتأتيّة عن طوفان المعلومات وليس المعلومات نفسها، وما تطرحه من تحديات تطال حياتنا اليوميّة، في الراهن كما في الآتي.

ليس مهماً على الإطلاق إذا ما تراجعَ الكتاب الورقي لصالح تقدُّم الكتاب الإلكتروني؛ فالرجاء كل الرجاء هو في الإقدام الراغب والملحاح على قـراءة الكتاب. عندها؛ نكون قد حافظنا على جوهر إنسانيتنا كَطُلاب للمعرفة لا نشبع، تأتت لنا وَرَقاً أم على شاشة كُمبيوتر تتيحُ لنا أن نعيدَ استنساخه وَرَقاً من جديد.

من هنا يستقدمُ الفكرُ نفسَهُ طارحاً أسئلته المجبولة بخُلاصة المعلومات متجاوزاً حدودها نحو المتأتي عنها، وما سوف تجلبه لنا / أو علينا من تحديات تكتنفُ مستقبلنا. من هنا، أيضاً، يصيرُ لنا أن نسألَ عن الكتاب الذي يدفعنا للتفكير في حاضرنا من غير تسليم بـ«حقائقه!»، والتشكيك في «حتمياته!»، والريبة في «وجاهته!»، واستنكار صروفه في (التدبير!) المغلوط لشؤونه. يصير لنا أن نتوَّجَه بالسؤال الاستنكاري لجميع صنوف الرقابات على أساليب تفكيرنا، والمسؤولين عنها، مهما عَلا شأنهم وعَظُمَ شأوهم، ومهما تحصنوا بأوعية «القانون» دون الأخذ في الحسبان جوهر وروح ما تتضمنه تلك الأوعية.

الكتاب، مـرآةٌ لا تكذب في كشف حقيقة المجتمعات المنتجة له، وتلك التي لا تنتجه، والأخرى التي تحول دون إنتاجه، والرابعة التي تحظر انتشاره وقراءته بذريعة «المحافظة على كذا وكذا وكذا». وبذلك: الكتابُ مرآةٌ لا تكذب حين تتوجه بإصبع الاتهام لمجتمع لا يقرأ، لا بمجرد السكوت على قمعه وقمعِ كُتّابه، بل بالمشاركة الفعليّة، الواعية وغير الواعية، برفع مصاطب المحارق له، ومحاكم التفتيش لِكُتّابه، وإقامة حُجَّة «الهرطقة» الجديدة لكّل مَن يسانِدُ حريته! ■

الأكثر رواجاً:

الديني والأكاديمي والبلاغيات في المقدمة

أمل جمعة

جولة ميدانية لـ **السجل** على عدد من المكتبات ودور النشر المحلية في العاصمة عمان، كشفت أن ثلاثة أصناف من الكتب تتصدر أولويات القارئ الأردنـي بشرائحه العمرية المختلفة، وهي: الديني والأدبي والأكاديمي.

حركة بيع الكتاب في الأردن لا تختلف كثيراً عما هو قائم في العالم العربي، لجهة طغيان هذه الصنوف على غيرها في حركات العرض والشراء في المكتبات، وهو ما أكده مؤتمر الفكر العربي الذي عقد في بيروت مطلع تشرين الأول/ أكتوبر، وشارك فيه نخبة من الباحثين العرب، بينوا أن خيارات القـراءة والتأليف في مجمل الساحة العربية محسومة لمصلحة الإسلاميات والبلاغة والأدب، إضافة إلى الكتاب الأكاديمي الذي يكون، في الغالب، تجميعاً أكثر منه تأليفاً.

بحسب المؤتمر

الكتاب الأدبي يتصدر حركة الشراء في أربع من المكتبات الأكثر إقبالاً في المنطقة الغربية من العاصمة عمان، معظمها لمؤلفين عرب وأجانب ذائعي الصيت ومعروفين بسبب حظوتهم في التغطيات الإعلامية على اختلافها، بينما يؤكد أصحاب عدد من المكتبات في وسط البلد غلبة الكتاب الديني؛ كتب عن حياة الرسول والصحابة والقصص الإسلامي، ومجموعات كتب الدعاة الجدد، كعمرو خالد وغيره.

صاحب «كشك الثقافة العربية» في وسط البلد حسن أبو علي الذي اعتاد بيع كتبه لزبائن دائمين من النخبة المثقفة وطلاب الجامعات أكد لـ **السجل** أنه «كتاجر أعرض ما يطلبه القارئ»، موضحاً أن زبائنه مطلعون على نوعية خاصة من الكتب تميل للعربية والعالمية أكثر منها للمحلية.

تقرير التنمية البشرية الثاني الصادر عن الأمم المتحدة العام 2003 كان أول من أشار إلى أن الكتب التي تدخل باب الأكثر رواجاً في العالم العربي لا تتجاوز مبيعاتها حاجز 5 آلاف نسخة فحسب، كما أن الكمية العادية المطبوعة من أي روايـة أو قصة تتراوح بين ألف وثلاثة آلاف نسخة، رغم أن هناك 270 مليوناً من العرب في 22 دولة.

وإذا كانت الإسلاميات والبلاغيات تأتي في صـدارة مبيعات المكتبات، فـإن الحال مختلف بالنسبة إلى دور النشر المحلية، فالغلبة عندهم للكتاب الأكاديمي، بحسب ناشرين يعزون ذلك إلى العدد الكبير من الطلبة في الأردن والعالم العربي نسبة إلى العدد الإجمالي للسكان.

ويؤكد سعدي البس من دار الشروق للنشر والتوزيع أن لجوء دور نشر إلى التخصص بالكتاب الأكاديمي يأتي من باب ضمان الطلب عليه محلياً وعربياً، مبيناً أنها «كتب تدرس في الجامعات المحلية، وترتبط بالمناهج العلمية العربية المشابهة في المضمون»، مضيفاً أن الكتب الأكاديمية التي تطبعها الشروق «تلقى طلباً كبيراً في المعارض العربية».

التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر من العام الحالي أشار إلى ازدياد عدد سكان الوطن العربي في الفترة من 1975 إلى 2006 بنسبة 220 بالمئة، مع ارتفاع نسبة الطلبة في التعليم العالي إلى 7,2 مليون طالب العام 2006، بزيادة قدرها 800 بالمئة.

التقرير الذي تحدث عن حركة التأليف والنشر في الوطن العربي، لفت إلى أن القراءة تتراجع بشكل ملموس فـي ظـل عـدم وجـود سياسة ثقافية شاملة ترسخ عـادة الـقـراءة والتعلق بالكتاب وتنمية الوعي المعرفي، ليكشف أن العدد الإجمالي لمنشورات الوطن العربي من الكتب خلال العام 2007 بلغت 27809 عناوين، بنسبة كتاب واحد لكل 1950 مواطناً، مقابل كتاب واحد لكل 491 مواطناً في بريطانيا، وكتاب واحد لكل 713 مواطناً في إسبانيا،

دائرة المكتبة الوطنية أكدت انخفاض النسب المحلية في ما يخص نشر الكتب، وكشفت عن أن عدد الإصدارات المحلية في الأردن خلال العام 2006 وصـل إلـى 819 كتاباً باللغة العربية و26 كتاباً باللغة الأجنبية، إذ تصدرت الأدبيات هذه النسب بـ33,5 بالمئة ومن بعدها العلوم الاجتماعية بنسبة 24,7 بالمئة والدينية بنسبة 14,6 بالمئة، فـي حين وصلت كتب العلوم الطبيعية الى 1,5 بالمائة فقط.

ويوضح الموظف في المكتبة الوطنية أحمد الشعيري، ارتفاع عدد الكتب المنشورة الى 1833 كتاباً العام 2008.

الرقم يراه مراقبون متدنياً، فنسب الإنتاج المحلي المنخفضة واتجاه القارئ الأردني لقراءة «الكتاب المستورد» يستدعيان خلق حالة قرائية كلية ومتنوعة الأذواق والاتجاهات ما يدعو إلى ضرورة خلق بيئة مثقفة منتجة للثقافة وراعية لها من مراحل مبكرة. ■

من بريطانيا إلى شارع بسمان:

حكاية أول مطبعة في الأردن

غيداء حمودة

تأسيس أول مطبعة في الأردن له حكايته وروايته. القصة بدأت عندما بدأت من بريطانيا العظمى، عندما استقدم الأردن ماكينة طباعة **ألبرت** ، فضلاً عن لوازم الطباعة لتنفيذ جريدة الدولة الرسمية والقوانين ولوزام الدولة.

الحكاية يرويها هاني السمان أبو عمر، ابن أول مشغّل لمطبعة في الأردن: المطبعة الوطنية. يقول إن الحكومة الأردنية أرسلت طلباً للبحث في سورية عمن يرغب باستلام المطبعة وتشغيلها، فاختار والده الراحل محمد نوري السمان القدوم إلى الأردن، وتأسيس المطبعة في العام 1918.

السمان واصل العمل في هذه المطبعة الواقعة في شارع بسمان بوسط البلد حتى العام 1927، إلى أن وقع زلزال في الأردن وأدى إلى انهيار مبنى المطبعة، ما أدى إلى تحطيم بعض أجزاء ماكينة الطباعة، بحسب ابنه.

عندها قررت الحكومة الأردنية بيع الماكنة كـ **سكراب**، وعلى مقولة «مصائب قوم عند قوم فوائد» اشترى الأب الماكينة، وقام بتصليحها، ليؤسس بها أول مطبعة تجارية في عمان هي «المطبعة الوطنية».

في البداية كان السمان يعمل في المطبعة مع عاملين اثنين بدوام يبدأ من الثامنة صباحاً وحتى الواحدة ظهراً، ومن الواحدة ظهراً حتى السابعة مساء على مدار 7 أيام في الأسبوع.

تغير دوام العاملين العام 1950 مع سن قانون العمل والعمال الأردني، ووصل عدد الموظفين في المطبعة الى 50 موظفاً، واختلف الدوام ليصبح الجمعة يوم عطلة.

ويؤكد أبو عمر أن إنتاجية المطبعة كانت 500 ورقة في اليوم، وأنها لا يمكن أن تقارن بإنتاجية ماكينات اليوم، إلى تصل إلى 40 ألف ورقة في الساعة، في حين يعمل في المطبعة الوطنية اليوم زهاء 200 عامل.

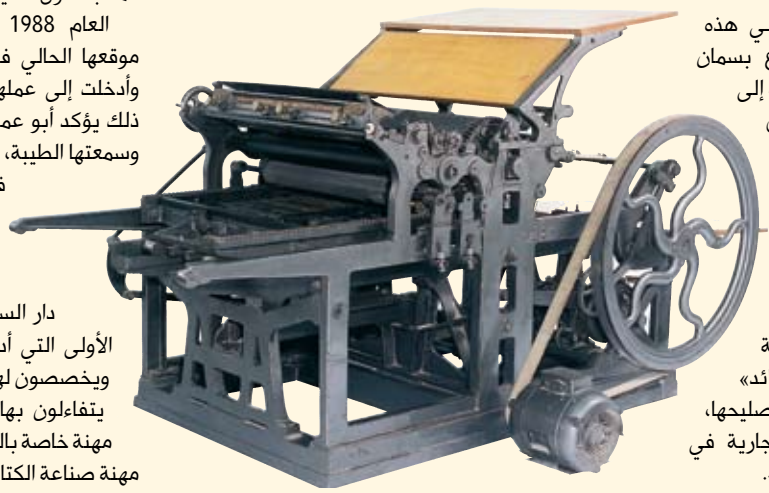

صيت المطبعة الوطنية في عمان ذاع كثيراً، وظل السمان يطبع الجريدة الرسمية للدولة، فضلاً عن عمله التجاري في طباعة الكتب وغيرها، وهو ما جعله يفكر في توسيع عملها العام 1955.

التوسع الثاني للمطبعة جاء العام 1975 عندما تم نقلها إلى منطقة المقابلين، ودخول ماكينات **Offest** و**البليتات**. وفي العام 1980 أدخل إلى المطبعة أول ماكينة تطبع بالألوان.

العام 1988 انتقلت المطبعة الوطنية إلى موقعها الحالي في شارع القدس في المقابلين، وأدخلت إلى عملها أنظمة طباعة **ديجيتال**، ورغم ذلك يؤكد أبو عمر أنها حافظت على جودة إنتاجها وسمعتها الطيبة، فضلاً عن إصرارها على أن تكون في المقدمة من حيث متابعتها لإدخال أحدث تقنيات الطباعة إلى الأردن، «ففي كل عام يكون هناك جديد في المطبعة».

دار السمان ما زالوا يحتفظون بالماكينة الأولى التي أدخلت الأردن إلى عصر الطباعة، ويخصصون لها مكاناً لائقاً بريادتها، ربما لأنهم يتفاءلون بها، وكونها جعلتهم يندرجون في مهنة خاصة بالمتعلمين والمثقفين والنخبة، هي مهنة صناعة الكتاب. ■

أول 10 كتب مطبوعة في البلاد

تكشف سجلات دائرة المكتبة الوطنية أن أول كتاب تم طباعته في الأردن هو كتاب **السنة الأخيرة لحروب الشركس من أجل الاستقلال**، الذي ترجمه فاخر دبجن، وطبع العام 1927.

الكتاب الثاني احتاج إلى زهاء اثني عشر عاماً للظهور، وكان بعنوان **من عمان إلى العمادية**، لمؤلفه علي سيدو الكردي، الذي طبع العام 1939.

كتاب **القافلة المنسية من أعلام الأردن** الذي قام ترجمه عن الإنجليزية يعقوب العودات هو الكتاب الثالث، حسب سجلات دائرة المكتبة الوطنية، وطبع العام 1941. السجلات أيضاً تشير إلى ثلاثة كتب طبعت العام 1946، وهي: كتاب **أطياف وأغاريد** للمؤلف حسني زيد الكيلاني، وكتاب **يقظة العرب** ترجمة علي حيدر الركابي لمؤلفه جورج أنطونيوس، وكتاب **الناطقون بالضاد في أميركا**، وقام بترجمته يعقوب العودات أيضاً.

تبين السجلات أيضاً أن كتاب **سورية الكبرى: الوحدة الوطنية السورية الطبيعية حقيقة قومية أزلية** الصادر عن المكتب الدائم للمؤتمر القومي الأردني الذي طبع العام 1947، يأتي سابعاً في تصنيف أوائل الكتب المطبوعة في الأردن.

العام 1948 شهد طباعة كتاب **عاهل الأردن المعظم في معركة إنقاذ فلسطين**، الذي نشرته المؤسسة القومية للنشر، فيما شهد العام 1949 طباعة كتابين، هما: **نشأة الحركة العربية الحديثة** من تأليف محمد عزت دروزة، و**على هامش الحوادث** لمؤلفه أنور النشاشيبي. ■

غلاف أحد أوائل الكتب الصادرة في البلاد

صناعة الطباعة والتغليف:

نمو رغم تصاعد أسعار الورق

محمد كامل

تواصل صناعة الطباعة والتغليف نموها رغم الضغوطات التي تتعرض لها بسبب ارتفاع أسعار الورق عالميا، ما قلّص من حجم إنتاجها، وقلّل من جدواها الاقتصادية، وخفّض من أرباحها.

ورغم وجود نحو 560 منشأة تعنى بالطباعة والتغليف برأسمال يصل إلى 106 ملايين دينار، بحسب بيانات غرفة صناعة الأردن، إلا أن كثيراً من هذه المنشآت تعرضت لضائقة مالية بسبب موجة ارتفاع شهدتها أسعار الورق عالميا، ما أثّر على عملها، بحسب نقيب العاملين في الطباعة والتصوير والورق والكرتون محمد الزعبي.

الزعبي يؤكد أن صناعة الطباعة والتغليف وفرت 10 آلاف فرصة عمل، بينما يبلغ العدد الإجمالي للعاملين في تلك الصناعة وملحقاتها مثل النقل والتخزين والتصوير نحو 30 ألف عامل غالبيتهم أردنيون.

أسعار الورق عالمياً شهدت صعوداً منذ نيسان/إبريل من العام الماضي، سببه موجة ارتفاع عالمية شملت معظم السلع مع إعلان دول مثل: الولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا عن نيتها استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود العضوي. وتبع ذلك زيادة ملحوظة في أسعار الورق لتبلغ أشدها في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، ليصل سعر الطن نحو 1300 دولار من 950 دولاراً، ثم تتراجع مع بداية العام الحالي، غير أنها بقيت ذات مستويات عالية.

بيانات غرفة صناعة عمان تشير إلى أن صادرات منشآت الطباعة والتغليف تصل إلى نحو 300 مليون دينار سنوياً، وتشمل طباعة الكتب الخاصة والكتب المدرسية، إضافة إلى منتجات تدخل في الصناعة التحويلية مثل: الزيوت والعصائر، ومغلفات البسكويت وسلع عديدة أخرى.

وتبقى صناعة الورق، بحسب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة عمان حاتم الحلواني، تتعرض لضغوط تذبذبات أسعار المواد الأولية التي تدخل فيها، ليطالب الحكومة بـ «تقديم مزيد من الامتيازات، وتحديداً بما يتعلق بالضرائب والرسوم، كون القطاع يشغّل آلاف العمال الأردنيين».

وتعد أوروبا وكندا والصين واليابان وأندونيسيا والهند وكوريا من الدول المصدرة للورق عالمياً، لكن الزيادة في الأسعار حتّمت على المستوردين التوجه بأنظارهم صوب الصين، نظراً لانخفاض سعر طن الورق لديها مقارنة بالدول المنتجة الأخرى.

بيد أن دراسة أعدها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في نيسان/أيار الماضي، خلصت إلى أن تأثير الأزمة المالية العالمية على قطاع الطباعة والتعبئة والتغليف في الشرق الأوسط محدود مقارنة بالدول الأوروبية، نظراً لأن معدل نصيب الفرد من مواد تلك الصناعة في الدول العربية يصل إلى 15 كيلو غراماً، مقارنة بـ 90 كيلو غراماً في أميركا وأوروبا.

بيد أن الدراسة دعت لدعم تلك الصناعة من خلال تخفيض أسعار الطاقة، بخاصة أسعار السولار.

وبيّنت الدراسة انخفاض الطلب العالمي على تلك الصناعة بسبب نقص السيولة وخفض الإنتاج، داعية الدول العربية إلى وضع رسوم حمائية لحماية الصناعات الورقية ومشتقاتها من الصناعات التحويلية (الكرتون المضلع) في البلاد العربية في مواجهة المستوردات ذات الأسعار المتدنية.

وأوصت الدراسة الحكومات العربية بالحد من تصدير النفايات الورقية العربية خارج العالم العربي، وذلك لاستخدامها في الصناعات الورقية داخل البلاد العربية. ■

مكتبات عمّان الأولى: مجالس ثقافة وسياسة

يستذكر فؤاد البخاري ايام الطفولة والمكتبات التي ارتادها لشراء الكتب والمجلات، وأولها مكتبة فهمي يوسف التي اشتهرت ببيع الصحف والمجلات.

ولم تقتصر المكتبة على كونها مكاناً لبيع الكتب فقط، فقد كان صاحبها فهمي يوسف مثقفاً وصاحب فكر، ليحول مكتبته إلى ما يشبه المنتدى الثقافي والسياسي، بحسب البخاري.

المكتبة التي كانت تقع منتصف شارع الملك فيصل قرب البنك العربي حالياً، اشتهرت بصحف ومجلات ذات مستوى ثقافي عال، مثل: **مسامرات الجيب** و**ريدرز دايجست** و**الاثنين**، وغيرها.

النشاط «المكتبي» للمكتبة توقف العام 1950، بحسب البخاري، فانتقل بعدها إلى مكتبة الأمير طلال «مكتبة البسطامي حالياً» في ساحة البريد بشارع الأمير طلال، لصاحبيها يوسف ورمزي العالم البسطامي، ولتصبح هي الأخرى ملتقى لكبار الشخصيات والمثقفين وعشاق المطالعة.

أما «مكتبة الشباب» لأصحابها شرارة إخوان، التي كانت تقع في شارع الهاشمي، فكانت تعلن عن نفسها مطلع الأربعينيات أنها «معرض الكتب الحديثة»، فضلاً عن أنها «الوكيل العام لعموم مكتبات مصر ومطابعها»، وتخصصت، بحسب البخاري، ببيع الكتب تحت شعار «رفع مستوى الثقافة».

وازداد عدد المكتبات التجارية ودور توزيع الصحف والمجلات في عمان بحلول العام 1949، فتم افتتاح أول مكتبة لتوزيع الصحف والمجلات وهي «مكتبة عمان» لصاحبها زكريا العلمي، وكانت تقع بجانب مطاعم الأردن سابقاً، لتتحول في أوائل الستينيات إلى «وكالة التوزيع الأردنية» التي ما زالت تقوم بهذا العمل إلى اليوم ضمن دائرة أوسع في شركة **أرامكس**.

وعرفت مكتبة «دار الكتب» التي كان أخر مركز لها دوار الحاووز في اللويبدة بتخصصها وسيطرتها على الكتاب المدرسي باللغة الإنجليزية. وفي العام 1940 افتتحت في عمان أول مكتبة لتزويد طلاب المدارس الحكومية بجميع الكتب المدرسية، وهي مكتبة الاستقلال لصاحبها حسن رشيد طبيشات. ■

مكتبات الأمس

البائع الأول: المصري فهمي يوسف

فؤاد «محمد أمين» البخاري

عرفت عمان قبل أكثر من نصف قرن عدداً من المكتبات التجارية، ورغم قلتها إلاّ أنها كانت تشهد إقبالاً كبيراً من قبل عُشاق المطالعة الذين كانوا يتمتعون بذوق ثقافي رفيع.

كان تذّوق أبناء ذلك الجيل لأيّ صحيفة أو مجلة أو كتاب يختلف عن تـذوّق جيل اليوم. وكانوا يضعون ضمن بنود ميزانيتهم بنداً عن أثمان شراء الصحف والمجلات رغم أن الموارد كانت محدودة والدخل ضئيلاً.

أذكر أنني في مقتبل العمر كنت أقتصد من مصروفي اليومي لشراء مجلات الأولاد المفضلة، وهما مجلتا: **البلبل** و**الكتكوت** المصريتان، وكان مستواهما الصحفي والثقافي أفضل من مجلات الأولاد اليوم.

عرفت عمّان في تلك الفترة أشهر مكتبة لبيع الصحف والمجلات، وهي مكتبة فهمي يوسف الذي كان يعمل مدرّساً في إربد ويتمتع بثقافة عالية، وتقع المكتبة في منتصف شارع الملك فيصل، قرب البنك العربي حالياً.

كان معروفاً بين زبائنه باسم مكتبة المصري بسبب أصوله المصرية. وثقافته العالية تلك هي التي جعلته يُحوّل مكتبته إلى ما يشبه منتدى ثقافياً وسياسياً. وكان مستعداً لمناقشة زبائنه في أحداث الساعة المحلية والعربية والدولية، وكذلك حول ما يرد في الصحف والمجلات التي ترده من أحداث، وبخاصة أن أوائل الأربعينيات من القرن الماضي شهدت نشوب الحرب العالمية الثانية، وكان معظم زبائنه من كبار الشخصيات والمثقفين وأصحاب الفكر والأدب.

الذين يتناقشون مع فهمي يوسف كانوا يتمتعون بتذوق ثقافي مميّز قلّ أن تجده من جيل اليوم. كما أن المستوى الثقافي والصحفي للصحف والمجلات التي كانت ترد الى مكتبته هي أعلى من مثيلاتها اليوم. وللأسف فإن بعضها توقف عن الصدور مثل: **مسامرات الجيب**، **ريدزدايجست**، **الاثنين**، **الصباح**، **بنت القبل**، و**البعكوكة**، أشهر مجلة ساخرة عرفتها مصر ثما مجلتا **القافلة** و**المنتدى** الثقافيتان الفلسطينيتان وغيرهما.

توقف نشاط مكتبة فهمي يوسف العام 1950 فانتقل نشاطها إلى مكتبة الأمير طلال لصاحبيها يوسف ورمزي العالم البسطامي، وأصبحت ملتقى كبار الشخصيات والمثقفين وعشّاق المطالعة، ويحدث أن يتناقش زبائن الأخوين بسطامي معهما في أمور الساعة محلياً وعربياً، وما زالت المكتبة صامدة في موقعها الحالي، ولكن بعد وفاة صاحبيها لم تعد تؤدي الدور الذي كانت تلعبه أيامهما.

أما الكتب، فقد دخلت إلى سوقها الكتب للمرة الأولى مكتبة الشباب لأصحابها شرارة إخوان. وكانت تُعلن عن نفسها في بداية الأربعينيات على أنها معرض للكتب الحديثة، وبأنها الوكيل العام لعموم مكتبات مصر ومطابعها، ورفعت شعار رفع مستوى الثقافة، والقناعة في الربح. وما زالت المكتبة ومطبعتها قائمة حتى اليوم، حيث اقتصر دورها على بيع القرطاسية والأجندات السنوية.

بعد العام 1949 ازداد عدد المكتبات التجارية ودور توزيع الصحف والمجلات والكتب: فأفتتحت أول مكتبة لتوزيع الصحف والمجلات، وهي مكتبة عمان لصاحبها زكريا العلمي، بجانب مطاعم الأردن سابقاً، ثم انتقل نشاطها في أوائل الستينيات إلى وكالة التوزيع الأردنية.

ثم افتُتحت مكتبة مميّزة واسمها مكتبة دار الكتب لصاحبها يوسف بحوث، وكان آخر مركز لها هو دوار الحاووز في جبل اللويبدة. وقد سيّطرت هذه المكتبة على الكتاب المدرسي باللغة الإنجليزية سواء ما هو مقرّر للمدارس الحكومية أم المدارس الخاصة، بالإضافة إلى أنها كانت أول مكتبة في عمان، ولكن توقف نشاط المكتبة.

يذكر أنه في العام 1940 افتُتحت أول مكتبة كانت تقوم بالدور الذي تقوم به مديرية المناهج والكتب المدرسية في وزارة التربية والتعليم، ألا وهي مكتبة الاستقلال لصاحبها حسن رشيد خلف طبيشات وأولاده، أي أنها كانت تزوّد طلاب المدارس الحكومية بجميع الكتب المدرسية التي كانت مقرّرة من جانب وزارة المعارف (التربية والتعليم في ما بعد)، وما تزال صامدة حتى اليوم، حيث اقتصر دورها على التعامل بجميع أنواع القرطاسية والأدوات المكتبية.

في العقود الأخيرة توسّعت، وانتشرت المكتبات ودور توزيع الكتب ودور النشر، واختلف القارئ اليوم عن قارئ الأمس، وأصبحنا نشاهد أنواعاً غريبة من الصحف والمجلات لم نعرفها في تلك الفترة. ■

Al arab Al yawm

العرب اليوم

يومية سياسية مستقلة

حرية سقفها السماء

صحيفة الرأي ... والرأي الآخر

صباح الحقيقة ... مع العرب اليوم

يومياً في منزلك

لتوزيع مطبوعاتكم الاتصال على الهاتف المجاني

080022115

شارع الملكة رانيا العبدالله

هاتف : 5683333

فاكس : 5602266

ص.ب : 962198

الرمز البريدي :11196

عمان - الاردن

www.alarabalyawm.net

الحوكمة: ثقافة ومنهج حياة ديمقراطية

بسام الساكت*

بعد أن استطاع العالم أن يصحو جزئياً من صدمة عاصفة المال الهوجاء التي ضربت أركانه منذ أكثر من العام ونصف العام، لا بد من التوقف بمسؤولية وبعيداً عن البيروقراطية عند عنوان حوكمة الشركات، روحاً وتطبيقاً، لا لوائح وتعليمات جامدة.

وُجدت قواعد الحوكمة أساساً لحماية المستثمرين، وبخاصة الصغار منهم، وترسيخ العدالة للجميع، فهي شواخص تحدد حقوق العاملين وواجباتهم في الشركات وإداراتها والمساهمين فيها وجمهور المستثمرين.

فقد أدى تنامي عدد الشركات وتوسيعها وارتفاع عدد المساهمات العامة، إلى ازدياد المسافة بين المساهم صاحب المال وبين الإدارة، أي من يدير المال. فتوجب على هيئات الرقابة على الشركات أن تتخذ موقعاً في منتصف هذه المسافة، وأن تضع شواخص للحقوق والواجبات بهدف الحماية وتقليل المخاطر وقائياً، وفضّ النزاعات قبل حدوثها. فالشركات والأسواق يجب ألاّ تُترك لتصحح «نفسها بنفسها»، بل لا بد من التدخل لحماية المساهمين والمتعاملين من خلال تفعيل القانون.

لقد قامت هيئة الأوراق المالية العام 1999، بوضع تعليمات الإفصاح بموجب قانون الأوراق المالية، ملزمة لجميع الشركات المدرجة بالإفصاح عن بياناتها المالية كواجب عليها وحق للجمهور. ووضعت «دليل حوكمة الشركات» الذي اشتمل على ضوابط لمجالس الإدارة ولجانها والهيئات العامة وحقوق المساهمين والإفصاح والشفافية للجمهور عامة.

وبشهادة عالمية ميدانية من البنك الدولي، تبين أن السوق عندنا تحقق مستوىً تطبيقاً للحاكمية في الشركات الأردنية فوق المعدل العالمي المتعارف عليه، فعزز الشفافية والإفصاح وحق الجمهور في الحصول على المعلومة، ووفر حماية أكبر للمساهمين والمعاملة العادلة بينهم، سواء كانوا أردنيين أو أجانب. وظهرت ملامح نجاح الإفصاح والحوكمة في استقطاب مستثمرين غير أردنيين في سوق الأوراق المالية، بلغت نسبة ملكيتهم نحو 50 في المئة من القيمة السوقية عندنا.

ولكون الحوكمة ثقافة أعمال ونهج إدارة تؤسَّس وتُمنهَج في الشركات، ابتداءً بالمساهمين المالكين مروراً بالإدارة العامة للدولة وانتهاءً بالموظفين والمزوّدين، فإن النتائج العملية لتعليمات الحوكمة للشركات تظهر واضحة بعد فترة من زراعتها.

لقد دشنت الحوكمة مفاهيم جديدة في الشركات المساهمة العامة، مثل مفهوم «العضو المستقل» في مجالس الإدارة، وهو الذي لا تربطه بالشركة أو بأي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا مصلحة مادية، مما يرسخ حيادية القرارات المتخذة في الشركات. وكذلك مصطلح «التصويت التراكمي» الذي يرسخ لنهج حماية أصوات الأقلية المالكة في الشركات حفاظاً على أسهم صغار المستثمرين من الضياع. وكذلك مفهوم «تعاملات الأطراف» ذوي العلاقة، ووجوب إفصاح الشركات عن الصفقات والعقود التي تزيد على خمسين ألف دينار وتُبرَم ما بين الشركات والشركات الحليفة أو مع أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو كبار المالكين وغيرهم.

وقد أشار الدليل في بنوده إلى مفهوم «دوران المدققين»، وضرورة أن لا يستمر مدقق الحسابات الخارجي للشركة في عمله كشريك مسؤول أكثر من أربع سنوات متتالية، على أن لا يتم إعادة انتخابه مدققاً خارجياً من الهيئة العامة إلا بعد مضي سنتين. وهو ما يساهم بشكل فاعل ووقائي في الحد من نشوء علاقات شراكة غير حيادية قد تربط بين الإدارة التنفيذية للشركة والمدقق الخارجي، كما أنها تحمي المدقق واستقلاليته من سيطرة التنفيذيين في الشركات.

الشركات حالياً تفرج عن بياناتها المالية الربعية والدورية، وتفصح عن بيانات وتداولات المطلعين في الشركات، ومن يمتلكون 1 في المئة فأكثر من رأس المال، ومستحقات أعضاء الإدارة ورواتبهم ومزاياهم، مما يسهم في تصحيح الصورة وضبطها عن الشركات، ويضع المساهمين في الصورة المالية للشركة ومزايا إدارتها واقتطاعاتها من أرباح المساهمين. ما يُنشَر دورياً من تصريحات وإفصاحات لمدراء ورؤساء للشركات في الصحف ليس كرماً منهم، بل هو التزام بتعليمات الإفصاح وترسيخ للشفافية في السوق.

هيئة الأوراق المالية لم تكن وليست مع من يترهل وينادي بـ«التخفيف» أو التساهل في محاسبة الشركات المصدِّرة للأوراق المالية حول تطبيق الإفصاح والحوكمة، تذرُّعاً بالأزمة المالية العالمية، فالحصيف من اتّعظ بغيره. الإمعان بأسباب هذه الأزمة يبين أن الرقابة غير الفاعلة والإفصاحات المعتمة وتدني الشفافية هي «الملوثات» الأساسية التي أصابت العالم بداء الأزمة، لذا لن تتوانى الهيئة عن تعميق ثقافة الإفصاح وزيادة وتيرة إلزامية تطبيق قواعد الحوكمة والممارسات الفضلى في الشركات المصدِّرة. وتقوم حالياً بآتمتة نظام الإفصاح بالكامل ونشر البيانات المالية للجمهور إلكترونياً على مواقعها.

هيئات تنظيم الأسواق المالية في أي دولة أو سوق ناشئة، تجاهد وتضع تعليمات وشواخص تصب في صالح الشركات، كما تضع الإجراءات الوقائية الإفصاحية التي تُجنّب هذه الشركات والمالكين والمساهمين مخاطر العمل. ودور المساهم لا يقل أهمية عن دور الهيئات الرقابية، فله الحق وعليه الواجب في حضور اجتماعات الهيئات العامة وتقديم الاقتراحات ومناقشة ومتابعة ومساءلة إدارة الشركة والمدقق الخارجي، وبذلك يكون المواطن المساهم الواعي شريكاً لهيئات الرقابة في تحقيق الشفافية وحماية حقوقه ومحاربة الفساد.

هناك من يطالب باستيراد نهج الديمقراطية من الخارج، بخصوص الحوكمة، لكن الديمقراطية الحقة هي عملياً وفعلياً إعلاء سيادة القانون، لتجذير حس العدالة لدى الجمهور والمسؤولين، وتطبيق القانون على الجميع. ففي قوانيننا ما يحذر من الفساد ويعالجه في «عرضه» و«الطلب عليه»، وبلدنا خصب بالقوانين، ولسنا بحاجة إلى تراكم قوانين، بل نحتاج إلى «تفعيل» القائم منها عملياً، فهناك الدستور المتطور السامي على غيره، وقانون العقوبات والقانون المدني وقانون الأوراق المالية وسواها من القوانين، فكلها شواخص واضحة بنودها للعيان.

الحوكمة ثقافة ومنهج حياة ديمقراطية. إن فرض الغرامة المالية على المخالفات الجوهرية للقانون، مثل الفساد والإساءة لأموال المساهمين قد يعدّها المخالفون «كلفة أعمال». وكي يكون الإجراء رادعاً لمن يسيء للمجتمع وللاقتصاد الوطني، لا بد أن تتجاوز الكلفة حد الغرامة، بحيث تكلف المخالف فقدان حريته لفترة من الزمن. ■

*** رئيس هيئة الأوراق المالية**

سيتي مول

أطلق العنان لكل ما يكمن في داخلك من ثقة وانطلق بكل أحاسيسك للتسوّق في عالم يتحطّى حدود الأناقة والرقيّ

لمزيد من المعلومات تفضلوا بزيارة سيتي مول هاتف: 5868502 أو زيارة موقعنا الإلكتروني www.citymall.jo

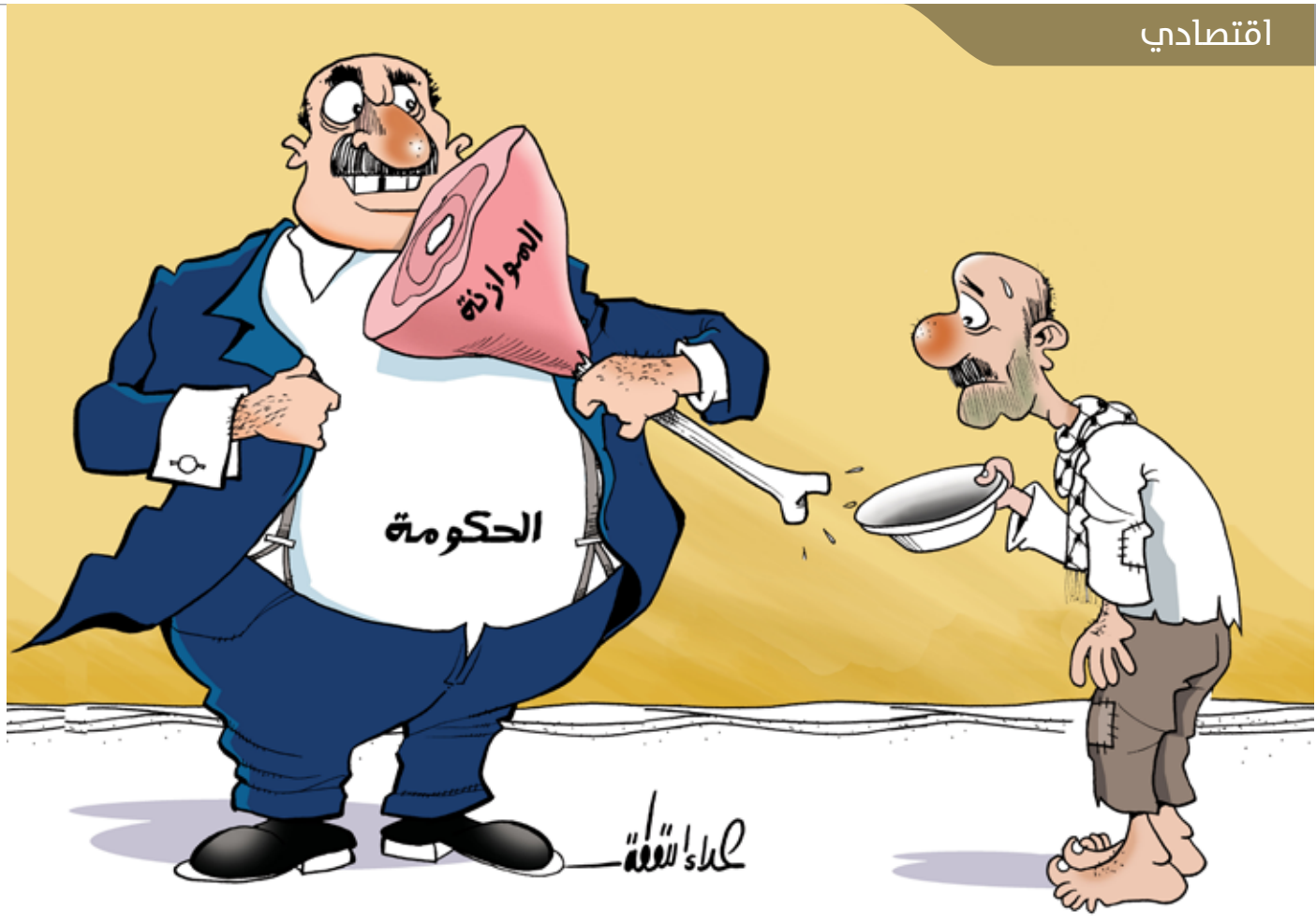

البُعد الاجتماعي غائب عن الحوار الدائر بشأنها

موازنة 2010: الاقتراض أو شدّ الأحزمة

هنادي العلي

يكشف مشروع موازنة 2010، أن هذه الموازنة مختلفة عن الموازنات السابقة التي درجت الحكومة على زيادة قيمتها طردياً منذ أعوام، فخرجت موازنة العام المقبل بحلّة غير مألوفة، متضمّنةً خفضاً واضحاً للنفقات قُدِّر بنحو 600 مليون دينار عن موازنة 2009.

تخفيض الموازنة أمر أراده وزير المالية باسم السالم، الذي أصرّ على ذلك، بحسب مصادر مطّلعة داخل الوزارة طلبت عدم الكشف عن هويتها. وكشفت الأنباء الأولية في المراحل الأولى لإعداد الموازنة، أن الوزير طلب أن لا تتجاوز 5,7 بليون دينار.

بيد أن إصرار السالم الذي تسلّم حقيبة المالية في أشد الظروف صعوبة، ألزمَ فريق الموازنة على تحقيق مزيد من الضبط في النفقات، مثل الإنفاق على مشاريع الطرق الزراعية والتعيينات، لتخرج الموازنة بشكلها النهائي الموضح في بلاغها، بقيمة بلغت 5,5 بليون دينار، كاشفةً عن عجز مقدراه 685 مليون دينار.

السالم يقول إن موازنة 2010 ركزت على ضبط العجز والمديونية بوصفهما «أبرز هدفَين تنشدهما الحكومة في هذه المرحلة، لتحقيق الاستقرار المالي»، ويؤكد أن ذلك سيقود إلى «تأمين نمو اقتصادي، أكثر فاعلية على المدى المتوسط من زيادة إنفاق قصير المدى يهدد قدرة المملكة على الإنفاق مستقبلاً».

ونوّه الوزير إلى أن تخفيض الإنفاق ركّزَ على الإنفاق الجاري غير الضروري، مثل الإنفاق على السيارات والأثاث، إلى جانب تقليص الإنفاق الجاري المدرج ضمن النفقات الرأسمالية، موضحاً أن 90 في المئة من مخصصات الإنفاق الرأسمالي البالغة قيمته 1,01 بليون دينار للعام المقبل هي «نفقات رأسمالية حقيقية».

تخفيض النفقات الحكومية «غير الضرورية»، مثل الإنفاق على بنود السفر، والسيارات والاحتفالات الحكومية، يتصدّر الأولويات التي يمكن تخفيضها، بهدف الإبقاء على موازنة «تقشفية» للعام المقبل دون اللجوء إلى ملحق للموازنة خلال العام.

الانتقادات تُطاول النفقات الرأسمالية، إذ يعتقد كثيرون أن هذه النوعية من النفقات لم تكن يوماً مطابقة لاسمها، إذ كانت النفقات الجارية منها لا تقل عن 35 في المئة من قيمتها الإجمالية، الأمر الذي يؤكد السالم أن الوزارة تجاوزته العام الجاري، حينما لم تتعدَّ قيمة النفقات الجارية المضمَّنة ضمن الرأسمالية

معدل 10 في المئة من إجمالي القيمة.

وفي الوقت الذي تختلف فيه الآراء حول موضوع تخفيض النفقات بين تأييد ومعارضة، يرى الوزير أن «الحكم على نوعية الإنفاق تحدّده النتائج التي يأتي بها الإنفاق»، مشيراً إلى أن بلداً مثل الأردن يتفاقم حجم مديونيته، ليس بحاجة لمزيد من النفقات التي ترتّبُ قروضاً إضافية عليه.

ارتفاع حجم الإنفاق ليس وليد اللحظة، بل هو مسلك رافقَ الحكومات المتعاقبة

وجهة النظر المؤيدة لتوجّه الحكومة لتقليص الإنفاق الفائض عن الحاجة، ترى أنّ هذا النوع من الإنفاق «يتسبب بالضرر للاقتصاد الوطني، وإضاعة المال العام في غير مكانه».

ويلخّص أمين عام المجلس الاجتماعي والاقتصادي إبراهيم سيف هذه النقطة، بأن علينا أن نتوجّه «نحو إنفاق أقل وفعالية أكثر».

أما نائب رئيس الوزراء الأسبق جواد العناني، فيضيف بُعداً آخر يراه في غاية الأهمية، وهو أن قيام الحكومة بضبط النفقات الزائدة عن الحاجة، لن تَنتج عنه آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، ويؤكد: «الإنفاق المتكرر أو غير اللازم، لا يسهم في إنعاش مسيرة الاقتصاد».

بدورها، تنتقد وجهة النظر المعاكسة، توجُّهَ الحكومة نحو تقليص الإنفاق، لأن الواقع الاقتصادي القائم بـ«أمسّ الحاجة لتحفيزه عبر زيادة الإنفاق». يستند أصحاب هذا الرأي إلى أن زيادة الإنفاق تسهم في رفع معدلات التشغيل وتحسين أداء القطاعات المختلفة.

من بين هؤلاء وزيرُ مالية أسبق طلب عدم نشر اسمه، دعا إلى ضرورة تنبُّه الحكومة إلى أهمية الشفافية والوضوح في سياسة ضبط النفقات، وطالب بإطلاع المواطنين على نتائج ترشيد الإنفاق ومقدار المبالغ التي سيتم توفيرها نتيجة الترشيد، وأين ستذهب هذه الأموال وأثر توفيرها في الاقتصاد الوطني.

ارتفاع حجم الإنفاق ليس وليد اللحظة، بل هو مسلك رافقَ الحكومات المتعاقبة التي دأبت على زيادة قيمة الموازنة العامة لترتفع من 4,5 بليون دينار العام 2007 وصولاً إلى 6,1 بليون دينار العام الجاري.

العناني، يشدد على ضرورة ضبط النفقات، للحدّ من توجُّه الحكومة للاقتراض لغايات الإنفاق، ما يقود إلى «تخفيف ثقل الدين خلال الأعوام المقبلة». وهو يقترح في هذا المجال، توجيه المبالغ التي ستوفرها الحكومة جراء تقليص النفقات، للاستثمار في مشاريع مشتركة بين القطاعَين العام والخاص، لـ«تحقيق انتعاش للاقتصاد الوطني رغم تقليص الإنفاق».

في الاتجاه المعاكس، يرى الوزير الذي طلب عدم نشر اسمه، أنّه «لا يمكن عملياً تخفيض الإنفاق وتحفيز الاقتصاد في الوقت نفسه، بخاصة وأننا في بلد يساهم فيه الإنفاق الحكومي بنسبة 55 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني التأثير سلباً في النمو الاقتصادي»، ويؤكد أن تخفيض الإنفاق «لا بد أن يحمل آثاراً على مسيرة المشاريع الاستراتيجية والكبرى في البلاد، ما سيؤثّر بالضرورة في مؤشر النمو الاقتصادي».

العناني يرى أنه يمكن إيقاف المشاريع التي لا تقدِّم إضافات نوعية للاقتصاد، وتلك التي تعتمد على عمالة أجنبية عالية، أو التي ما زالت في بداياتها، ويدعو الحكومة لـ«تقديم كشف تفصيلي بحجم الإنفاق على هذه البنود العام 2009، وحجم الإنفاق للعام 2010، ومقدار نسبة التخفيض».

ويتساءل المسؤول الذي ابتعد عن العمل العام منذ سنوات، حول الآليات التي ستعتمدها الحكومة في ظل توقعات بارتفاع أسعار النفط عالمياً، بالتزامن مع توقعات بتراجع الدولار العام المقبل، وما سينتج عنه من ضغط باتجاه تصاعد معدل التضخم الذي ستتناقض مسيرته التصاعدية مع تقليص الإنفاق على رواتب العاملين في القطاع العام.

بيد أن تخفيض الموازنة يجابَه بتحذيرات من «مغبّة اللجوء إلى إصدار ملاحق للموازنة العام المقبل، مع تعذّر تنفيذ مخطط الحكومة في ضبط النفقات، وبخاصة الجارية». السالم بدوره، طمأنَ القلِقين بهذا الشأن، بتشديده على أن العام المقبل «يخلو من ملاحق الموازنات». لكن هذا لم يكن كافياً لإقناع المتشككين. إذ يرى سلامة الدرعاوي في تقرير نشرته **العرب اليوم**، 21 تشرين الأول/أكتوبر، أن زيادة الرواتب المقبلة بنسبة 3 في المئة، وهي نسبة التضخم المفترضة في بلاغ الموازنة، لن تمر بسلام إذا واصلت أسعار النفط ارتفاعها. وأضاف: «اعتدنا أن نسمع تلك اللاءات في الخطاب الرسمي في أنه لن تكون هناك ملاحق إضافية للموازنة، لكن سرعان ما تُصدر الحكومة الملحق تلو الآخر بناء على توجيهات عليا بزيادة منطقية على رواتب العاملين والمتقاعدين للحد من آثار التضخم وتحسين مستوى معيشتهم».

إصرار السالم الذي تسلّم حقيبة المالية في أشد الظروف صعوبة، ألزمَ فريق الموازنة على تحقيق مزيد من الضبط في النفقات

تخفيض الموازنة يجابَه بتحذيرات من مغبّة اللجوء إلى إصدار ملاحق للموازنة

السالم من جهته، يؤكد أن لدى وزارته خططاً وإجراءات للالتزام بحدود الموازنة التي سيتم إقرارها، ويضيف أن ما أصاب الموازنة العامة من تخفيض للنفقات في 2010 سيطال المؤسسات المستقلة أيضاً، مشيراً إلى أن «المالية» خفّضت الدعم المقدَّم لها أكثر من 100 مليون دينار، إذ خُصص لها في العام الجاري نحو 364 مليون دينار.

العناني، يؤكد أهمية رفع سوية كفاءة سياسات الإنفاق، مشيراً إلى ضرورة توافر الجاهزية لدى الحكومة لتخفيض النفقات، وداعياً مجلس النواب إلى «إثارة موضوع تخفيض النفقات غير الضرورية، لتبقى الموازنة من دون ملحق».

ويوضح أهمية النظر إلى النفقات في الموازنة بكونها معقولة أم لا، إذ «لا يمكن تخفيض بنود الرواتب ومصاريف التقاعد، فيما يمكن التوفير في أبواب أخرى، مثل نفقات الاتصالات ومصاريف اللوازم والأثاث».

لكن حتى الآن، هنالك غياب واضح في الحوار الذي ما زال دائراً في مراحله الأولية، حول الأبعاد الاجتماعية للتوجّه نحو تخفيض الإنفاق العام. ومن المتوقَّع أن يُتَضمَّن هذا البعد إذا ما شاركت في الحوار الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وقدّمت رؤاها وتصوراتها بشأنه.

وفقاً لتقديرات وزارة المالية، فإن إجمالي الإيرادات المتوقَّعة للعام المقبل بلغ 4880 مليون دينار، بزيادة 297 مليون دينار، بنسبة 6 في المئة، مقارنة مع 4583 مليون دينار إعادة تقدير الإيرادات للعام 2009. ■

بعد نصف قرن من الاحتكار:

مصفاة البترول: 15 سنة إضافية

محمد علاونة

القرار الذي أصدره مجلس الوزراء بمنْح شركة مصفاة البترول الأردنية والمستثمر الشريك الاستراتيجي، فترة حصرية مدتها 15 سنة، لتنفيذ مشروع التوسعة الرابع، أدخل الحكومة في أزمة تجاذبات إعلامية حول ما إذا كانت هذه المدة ستجدد عقد امتياز المصفاة، وأثارَ شكوكاً حول جدّية الحكومة في تحرير سوق المشتقات النفطية.

جدّية الحكومة نحو تحرير السوق ينبغي أن تتناسب مع خطتها المتعلقة باستراتيجية قطاع الطاقة التي وضعتها العام 2004، وتقضي بفصل عمل ثلاث عمليات عن بعضها بعضاً: التكرير، التخزين، والتوزيع والتسويق، بحسب وزير الطاقة والثروة المعدنية الأسبق محمد البطاينة.

في مجال التكرير، فإن قرار مجلس إدارة المصفاة بإعادة توجيه الدعوات إلى 14 شركة وائتلافاً تقدمت سابقاً لمشروع الشريك الاستراتيجي وتنفيذ التوسعة، لتجديد عروضها في التنافس على العطاء، يمنح الحكومة مزيداً من الخيارات، ويزيد من مصداقيتها ويعبّر عن جدّيتها في المشروع واهتمامها به، في ظل طلب متزايد على المشتقات النفطية، وذلك بعد أن بقي عرض واحد لدى المصفاة تقدمت به شركة **إنفرا مينا** نتيجة انسحاب الشركات الأخرى.

لكن التخزين سيبقى مرتبطاً بشركة لوجستية، وهو «أمر صعب تحقيقه، لعدم وجود أماكن تخزين وشركات قادرة على التعامل بكميات كبيرة من النفط»، كما يرى البطاينة.

بيد أن خطة الحكومة تفيد بالعمل على إنشاء شركة لوجستية تعمل على أساس نظام حرية الاستخدام للمرافق اللوجستية، بحيث تكون الشركة مملوكة بنسبة 51 في المئة للحكومة، و49 في المئة لشركة المصفاة.

> **البطاينة: إعلان الحكومة عن تحرير سوق المشتقات النفطية بالكامل لم يكن سوى حبر على ورق**

يُذكر أن المصفاة قادرة على تخزين النفط الخام فقط، الذي يكفي لمدة 90 يوماً.

أما التوزيع والتسويق، فقد علّقت وزارة الطاقة والثروة المعدنية عطاء إنشاء شركات التسويق التي كان من المتوقّع تقديم عروضها في 30 أيلول/سبتمبر 2009، حتى إيجاد المصفاة الشريكَ الاستراتيجي، إذ يجب أن تعكس وثائق العطاء قرارَ منح المصفاة الحصريةَ، بخاصة ما يتعلق بإلزام الشركات التسويقية شراء 75 في المئة من إنتاج المصفاة للمشتقات النفطية، ومنحها الحق باستيراد 25 في المئة من الخارج، وسيصار إلى تأهيل أربع شركات تسويق واحدة منها تذهب تلقائياً إلى مصفاة البترول وفق اتفاق سابق بين الحكومة والمصفاة لتبقى فرصة التنافس على ثلاث شركات ستدخل سوق المحروقات، فيما تكون الرابعة مملوكة لمصفاة البترول، إضافة إلى شراكة لوجستية.

وما زالت الشركات المتأهلة تنتظر من وزارة الطاقة طرح العطاءات الجديدة أمامها للتقدم بعروضها. وكانت وزارة الطاقة والثروة المعدنية أعلنت عن تأهُّل 16 شركة من بين 23 تقدمت لدخول سوق المشتقات النفطية، إذ تأهلت 6 شركات لنشاط التسويق، وشركتان للنشاط اللوجستي، فيما تأهلت 8 شركات للنشاطين معاً.

التساؤلات جاءت أيضاً من نواب. إذ وجّه النائب الإسلامي عبد الحميد الذنيبات، سؤالاً نيابياً لوزير الطاقة والثروة المعدنية، طالَب فيه بالكشف عن قيمة مساهمة هذا الشريك، ومقدار حصته من المصفاة. وتساءل الذنيبات: «هل ستبقى للحكومة أيّ أسهم في المصفاة؟ وهل ستكون المصفاة مستقبلاً هي الموزع للمحروقات داخل المملكة، أم إن هذا الأمر سيُحال لشركات أخرى؟».

المعنيون بالتسويق والتوزيع، جاء رأيهم على لسان نقيب أصحاب محطات المحروقات فهد الفايز، الذي قال إن الصفقة بين الحكومة والمصفاة والشريك الاستراتيجي، ما زالت محاطة بسرية تامة، للحفاظ على مكتسبات ستحققها «المصفاة» في حال إبرام اتفاق بين الجانبين.

مصدر مطلع في وزارة الطاقة والثروة المعدنية، يرى أنه في حال توصُّل المصفاة لاتفاق مع الشريك الاستراتيجي على تنفيذ مشروع التوسعة الرابع، فإن مهمة الشريك ستكون مقصورة على «تكرير النفط الخام».

الفايز يعدّ المصفاة «شركة شبه حكومية»، رغم عدم امتلاك الحكومة أسهماً فيها

المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه، كونه غير مصرَّح له للحديث عن الصفقة، يؤكد أنه «في حال عجزت المصفاة عن إدخال شريك استراتيجي لتنفيذ المشروع، فإن لدى الحكومة سيناريوهاً آخر»، لكنه لم يفصح عن طبيعة الخيار الحكومي البديل، لكنه استدرك بالقول: «كل الخيارات ستكون مفتوحة».

الخيار الآخر أفصح عنه الذهبي في لقائه النواب عندما قال: «اذا استنفدت شركة مصفاة البترول جهودها ولم تنجح في استقطاب مستثمرين أردنيين، فلا مانع بعدها من جذب مستثمرين غير أردنيين أو خليط من مستثمرين أردنيين مع غيرهم، لتوقّع بعدها شركة المصفاة اتفاقية مع الحكومة ضمن شروط واضحة تُعرض على مجلس النواب لإقرارها».

بيد أن الذهبي استبعد خيار إنشاء مصفاة أخرى، لأن ذلك «يتطلب استثماراً أكبر، كما أن الأردن لا يستوعب أكثر من مصفاة، بخاصة أن ميناء النفط في العقبة بالكاد يكفي لاستيراد النفط الخام لمصفاة البترول الأردنية، وأن البديل الأفضل في جميع الدراسات استراتيجياً، هو الإبقاء على المصفاة وتوسعتها كخيار استراتيجي وطني، بوصف هذا الموضوع يمثل أمناً اقتصادياً للأردن»، بحسب الذهبي.

الفايز بيّن أن الشركات الأربع التي ستُناط بها مهام توزيع المشتقات النفطية وتسويقها إلى محطات الوقود المنتشرة في أنحاء البلاد، ستكون محكومة بنسب شرائها للمحروقات من المصفاة أو من الخارج لمدة أربعة أعوام بحسب الاتفاق».

يبلغ عدد محطات المحروقات العاملة في المملكة، نحو 450 محطة، منها 200 في العاصمة عمّان.

الحكومة شكّلت لجنة لإعادة فتح عروض قديمة للدخول في الشراكة الاستراتيجية، ومن المفترَض أن تُدرس تلك العروض، لاتخاذ القرار المناسب بشأن المشروع، بخاصة وأن العروض قُدمت في فترة ما قبل قرار منح الحصرية، لإعطاء فرص عادلة ومتساوية لكل من تقدم لتنفيذ المشروع. كما شكّلت الحكومة لجنة لمتابعة تنفيذ قرار الحصرية، وتطبيق شروطها ومعاييرها، والحوار مع الشركات التي تأهلت في السابق للانتهاء من تنفيذ المشروع.

«موضوع منح المصفاة حصرية 15 عاماً، منها 5 أعوام لإعادة تأهيل المصفاة، و10 أعوام أخرى حصرية، ما زال يثير تساؤلات: هل هو امتياز جديد للمصفاة، أم تحرير؟»، يتساءل الفايز.

هذا الأمر أثار أيضاً تساؤل الكاتب والمحلل الاقتصادي فهد الفانك في مقالة نشرها في **الرأي**، 6 أيلول/سبتمبر 2009. يقول الفانك إنه يتفهم رغبة مجلس إدارة شركة المصفاة في الحصول على حق الامتياز لأطول مدة ممكنة حتى يتمكن من مفاوضة الشريك الاستراتيجي المحتمل من مركز قوة، وهناك رغبةُ الشريك الاستراتيجي المحتمل في الانفراد بالسوق لمدة كافية تسمح له باسترداد رأسماله وأرباح سنوية بمعدل أضعاف سعر الفائدة. لكن هذا المطلب «يخالف السياسة البترولية المقررة، وهي فتح السوق للمنافسة، سواء ببناء مصافٍ جديدة، أو حرية استيراد المشتقات البترولية».

موقف المصفاة عبّر عنه الرئيس التنفيذي لشركة مصفاة البترول الأردنية أحمد الرفاعي، بقوله إن إقرار مشروع التوسعة «يحتاج إلى دراسة وافية، بخاصة أن هنالك تصريحات عديدة تتحدث عن وجود تجاوزات ومخاصصة»، وأضاف: «لا يهمّنا مَن هو الشريك، بقدر التأكد من قدرته على الوفاء بدعم الاقتصاد الوطني. لدينا 14 عرضاً، وسيفوز الأجدى».

وكون المشروع استراتيجياً، وتكلفته المقدّرة ما بين 1,5 و2 بليون دينار، وله اعتبارات مهمة تتعلق بتزويد المملكة باحتياجاتها من المشتقات النفطية إضافة إلى الجانب البيئي، فإن موضوعه ما زال مدار نقاش، وتعرّض لكثير من الانتقادات والإشاعات، وهو ما عبّر عنه رئيس الوزراء خلال لقائه عدداً من النواب بالقول: «للأسف، كل موضوع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي يتعرض لبث معلومات مغلوطة تشوه رأي المستمعين، وربما يكون ذلك لعدم توافر المعلومة، مما يؤدي إلى إيجاد إشاعات ومعلومات غير صحيحة».

بيد أن التوجيه المباشر من الحكومة تجاه المشروع في أيلول/سبتمبر 2009، والتشديد على اتخاذ قرار حول الشريك الاستراتيجي قبل نهاية العام الجاري، دفعَ المصفاة إلى التفكير باتخاذ خطوات فعلية سريعة في هذا الجانب قريباً.

في البعد البيئي اقترح نوابٌ خلال لقائهم الذهبي، زيادة رأسمال الشركة، بطرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، والتفاوض مع كبار المساهمين لتنفيذ التوسعة الرابعة بدلاً من الشريك الاستراتيجي، ونقل المصفاة إلى موقع آخر لتجنُّب الأضرار البيئية التي قد تَلحق بالمناطق المجاورة لها، نتيجة عوادم التكرار.

لكن تأكيدات الذهبي بعدم التوجه إلى إنشاء مصفاة جديدة، أو نقل المصفاة من موقعها الحالي بسبب التكلفة، قد يُشعل خلافاً بيئياً جديداً.

النمّري: كيف يُفهم تحرير قطاع النفط، في ظل وجود مصفاة بترول وحيدة تعمل في المملكة؟

وهو ما أقرّ به رئيس مجلس إدارة الشركة عادل القضاة، بأن المنتَج لا يطابق المواصفة القياسية العالمية، ما يؤكد الحاجة لشريك استراتيجي لتنفيذ التوسعة، وإمكانية العمل على تطوير المنتجات في مكانها الحالي. وبيّن القضاة أن الشركة بدأت بالفعل التوقف عن إنتاج مواد تضر بالبيئة، مثل زيت الوقود الذي كان يُستخدم لتشغيل محطات توليد الكهرباء، إلا أن الحكومة استغنت عنه، ولجأت إلى الغاز.

بحسب بيانات المصفاة، فإن من أهداف التوسعة، إنشاء وحدات تكريرية جديدة لإنتاج مشتقات نفطية بمواصفات تواكب تلك العالمية، ليكون إنتاج البنزين بكامله من النوع الخالي من الرصاص، اعتماداً على حاجة السوق المحلية، كما ستكون نسبة الكبريت في السولار دون 50 جزء بالمليون، مقارنة بنحو 1,2 في المئة تنتَج حالياً في المصفاة، بالإضافة لمعالجة المشاكل البيئية كافة ضمن المعايير المعتمدة.

في سياق الحديث عن عطاء التوسعة، تناقلت وسائل إعلام أن رئيس مجموعة شاهين للأعمال والاستثمار خالد شاهين، يسعى للدخول شريكاً استراتيجياً في المصفاة.

دخول مجموعة شاهين برز على السطح بعد سؤال وجهته النائب ريم القاسم للحكومة، جاء فيه أن الموقع الإلكتروني المسجّل باسم شركة **إنفرا مينا** التي حصلت على الامتياز السابق، يعود لخالد شاهين نفسه، وهو أمر لم تفصح عنه الحكومة سابقاً.

لكن إعادة توجيه العطاءات من جديد، ستعطي الفرصة مجدداً لشركات واتئلافات أخرى للتقدم للمشروع. على سبيل المثال، سيحظى ائتلاف المستقبل بالتنافس مرة أخرى للدخول شريكاً استراتيجياً، بعد أن انسحب في وقت سابق من المشروع، بسبب رفض الحكومة منح حصرية مدتها 15 عاماً للمصفاة وشريكها المرتقب، إلا أن التطورات الأخيرة وإعلان الحكومة منح الحصرية لمدة 15 عاماً أعاد الاهتمام للائتلاف للدخول في المشروع.

يضم ائتلاف المستقبل مجموعة من الشركات برئاسة رجل الأعمال الأردني زهير العورتاني. الائتلاف ضَم عند طرح العطاء شركاتٍ عدة، أعلن بعضها انسحابه إثر خلاف على مدة الامتياز مع الحكومة، فيما انضمت شركات أخرى، مثل ربيعان السعودية وماروبيني اليابانية، لتحل مكان الشركات المنسحبة.

وكانت نهاية العام 2008 شهدت الإعلان عن الشريك، وهو ائتلاف المستقبل الذي كان من ضمن المتقدمين للمشروع، لكن الائتلاف أعلن لاحقاً انسحابه لأسباب ترتبط بالأزمة العالمية وفق التصريحات الصادرة عنه آنذاك، فيما أشارت المعلومات الراشحة لوسائل الإعلام إلى أن الخلاف على مدة الحصرية هو السبب الأبرز في الانسحاب من المشروع.

ويبقى التفاوض مفتوحاً بين المصفاة و**إنفرا مينا** للحصول على عطاء التوسعة، بعد أن وقّعت اتفاقية مبدئية معها مطلع العام 2009، إلا في حال قدمت شركة أخرى امتيازات أفضل. وتضمن عرض **إنفرا مينا** الحصول على حصرية مدتها 15 عاماً، وتقدير سعر السهم على أساس 7 دنانير، إذ سيتم ضخ 39 مليون سهم في السوق بقيمة تصل إلى 380 مليون دولار يدفعها الشريك، على أن يتم إصدار خاص عقب ذلك بقيمة 120 مليون دينار، بسعر يتفق عليه الطرفان.

مشروع التوسعة الرابع لمصفاة البترول، بدأ في نهاية العام 2005، حين وقّعت المصفاة ومجموعة «سيتي غروب» اتفاقية، تقوم الأخيرة بموجبها بوضع الشروط المرجعية كمستشار مالي لاستقطاب شريك استراتيجي لمشروع التوسعة الرابع، وجرى لاحقاً استدراج العروض ودراستها والكشف عن الشريك.

المصفاة التي انتهى عقد امتيازها في آذار/مارس 2008، ظلت تحتكر العمل في هذا القطاع على مدى نصف قرن، وانفردت في استيراد النفط الخام وتكريره، وتسويق المشتقات النفطية وبيعها.

البطاينة يرى أن إعلان الحكومة عن تحرير سوق المشتقات النفطية بالكامل لم يكن سوى حبر على ورق، مع مرور تلك السنوات بين الإعلان والتنفيذ الفعلي، كون المصفاة «بقيت المزود الوحيد في السوق، وتعمل ضمن تسعيرة حكومية شهرية»، ويتساءل: «كيف ستكون هنالك سوق حرة في القطاع مع 15 سنة إضافية؟».

البطاينة يعتقد أن خيارات الحكومة محدودة، «إما الإبقاء على الاحتكار لعدم توافر إمكانيات لتوسعة المصفاة وتجديدها، نظراً للطلب المطّرد على المشتقات النفطية، أو تسليم الأمور لشريك استراتيجي يفرض شروطاً صعبة، وقد يمارس الاحتكار بدلاً من المصفاة».

الرفاعي، يؤكد أنه «لا شروط للشريك الاستراتيجي على الشركة، وأن الشريك في مرحلة دراسة، كي يتمكن من تقديم عرضه المالي التفصيلي».

وفي رده على سؤال حول اشتراط الحصول على التراخيص كافة؛ التسويق، النقل والبيع، قال الرفاعي إن هذا يتحدد «بالعلاقة بين الحكومة والشريك الاستراتيجي».

الرئيس التنفيذي لشركة المصفاة أحمد الرفاعي: لا شروط للشريك الاستراتيجي على الشركة

الحكومة أكدت أن التسعيرة ستبقى من ضمن اختصاصها، وهو من بين ثمانية شروط وضعتها الحكومة ضمن اتفاقها مع المصفاة لمنحها الحصرية.

من الشروط أيضاً نقل النفط الخام بواسطة السكك الحديدية، تمهيداً لنقل 5 ملايين طن من النفط عبر القطارات، وأن تقوم المصفاة بمفاوضة جميع الشركات المهتمة بالاستثمار، لا الاكتفاء بشركة واحدة، إذ منحتها الحكومة مهلةً حتى نهاية العام الجاري للبتّ بهذا الموضوع.

وسائل إعلام: رئيس مجموعة شاهين للأعمال والاستثمار خالد شاهين يسعى للدخول شريكاً استراتيجياً في المصفاة

وتضمنت مسودة الشروط توفير آليات تسعير تحقق المصلحة العامة وتضمن بقاء أسعار المشتقات النفطية في حدها الأدنى، والعمل على تلبية السوق المحلية وليس لغايات التصدير، وتوفير منتجات مطابقة للمواصفات الأوروبية «يورو 5» أو ما يعادلها، علاوة على أن عقد الحصرية يشترط عدم شمول التوزيع أو أي نشاط آخر مثل الوقود الحيوي والتخزين.

تأسست شركة مصفاة البترول الأردنية العام 1956، وباشرت إنتاجها العام 1961 بطاقة قدرها ألف طن في اليوم، وأجرت ثلاث عمليات توسعة في الأعوام 1970 و1973 و1982.

مشروع التوسعة الرابع، الذي يُتوقّع إتمامه خلال 3 سنوات، سيمكّن المصفاة من زيادة طاقة التكرير لتصل إلى 17,5 ألف طن في اليوم (نحو 130 ألف برميل)، مع احتمالية العجز في القدرة على تلبية حاجات السوق المحلية من المشتقات النفطية عند مستوى إنتاجها الحالي في ظل تزايد الطلب سنوياً.

الخبير الاقتصادي أحمد النمّري يتساءل: «كيف يُفهم تحرير قطاع النفط، في ظل وجود مصفاة بترول وحيدة تعمل في المملكة؟». يرى النمّري أن تحرير هذا القطاع يتطلب إنشاء مصافي نفط جديدة، حتى تنافس في السوق المحلية، لا أن تُمنح أربع شركات مسؤولية توزيع المنتجات النفطية داخل المملكة فقط.

مجموعة المرشدين العرب توقّعت في دراسة لها حول تحرير قطاع البترول الأردني، أن يتعدى حجم سوق المشتقات النفطية المحلية 5,5 مليون طن متري بحلول العام 2011، ليصل إلى 6,82 مليون طن متري في العام 2015.

الفايز يعدّ المصفاة «شركة شبه حكومية»، رغم عدم امتلاك الحكومة أسهماً فيها، معللاً ذلك بأن المصفاة تقوم بشراء البترول عوضاً عن الحكومة، ولكن بدعم منها.

مع انتهاء امتيازها في آذار/مارس 2008، مُنحت المصفاة حق تأمين جميع حاجات المملكة من المشتقات النفطية، بعد توقيع اتفاقية تقديم خدمات مدتها عام واحد مع الحكومة، وهي اتفاقية تم تجديدها مرة أخرى، بحيث ينتهي العمل بها في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2009. ■

مصفاة البترول: الخيري وشومان

◄ تعود فكرة إنشاء مصفاة البترول الأردنية إلى ما يزيد على نصف قرن، حين تبنتها وزارة الاقتصاد الوطني آنذاك، وكان هناك إجماع على أهمية صناعة التكرير بوصفه مصدراً رئيسياً للطاقة لمعظم الفعاليات الاقتصادية، ومساهماً في رفع عائدات المملكة.

ورغم كونها المصفاة الوحيدة في الأردن، إلا أنها نجحت في تزويد السوق المحلية باحتياجاتها كافة من المشتقات النفطية، وقد أدى إنشاؤها إلى وقف الاعتماد الكامل على استيراد المشتقات النفطية ذات التكلفة العالية، مما وفر مبالغ كبيرة من العملة الصعبة على الاقتصاد الوطني.

في العام 1956 أذن مجلس الوزراء بالمضي في إنشاء مصفاة للبترول، وفي 30 تشرين الثاني/ديسمبر 1956 أصدر المجلس موافقته على المشروع.

في العام 1957 أُقِرَّ نظام الشركة الداخلي، وتم تسجيلها في وزارة العدل بوصفها شركة مساهمة عامة محدودة ذات امتياز، بمساهمة حكومية بلغت ربع مليون دينار من أصل رأسمال الشركة البالغ أربعة ملايين دينار.

وفي 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1957 تم توقيع اتفاقية الامتياز بين الحكومة، ممثلةً بوزير الاقتصاد الوطني، الراحل خلوصي الخيري، وشركة مصفاة البترول الأردنية، ممثلةً برئيس مجلس الإدارة آنذاك، عبد المجيد شومان.

في 1958 صادق مجلس الوزراء على الاتفاقية، وتم نشر قانون التصديق عليها في العدد 1373 من الجريدة الرسمية.

قرر مجلس الإدارة إحالة عطاء إنشاء المصفاة على إحدى الشركات الإيطالية، إذ تم في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1958 التوقيع على اتفاقية تنفيذ المشروع الذي اشتمل على إنشاء مصفاة لتكرير البترول وتشغيلها بطاقة 1000 طن متري يومياً وبتكلفة 3 ملايين دينار، كما تمت إحالة عطاء لإنشاء أنبوب للزيت الخام بقطر 8 إنشات وبطول 43 كم لربط المصفاة بخط التابلاين، وإيصال الزيت الخام إلى موقع المصفاة بتكلفة 235 ألف دينار.

في 2 شباط/فبراير 1961 افتتح الملك الراحل الحسين بن طلال، مصفاة البترول، وبدأت عمليات إنتاج المشتقات النفطية المختلفة وتأمينها لأنحاء البلاد كافة.

في 1970، 1973، 1982 رُفعت الطاقة الإنتاجية إلى 8,7 ألف طن من خلال ثلاث مراحل للتوسع نُفذت في الأعوام 1970 ، 1973 و1982.

في 1998 تواصلت الجهود الذاتية للأجهزة الفنية والهندسية في الشركة لرفع الطاقة الإنتاجية للمصفاة لتبلغ، في العام 1998، 14 ألف طن في اليوم.

في 2002 رُفعت الطاقة التخزينية السنوية، في المواقع المختلفة للشركة إلى 1,55 مليون طن. وفي 2007 رُفعت، وعلى مراحل، إلى 1,58 مليون طن مع نهاية العام. ■

ليس كل ما يشبه الـ HiGeen® هو هاي جين

هاي جين HiGeen®
Anti-bacterial
Hand Sanitizer

هاي جين طوق حماية لجميع أفراد العائلة
من البكتيريا والجراثيم والفيروسات

إنتاج شركة صناعة مستحضرات التجميل، سختيان - الاردن.
Produced by Households and Toiletries Mfg. Co. Sukhtian - Jordan.
Tel: 5688888 Fax: 5601568
www.sukhtian-htm.com
For shopping online : www.sukhtian-store.com

HTM SUKHTIAN

وتستمـــر تسهيـــلات التسهيـــلات!

تحـــرّر مـــن
الكفيـــل الحكـــومـــي

بدون تحويل راتب | سرعة تنفيذ المعاملات | مرابحـة إسلاميـة

شركة التسهيلات التجارية الأردنية م.ع.م.
Jordan Trade Facilities Company PLC

نحـن هنـا لنساعـدك !
www.jtf.com.jo | info@jtf.com.jo

الفـــرع الرئيـــسي 06/5671720 | فـرع الـزرقـــــاء 05/3655557 | فـــرع الوحـدات 06/4735666
فرع المدينة الرياضية 06/5158816 | فـرع المنطقـة الحرة 05/3826602 | فـــرع إربـــد 02/7255959

فُرَص ومحاذير:

«فتح» بين استبدال قيادة واستمرار سياسة

خليل الشقاقي*

أخيراً، تم بإجراء ديمقراطي إزاحة الحرس القديم واستبدال حرسٍ جديد به لقيادة حركة فتح، بعد عشرين عاماً عاد مؤتمر فتح لينعقد في آب/أغسطس 2009 في بيت لحم بأعضاء أكثر شباباً وشعبيةً وتعليماً. والأهم من كل ذلك أنهم بغالبيتهم العظمى، قد جاءوا من الداخل، من الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن التغيير لم يكن شاملاً، فقد بقي محمود عباس على رأس القيادة ممثلاً لدرجة كبيرة من الاستمرارية. كما بقيت أجندة فتح وسياساتها دون تغيير، على الأقل في الوقت الحاضر. فهل تتمكن فتح الجديدة من مواجهة التحديَيْن الداخليَّين الرئيسيَّين الماثلَين أمامها اليوم: توحيد الضفة والقطاع، والفوز في الانتخابات المقبلة؟

مَن هم رجال فتح ونساؤها الجدُد؟ تظهر دراسة للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية برام الله، أن ثلاثة أرباع أعضاء المؤتمر جاءوا من الضفة والقطاع، فيما جاء الربع الباقي من الشتات، وبخاصة من لبنان والأردن وسورية. هذه هي المرة الأولى التي ينعقد فيها مؤتمر لفتح دون هيمنة شبه مطلقة من الشتات على عضويته. هذا التطوّر يعزّز من توجه فتح نحو قضايا الداخل، وعلى رأسها بناء الدولة.

كما يعني أن فتح تمثل اليوم هموم الفلسطينيين الواقعين تحت احتلال العام 1967، والتحديات التي يواجهونها من استيطان وانتفاضة وصراع وانقسام داخلي.

وهذا يعني أيضاً درجة أكبر من الشرعية الشعبية القائمة على المساءلة، لأن جزءاً مهماً من أعضاء المؤتمر، كانوا قد انتُخبوا أصلاً من قواعدهم الشعبية في أقاليم الضفة والقطاع.

بلغ متوسط عمر الأعضاء 50 عاماً للرجال، و40 عاماً للنساء، ويعمل نحو 60 في المئة من أعضاء المؤتمر، في مؤسسات مدنية وأمنية للسلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير. وهذا يعني التزاماً شخصياً وليس وطنياً فقط بمستقبل عملية بناء الدولة، والعمل على ضمان استمرار سيطرة فتح على هذه العملية، على الأقل للعقد المقبل.

تشير توجهات أعضاء المؤتمر إلى تطلّعهم للحفاظ على مسار ديمقراطي للسلطة، فغالبيتهم، أكثر من 80 في المئة، حائزون على شهادات جامعية، وأكثر من 90 في المئة يرفضون نظماً سياسية شرق أوسطية مختلفة، مثل إيران والسعودية وسورية، ويفضّلون أنظمة مثل تلك السائدة في تركيا ولبنان، أي أن فتح الجديدة تبقى قادرة على إعادة النظام السياسي الفلسطيني لمسار ديمقراطي يفتح الباب أمام القوى الأخرى كافة، بما في ذلك حماس.

لكن ذلك لن يكون سهلاً، فقد برز الصراع مع حماس بوصفه أحد أهم العوامل التي شكّلت مواقف الأعضاء. الغالبية العظمى، نحو 93 في المئة، نظروا إلى حماس كـ«حركة انقلابية»، فيما لم تزد نسبة الذين وصفوها بأنها «حركة مقاومة» أو «شريك في النضال» على 5 في المئة. هذا الموقف تجاه حماس أثّر في السلوك الانتخابي للأعضاء، إذ نال خصوم حماس البارزون على أصوات أكثر من تلك التي نالها دعاة المصالحة والتعاون مع حماس. إن الاعتقاد السائد بأن حماس تشكل تهديداً مسلّحاً لفتح يعني أن حماس التي ستقبل بها فتح لن تكون

مسلّحة، على الأقل ليس في الضفة الغربية وليس في المنظور القريب.

تشير توجهات أعضاء مؤتمر فتح السادس إلى أنه، رغم التأييد الواسع لحل الدولتين، فإنّ الاستعداد لتقديم تنازلات للوصول لذلك ليس عالياً، فمثلاً لم تتجاوز نسبة مؤيدي مبادرة جنيف للتسوية الدائمة رُبع الأعضاء.

كذلك، فإنّ ثلثي الأعضاء يعتقدون، على العكس من رئيس الحركة محمود عباس، أن المواجهات المسلحة أسهمت في نيل الحقوق الفلسطينية التي فشلت المفاوضات في تحقيقها. ما يعني أن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية لن تكون سهلة، وأن فشلها قد يقود إلى انتفاضة مسلّحة جديدة.

المؤتمر السادس لفتح أعاد الكثير من الحيوية للحركة، وأعطاها قيادة منتَخبة قوية في لجنتها المركزية ومجلسها الثوري، وخلّصها من التفتت الذي ضاعف من حجم خسارتها في الانتخابات السابقة. كما عزّز المؤتمر من قوة عباس وشرعيته، لكن نجاح رئيس الحركة في الحفاظ على مكانته مرهون بقدرته على تجنب أخطاء، مثل تلك التي ارتكبها عندما قبل بتأجيل التصويت في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على تقرير غولدستون دون نقاش في اللجنة المركزية لفتح، وفي غياب أي تأييد لخطوة كهذه في اللجنة التنفيذية للمنظمة.

تواجه فتح وقيادتها الجديدة تحديَيْن فوريَّين آخرَين: إعادة توحيد الضفة والقطاع، والفوز في الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة

كما يواجه عباس منافسة من أعضاء بارزين في اللجنة ا لمركزية مثل: مروان البرغوثي، ومحمد دحلان. لكن هذه المنافسة ليست فورية، فالبرغوثي لا يشكل تهديداً يُذكر وهو في السجن، ودحلان يبقى ضعيفاً دون عودة فتح قوية لغزة. كما يواجه عباس منافسة من سلام فياض، الذي يقدم نموذجاً في كفاءة العمل العام وقدرة المؤسسات العامة على تقديم الخدمات، والحد من الفساد. وهنا أيضاً ليس ثمة تهديد فعلي على مكانة عباس، نظراً لعدم قدرة فياض على إحداث نقلة واسعة في نظرة الجمهور له، إذ يبقى حبيس الاعتقاد بأنه تكنوقراطي

◄ محمود عباس

◄ سلام فياض

فذّ، لكنه ليس قائداً سياسياً، في وقت يبدو الوطن فيه بحاجة لقيادة سياسية وليس فقط تكنوقراطية. سيبقى عباس إذن قائداً لفتح ومرشحها للانتخابات المقبلة. لكنه بعد الضعف الذي أظهره حيال الموقف من تقرير غولدستون، سيكون أكثر عرضة للمساءلة والمحاسبة من أعضاء مركزية فتح والرأي العام الفلسطيني.

كما تواجه فتح وقيادتها الجديدة تحديَيْن فوريَّين آخرَين: إعادة توحيد الضفة والقطاع، والفوز في الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة. إنّ الخوف من التهديد المسلح الذي تشكّله حماس يعني أن إمكانيات توحيد الضفة والقطاع عبر مصالحة مبنية على إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، وبخاصة جانبيه الدستوري والأمني، ليس وارداً اليوم. لكن التوحيد من خلال بوابة الانتخابات، وهو جوهر الاقتراح المصري، يبقى ممكناً رغم الصعوبات الهائلة التي تنتظر تنفيذه.

لكي تتمكن فتح من إجراء «انتخابات توحيدية» عليها القيام بأكثر من مجرد التوقيع على الورقة المصرية. عليها أولاً العمل على إبداء ثقة أوسع بالنفس، بالتوقف عن ممارساتها الراهنة في الضفة الغربية التي سمحت بإجراء اعتقالات دون محاكمة، وممارسة التعذيب في السجون، وتقييد الحريات العامة في العمل السياسي الحزبي، وتقييد حرية التظاهر. لا تستطيع فتح الاعتماد فقط على نجاحاتها الراهنة في تحسين الأوضاع الاقتصادية في الضفة، وإعادة فرض النظام فيها، وكبح جماح الفساد، لإعطاء صورة مشرقة عن أدائها.

وعليها ثانياً إظهار عزم أكبر في مواجهة الجمود السياسي في العملية السلمية. فحدوث تقدم حقيقي في عملية السلام، من مثل تجميد شامل للاستيطان أو التوصل لاتفاق حول قيام دولة فلسطينية مستقلة، كفيل بتعزيز مكانة فتح وقدرتها على الفوز في الانتخابات. لكن فرص تحقيق ذلك تبدو شبه منعدمة.

إن كانت فتح تقبل بهذا التقرير، فإنّ عليها التصرف بناءً على مقتضياته، بما في ذلك الاقتراب أكثر من حماس، بتركيز جهودها الدبلوماسية في رفع الحصار عن قطاع غزة، مما قد يعزّز من إمكانية إجراء الانتخابات في حزيران/يونيو 2010، كما تقترح الورقة المصرية. كذلك، إن ثبت أن حماس جادة فعلاً في تفعيل تقرير غولدستون، رغم مخاطر ذلك عليها، فإنّ على فتح إجراء حوار معها حول كيفية تنسيق الخطوات المقبلة المتعلّقة بالتقرير، بحيث يتم التشاور بين الحركتين حول الخطوات التالية.

أخيراً، لكي تعزّز فتح من فرص إجراء «انتخابات توحيدية»، بل والفوز بها، فإنّ عليها إرسال إشارات واضحة لحماس حول استعدادها للقبول بنتائج الانتخابات في ما لو خسرتها. وهذا يتطلب البرهنة على القبول الفعلي، وليس اللفظي فقط، بإنهاء التسييس الراهن في أجهزة الأمن، وبخاصة الوقائي والمخابرات، وتحويل هذين الجهازين إلى مؤسستين مهنيتين خاضعتين تماماً للسيطرة المدنية السياسية الكاملة. إن ترجمة هذا الالتزام تبدأ بتعيين قيادات مهنية غير حزبية لهذين الجهازين ولبقية الأجهزة الأمنية. إنّ خطوة كهذه سترسل إشارة قوية لحماس وللجمهور الفلسطيني بصدد نوايا فتح، ليس فقط بخصوص توحيد الضفة والقطاع، وإعادة دمج حماس في النظام السياسي الفلسطيني، بل أيضاً في إعادة وضع هذا النظام في مسار فعّال نحو التحوّل الديمقراطي.■

*** مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله**

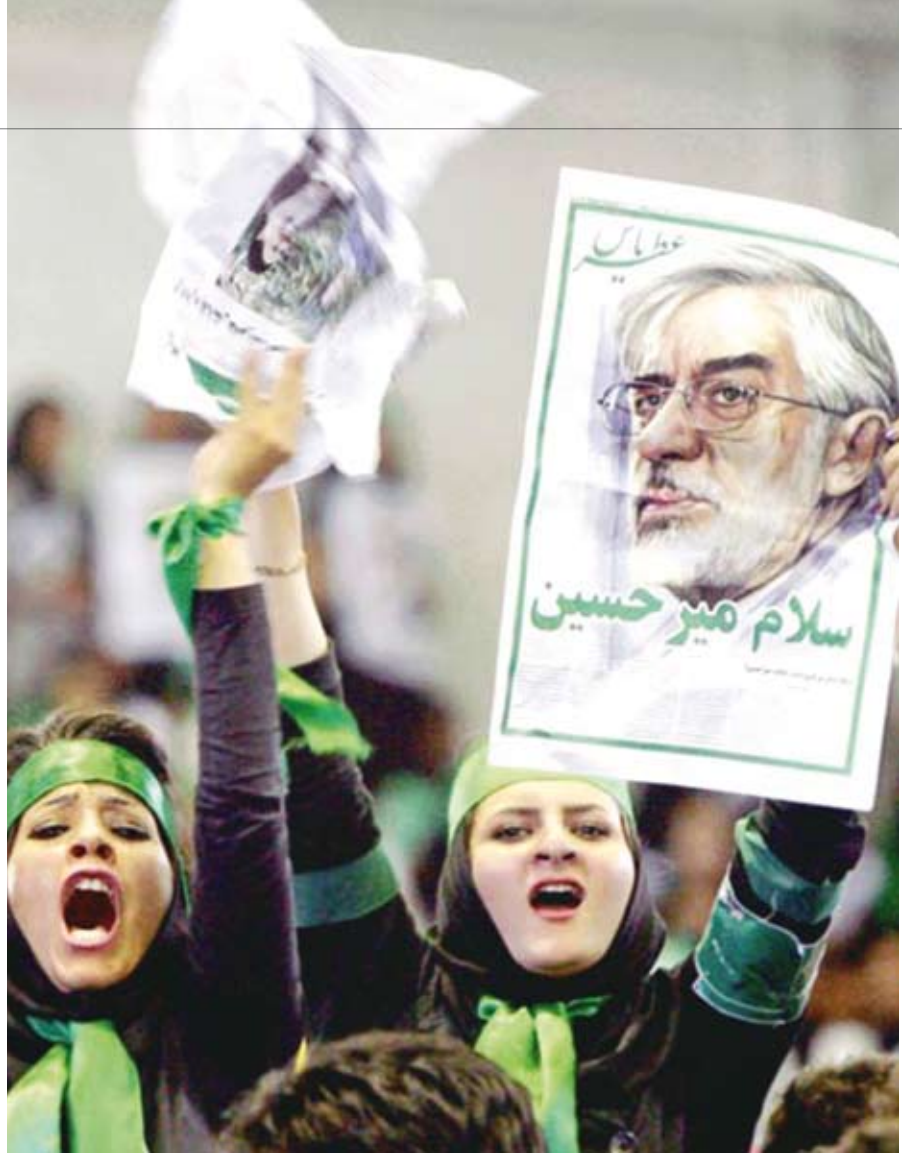

إيران ما بعد الانتخابات:

الإصلاحيون والمحافظون على مفترق طرق

محجوب الزويري

كما أنه لم يكن متوقَّعاً أن تحدث ردة الفعل التي شهدها الملايين في العالم احتجاجاً على الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة، فإن رسم صورةٍ بالغة الدقة عما يمكن أن تؤول إليه الأمور بعد الاحتجاجات التي شهدتها الجمهورية الإسلامية، لا يبدو أمراً سهلاً.

هنالك تياران يختلفان في تحليلهما لما يحدث وتتباين توقّعاتهما، يستند كلٌ منهما إلى حقائق تتطور على الأرض بشكل يكاد يكون شبه يومي: التيار الأول يرى أن الدولة، وتحديداً قوى الأمن المتمثلة في الحرس الثوري والاستخبارات، تمكنت من السيطرة على الموقف برمته، ووضعت يدها على جملة المسببات التي دفعت الأمور إلى ما آلت إليه. يستند هذا التيار إلى قدرة الدولة أو المؤسسة الأمنية، على الزج بالعشرات في المعتقلات، وكذلك السير في محاكمات يدور حولها الكثير من الجدل داخل إيران وخارجها، بخاصة أنها طالت تياراً سياسياً بعينه، هو التيار الإصلاحي. ويبدو أن وجهة النظر تلك تلقى قبولاً، نظراً لهدوء الوضع، وتراجع التقارير التي تتحدث عن تطورات يومية.

أما التيار الثاني فيرى أن تطورات المشهد السياسي الداخلي الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية، ليس مستقلاً بالشكل الذي يبدو عليه. هذه الرؤية تستند إلى أن الحركة التي تقود الاحتجاج على نتائج الانتخابات غيّرت في استراتيجيتها وأدواتها، بحيث لم تستمر في أسلوب الاحتجاج والتظاهر المباشر الذي كلفها الكثير مع السلطات، وقد عبّر المرشح الخاسر مير حسين موسوي عن تغيير هذه الاستراتيجية، عبر تحويل حركة الاحتجاج إلى حركة ذات هوية اجتماعية أسماها «التيار الأخضر» «موج سبز». ويبدو أن الإشارات الخضراء التي بُدئ باستخدامها من جانب مؤيدي موسوي، تحولت إلى لون لهذه الحركة التي ظهرت بعد الانتخابات.

هذا التحول التكتيكي رافقه بروز أدوات جديدة في التواصل، عبر استخدام الإنترنت بطريقة تجعل صوت التيار الإصلاحي مسموعاً في الخارج.

التحولات التي يمر بها المشهد السياسي الإيراني منذ حزيران/يونيو 2009، تكشف بوضوح أن تغيراً ما تشهده الجمهورية الإسلامية، وهو تغير ربما تنجح السلطات في إظهار ضعفه، لكن من الواضح أنه ماضٍ رغم اشتداد القبضة الأمنية. هنا يجب التذكيرُ بأن ما حدث وما يحدث لا يرتبط بأيِّ حالةٍ من العداء لفكرة الجمهورية الإسلامية، ولا يهدف إلى إحداث تغير سياسي معين.

يمكن النظر إلى ما حدث على أنه منعطف مهم في تاريخ الحركة الإصلاحية في إيران. فهذا التغير تتزايد قاعدته الجماهيرية، وفي المقابل تتعاظم قدرة مواجهته من جانب الدولة، وبخاصة المؤسسة الأمنية والدينية الرسمية. بعبارةٍ أخرى، هناك حالة من الصراع بين قوى التيار الإصلاحي التي يبدو أنها اصطفّت تحت مظلة «التيار الأخضر» في مواجهتها قوى التيار المحافظ، التي تستظل بمظلة القوى الدينية المحافظة والمؤسسة الأمنية العسكرية.

المشهد السياسي، بعد نحو أربعة شهور على الانتخابات، يبدو في حالة من عدم الاستقرار، بالنظر إلى وجود المئات من المعتقلين على خلفية الاحتجاجات، وكذلك الأحاديث المتكررة عن ارتفاع عدد الوفيات بين هؤلاء المعتقلين، وهو الأمر الذي تنفيه السلطات. يُضاف إلى ذلك كله، القبضة الأمنية التي يتم الحديث عنها في الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى.

في سياق متصل، ما زال الجدل دائراً حول سياسات الرئيس محمود أحمدي نجاد، بخاصة في ما يتعلق باختيار وزرائه، وإصراره على اختيار أسماء بعينها، مثل صهره رحيم مشائي الذي أجبره المرشد الأعلى على عزله. هنالك أيضاً انتقادات متكررة بسبب عدم تولي مجلس خبراء القيادة لدوره الذي يجب أن يقوم به.

وهناك جدل حول الدور السياسي لهاشمي رفسنجاني، ومدى تعاظمه أو تراجعه في المستقبل. وكانت تدور أحاديث حول أن بداية العام الجامعي عادةً ما تكون بمثابة مؤشر على مدى انسجام المشهد السياسي الإيراني، لكن ذلك لم يحدث، فالرئيس لم يشارك بافتتاح العام الجامعي كما جرت العادة، كما أن وزير

التعليم العالي لم يلقَ الكثير من حسن الاستقبال في جامعة طهران.

يشار هنا إلى أن ثمة حراكاً سياسياً آخر داخل المرجعيات الدينية، إذ أُشير إلى لقاءات سرية جمعت مرجعيات قيادية مهمة في إيران، ما رشح عنها يكشف حالة من القلق حول ما آلت إليه العلاقة بين الشعب ونظام الجمهورية الإسلامية، والقلق من تراجع ثقة المواطنين بالنظام ورموزه المتمثلة بالمرجعيات الدينية، تلك التي تحذّر مما يُطرح حول شرعية النظام.

أخيراً، تلقي تطورات الملف النووي الإيراني بظلالها على تطورات المشهد الداخلي، فهنالك خشية من استغلال القوى الكبرى لحالة الانقسام الداخلي وتعزيز ضغوطها على إيران، وهو ما حذّرت منه قوى التيار الإصلاحي. من هنا تأتي أهمية التصريحات التي تدعو إلى الاحتكام للمصارحة بين القوى السياسية، والتوافق على استراتيجية واضحة لمواجهة الضغوط الدولية. ■

آية الله علي خامنئي

مير حسين موسوي

قدرة إيران الصاروخية: مدى يصل إلى 2000 كم

تمتلك إيران نماذج متعددة لصواريخ باليستية دقيقة التصويب بنظام الأقمار الاصطناعية، ونماذج توجيه داخلي تتوافر فيها تكنولوجيا متعددة الاستعمالات، للأغراض المدنية. هذا النظام يمكّن الرؤوس الحربية من تصويب الأهداف بانحراف بين 30 متراً و200 متر من نقطة الأهداف الثابتة.

من أشهر الصواريخ الإيرانية: «شهاب 3»، «السجيل 1» و«السجيل 2». ويُراوح مداها بين 1,300 – 2,000 كم، أي أن بإمكانها الوصول إلى إسرائيل ومصر وتركيا.

«شهاب 3» نسخة معدّلة من الصاروخ الكوري الشمالي «نو دونغ 2»، ويستخدم الوقود السائل، الكايروسين والبنزين. أما «نو دونغ 2» فهو نسخة مُحدّثة ومكبّرة من «ر 17»، أو ما يُعرف بـ«سكود».

صاروخ «شهاب 3» يتوافر بأكثر من نسخة: «شهاب 3 أ» نسخةٌ من «نو دونغ 2». أما «شهاب 3 ب» فهو نموذج استُفيد فيه من خبرة الإنتاج السابقة وتصنيع «شهاب 3 أ». وأبرز ما يلاحَظ في هذا الصاروخ هو الرأس، وما يحتويه من نظام التوجيه عبر الأقمار الاصطناعية، ونظام التوجيه الداخلي. ويُراوح مداه بين 1,300 و1,600 كم.

وهناك صاروخ «شهاب 3 جـ»، ويصل مداه إلى 1,900 كم. نقصُ المدى سببه تقليل كميات الوقود، وإضافة معدات التجارب. الرأس الحربي قد يكون عنصراً مؤثراً في طول المسافة، ويراوح وزنه بين 500 و1,000 كغ. وقد جرى تعديل «شهاب3 أ»، ليستخدم الوقود الصلب، والاسم الجديد له هو «قدر» أو «شهاب 4».

«السجيل1» و«السجيل 2» صاروخان يصل مداهما 2,000 كم، يعملان بأنظمة توجيه أدقّ من «شهاب 3»، ويستخدمان الوقود الصلب، وانطلاقهما يتم عبر مرحلتين. يشار هنا إلى أن الوقود الصلب لا يحتاج إلى عوامل لوجستية، مثل شاحنات الوقود السائل، ويمكنه أن يبقى لسنوات دون صيانة، بعكس الوقود السائل، الذي يتسم بعمر صلاحية محدود. كما يتميز الوقود الصلب بأنه يعزز من المسافة الإضافية للرؤوس الحربية. ■

العثمانية الجديدة وتركيا العائدة

الأوروبيون القلقون والأتراك «المعتدون»

جنكيز كانـدار*

«العثمانية الجديدة» عبارة شائعة على نحوٍ أكثر تكراراً في تركيا اليوم. وهو تعبير يبدو مرادفاً لمفهوم «تركيا العائدة». فقد أصبحت تركيا تحتل الترتيب 16 بين أكبر اقتصادات العالم، والسابع في أوروبا، وهي عضو في مجموعة العشرين الكبار، لتكون بذلك قوة عائدة وبلداً بالغ الحيوية، لا يستطيع أن يظل ملتزماً بالبقاء داخل حدوده الخاصة.

مـع ذلـك، لا يمكن لـهـذه الحيوية أن تعني بالضرورة تجديداً للمخططات التوسعية. إذ تتحرك تركيا في إطـار خطوطها الكنتورية الطبيعية في منطقة الشرق الأوسـط، ليس بوصفها بلداً رجعياً، وإنما على أنها قوة إقليمية متنامية لديها مصلحة في استقرار المنطقة، الذي يخدم متطلبات اقتصادها النامي.

لكن الأوروبـيـين الذين تطرق تركيا بابهم يَبدون مسكونين بالقلق، وبشكل خاص من صعود «العثمانية الجديدة». ليس الأتراك هم من نحتوا هذا المصطلح ليكون مؤشراً على تطلعات إمبريالية وُلدت لديهم من جديد مثلاً، بل نحته الأوروبيون الذين يخالطهم إحساس بعدم الارتـيـاح، وهم يثيرونه في كل مناسبة من أجل اسكتشاف ما إذا كانت تركيا تنساق مبتعدة عن العالم الغربي باتجاه الشرق الأوسط المسْلم والفوضوي.

في الاجتماع السنوي لمؤتمر البوسفور، وهو تجمع لرجال الدولة والخبراء الأتراك والأوروبيين ينعقد لمناقشة أوضاع الشؤون التركية-الأوروبية في العمق، ويُقام بشكل دوري في تشرين الأول/أكتوبر في مواقع عثمانية قديمة على شواطئ البوسفور (عُقد هذه المرة في قصر تشيراغين)، أثار مسؤول أوروبي ذلك السؤال المشروع: «هل تتحرك تركيا مبتعدةً عن الاتحاد الأوروبـي الديمقراطي، وتتجه نحو الشرق الأوسط غير الديمقراطي من أجل استبدال اتحاد شرق أوسطي بالاتحاد الأوروبي؟».

المصطلحات القاموسية الجديدة التي يستخدمها القادة الأتراك مفاجئة للكثيرين في الغرب

في الغالب، يبدو هذا سؤالاً سخيفاً، إن لم يكن مثيراً للحفيظة، بالنسبة لمعظم الأتراك –باستثناء المتحمسين العلمانيين من النخبة الجمهورية التقليدية. مع ذلك، وبفضل الإحساس المتنامي بالثقة في النفس –يمكن تسمية ذلك: نهوض نزعة الاعتداد العثمانية الجديدة- اختار كاتب هذه السطور أن تكون إجابته أمْيَل إلى اللعب على المفارقة: «تركيا، ولو أنها لا تتسم بالكمال، تظل بلداً تعددياً ديمقراطياً، وهي ملتزمة بأن تبقى كذلك. وتبقى الديمقراطية في تركيا واحدة من أكثر عناصر تركيا الحديثة قبولاً بالنسبة لجيرانها في الشرق الأوسط، فما الخطأ بأن تكون لها علاقات وثيقة جداً بدول الشرق الأوسط؟ فبعد كل شيء، كنا قد عشنا معهم جميعاً تحت سقف الدولة نفسها طوال أربعة قرون، وتقاسمنا الجغرافيا نفسها وبطاقات الهوية نفسها».

لم يكن هذا الجزء من الإجابة هو الجَزَرة المقدَّمة للمستمِعين الأوروبيين. فقد قلت لهم أيضاً إن تركيا قد وقّعت في الأسبوع الأخير 40 اتفاقية مع سورية، و48 مذكرة تفاهم مع العراق، تمت فيها مناقشة إعادة بناء الخط الحديدي الحجازي، وموضوع مد سكة حديد بغداد، التي أثارت الجدل عند انعطافة القرن العشرين، لتصل إلى البصرة. يعني ذلك، لدى أخذ ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في الحسبان،

توسيع مدى المصالح التجارية الأوروبية والنفوذ السياسي ليصل إلى الخليج وشبه الجزيرة العربية.

يظل أمر استيعاب وهضم الآفاق الاستراتيجية التي تعْرضها مثل هذه الرؤية صعباً على أوروبا، نظراً للتهميش الذي وجدت القارة القديمة نفسَها قد وقعت فيه، بخاصة بعد انتخاب رئيس أميركي-إفريقي ليحتلّ البيت الأبيض، يحمل اسم باراك حسين أوباما.

ثمة التقاءٌ في المصالح، ظهرَ بين تركيا التي يقودها رجب طيب أردوغان، وبين الولايات المتحدة التي يقودها أوباما. وصف أحمد داود أوغلو، وزير خارجية تركيا، والمهندس الرئيسي لسياستها الشرق أوسطية الجديدة، هذا الوضع بأنه «تداخُل مصالح». أوغلو أكاديمي بحكم المهنة، يحب صياغة المفاهيم، ويتردد شعاره: «مشاكل - صفر مع الجيران» في الآذان الأوروبية، كما هي حال عبارة «صعود العثمانية الجديدة».

يظل الأميركيون أقلّ اهتماماً، سواء كان ما يحدث «عثمانية جديدة» أو لا. مع ذلك، يظل عدم الارتياح، بل وربما عدم الرضا الأوروبي، مفهوماً أيضاً. ذلك أن التلاقي بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح تركيا المنبعثة التي تكتسب مكانة القوة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، يجعل من أوروبا غير ذات صلة في واحدة من أهم المنعطفات على مسار المسرح السياسي العالمي.

تبدو المصطلحات القاموسية الجديدة التي يستخدمها القادة الأتراك مفاجئة للكثيرين في الغرب أيضاً. ففي منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2009، في بغداد، كان الجميع يستمعون إلى أردوغان وهو يقف إلى جوار نظيره العراقي نوري المالكي، تماماً في المكان الذي تعرّض فيه بوش للقذف بالحذاء. وقد أعلن أردوغان عقب احتفال توقيع التوافقات الثمانية والأربعين بين تركيا والعراق، أن الدولتين بمثابة «دولتين بحكومة واحدة».

ينبغي أن لا يؤخذ هذا القول على أنه مبالغة، بخاصة أن حاشية رئيس الوزراء كانت تضم أكثر من ثلْث مجلسه الوزاري. وقد اجتمع مع ما يقارب نصف مجلس الوزراء العراقي، ليكون ذلك حدثاً غير مسبوق في تاريخ شؤون العلاقات بين الحكومات في العالم. على المرء أن لا ينسى هنا أن الحديث عن العراق وليس عن لوكسمبورغ، وأن هذا يحدث العام 2009.

ثمة ظاهرة لا تقل إثارة للاهتمام، هي مستوى العلاقة التي تم التوصل إليها مع سورية. فقبل 48 ساعة فقط من «بعثة بغداد التركية»، التقى العديد من الوزراء الأتراك، يقودهم وزير الخارجية أوغلو، مع نظرائهم السوريين، أولاً في حلب ثم عبر الحدود في غازيانتيب (آينتاب) على الجانب التركي. وعلى الأثر، تم رفع متطلبات الحصول على تأشيرة عن المواطنين الأتراك والسوريين. وبهذا، فإن الحدود التركية-السورية البالغ طولها 911 كيلومتراً، التي كانت قد رُسمت في نهاية الحرب العالمية الأولى في سبيل تقسيم الإمبراطورية العثمانية المنهَكة، أصبحت الآن في واقع الأمر مجرد خطٍّ حدودٍ افتراضياً.

تُعَدّ تركيا بلداً ملحقاً بالاتحاد الأوروبي، لكن الأمر الأكثر تسبباً للرعب بالنسبة للاتحاد الأوروبي هو دخول المواطنين الأتراك إلى منطقة «الشينغين» من دون تأشيرة، ما يشكّل مفارقة كبيرة مقارنة مع تقارب تركيا مع جيرانها في الجنوب.

وزير الخارجية التركي يبدو أنه لا يحب مفهوم «العثمانية الجديدة»، لكنه سُمع يتحدث عن «اتحاد ما – بعد - عثماني» بين تركيا، والعراق وسورية. مع أنه يبقى من السابق لأوانه رؤية ذلك يتحقق، يجب أن لا يغيب عن البال أن مثل هذا التجمع يستثني اثنين من مراكز القوة في السياسة الإقليمة عدا تركيا، هما: إيران وإسرائيل. وربما يكون الجميع مدركين لفتور العلاقات بين تركيا وإسرائيل، بينما تذهب العلاقات بين تركيا وبين بقية المنطقة إلى مزيد من الدفء باطّراد.

قد تكون هناك تحولات تكتونية (في طبقات الأرض) في معادلة القوة في الشرق الأوسط. وإذا كان هذا هو ما تعنيه «العثمانية الجديدة»، فليكن ذلك. وفي ما عدا الأقلية من النخبة، لا تنطوي الغالبية العظمى من المواطنين الأتراك على شيء ضد هذه النزعة، وليس لديهم سوى الإحساس بالاعتداد، بل وربما بالثقة في النفس. ■

*** صحفي تركي بارز**

ينتجعُ الشتاتَ حتى العودة

عزمي بشارة

يذكِّرُنا كما لو كان يعيِّرنا بما آلت إليه أحوالُنا. ولا نغلو الادعاء أننا بالكاد نفصل الذكرى عن الحسرة. وما الحسرة إلا التنبه العاجز إلى ما كان ممكناً أن يكون.

وفلسطين ما فتئت يفجعها الفرق بين ما كان بأمثالِه ممكناً، وما آلت إليه.

هو من صار في سنيه الأخيرة شِلْوَ قلب من رفاق درب حلّوا على العمل الوطني زرافاتٍ، ويغادرونَنا في هذه الأيّام وَحدانا.

جسّدوا ما أمكن أن تكوَن عليه قضية ببعدها العربي وعمقها المدني. وكان بناءُ حركة التحرر كمدينة افتراضية هو الرد الأنسب من منظورهم على فقدان يافا وحيفا. ولم تكن هذه ممكنة إلا في قلب المدينة العربية الصاعدة.

حين تجمهرت وتريَّفت الأخيرة ريَّفتها، فحيل بينهم وعنهم، لم تستوعبهم المدن العربية حين لم تستوعب نفسها.

وكان القرارُ الوطني المستقل الوجهَ الفلسطيني الآخر لمبدأ عربي رسمي جديد هو «الدولة القُطرية أولاً»، وهي لا تعني في الواقع سوى الطائفة أولاً، والعشيرة أولاً، حيث لبثت دول الاستبداد جسماً خارجياً، قشرة لمجتمع حُرِمَ من بناء الأمة، وانكفأ على طوائفه وعشائره.

لم يخفّ ميزانُ شفيق للأمور، ولا خفَّ عقل هـذه الكوكبة مـن رجـال فلسطين وقلبها. إذ كعادتهم نهضوا وناهضوا، قاموا وقاوموا اتفاقيات السلام العربية المنفردة إلى أن فجعوا بشرف رؤية رفاق يصبحون رهينة السلطة و«الحل المنفرد». وما الحل الفلسطيني المنفرد إلا أحد الحلول العربية المنفردة، لكنه يمسخها حين ينسخها، لأنه يجري بلا دولة، وفي ظل الاحتلال.

كـان شبابَ البحرِ المنطلقَ، حُجّةَ يافا المرسلَة، وجـهَ فلسطين المشرقَ. صار ثورتَها المُسْدَلَة.

ومضى إلى حيث مضى. واعترانا حنينُ جيلٍ كامل إلى وهم الشباب.

ثُمة شَعب فيناً يرنو إلـى مرحلةٍ خَبِرَ نهايتَها، وأدركَ إخفاقها. لكنه يرنو إلى الوهمِ الذي حملت، فقد كان في فمها بشرى. يتوقَ إلى القيم التي سادت. فقِس على التوق هذا رداءةَ أحوالِنا!

فلسطينُ متعددة الاستخدامات. فهي باعثة الإبـداع والـثـورة، ومستحضرة الفن والأدب. وفي الحالك من زمانها تستأجرها الأمة كأنها تستأجر ميتاً وندّابة برزمة واحدة لمأتم افتراضي، فتشتري في زمن التنـزيلات مناسبةً شرعيةً لترثي لحالِها أحوالَها. فتجتمعُ الشعوبُ حول المسجّى، لا كي تبكيه وحده، بل لتبكيَ موتاها بالمناسبة.

كان شفيق الحوت سليل عائلة لبنانية هاجرت إلى يافا، كمن يتنقل داخل الوطن، وذلك قبل أن نصدّق كذبة الحدود المفروضة. ولو قبلنا التقسيم الاستعماري انتماء طوعياً في تعددية انتماءات وهويات، لكان ذلك أهون الشرَّين. لكنّا صرنا ألف «نا». وتعصبنا لـ«نا»ءاتنا الجديدة، وأرّخنا لها تأريخاً، وأصّلنا لها تأصيلاً، وشخّصنا فيها سجايا ومزايا وسماتٍ جوهرية، واكتشفنا تميّزاً وتراتباً كيفاً ونوعاً ومنزلة. لم يُـرد المماليك أن نصدّق فريةَ الحدود فحسب، بل أن نتعصب لها بعضنا ضد بعض، فتشكّلنا بموجبها.

حين قَدِمَ لبنان عامَ ثمانية وأربعين، كان يمكنه التظاهر على جاري هذه الأيام بمنطق السلالة والقرابة، أنه عاد إلى وطنه. لكنه اختار اللجوء وطناً. انتجع الشتات حتى التحرُّر والعودة. وذلك ليس لأن الفلسطيني يفترضَ أن يكون غريباً في لبنان، أو في غيره. فلسان الحال أنه حتى يتحرر ذلك الجزء المحتل من الوطن العربي، كان الفلسطيني وما زال مواطناً عربياً فاعلاً في وطنه العربي، لا هو ضيف، ولا هو عالة على أحد.

اختار الشتات في لبنان لأنه لبناني. وبحر يافا هو بحر بيروت. واللبناني غريب في لبنان، والسوري غريب في سورية، والأردني غريب فـي الأردن، والمصري غريب في مصر ما دامت فلسطين محتلة. كان شفيق الحوت لبنانياً فقط إذا كانت فلسطينُ جزءاً محتلاً من لبنان، وسورياً فقط إذا كان أعزّ ما احتُلَّ منها فلسطين، ومصرياً فقط إذا لم تقتصر الحرب والسلم على خلاف حدودي مع إسرائيل.

وإذا لم تكن فلسطين جـزءاً محتلاً أو محرراً، يبقى العرب غرباء عن عروبتهم، لاجئين في وطنهم العربيّ.

كان شفيق فلسطينياً، ليس ككائن مقاوم للتوطين، بل كان فلسطينياً لأنه عربي. كان فلسطينياً من أجل لقاء التحرير والتحرُّر في حق العودة.

حتى الرمق الأخير جسَّد شفيق الحوت قيماً تعيلُ الوطنية والعدالة والوحدة العربية، وترفض الاستبداد. فهو علماني عقلاني، مسلكا وتسامحاً. لم يكن علمانياً كي تكون له أداةً يستخدمُها ضد المقاومة في لبنان أو فلسطين، ولا عرف معنى الطائفة والطائفية السياسية إلا بما يكفي لكي تثير فيه الرفض والتمرد.

قومي عروبيُّ الثقافة والـروح والانتماء والممارسة، خلوٌ من الرواسم والتشخصنة، ومن التعصُّب الذي يخلطه بعضنا بالصلابة والمبدئية.

ويساري، رأى في اليسار عدالة اجتماعية، وعدالة وطنية، وما هو أكثر من فرقة ذات عقيدة، وما هو أكثر من لغة تُستَحضرُ بعد إخفاق المشروع لصياغة الإعجاب بعلمانية الأعـداء وعقلانيتهم وتنوُّرهم، في مقابل ظلامية الخصوم الداخليين. وشاء اللّه أن تكون قامة الرجل شبيهة بقوامه. وأن يكون كالبحر كنيته صوته.

كاتبٌ حادّ الطبع والبصر، حاضر البديهة جهوري مجاهر، وكأنه وُلد كي يكون قائداً.

خطوط الوجه ونبرات الصوت سينمائية، والمحيّا سهل التهدُّج وسريع الانفعال عند أي عوج أو قلة استقامة، تطفئه روح الدعابة الدائمة، لتتجلى رومانسية وطنية لا شفاء منها. فمَن يطابق سيرته مع مسار حركة تحرر مستحيلة لا بد أن يكون عاطفياً غير قابل للعلاج، رومانسياً إلى درجة رؤية الإيجابي في ياسر عرفات رغم خلافه معه واختلافه المتطرف عنه، وتجعله لا ينطق بكلمة عن سلبيات جمال عبد الناصر وإخفاقاته.

ربـمـا يـتـسـاءل شفيق الـحـوت وجـورج حبش الآن: عم تبحث عندنا؟ قلنا لك مراراً إننا فشلنا، وتساءلنا معك مرات عدة، لماذا فشلنا؟

كـان لديكما قـضـيـةٌ، ومـشـروع عـام، وإحساس بالعموم. بحثتما عن اختتام التحرر بالوطن والاستقلال. لم تستبدلا سلاماً وَبيلاً مع الاحتلال بالصراع للتخلص منه، ولَم تعيِّرانا بالتضحيات السابقة لتبرير الفساد اللاحق. ■

الدستور

تأسست ١٩٦٧

عمان

... دائماً معي

addustour.com

الانتقال إلى ما بعد تقرير غولدستون

جو ستورك

في هذا العمود نفسه، وقبل نحو شهرين، كنت قد أثرتُ قضية المسؤولية عن جرائم الحرب التي ارتُكبت أثناء أزمة غزة. وكتبتُ حينها إن مكتشفات وتوصيات بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة حول أزمة غزة، والطريقة التي تلقتها بها إسرائيل وحماس والولايات المتحدة والآخرين، سوف تكون هي المفتاح لتحقيق العدالة.

اليوم، ما زالت المسألة غير محلولة بعد، لكن تقرير اللجنة وضعَ مسألة المسؤولية على المائدة بطريقة غير متوقَّعة. ويعود الفضل في ذلك إلى تكامل التقرير وشموليته، رغم العداء الإسرائيلي، والاستجابة الأولية المخيّبة للسلطة الفلسطينية، والرفض المؤسف للولايات المتحدة.

اللجنة التي ترأسها القاضي ريتشارد غولدستون، كانت خلصت إلى أن كلاً من إسرائيل وحماس كانتا مسؤولتين عن ارتكاب انتهاكات جدّية لقوانين الحرب، والتي ارتقت في بعض الحالات إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وحثّ التقرير كلا الطرفين على إجراء تحقيقات محايدة وشاملة في المزاعم التي أثيرت حول الانتهاكات خلال الأشهر الستة المقبلة، وإلى توجيه اتهامات أو اتخاذ إجراءات تأديبية بالشكل المناسب. ولدى ملاحظة أن أياً من الطرفين لم يعبّر عن ذلك المزيج من الإرادة السياسية والقدرة المؤسسية على إجراء مثل هذه التحقيقات، طلبت اللجنة من مجلس الأمن مراقبة انصياعهما للتوصيات، وإحالة الأمر، في حال فشلت إسرائيل وحماس في اتخاذ هذه الإجراءات، إلى محكمة الجرائم الدولية.

عمدت كل من إسرائيل وحماس إلى انتقاد التقرير، بسبب عدم تفريقه بين تصرفات الضحايا والمعتدين.

من جهته، رفض فريق أوباما التقرير من أساسه، بوصفه «غير متوازن» و«غير مقبول». ولم تعارض الدول الأوروبية نهج الإدارة الأميركية. وعندما بدا في بواكير تشرين الأول/ أكتوبر أن مجلس حقوق الإنسان ربما يمرر قراراً يرعاه الفلسطينيون، يعترف بالتقرير «بكليته»، مارست واشنطن ضغوطاً كثيفة على رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، فأوعز إلى وفده في جنيف بسحب القرار فجأة. وقد تسبب ذلك بثوران عاصفة سياسية في أوساط الفلسطينيين، فأقدمت السلطة على تراجع آخر، داعية إلى عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان، يكون هدفها، بحسب وزير خارجية السلطة رياض المالكي «تصويب سوء الأداء الذي كان قد حدث في المجلس». وقد اجتمع المجلس مرة أخرى، ومرر في 16 تشرين الأول/ أكتوبر قراراً اعترف بتقرير غولدستون، وأحاله إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام، لدراسته.

ظل موقف إدارة أوباما مؤسفاً في هذا الصدد. أولاً، عمدت الإدارة إلى ترويج فكرة تقول إن إجراءات العدالة وتحديد المسؤولية تعطّل التقدم في «عملية السلام». يتناقض هذا القول مع التجربة في كل مكان آخر، التي تكشف أن الهجمات ضد المدنيين تشعل جذوة التطرف في كلا الجانبين وتحدّ من آفاق السلام. ثانياً، تبدو الإدارة كأنها تقرّ بمزاعم إسرائيل القائلة إن قوانين الحرب تصبح غير ذات صلة عندما تقوم «الديمقراطيات» بمكافحة «الإرهاب». وهنا أيضاً، يتناقض تقليل الولايات المتحدة من شأن التقرير مع رسالة الإدارة، بما انطوت عليه من نبذ التعذيب ومن الجهود المبذولة لإغلاق سجن غوانتانامو. وأخيراً، يشكل موقفها المتمثل بأن موضوع تحديد المسؤولية يصبح أقل أهمية عندما يتعلق الأمر بحلفاء وثيقين مثل إسرائيل، مثالاً على عدم ثبات الموقف، الذي سيعيق السعي نحو تحقيق العدالة في الأماكن الأخرى.

يبدو المسار واضحاً أمام كل من حماس وإسرائيل بغية تجنب عرض القضايا المعنية أمام محكمة دولية. أما ما تحتاج الأمم المتحدة إلى القيام به، فهو تشكيل هيئة إشراف ومراقبة للتحقق مما إذا كان الطرفان يتّخذان خطوات موثوقة في هذا الاتجاه.

كان المتحدث الخاص باسم الولايات المتحدة قال في كلمة ألقاها في الجلسة الخاصة في جنيف، إن الدعوات إلى تحديد المسؤولية «لا يمكن تجاهلها وإبطالها»، وليس معروفاً ما إذا كانت واشنطن قد حاولت استخدام تصويتها بـ«لا» في جنيف لدعم اتفاق إسرائيلي ما على إجراء تحقيقات جدّية. ووفقاً للمتحدث الرسمي باسم الخارجية البريطانية، فقد ربط رئيس الوزراء غوردون براون التصويت بالرفض، باستعداد إسرائيل لتشكيل لجنة تحقيق مستقلة، وتخفيف الحصار على غزة، وتجميد المستوطنات.

لم يكن مفاجئاً أن تعمد الدول العربية الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان إلى دعم طلب السلطة الفلسطينية عقد جلسة خاصة، وأن تصوت لصالح القرار. ينبغي على هذه الدول أن تستخدم الخطوات اللاحقة في الجمعية العامة لتوضح أن مخاوفها إزاء انتهاكات قوانين الحرب والحصانة تمتد إلى ما وراء إسرائيل. لعل إحدى الطرق التي يمكن استخدامها هي الذهاب مباشرة إلى تسجيل نقطة تقول إنه ليست هناك قضية يمكن أن تبيح الهجمات التي تستهدف المدنيين أو تُلحق بهم أضراراً بليغة. كما ينبغي على هذه الدول أن تعرض استعدادها لمساعدة حماس في إجراء التحقيقات التي قالت إنها ستُجريها. ويظل ذلك أمراً بالغ الأهمية، ليس لأنه مطلوب وفق مبادئ القانون الإنساني الدولي، وإنما لأنه يُرجَّح أن لا تثمر الجهود المبذولة لِعَدّ إسرائيل مسؤولة، في حال استطاعت الأخيرة أن تمرر كل ذلك بوصفه جهداً يُبذل من طرف واحد.■

Almhairat
TRAVEL

سافر... ثم سافر... ثم سافر!

أسعار منافسة جداً على تذاكر السفر لجميع أنحاء العالم
حجوزات فنادق، برامج سياحية

www.almhairat.com

316 شخصاً في 10 دور رعاية

المسنّون في الأردن: «اللّي مالو ظهر، بموت قهر»

دلال سلامة

جاءت عاملة الرعاية كي تنظّف حسنة، وعندما رفعت الغطاء عنها، ملأت الغرفةَ في الحال رائحةٌ خانقة. كان على الفتاة العشرينية التي تحاول تنظيف المرأة وتغيير ملابسها، التغلب على أمرين في وقت واحد: إحساسها بالغثيان نتيجة اضطرارها للتعامل مع غائط امرأة في الثالثة والسبعين من العمر، وتحمُّل واحدة من نوبات صراخها التي تفتت الأعصاب.

حسنة هي النزيلة الأحدث في دار المسنّين هذه. قبل ثلاثة أسابيع أحضرها اثنان من أبناء أخيها الذين كانت تقيم معهم، من مستشفى البشير حيث أجريت لها عملية تغيير مفصل في رجلها إثر وقوعها، وإصابتها بعجز تام. إذ حملوها من المستشفى إلى دار الرعاية مباشرة، وأخبروها في الطريق أنها ذاهبة لتكمل علاجها في مستشفى خاص، لكنها عندما وصلت وبدأت تتلفّت حولها شكّت في الأمر، فسألت إحدى العاملات: «كإنها هاي دار المسلمين»، قاصدة دار المسنّين، وعندما أجابتها العاملة بالإيجاب انهارت وبدأت بالصراخ والبكاء. وصارت تارة تشتم أبناء أخيها، وتارة أخرى تستعطفهم كي يعيدوها معهم، لكنهم تركوها بعد أن قالوا لها: «رَح تتعودي يا عمة».

حسنة واحدةٌ من 316 مسنّاً يتلقون الرعاية في دور رعاية المسنّين العشر في البلاد، خمسٌ منها تطوعية تُديرها جمعيات خيرية، والخَمسُ الأخرى مشاريع ربحية يديرها القطاع الخاص، حاول تقرير صدر عن المركز الوطني لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2009 إلقاء الضوء على أوضاعها.

تقرير المركز الذي أعدته المحامية كريستين فضول، أورد الكثير من الانتقادات حول واقع رعاية المسنّين في الأردن، من أبرزها غياب دار رعاية حكومية للمسنّين، واقتصار دور وزارة التنمية الاجتماعية على الإشراف على الدُّور الخاصة الموجودة، والاكتفاء بدفع مبلغ يرواح بين 170 و230 ديناراً شهرياً، عن كل مسنّ فقير تحوّله إلى الدُّور التطوعية، في وقت تُراوح فيه تكلفة إيواء المسنّ في دُور القطاع الخاص بين 200 و1000 دينار شهرياً.

التقرير انتقد التوزيع الجغرافي لدور الرعاية التي تحظى عمّان وحدها بثمانٍ منها، فيما توجد واحدة في الزرقاء وأخرى في الفحيص. وذكر التقرير أن مرافق بعض هذه الدور تعاني من الضعف، كونها لم تصمَّم لغرض إيواء المسنّين، كما انتقد غياب الأنشطة الترفيهية واقتصارها على مشاهدة التلفزيون.

من الأمور اللافتة التي كشفها التقرير عدم وجود معايير واضحة للكادر الوظيفي من حيث التدريب والمؤهلات العلمية، رغم تأكيده أن عدد العاملين في هذه الدور، البالغ 140 عاملاً، ينسجمُ مع المعايير الدولية التي حددت النسبة بعامل واحد لكل ثلاثة مسنّين.

غياب التأهيل تؤكده إيمان، وهو اسم مستعار لعاملة في إحدى دور الرعاية. تعمل إيمان منذ أربعة أعوام في مجال الرعاية الشخصية للمسنّين، وتتمثل مهامها في «تحميم» المسنّين وتغيير الفوط والملابس وتقديم الطعام والشراب، ومرافقة المرضى منهم عندما يُنقلون إلى المستشفيات.

الفكرة الشائعة عن دور المسنّين، أنها أماكن إيواء يُلقي فيها الأبناء العاقون آباءهم، لكن هذا ليس صحيحاً دائماً

إيمان لم تتلقَّ أيَّ تدريب من أيِّ نوع، وهي «علّمت نفسها بنفسها» من خلال الخبرة واستنباط وسائل للتعامل مع المسنّين، وهو أمر ما زال حتى بعد أربعة أعوام شاقاً جداً «في سنّهم وظروفهم، يعود المسنون أطفالاً، يجب إطعامهم وتنظيفهم وتغيير فوطهم، وبعضهم شديد الانفعال، يصرخ ويشتم شتائم قذرة طوال الوقت».

في البلاد عشرُ دور مسنّين، خمسٌ منها تطوعية تُديرها جمعيات خيرية، والأخرى مشاريع ربحية يديرها القطاع الخاص

تقول إيمان إن أصعب المهام هي «تحميم» المسنّ، إذ يتطلب قوة عضلية كبيرة، بخاصة أن بعضهم ثقيل الوزن، أما أصعب أنواع المسنّين فهم «المصابون بالخرف أو بأمراض نفسية». وهي تلفت إلى ما لم يتطرق إليه تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان: الرواتب التي يتقاضاها العاملون في هذه الدور، ومدى تناسبها مع ساعات العمل، ومع الطبيعة الشاقة لهذه المهنة.

إيمان، تعمل في ما يسمّى «الشفت المسائي» الذي يبدأ في الثالثة عصراً، وينتهي في السابعة من صباح اليوم التالي، بمعدل ست عشرة ساعة يومياً، براتب 150 ديناراً، ولا تتلقى أي أجر عن ساعات العمل الإضافي، ولا يُسمح لها إلا بيوم إجازة واحد في الأسبوع.

الفكرة الشائعة عن دور المسنّين، أنها أماكن إيواء يُلقى فيها الأبناء العاقون آباءهم، لكن هذا ليس صحيحاً دائماً، فهناك من جاء إليها بإرادته، ودون رضا عائلته. محمد علي الحوامدة، 73 عاماً، مثال على ذلك. حوامدة، الموظف السابق في شركة الكهرباء، جاء إلى الدار لأنه يحتاج إلى رعاية دائمة لا يستطيع ابناه توفيرها له: «أحدهما مريض بالسكّري ووضعه صعب، والثاني لديه خمسة أبناء، ويضطر للذهاب إلى عمله، وأنا أحتاج إلى من يساعدني حتى في دخول الحمّام».

عجز الأهل عن تقديم الرعاية ليس دائماً السبب في تنصُّلهم من المسؤولية

بعد 12 عاماً هي مدة إقامته في الدار، ما زال ابناه يسعيان لإقناعه بالعودة إلى المنزل، لكنه مُصِرّ على البقاء، وهو يتلقى زيارات بشكل متواصل منهما ومن أقاربه، وحتى من طليقته التي انفصل عنها قبل 15 عاماً. يقول: «أصلاً هي بنت خالتي قبل ما تكون زوجتي».

وجود حوامدة في دار المسنّين برهان على أنها ليست بالضرورة رجساً خالصاً كما هي الصورة السائدة بين الناس، وهو أمر ينبّه إليه مؤيد سلامة الذي لديه والدة مسنّة ومصابة بشلل نصفي. «ذهاب المسنّين إلى دار رعاية ليس خطأً في حد ذاته، لأن الأهل في حالات كثيرة غير قادرين على توفير الرعاية التي يحتاجها المسنّ. الخطأ هو أن يتعرض هذا المسنّ إلى الإساءة، وإلى انتهاك حقوقه الأساسية، سواء تم ذلك في دار الرعاية أو في منزل العائلة».

لكن عجز الأهل عن تقديم الرعاية ليس دائماً السبب في تنصُّلهم من المسؤولية. إنعام التي تعمل منذ سبعة أعوام مشرفةً في واحدة من دور الرعاية، تقول إنه «في حالات كثيرة لا يكون مطلوباً من الأهل سوى زيارة المسنّ، والكلام معه وتطمينه، لكن حتى هذا فإن كثيرين يبخلون به».

لذلك، شدد التقرير في إحدى توصياته على ضرورة تضمين التشريعات بنوداً تحوّل "مفهوم الحماية الاجتماعية للمسنّين من واجب أسري مفترَض، إلى توفير الدعم المادي والمعنوي والإنساني كحقّ من حقوقهم".

الفكرة النمطية الأخرى عن دور المسنّين أن نزلاءها جميعاً من المسنّين، وهذا ليس صحيحاً أيضاً، فكثير منهم في أعمار صغيرة نسبية، ولكلٍّ منهم قصة. أمل مثلاً، عمرها 46 عاماً، دخلت الدار قبل ستة أعوام، لأنها بحسب روايتها لم تنسجم مع زوجة أبيها، كما أن أحداً من زوجات إخوتها وأزواج أخواتها لم يقبلها في بيته. المشرفة على الدار أوضحت لـ **السجل** أن أمل مصابة بالفصام، وقد أحضرها أخ لها يتحمل تكاليف إيوائها، لكنه لا يزورها نهائياً.

أما سمر، 48 عاماً، المقيمة في الدار منذ نحو عامين، فقد انفصلت عن زوجها قبل سبعة أعوام، بعد زواج استمر عقدَين، وأثمر أربعة أبناء، أكبرهم عمره 24 عاماً، والأصغر 18 عاماً. سمر التي تحمل درجة البكالوريوس في التجارة، ولم يسبق لها العمل في أي وظيفة لأن زوجها "ما كان بَدّو"، عادت بعد طلاقها إلى منزل أهلها، لكنها ظلت في حالة مشاحنات مستمرة معهم، وزاد الأمر سوءاً بعد إصابتها بتصلب لويحي جعلها بحاجة إلى الرعاية، عندها قرر أهلها إلحاقها بالدار.

أبناء سمر يزورونها مرة كل شهر، وهي تقضي وقتها مستلقية على السرير تدخن، وتشاهد التلفزيون، وتنتظر أن يحقق ابنها الأكبر الذي يعمل طبيب أسنان وعده بأن يستأجر لها منزلاً عندما يتحسن وضعه المادي.

«اللّي مالو ظهر.. بموت قهر». إذا كان لعبارة أن تلخّص حال المسنّين في الأردن، فهي بلا شك هذه العبارة التي قالها عدلي راغب، 80 عاماً، وهو يروي مأساته الشخصية. عدلي الذي عمل سائق شاحنة على الخطوط الخارجية، فقدَ في يوم واحد عائلته المكونة من زوجته وأربعة أبناء. إذ ذهبوا في زيارة إلى مدينة نابلس، وهناك أجهزت قذيفة إسرائيلية على حياتهم، وتدمير البيت الذي أقاموا فيه.

لم يتمكن عدلي، بحكم شيخوخته، من تحديد زمن الحادثة، لكن المشرفين على الدار أكّدوا صحتها، وقالوا إنه أقام وحده لفترة طويلة، وإن فاعلي خير تكفّلوا بنفقات معيشته وأجرة المنزل، إلى أن حُوّل قبل أربعة أعوام من وزارة التنمية الاجتماعية إلى الدار. يزور عدلي شخصٌ واحد هو زوج ابنة عمته، كما حضر إلى الدار قبل أشهر صاحب صالون حلاقة في الشارع نفسه الذي كان يقيم فيه عدلي، واصطحبه معه إلى منزله حيث أمضى عنده ثلاثة أيام، عاد بعدها إلى دار المسنّين برفقة وحدته وألمه. ■

سجن وغرامة بسبب كاريكاتير

بدأت في المغرب يوم 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، محاكمة رسام الكاريكاتير المغربي خالد بكدار، ومدير النشر في صحيفة **أخبار اليوم** المغربية توفيق بو عشرين، وذلك في الدعوى التي أقامتها ضدهما وزارة الداخلية المغربية على خلفية رسم كاريكاتيري نشره الأول في الصحيفة يوم 27 أيلول/ سبتمبر الفائت، وتناول فيه أحد أفراد العائلة المالكة هناك.

كانت الصحيفة نشرت كاريكاتيراً يتناول ابن عم الملك مولاي إسماعيل، وذلك بمناسبة زفافه إلى فتاة ألمانية، وهو أمر عدّته وزارة الداخلية المغربية في بلاغ لها «مسيئاً»، لأنه يتناول «احتفال الأسرة الملكية بحدث له طابع خاص جداً».

ردّة فعل السلطات المغربية، «مبالغ فيها»، بحسب منظمة «مراسلون بلا حدود»، التي انتقدت في بيان لها قيامَ السلطات بإغلاق الصحيفة، وتجميد حساباتها المالية، في حين يواجه الصحفيان المعنيّان عقوبة سجن تراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات، وغرامة مالية تُراوح بين 10 دراهم وعشرة آلاف درهم. هذا في الوقت الذي يتعرض فيه الصحفيان إلى محاكمة، في قضية أخرى رفعها عليهما مولاي إسماعيل نفسه، يتهمهما فيها بـ«الإخلال بالاحترام الواجب لأحد أعضاء الأسرة المالكة»، ويطالبهما بتعويض مقداره ثلاثة ملايين درهم.

المنظمة أشارت إلى ازدياد القضايا التي تتعلق بمسألة احترام أعضاء الأسرة المالكة، وطالبت بإصلاح قانون الصحافة «تفادياً لإخضاع الصحفيين لموجب احترام كل أعضاء الأسرة المالكة». ■

قانون لرعاية المرضى النفسيين ينتقص من حقوقهم

حذّرت منظمتان حقوقيتان مصريتان من إقرار مسودة اللائحة التنفيذية لقانون رعاية المريض النفسي، وهي مسودة رأتا أنها تنطوي على أوجُه قصور كثيرة تنتقص من حقوق المرضى.

فقد أصدرت «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» و«مركز النديم للتأهيل النفسي لضحايا العنف»، بياناً مشتركاً في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، طالبتا فيه بأن يحظى المجتمع المدني بمشاركة أوسع في صياغة اللائحة التنفيذية لقانون رعاية المريض النفسي، الذي كان صدر في أيار/ مايو الفائت، ومنح وزير الصحة مهلة ستة أشهر لإصدار لائحته التنفيذية.

بحسب البيان، فإن الثغرات في المسودة تتعلق بغياب جهة مستقلة تقوم بمراجعة القرارات التي يتم بموجبها إجبار أشخاص على الدخول إلى المستشفى، وإخضاعهم للعلاج، وعدم وجود بند يقضي بإبلاغ النيابة العامة عند إحضار شخص بالقوة إلى المستشفى.

في السياق نفسه، أشار البيان إلى خلوّ اللائحة من ضوابط محددة في حالة «العلاجات الاستثنائية، أو التي تسبب آثاراً لا يمكن الرجوع عنها، فضلاً عن قصور المواد المتعلقة بحماية حقوق المرضى داخل المستشفيات».

البيان انتقد افتقار المسودة إلى بنود تنصّ على معايير تضمن استقلالية وكفاءة الجهات التي ستتولى مراقبة تطبيق القانون. ■

7 منظمات تطالب بفتح ملف حادثة مقتل شابَّين في سورية

أصدرت سبع منظمات حقوق إنسان سورية بياناً مشتركاً في 18 تشرين أول/ أكتوبر، طالبت فيه بفتح ملف حادثة مقتل شابين في قرية المشيرفة الحدودية، عندما قامت دورية تابعة لحرس الحدود والأمن العسكري بفتح النار عليهما أثناء تواجدهما أمام بقالة في القرية، أدى إلى مقتلهما على الفور، إضافة إلى إصابة اثنين آخرين بجروح.

الشابان هما: جوني سليمان، وسامي معتوق، الناشط في مجال حقوق الإنسان ومراسل المرصد السوري لحقوق الإنسان. وقد مر عام على حادثة قتلهما، دون اتخاذ السلطات أي إجراء لملاحقة المذنبين.

وفق البيان، فإن النائب العسكري كان وقتها فتح تحقيقاً في الحادثة، وأصدر تقريراً رُفع إلى وزارة الدفاع تضمّن توصية باتخاذ إجراء قانوني ضد المتورطين الذين تعرف عليهم شهودُ عيان، لكن المنظمات السبع أبدت استغرابها من مرور عام دون اتخاذ أي إجراء قانوني، وألمحت إلى أن الحادثة ربما كانت مدبّرة بوصفها «إعداماً خارج سلطة القضاء».

منظمة العفو الدولية، وقبيل حلول الذكرى السنوية للحادثة، وجهت رسالة إلى السلطات السورية انتقدت فيها ما وصفته بأنه «مضايقة وترهيب» أُخضع إليهما أشخاص على صلة بالقضية بهدف «ثنيهم عن التماس العدالة للشابين أو الإدلاء بشهاداتهم ضد أفراد الأمن العسكري».

وفق المنظمة، فإن المحامي خليل معتوق الذي كان انتقد علانية بعض جوانب التحقيق و«عدم توافر الإرادة من جانب السلطات في تقديم الأشخاص المسؤولين إلى العدالة»، يواجه إجراءات قانونية أمام المحكمة العسكرية بتهم «التحريض على الفتنة الطائفية والإساءة إلى سمعة إدارة عامة»، كما أن اثنين من الشهود العيان في حادثة القتل تقول المنظمة إنهما «محتجزان بمعزل عن العالم الخارجي لدى فرع الأمن العسكري في دمشق من دون تهمة أو محاكمة منذ تشرين الأول/أكتوبر العام الفائت، نيسان/إبريل العام الجاري على التوالي»، وبحسب المنظمة فإن الرجلين اعتُقلا بسبب رفضهما الشهادة بأن الحادثة كانت نتيجة تبادل لإطلاق النار بين الدورية والشاب جوني سليمان. ■

ألف جلدة و٥ سنوات سجن لأنه تحدث عن تجاربه الجنسية

أصدرت محكمة في السعودية أحكاماً بالجلد والسجن على شاب سعودي ظهر في برنامج تلفزيوني تبثه قناة لبنانية تحدث فيه بصراحة عن تجاربه الجنسية.

فقد قضت محكمة جدة الجزائية يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2009، بالسجن خمس سنوات، والجلد ألف جلدة متفرقة على الشاب مازن عبد الجواد، 32 عاماً، الذي ظهر في برنامج «أحمر بالخط العريض» الذي تبثه قناة **LBC** اللبنانية، ويُعرف بجرأته في طرح المواضيع الاجتماعية، حيث تحدّث عبد الجواد في البرنامج بصراحه عن تجاربه الجنسية الأولى، وعن علاقاته الحالية، وكيفيه تعرفه على الفتيات وإقامة علاقات معهن، كما سمح لفريق البرنامج بالتجول في أرجاء شقة جهّزها خصيصاً لهذا الغرض. المحكمة حكمت أيضاً على خمسة من رفاق الشاب ظهروا معه في البرنامج، بأحكام سجن راوحت بين سنتين وشهرين، وأحكام جلد راوحت بين 70 جلدة و300 جلدة.

الشاب الذي قررت المحكمة أيضاً منعه من السفر مدة خمس سنوات بعد قضائه العقوبة ومصادرة سيارته وهاتفه الجوال، يعمل موظفاً في الخطوط الجوية السعودية، وهو مطلّق وأب لأربعة أطفال.

كان أكثر من 200 مواطن تقدّموا ضد عبد الجواد بدعوى استعانوا فيها بشريط مسجل للحلقة المذكورة دليلاً يثبت «مجاهرته بالمعصية»، وهي التهمة التي حوكم بسببها.

محامي المتهمين أعلن استئنافه الحكم، في وقت سادت فيه مخاوف كبيرة من إمكانية الحكم عليه بالإعدام رجماً، إذ هي العقوبة المقررة في الشريعة الإسلامية للزنا.

يُذكر أن قناة **LBC** مملوكة بنسبة كبيرة للملياردير السعودي الوليد بن طلال، وقد أغلقت السلطات مكتبها في جدة بالشمع الأحمر بسبب القضية التي أثارت جدلاً واسعاً في أوساط المجتمع السعودي. ■

منع جديد لكتاب في الأردن

منعت دائرة المطبوعات والنشر كتاب ناهض حتّر «يساري أردني على جبهتين» وقررت تحويله إلى القضاء.

الكتاب الذي صدر مؤخراً عن دار الفارابي في بيروت، يضم بحسب مقدمته، مقالات حتّر المنشورة في الفترة ما بين العامين 2007 و2009 في صحيفة **الأخبار** اللبنانية، و«تؤرخ لمجموعة من المساجلات الفكرية والسياسية التحليلية أوضاع المنطقة بشكل عام، إضافة إلى دراسة مطولة عن المملكة الأردنية الرابعة». مدير دائرة المطبوعات نبيل المومني قال في تصريحات لوكالة **فرانس برس**، إن قرار تحويل الكتاب إلى المحكمة سببه ما جاء في الكتاب من «مضامين واضحة وصريحة تخالف القانون»، موضحاً أن القرار جاء منسجماً مع المادة 31 من قانون المطبوعات والنشر التي تخوّل مدير دائرة المطبوعات إيقاف إدخال المطبوعات أو تحويلها إلى المحاكمة في حال تضمنت ما يخالف أحكام القانون.

كما قررت الدائرة إحالة المؤلف إلى القضاء، بتهمة إدخال الكتاب إلى البلاد وتوزيعه بشكل غير مشروع.

حتّر الذي وصف القرار بأنه «مضحك» لأن الكتاب متاح للتداول على الإنترنت بنسخته الإلكترونية، أكد في تصريحات صحفية على «البعد السياسي لقرار المنع»، وقال إن هدف القرار «الاقتصاص والانتقام من المعارضة السياسية والاجتماعية». ■

الإفراج عن سجناء سياسيين بعد إعلانهم نبذَ العنف

في خطوة وصفتها منظمة **هيومن رايتس ووتش** بـ«الإيجابية»، أفرجت السلطات الليبية يوم 15 تشرين الأول/أكتوبر 2009، عن 100 سجين سياسي ينتمون إلى جماعات إسلامية متفرقة. السجناء الذين كان اعتُقل معظمهم في أواسط التسعينيات إثر إدانتهم بمحاولة الانقلاب على الزعيم الليبي معمر القذافي، تعرّضوا بحسب بيان أصدرته المنظمة إلى «محاكمات مجحفة»، وأُطلق سراحهم بعد إعلان التنظيمات التي ينتمون إليها، نبذَ العنف.

وذكرت أنباء صحفية أن «مراجعات فكرية ووساطة» استمرت لعامَين بين مؤسسة القذافي العالمية للتنمية، وهي مؤسسة خيرية يقودها سيف الإسلام القذافي نجل الزعيم الليبي، وجماعات إسلامية، من أبرزها «الجماعة الليبية المقاتلة»، التي ينتمي إليها عدد كبير من السجناء. وقد أسفر ذلك عن إعلان هذه الجماعات في آب/أغسطس 2009، تخلّيها عن سياسية العنف.

المنظمة طالبت السلطات تحرير بقية سجناء الرأي الذين قالت إن السجون ما زالت «تمتلئ بعشرات منهم»، ومن بينهم200 سجين أقرّت وزارة العدل الليبية بأنهم أنهوا عقوباتهم، لكنهم محتجَزون بأوامر من الأمن الداخلي. ■

تعليقات على مقالة تغرّم رئيس تحرير 20 ألف درهم

استأنف رئيس موقع إلكتروني إماراتي الحكمَ في قضية القذف والتشهير التي رُفعت ضده على خلفية تعليقات وضعها مرتادو الموقع على مقالة نُشرت فيه، الأمر الذي أدى إلى الحكم عليه بغرامة مقدارها عشرون ألف درهم (5500 دولار أميركي).

المحكمة الابتدائية في أبو ظبي كانت حكمت في أيلول/سبتمبر 2009 على أحمد بن غريب، وهو رئيس الموقع الإلكتروني **حطة**، بالغرامة بعد نشر الموقع مقالة بعنوان «تلفزيون أبو ظبي: إماراتي بالاسم فقط»، انتقدت فيه كاتبته، الصحفية إيناس البوريني، الطريقة التي يُدار بها التلفزيون. لكن المقالة لم تكن هي التي دفعت بشركة أبو ظبي للإعلام، القائمة على التلفزيون، إلى رفع القضية، بل التعليقات التي انهالت عليها واتُّهم فيها أصحابُها الإدارةَ بالفساد الإداري، ونهْب أموال الدولة، الأمر الذي عدّته الشركة نوعاً من القذف والتشهير بحقها.

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، أصدرت بياناً انتقدت فيه الملاحقة الجنائية في قضايا النشر، ودعت فيه المسؤولين في جهاز القضاء الإماراتي إلى مقاربة القضية التي أُجِّل النظر فيها إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، وفق معالجة قانونية مختلفة، تأخذ في الحسبان أن الشكوى غير متعلّقة بالمقالة وإنما بالتعليقات عليها. ولفتت الشبكة إلى اجتهاد قانوني كانت مؤسسات مدافعة عن حرية التعبير تبنته بما يخص التعليقات، ويقضي بعدم قبول أي شكوى على تعليق في موقع إلكتروني إلا إذا كانت مرفقة «بوثيقة تثبت إرسال المتضرر من التعليقات طلباً لمدير الموقع بحذف التعليق المسيء أو نشر رد عليه». ■

THE STAR

BRINGS YOU THE WORLD OF BUSINESS

THE STAR, THE ONLY WEEKLY ENGLISH NEWSPAPER IN JORDAN,
WILL TAKE YOU TO YOUR PREFERENCE.

THE STAR ... IS THE STAR

فصل الشتاء:

برد وغلاء وما تيسّر من الغش

السجل - خاص

50 لتراً من السولار هي أقل ما يمكن أن «يضيع» على المستهلكين في كل مرة يملأون فيها خزاناتهم، أكان لذلك لمنازلهم أو مصالحهم التجارية.

السبب ليس عطلاً فنياً بل سرقة متعمدة تقوم بها محطات تعبئة محروقات تهدف إلى ربح سريع.

الشتاء قادم، ورغم أن أسعار السولار ليست كما كانت عليه منذ عامين، إلا أن الأردنيين ما زالوا يشترون السولار لتدفئة بيوتهم، ومع اقتراب الموسم الماطر، بدأت احاديث «سرقات السولار» تسيّطر على المجالس.

نصائح كثيرة يتبادلها الأردنيون لتفادي وقوع أي تلاعب في كمية السولار المعبأ في الخزانات، والنصائح تركز على أهمية تعبئة السولار الموجود في البربيش كونها دائماً الطريقة الأسهل التي يخدع فيها البائعون المستهلكين.

ويروي محمد غنيّم، الذي يسكن خلدا كيف أنه كاد أن يتعرض للسرقة من بائع سولار طلب منه وضع حجر خلف الخزان لتعديله. غنيّم استجاب، ولكن حارس العمارة لاحظ أن الخزان أصبح مائلاً للأمام، ما يعني أن مقياس السولار ارتفع على الميزان المثبت أمام الخزان. وعندما قال الحارس للبائع هذا، بادر الثاني بتقديم ورقة نقدية من فئة 20 ديناراً بغية إسكاته. لكن الحارس رفض، كما يروي غنيم وخبّره. بائع السولار اعتذر وقام مباشرة بتعديل الميزان.

نقيب اصحاب محطات المحروقات فهد الفايز، يؤكد أن بعض أصحاب المحطات أو سائقي الصهاريج من «أصحاب النفوس الضعيفة» قد يقومون بهذه التصرفات، ولكنه ينفي أن تكون ممارسة سائدة.

الفايز يرى أن على المواطنين أن يكونوا يقظين بما يتعلق بتعبئة السولار، وأن يتأكدوا من أن الميزان غير مائل، إضافة إلى قياس كمية السولار في خزاناتهم قبل التعبئة وبعدها، مؤكداً أن النقابة تستقبل جميع الشكاوى المتعلقة بأي عملية غش.

وفي الوقت نفسه تلفت شركة مصفاة البترول الأردنية إلى أن التزود بالمحروقات يجب أن يتم من صهاريج توزيع المحروقات الحاصلة على تصاريح من مؤسسة المواصفات والمقاييس.

إعلان للشركة وُضع أياماً عدّة في صحف يومية، جاء فيه أن في المملكة 400 صهريج تم تمييزها باللونين الأخضر والأصفر، ودعت الشركة المستهلكين إلى الطلب من سائقي الصهاريج تزويدهم بشهادة التحقق من عداد المحروقات للعام 2009 الصادر عن المواصفات والمقاييس، وخلاف ذلك يجب عدم التزود من أي صهريج ليست بحوزته هذه الشهادة.

ونصحت الشركة بالكشف المسبق على الخزانات قبل تعبئتها للتأكد من خلوها من الماء والشوائب والتخلص منها.

وبما يخص تعبئة السولار دعت المصفاة المستهلكين إلى طلب احتياجاتهم من المحطة التي يتعاملون معها مباشرة، والتعرف على هوية الشخص الذي يقوم بالتعبئة، إلى جانب ضرورة طلب تقرير صلاحية العداد الصادر عن مؤسسة المواصفات والمقاييس.

كما شدّدت على ضرورة قياس كمية السولار في الخزان قبل التعبئة وتقريب وحساب الكميات المتبقية باللترات لمعرفة الكميات اللازم طلبها، والتأكد من تصفير عداد الصهريج قبل البدء بالتعبئة، وقياس ارتفاع المحروقات مرة أخرى، وتقدير الكمية التي تمت تعبئتها في الخزان قبل دفع ثمنها.

الغاز أيضاً من المحروقات التي يتعرض المستهلكون إلى الغش عند شرائها. معظم حالات الغش تكون إما في بيع المواطنين اسطوانات ناقصة أو غير صالحة للاستخدام.

مصفاة البترول نصحت بضرورة معرفة المستهلك لاسم وكالة الغاز التي يتم شراء واستبدال اسطوانات الغاز منها، إلى جانب التأكد من وجود ختم الانكماش الحراري بصورة سليمة على الاسطوانات وصلاحية خرطوم الغاز قبل تركيب الاسطوانات وتبديل الجلدة في كل مرة يتم فيها تبديل الاسطوانة، والتأكد من عدم وجود تنفيس من منطقة وصل الخرطوم بالاسطوانة.

وأكدت الشركة أن مكتب الشكاوى التابع لها ولمؤسسة المواصفات والمقاييس عاملان على مدار الساعة لتلقي أي شكاوى والتعامل معها وفقاً لما ينص عليه القانون.■

عالم ويندوز 7: خدمات شاملة وسريعة

علا محمد

غزت أجهزة الكمبيوتر ملايين البيوت حول العالم، وباتت جزءاً أساسياً من حياة الناس، لما توفره من استخدامات مختلفة، سواء الشخصية منها، أو المستخدمة في مجال الأعمال.

وكلما أصبح وجود هذه الأجهزة متجذراً في حياة الناس اليومية، ارتفع مستوى متطلباتهم، وأصبحت عملية إرضائهم أكثر صعوبة.

بعد الكبوة التي واجهتها عملاق أنظمة التشغيل والبرمجيات **مايكروسوفت** في نظامها فيستا، تكشف الشركة أخيراً عن نظام التشغيل **ويندوز 7** التي وعدت فيه مستخدميها بالعودة إلى الحرفية، وسهولة الاستخدام التي تميز بها نظام التشغيل **ويندوز XP** والذي فشل فيستا في الحلول مكانه.

وفي عرض أقيم في عمان منتصف تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الشركة عرضاً تفصيلياً للصحافة عن مميزات نظام التشغيل الجديد، أكدت خلاله أنها «استمعت إلى مستخدمي الكمبيوتر وما يريدونه وما يبحثون عنه، ووضعته اليوم بين أيديهم في **ويندوز 7**».

مايكروسوفت تقول إنها أدخلت مئات التعديلات الصغيرة ومجموعة من التعديلات الكبيرة في **ويندوز 7**، ما سيضمن للمستخدم سرعة وسهولة أكبر في الاتصال بأجهزة أخرى وجهداً أقل، إضافة إلى توفير في الطاقة وتسيير شامل في العمل والأداء.

أبرز مزايا **ويندوز 7**، كما عرضته **مايكروسوفت** لزبائنها (سوف تستخدم **السجل** هذا النظام لمدة شهر وتطلع قراءها على نتائج الاختبار في العدد المقبل):

- تحسينات على مستوى الأجهزة: بعد أن انتشر استخدام أجهزة الكمبيوتر المحمول الصغيرة التي تعمل بلمس الشاشة، زاد التركيز على هذه التكنولوجيا بشكل عام، ودفع انخفاض أسعار الذاكرة العشوائية **RAM** المزيد من الناس لاعتماد ما يعرف بـ **64-bit processors**. كما تشمل التحديثات **Solid-state drives SSDs**، وسرعة أكبر للاتصال اللاسلكي بالشبكات، واتصالاً أقوى لتقنية **Bluetooth** وأداء أعلى لوحدات المعالجة المركزية **CPUs**، إلى جانب صور ومؤثرات أكثر تميزاً من الجيل السابق.

- توسيع وتنوع مجال عمل الأجهزة ومهامها: تتزايد أعداد الأجهزة وطبيعتها في عالم التكنولوجيا بشكل هائل كل يوم، إذ تبلغ أعداد الألعاب التي لا تتطلب سوى شبك جهازها مع الكمبيوتر بسلك حوالي 1500 لعبة جديدة كل يوم. ومن المتوقع أن يصل الرقم إلى أكثر من 4 ملايين بحلول العام 2010. فيما شمل التطور أجهزة تشغيل الموسيقى **MP3 players** وأجهزة الخلوي التي تتزايد قدرتها على تخزين المعلومات وتضاف إليها مزايا جديدة كل يوم.

- تعزيز الاستخدام اللاسلكي للجهاز: أصبحت أجهزة المحمول أكثر انتشاراً من الثابتة، كما بدأت تتزايد أنواعها المتعددة مثل **small notebook** و**Ultra-mobile** و**Tablet PCs**.

- توفير اختيارات أكثر للاتصال: ما يهم مستخدمي الكمبيوتر هو أن يتمكنوا من الدخول إلى شبكة الإنترنت واستخدامها، في أي وقت ومكان وبسهولة، وأن يتمكنوا من الوصول إلى بياناتهم ووثائقهم من أي مكان يتواجدون فيه.

- الشبكات المنزلية: أكثر من نصف البيوت في الولايات المتحدة الأميركية مثلاً يتوافر لديها أكثر من جهاز كمبيوتر واحد، مع ذلك فإن ربط هذه الأجهزة بشبكة منزلية ما زال خطوة صعبة. ويواجه عديد من الناس صعوبة في إدارة الملفات والوثائق، وإيجادها وتبادلها بين مجموعة من الأجهزة.

- المزيد من الاختيارات الرقمية: أصبح بإمكان الناس اليوم التمتع بأنواع لا حصر لها من الوسائل الترفيهية الرقمية من موسيقى وفيديو وتلفاز وصور وغيرها، إلى جانب عالم لا حصر له على شبكة الإنترنت. ومع هذه الأعداد الضخمة والهائلة من المعلومات الرقمية، لا بد من توفير وسيلة سهلة لإيجادها واستخدامها وتبادلها، إذ يجب أن تتوافر عبر أجهزة أكثر، ومن دون أن يكون استخدامها معقداً، وبصرف النظر عن الغرض من استخدامها، سواء كان ذلك الاستماع للموسيقى أو مشاهدة الأفلام والبرامج أو غيرها.

- إنترنت أكثر سرعة: الهدف الأكثر أهمية لمعظم الناس لدى تشغيلهم جهاز الكمبيوتر هو استخدام شبكة الإنترنت ، إذ أصبح الإنترنت يستهلك معظم وقتهم ويمكّنهم من إنجاز

الكثير على الشبكة. من هنا فإن المستخدمين يبحثون عن متصفح، يدعم كل ما يمكن أن يقدمه لهم الإنترنت من خلال تسهيل الحصول على المعلومة وتيسير إتمام المهام اليومية. وهم يبحثون عن سُبل أكثر يسراً للتواصل مع الأصدقاء والمعارف. كما يريدون حماية أجهزتهم من القرصنة والبرامج الضارة والمخاطر العديدة التي قد يواجهونها على الإنترنت.

- التركيز على عوائد الاستثمار: رغم من أن الشركات تقوم دورياً بتحديث وتطوير أنظمة التشغيل فيها لتحقيق مستويات أداء وحماية أعلى، إلا أن التوافق ما بين الأجهزة والتطبيقات، قد يقف عائقاً أمام القيام بهذه التحديثات. ويرغب العاملون في تكنولوجيا المعلومات في الشركة، في أن يتمكنوا من إضافة التقنيات الجديدة الكفيلة بتيسير وتعزيز أداء الأجهزة في شركاتهم، ورفع مستوى الحماية للمعلومات، وتحقيق أكبر استفادة من المبالغ التي استثمروها في الأجهزة والتطبيقات. ■

الجديد في ويندوز 7

الميزة	الأداء
Aero shake	يضغط المستخدم على شريط المهام لصفحة ما، عند القيام بهزه تصبح هي الصفحة الوحيدة الظاهرة على الشاشة، ثم عند القيام بهز الشريط مرة أخرى تظهر الصفحات السابقة.
ثيمات وخلفيات Aero	يمكّن المستخدم من اختيار ثيمات أو خلفيات الشاشة من بين صوره المفضلة
BitLocker and BitLocker to Go	توفر حماية أعلى وأفضل للبيانات ومعالجة المحركات (drivers) والارتقاء بالحماية لقطع التخزين المتنقلة (USB) مثل flash memories و hard drives المتنقلة
Home Media Streaming	هذه الميزة توفر إمكانية التمتع بالمواد الرقمية، كالموسيقى، في أي مكان يتواجد فيه المستخدم في المنزل، وذلك عبر خاصية Play To في ويندوز 7
شريط المهام المتطور	يمكّن من التنقل بسرعة في الجهاز، فبمجرد الضغط مرة واحدة على رمز ملف أو برنامج موجود على الشريط سيفتحه فوراً
الإنترنت والتلفاز الرقمي	يمكّن النظام المستخدمين من مشاهدة التلفاز عبر الإنترنت كما يمكنهم من تحويل جهازهم إلى آلة تصوير فيديو رقمية باستخدام Windows Media Center
Jump Lists /الانتقال السريع	تساعد هذه الخاصية على الانتقال السريع إلى الملفات والمواقع الإلكترونية المستعملة بكثرة
Live Thumbnail Previews	يمكن من التعامل بيسر مع العديد من الصفحات المفتوحة من خلال تصغيرها والوصول إليها بيسر من خلال هذه الخاصية
Remote Media Streaming	تسمح هذه الميزة للمستخدمين بالوصول إلى ملفاتهم الرقمية الترفيهية على جهازهم المنزلي، حتى لو لم يكونوا في المنزل، وذلك عن طريق الإنترنت
Snap	للقيام بمقارنة صفحات بوضعها جنباً إلى جنب وبيسر وسهولة

أخيرا لمعرفة النسخ والمواصفات التي يشغلها ويندوز 7 على أجهزة المستخدمين، يمكن طلب المساعدة من Windows 7 Upgrade Advisor المتوافر على الرابط:
http://windows.microsoft.com/upgradeadvisor

أجهزة صديقة للبيئة

Freedom-Dynamo-Electric-Shaver

الوجود «خارج التغطية الكهربائية» لا يعني أن يتخلى المرء عن مبادئه البيئية، لذا تعتبر **Freedom-Dynamo-Electric-Shaver** رفيقة المسافر المهتم بالبيئة.

آلة الحلاقة هذه تعمل بسرعة وتعطي ما يكفي من الوقت لحلاقة كاملة، لذلك ليس هناك حاجة للقلق من شحنها بالكهرباء أو من بطاريات تفرغ فجأة، فالشمس تكفي.

ورغم أنها تشحن شمسياً، إلا أنها أيضاً تأتي بشاحن خاص بالسيارة، لذا فإنها الأداة المثالية الرفيقة بالبيئة، كونها تستهلك قدراً ضئيلاً من الطاقة المتجددة التي توفرها بطارية السيارة. ونعيماً! ■

Morphy Richards Ecolectric Energy Saving Iron

في وقت يتوجب فيه التفكير جدياً بإنقاذ الكوكب، قد ينسى بعضهم أحياناً أن أكثر الأجهزة استخداماً في جميع أنحاء العالم يمكن أن تعدل بشكل يمكننا من خلاله توفير المزيد من الطاقة.

المكواة قد تكون في طليعة «أجهزة الطاقة المكثفة» في المنزل، فضلاً عن المكانس الكهربائية والسخانات الكهربائية وأجهزة الطهي الكهربائية وأفران المايكروويف والغلايات.

Morphy Richards Ecolectric Energy Saving Iron

توفر الطاقة لأنها تتوقف عن استهلاكها بعد مدة محددة. فمثلاً عندما تكون المكواة في وضع قائم، تطفأ تلقائياً بعد ثلاث دقائق، وإذا كانت في وضع الكوي ولم تحرك مدة دقيقة فإنها تطفأ تلقائياً.

إنها فكرة جيدة لتجنب حرق الملابس أيضاً. ■

Perfect Flush

من لا يملك المال لتجديد المرحاض كل بضعة أعوام!، فمن المؤكد أن المرحاض لديك غير رفيق بالبيئة، بخاصة ما يتعلق بصرف المياه. وفي الوقت نفسه، فإن تغيير المرحاض ليس مهمة بسيطة، وإحداث تغيير في المرحاض قد يتطلب تغيير البلاط و/أوالجدران.

Perfect Flush جهاز إلكتروني في المتناول كلفته نحو 100 دولار، وهو التعديل الأفضل لأي مرحاض، حيث يمكّن من اختيار دفق الماء الذي يحتاجه المرحاض.

الجهاز بسيط ويسهل تثبيته من قبل أي من المتحمسين لحماية هذا الكوكب، إذ إن مجرد تركيب الجهاز يوفر ما بين 30 إلى 50 في المئة من المياه اللازمة للمرحاض. ■

Stroll Glass Lantern

هنالك لمبات للحدائق تعمل بالطاقة الشمسية. وعادة ما تكون هذه اللمبات ذات لون أسود أو فضي مع ضوء خافت.

تجعل الحديقة تبدو أكثر جاذبية. **Stroll Glass Lantern** لا تعمل تلقائياً مثل المصابيح الخارجية الأخرى، ولديها القدرة على مقاومة الرياح، وهي الخيار الأنسب لعشاء رومانسي في الخارج. ■

GRUPPO SANTAROSSA

SANTAROSSA

ITALIAN HOME FURNITURE

Mecca St. 142 Tel: 065501084 /065501085

الطريق إلى كوبنهاغن:

سياسة، مصالح وبهرجة إعلامية

علا الفرواتي

كتب محرر The Awesome Column جويل ستاين، في مجلة «تايم» مقالةً ساخرةً مؤخراً، دعا فيها إلى «التقليل» من الديمقراطية في الولايات المتحدة. من الأمثلة التي طرحها ستاين على ضرورة إغفال الشعوب في العملية الديمقراطية مقارنة بين الرئيس الأميركي باراك أوباما، والرئيس الصيني هيو جينتاو، ففيما تمكّن الثاني من إعلان تعهد دولته الشيوعية مشاركتها في مؤتمر قمة كوبنهاغن حول التغيرات المناخية المقرر أن يعقد في كانون الأول/ ديسمبر المقبل، بل وتقليل انبعاثات الصين الكربونية، لم يتمكن أوباما حتى من إعلان المشاركة.

منظمة غرينبيس إنترناشونال، وهي منظمة غير حكومية لحماية البيئة عدد أعضائها يتجاوز 3 ملايين عضو، سخرت من أوباما، وتحدته أن يغادر أوسلو، حيث يتسلّم جائزة نوبل للسلام، إلى المؤتمر، والحدثان، بمحض الصدفة، يُعقدان في اليوم نفسه.

العالم يتطلع إلى المؤتمر، بخاصة بعد فشل الجولة الأخيرة من محادثات الأمم المتحدة حول المناخ في العاصمة التايلندية بانكوك، وانتهائها مخلفة انقسامات عميقة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

يشارك أكثر من 190 بلداً في المؤتمر الذي سيعقد في العاصمة الدنماركية لمحاولة التوصل إلى اتفاقية جديدة لمواجهة مشاكل التغيرات المناخية بديلة لمعاهدة **كيوتو**، التي ينتهي العمل بها في العام 2012. الولايات المتحدة كانت رفضت **كيوتو** وتذرعت بأن المعاهدة التاريخية أعفت بعض البلدان مثل الهند والصين من أي التزامات.

الأردن يسهم بأقل من 0.1 في المئة من انبعاثات الكربون في العالم

في المؤتمر سيتجلى دور الدول الأوروبية الغنية، التي تقف بقوة خلف جهود خفض الانبعاثات الحرارية، في إقناع الدول الناهضة اقتصادياً، ومنها الصين والهند بالالتزام بقواعد خفض الانبعاث الحراري والغازات الملوثة على نحو يتماشى مع معدلات التنمية فيها.

إلا أن الصين ودولاً أخرى ذات اقتصاديات ناهضة ظلت باستمرار تقاوم هذا الطرح، وتقول إن على الدول الصناعية الكبرى تحمل الجزء الأكبر من تلك المسؤوليات.

المحادثات التي جرت في العاصمة التايلندية بانكوك منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2009 بين دول عدّة من أبرزها الولايات المتحدة وأستراليا واليابان، فشلت في إقناع هذه الدول الكبرى بالاتفاق على أن يضع كل بلد منها على حدة مجموعة التزامات لمواجهة التغيرات المناخية.

مسؤول الأمم المتحدة المكلف بشؤون المناخ إيفو دي بور، قال في تصريحات صحفية عقب مؤتمر بانكوك إنه يأمل أن يؤدي منح جائزة نوبل للسلام إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى دفع الوفد الأميركي الذي سيشارك في قمة كوبنهاغن إلى المساهمة في إنجاح المفاوضات المقبلة.

رئيس الوفد الأميركي جوناثان بيرشين أكد أن الولايات المتحدة ترغب في إبرام اتفاق في كوبنهاغن، لكنه أقر أن «الوضع سيكون بالغ الصعوبة بالنسبة للولايات المتحدة لكي تلتزم بأرقام محددة في غياب تشريعات من الكونغرس الأميركي».

يؤكد على القمة تجاوز خلافات الديمقراطيين والجمهوريين بما يتعلق بالبيئة. حجة الديمقراطيين التي تؤكد على إمكانية إيجاد وظائف في اقتصاد أخضر يجب أن تتلقى الدعم الكافي في هذه القمة التاريخية.

الطريق الأردنية: مشاريع والتزام ينتظر التطبيق

وزير البيئة خالد الإيراني، أعلن منذ زمن أن الأردن سيشارك في هذه القمة. تحدي الأردن الرئيسي يكمن في ندرة المياه، لكن الإيراني يؤكد أن قمة المناخ قد تعطي دفعاً للمبادرات الأردنية التي تأمل في تمويل لمشاريعها، خصوصاً تلك المتعلقة في بيع الكربون.

كتب الوزير في معرض تعليقاته على المشاركة الأردنية يرحّب بتخصيص المدوّنين الأردنيين يوم **Blog Action Day** للحديث عن التغيّر المناخي على موقع الصحافة المجتمعية **7iber.com** إن هناك تحدياً كبيراً أمام التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن مرحلة ما بعد بروتوكول **كيوتو** لتغير المناخ، نظام يكفل تحقيق التوازن بين حقوق ومسؤوليات كل من البلدان المتقدمة والنامية في العالم.

الإيراني يرى أن على الدول النامية مسؤولية مهمة للنظر في «تخفيف الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطني في سياق التنمية المستدامة، ودعمها وتمكينها من التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات، وبطريقة قابلة للقياس والإبلاغ والتحقق منها».

الإيراني يقدم تحليلاً طريفاً للأزمة العالمية، وكيف أن الركود الاقتصادي قد يشكّل فرصة أمام التقدم البيئي، ويقول «المفارقة الإيجابية أن الركود الاقتصادي الأخير هو بمثابة إنذار لمساعدتنا على تحقيق فرص من الركود. في العام 2009 انخفضت انبعاثات الكربون في العالم بنسبة 2,6 في المئة، وهو أكبر انخفاض منذ 40 عاماً. هذه لحظة من الزمن يمكن استخدامها لتعزيز تخفيضات الانبعاثات عن طريق التحول التدريجي إلى اقتصاد أخضر. البديل هو التنمية، التغذية، والحفاظ على السوق الخضراء التي من شأنها المساعدة في الانتقال إلى نظام اقتصادي مستدام يرتكز على إدارة الموارد الملائمة وخلق وظائف جديدة لمجموعة من المتخصصين في مجال إدارة البيئة والتكنولوجيا».

الأردن، يسهم بأقل من 0,1 في المئة من انبعاثات الكربون في العالم، بحسب الوزير الذي يؤكد أنه في قلب جدول أعمال الأردن البيئية تدابير للتخفيف من استخدام الطاقة، وهو ما يعدّه تحدياً وفرصة، مبيناً أن الأردن يشهد حالياً تحولاً نموذجياً في مجال سياسة التخطيط للطاقة، خصوصاً أن هناك حاجة ماسة لتطوير الطاقة المتجددة بوصفها مساهماً رئيسياً في مزيج الطاقة.

إن لارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى تزايد الوعي بالحاجة الماسة لتطوير خيارات الطاقة الصديقة للبيئة أثراً إيجابياً على عملية صنع القرار السياسي.

الأردن وضع مؤخراً استراتيجية الطاقة الوطنية 2008-2020 من خلال لجنة وطنية أنشئت بمرسوم ملكي.

هذه الاستراتيجية اقترحت حزمة قوية من الابتكارات التشريعية والإدارية والتكنولوجية الهادفة إلى توجيه دفّة البلاد إلى مزيد من الموارد المستدامة والطاقة الصديقة للبيئة.

في الاستراتيجية الجديدة ستتم زيادة موارد الطاقة المتجددة من مجرد 1 في المئة الآن إلى 10 في المئة في العام 2020.

وكان الهدف السابق 3 في المئة التي وضعتها الأجندة الوطنية العام 2005.

هذا التحول سوف يتطلب استثمارات رأسمالية، ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية لإنتاج قاعدة صلبة لصون هذا التغيير الإيجابي وتعزيزه. وينبغي لهذا الانتقال أن يتم من خلال مجموعة من الاستثمارات تقدر بمبلغ 1,4 - 2,2 مليار دولار.

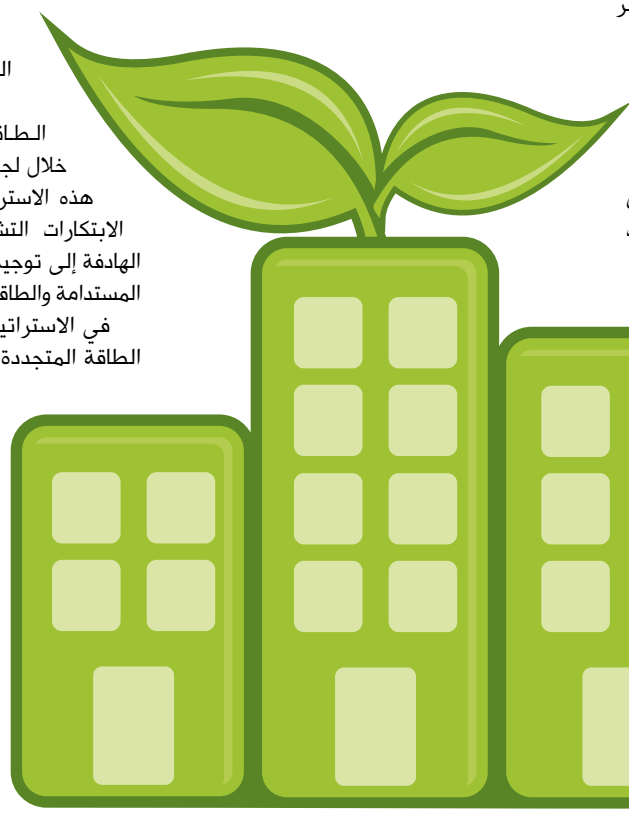

الحزمة تشمل الاستثمار ضمن قاعدة البناء والتشغيل ونقل الملكية **BOT** وصفقات لتوليد الطاقة من الرياح بقدرة إجمالية 660 ميغاوات من الطاقة الشمسية لـ400 ميغاواط.

هذا سيتم بالتوازي مع الحد من الطاقة المنتجة من النفط من 58 في المئة حالياً إلى 40 في المئة العام 2020.

يقول الإيراني: «ندرك وجود حواجز عدة احتجاجاً على استخدام الطاقة المتجددة بمستوى مجدٍ تجارياً. الحواجز التنظيمية والتشريعية يمكن إزالتها بواسطة قانون جديد للطاقة، في حين أن الحواجز التكنولوجية تثبت أنها أكثر صعوبة لأنها تتطلب استثمارات هائلة، فضلاً عن الدراية الفنية اللازمة لربط الطاقة المتجددة بشبكة الكهرباء الوطنية».

الاستراتيجية تشمل توصيات للحفاظ على الطاقة تتضمن منح إعفاءات للمركبات المهجّنة، كما منحت سخانات المياه الشمسية إعفاء من ضريبة المبيعات. المملكة استحدثت أيضاً جائزة وطنية لترشيد استهلاك الطاقة.

هذه الاستراتيجية سوف تكون معتمدة من قبل «قانون الطاقة المتجددة». ويتضمن مشروع القانون حوافز لإنتاج الطاقة المتجددة من الاستثمارات في المناطق المعينة التي ستستخدم لبناء مرافق الطاقة المتجددة. وينص القانون على حوافز للمستثمرين بما في ذلك 100 في المئة إعفاء من ضريبة الدخل لمدة 10 سنوات.

الحكومة الأردنية أنشأت صندوق تمويل الطاقة الجديدة لدعم تطوير البنية التحتية لمنشآت جديدة للطاقة المتجددة. وتسعى الحكومة إلى تقديم حوافز ضريبية لإزالة الحواجز التي تحول دون الاستخدام الشامل لكفاءة الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة في السوق الأردنية.

يقول الوزير: «تجارة الكربون آخر فرصة كبيرة للأردن. سجّلنا أخيراً أول مشروع تجارة الكربون يسمح ببيع 21 مليون دولار في أرصدة الكربون. مزيد من المشروعات من المتوقع أن يتبعه في المستقبل القريب».

ويضيف: «فضلاً عن التكيّف مع تغير المناخ يواجه الأردن تحدّياً خطيراً في ندرة المياه التي قد تتضخم بفعل تأثيرات تغير المناخ. الأردن إحصائياً هو رابع أكثر البلدان من حيث ندرة المياه في العالم، إذ يبلغ نصيب الفرد 150 متراً مكعباً. مع بيئة طبيعية قاسية، ومحدودية المياه السطحية، واستخدام متسارع للمياه الجوفية، وعدم وجود موارد مالية كافية لتحلية المياه، فإننا في الأردن على خط المواجهة في المعركة الإقليمية لإيجاد حلول مبتكرة لمشاكل ندرة المياه».

الوزير يرى أن أحد أهداف المملكة تحقيق الاستفادة القصوى من المياه المتاحة من خلال الحفاظ على المياه، وتعديل خطط التوزيع للاستجابة للاحتياجات المتزايدة للمياه والتنمية المستدامة لمياه الشرب، والاستعاضة عن المياه العذبة بالمياه المعالجة لأغراض الزراعة. الأردن، بحسب الإيراني، يخضع حالياً لإجراء تقييم شامل، وعملية التخطيط من أجل تعزيز القدرة على التكيف في قطاع المياه بالنظر إلى الآثار المحتملة لتغيّر المناخ.

يقول: «نحن دعاة حماية البيئة، كما يمكن أحياناً الوقوع في الطموح الطوبائي بأننا سنتمكن من إنقاذ العالم بما نقوم به من مبادرات ومشاريع. العالم سوف يبقى ونحن سنهلك. لكن أفضل ما نسعى إليه هو إنقاذ مستقبلنا الآن قبل فوات الأوان ومواجهة انتقام الطبيعة».

المدير التنفيذي لجمعية البيئة الأردنية أحمد الكوفحي، يرى أن التمثيل الوطني للأردن يجب أن يكون أعلى من مستوى وزير، بخاصة وأن هذه القمة تاريخية ومصيرية. ويرى أيضاً أن دوراً أكبر يجب أن يعطى لمؤسسات المجتمع المدني لتتمكن من إيصال صوتها إلى الحكومة فيما يتعلق بالتغير المناخي.

يقول: «رغم أن مساهمة الأردن في ظاهرة التغير المناخي قليلة جداً، إلا أن تأثره بالآثار السلبية لها عظيم جداً. لقد بدأنا نرى آثار تغير المناخ على هطول المطر الذي هبط إلى النصف».

المياه هي الهم الأكبر الذي يرى الكوفحي أيضاً أن الأردن سيحمله معه إلى القمة. هو يرى أن المملكة يجب أن تغيّر من منهجها في التعامل مع قضية المياه، بخاصة وأن استراتيجية الأردن المائية وضعت منذ وقت طويل كانت فيه الظروف مختلفة عن الوقت الحالي.

الكوفحي يطالب القمة بوضع دراسات خاصة عن المنطقة، بخاصة ما يتعلق بالمياه والزراعة. ويزيد: «التحدي المائي جزء من حلقة كبيرة تضم أيضاً التحدي الزراعي، فالغذائي، فالتصحر.. وهكذا».

الكوفحي يرى أن على الحكومة السعي أكثر نحو تخفيف التلوث الهوائي عن طريق حل مشكلة الديزل في المملكة، بخاصة وأن نسبة الرصاص فيه تتجاوز النسب العالمية بكثير، فضلاً عن أهمية وضع استراتيجية نقل ترفع من مستوى النقل العام، ما سيشجع الناس على استخدام وسائل النقل العامة عوضاً عن سياراتهم.

يقول: «لا نضع اللوم على الحكومة وحدها، فالناس أيضاً يجب أن تتغيّر ويتحوّل تفكيرها نحو إدراك أهمية القرارات التي يتخذونها كل يوم من شراء البقالة إلى التنقل إلى إلقاء النفايات وتأثيرها على البيئة من حولهم». ■

جائزة الملك عبدالله الثاني إبن الحسين للإبداع

يعلن مجلس أمناء الجائزة عن فتح باب التقدم للمشاركة في الدورة الخامسة (٢٠٠٩ / ٢٠١٠) في الموضوعات التالية :-

١. حقل الآداب والفنون في موضوع " أدب المذكرات والسيرة الذاتية "
٢. حقل العلوم في موضوع " بحث تطبيقي في الطاقة المتجددة " .
٣. حقل المدينة العربية في موضوع " حلول مرورية مبتكرة "

ويشترط في النتاج المقدم ما يلي :-

١. ان تتوافر فيه الأصالة والتميز، وأن يتضمن إضافة حقيقية في مجاله .
٢. أن يكون منشوراً أو مشروحاً باللغة العربية أو مترجما إليها .
٣. أن لا يكون قد فاز بجائزة محلية أو عربية أو دولية .
٤. أن يكون المتقدم أحد مواطني الدول العربية والمقيمين فيها .
٥. يتم ترشيح الأفراد عن طريق المؤسسات والهيئات ذات العلاقة .

التعليمات :

١. يقدم من العمل المرشح للجائزة خمس نسخ ترسل الى مكتب جائزة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للإبداع / أمانة عمّان الكبرى .
٢. لا تعاد الأعمال الى مرسليها سواء فازت بالجائزة أو لم تفز .
٣. يوقع المشارك على تعهد بأن العمل المشارك لم يفز بجائزة محلية أو عربية أو دولية.
٤. يقوم المشارك بتعبئة نموذج طلب الاشتراك بالتنسيق مع مكتب الجائزة .

تتكون مفردات الجائزة مما يلي :

١. شهادة بإسم الفائز وعنوان الموضوع أو العمل الذي أهّله لنيل الجائزة .
٢. مكافأة نقدية مقدارها خمسة وعشرون ألف دولار لكل موضوع من مواضيع الجائزة .
٣. رصيعة ذهبية عليها شعار أمانة عمّان الكبرى وإسم الجائزة .

تسلم الترشيحات والأعمال في موعد أقصاه ٢٠٠٩/١٢/١٥
الى أمانة عمان الكبرى - مكتب جائزة الملك عبدالله الثاني بن الحسين للإبداع
الدائرة الثقافية - شارع الأمير محمد - عمّان،ص.ب١٣٢ تلفاكس ٤٦٣٤٧٤٨
البريد الالكتروني : creativityaward@ammancity.gov.jo

للإطلاع على تفاصيل الجائزة :
يرجى زيارة مركز المعلومات على الموقع الالكتروني لامانة عمان الكبرى
www.ammancity.gov.jo

مجلس الأمناء

1909 مئوية أمانة عمّان الكبرى 2009

المزيد من مقولة الأنا والآخر في الكتابة الروائية

فيصل درّاج

الأنـا والآخـر موضوع قديم، منذ أن انفتح كل مجتمع على خارجه، وتعرّف على آخر يغايره ثقافة أوعرْقاً أو ديناً. غير أنه لم يصبح موضوعاً نظرياً عالي الصوت إلا في العقود الثلاثة الأخيرة. هذه ثلاث روايات عربية، تتعامل مع «الآخر» بوجهات نظر مختلفة.

«أميركا» واللقاء مع الآخر المتعدد

أدرج اللبناني ربيع جابر، منذ أن بدأ الكتابة الروائية ولم يبلغ العشرين، في رواياته المتميزة المتلاحقة، موضوعين أساسيين: تاريخ لبنان في القرنين التاسع عشر والعشرين، وعلاقة أهل لبنان بالآخر، مستعمراً كان أو وافداً متفوقاً، جلب معه السكك الحديدية وبناء الجامعات والمستشفيات، و«لغة منتصرة» ، تُقنع الإنسانَ المهزوم بتعلّمها والاستفادة منها.

يحتل «الآخر» في رواية جابر الجديدة **أميركا**، مكاناً واسعاً، يفرضه الموضوع الروائي، الذي يسرد رحلة صبيّة قروية لبنانية، من قرية بجوار «عاليه وبحمدون» إلى نيويورك، مروراً بمرسيليا وباريس والهافر و«غوامض المحيط». تُوزع الرحلةُ الطويلة، القائمة في خريف العام 1913، «الآخـر» على مجموعات بشرية متنوعة: فهو الفرنسي الذي اجتازت المسافرة أرضَه بالقطار، ونظرت صامتة إلى عالمه الحديث الغريب عنها، وهو الحشد الهائل متعدد الجنسيات الذي قاسمها باخرةً أوصلتها إلى نيويورك، وهو «الأميركي الأصيل» التي عليها أن تعرف لغته إنْ أرادت حياة جديدة، وهو الأميركي حديث العهد الذي خلّف وراءه تركيا أو بولندا أو الأرجنتين، طمعاً بحياة حافلة «تثأر» من جوع قديم، وهو «الإنسان الهجين» ، الذي جاء من ثقافة لم يتحرر منها ودخـل إلى ثقافة تختبره ويختبرها، من دون جواب أخير.

تتعين جميع الشخصيات، في رواية **أميركا**، أنا وآخر في الوقت نفسه، فالأميركي القديم «أنا» في علاقته مع الآخر السوري، حديث الوصول أو قديمه، واللبناني - السوري «أنا» متميزة في علاقتها مع «آخـر» متنوع الجذور، يحيل على الأميركيتين وما خارجهما.

تتعين جميع الشخصيات، في رواية «أميركا»، أنا وآخر في الوقت نفسه

رغم متواليات حكائية، تندرج فيها شخصيات متعددة الجنسيات، آثر ربيع جابر الانطلاق من مقولة «جوهر الإنسان»، التي ترى الإنسان كائناً نوعياً - اجتماعياً، يتمتع بصفات «طبيعية»، قبل أن تضيف إليه الأعـرافُ والتقاليدُ والمعتقداتُ «تحديداتٍ»، تفصل بين إنسان وآخـر، وشعب وغيره. لعل هذا التصور الـذي يذيب الهويات المختلفة في «هوية إنسانية متسامحة»، وهي مشتهاة ومرغوبة على أية حال، هو الذي أملى على الروائي اللبناني أن يأخذ بفكرة الجمال، في معناها الفلسفي اليوناني القديم، حيث الجمال هو الخير والحسن والطيبة والتكامل الأخلاقي.

مع ذلـك، سـاءل الـروائـي، في عمله الكبير والجميل، حدود «الهوية الإنسانية المنشودة» متوقفاً أمام كوارث الحربين العالميتين الأولى والثانية وأمام قمع «الشعوب الصغيرة»، كما لو كان يميّز بين هوية الإنسان، في الإبداع الأدبي، الذي يكتب عمّا هو قائم وعمّا يجب أن يكون، وبين «الهويات الإنسانية المتحاربة»، التي تضع جوهر الإنسان جانباً، ملبّية نزوعات المصلحة والفائدة وتفوُّق القوي على الضعيف.

توحي رواية ربيع جابر، وهي من أجمل الروايات العربية، في السنوات الأخيرة، بثلاث نتائج: تصور أخلاقي يرى هوية الإنسان في ما أنجزه، وتصوّر تاريخي يرى الهوية في الشروط التاريخية والاجتماعية. وبسبب هذا، وهنا النتيجة الثالثة، فإن «الأنا الخالصة» المتميزة كلياً عن الآخر، لا وجود لها.

ربيع جابر: أميركا، دار الآداب، بيروت، 2009

أمين الزاوي والمسافة بين الآخر و«الضد»

أمين الـزاوي روائـي جزائري وأستاذ جامعي وعقل مثقف مستنير، يحسن التعامل مع الثقافتين العربية والفرنسية في آن. بيد أن تعدد الصفات الإيجابية لا يضيء قامته الثقافية والروحية، ذلك أن «فتنته»، إن صحت العبارة، ماثلة في أسلوب كتابي يقترب من الفرادة، تتحاور فيه ثقافة عربية قديمة وحديثة ومنظور مشرق، يمسح الغبار عن الكلمات المتداولة ويوقظ فيها حياة جديدة.

ربما تكون روايته **الرعشة** الصادرة قبل أربع سنوات، مرآة لذلك العقل المركب والأسيان، الذي يمزج الشعر بالنثر، مهجوساً بواقع جزائري، عرف الاستقلال وما تلاه، وعرف منعطفاً فاجعاً، صاغه القتل العشوائي واندحار العقل والدماء المهدورة. تنطوي الرواية، المتمحورة حول امرأة مصلوبة أمام ماضيها القريب، على مستويات عدة، تتأمل الروح الشفافة والحب الغائب والعقول المأفونة، التي كلما رأت ضـوءاً انهالت عليه بالرصاص واللعنات.

وسّع الروائي، برهافة عالية، تخوم خطابه، فبدأ من الجزائر ووصل إلى «مملكة الروح»

توحي روايـة أمين الـزاوي، فـي علاقتها بالموضوع الذي ندور حوله، بنتيجتين، تقول الأولى: إن «الأنا» و «الآخر» واحتمالات الاعتراف المتبادل بينهما محصلة لعناصر ثقافية، قد تنزع إلى الحَجْر الذاتي والكراهية والطمأنينة الميتة، وقد تستولد من كل سؤال سـؤالاً وتحجم عن الإجابات النهائية. وتقول الثانية: تترجم الثقافة، في معناها النبيل، تقدماً في القيم، يحرّض على التسامح والحوار ويشجب الأحكام القاطعة. بسبب ذلك، يجسّد الروائي المسافة بين الأنا والآخر، من ناحية، ويمايز بين «الآخر»، الذي هو امتداد حواري للأنا، و«الضد»، الذي يطلق النار على الكلام، ويرى في ما اختلف عنه شراً مؤداه الوحيد: الجحيم.

«الأنـا»، بالمعنى السوي، هي التي تستعير كلاماً من آخر مختلف، وترسل إليه كلاماً هادئاً، تطلّعاً إلى وضوح منشود يصوغه الطرفان. تبحث هذه الأنا، كما رسمها أمين الزاوي، عن المعرفة في الشرق والغرب، وفي الحاضر والماضي، وتؤالف بين الإيمـان الديني وشعرية الـوجـود ورغبات البشر الطبيعية. بل إن هذه الأنا، التي تمتد في غيرها ويمتد غيرها فيها، قد تكون «غريبة»، إنساناً فرنسياً على سبيل المثال، يتضامن مع المضطهَدين ويحارب الأمية ويقاسم المقهورين سعيهم إلـى العدل، ويعلّمهم شيئاً من مبادئ الأمل. والأمر الماثل، في الحالين، هو الحب، الذي تصيّره الأرواح الدافئة عشقاً، وقد توسع آفاقه وآماده اللطيفة وتدعوه: المحبة.

كتبَ أمين الزاوي رواية مقتصدة الكلام كثيفة المعنى، رسمت واقعاً جزائرياً، توالد، بأشكال مختلفة، في الواقع العربي كله. وسّع الروائي، برهافة عالية، تخوم خطابه، فبدأ من الجزائر ووصـل إلـى «مملكة الـروح»، التي تفيض عن الأزمنة والأمكنة.

أمين الزاوي: الرعشة، منشورات الاختلاف، بيروت، 2005

العمامة والطربوش وصنع اللّه إبراهيم

بعد أن كتب صنع اللّه إبراهيم **أمريكانلي**، التي وصف فيها علاقة الأنا المصرية بالآخر الأميركي، يرجع في روايته الجديدة: **العمامة والقبعة** إلى حملة نابليون بونابرت إلى مصر العام 1798. وإذا كان في عنوان روايته الأولى ما يقول: «أمـري كان لـي»، احتجاجاً على واقع راهن وضعَ «أمْرَ مصر» في يد غيرها، فالرواية الجديدة، المعتمدة على مادة توثيقية ممتازة، تستعيد واقعة تاريخية، حاول فيها نابليون أن يضع «أمر مصر» في يده وهزم.

تطرح **العمامة والقبعة** موضوعاً أثار سجالاً بين المثقفين العرب المدافعين عن «التنوير» والحداثة، وخصومهم الذين يرفضون «التغريب» ويتمسكون بـ«الأصالـة»، وهـذا مـا جعل من «العمامة» موضوعاً وإشارة معاً: فهي لباس وبعد ثقافي - حضاري، يشير إلى الهوية والاستقلال، في مواجهة «القبعة»، التي هي لباس «آخر» غير عربي، يعبّر ارتداؤها والقبول بالمصدر الـذي جـاءت منه عن التبعية وفقدان «الأصالة».

تقوم مواجهة «القبعة» بـ«العمامة» على منطق شكلي ضيق، ذلك أن الأولى لا تحيل على الاحتلال والاستعمار فقط، فهي إشـارة أيـضاً إلـى «الـمـدافـع وآلـة الطباعة والعلم الـذي فكّ ألغاز الكتابة الهيروغليفية»، في حين أن «العمامة» إشارة ساكنة تصف «عمومية عربية» ولا تقول شيئاً محدداً، لأن البشر لا يساوون العمامات.

يتكشّف الفرق بين اتساع الإشارة الأولى وضيق الإشارة الثانية في التحديد الضروري لمعنى «الأنا» و «الآخر». فالآخر الفرنسي، الذي يدك جدران الأحياء المصرية، هو ابن الثورة الفرنسية التي أنتجت أمة ودولة حديثة وعقلانية جديدة، وزوّدت الجندي بعلوم «الكيمياء». على خلاف ذلـك، فإن العمامة - الهوية فقيرة التحديد، تحيل على رجل الدين المصري والتاجر الميسور والحاكم العثماني والجيش الانكشاري والمقاتل المملوكي. لهذا يقاتل الجندي الفرنسي تحت إمرة قائده، بينما يفتقر قتال «حشود العمامة» إلى الانضباط، فقتال «العامة» يختلف عن قتال «الحرافيش»، وقتال الطرفين يختلف عن أسلوب «المملوكي»، الذي يتفوق في شجاعته على الجندي الفرنسي ويقصّر عنه في التعامل العقلاني مع الوقائع.

مع أن إبراهيم كعادته دائـماً، يبني عمله

تقوم مواجهة «القبعة» بـ«العمامة» على منطق شكلي ضيق

الروائي على توثيق دقيق، مستفيداً هذه المرة من مراجع كثيرة أهمها يوميات الجبرتي: **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، فإن في العنوان الذي اختاره لروايته ما يثير بعض الأسئلة، لأن صراع مصر مع ما هو خارجها يُفسَّر بالحداثة والتخلّف، ولا يُختصَر إلى شكلين من اللباس. ■

صنع اللّه إبراهيم: العمامة والقبعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2008

ستّون الصين الشعبية

قطيعة جذرية مع التخلّف

فيصل درّاج

في كثير من التقارير الاستراتيجية، التي تقرأ تحولات العالم وتستبصر آفاقه، يعطي بعضهم القرن الحادي والعشرين صفة: «القرن الصيني». وُلدت هذه الصين، التي تقترن نهضتها باسم ماوتسي تونغ، قبل ستين عاماً لا أكثر. وهذا ما تحاول السطور التالية إضاءته.

كيف تعطي شعباً حياة جديدة؟

تقدم سولانج بران، في كتابها **حكايات صغيرة عن الثورة الثقافية**، وصفاً لولادة جمهورية الصين الشعبية العام 1949، وللجهود التي بُذلت من أجل بناء مجتمع يتحرّر، شيئاً فشيئاً، من بؤسه وتخلّفه وأمراضه الكثيرة. تجسّدت هذه ا لجهود، في مشاريع متلاحقة: أولها مشروع «دع مئة زهرة تتفتح» العام 1957، التي تلاها بعد عام واحد شعار: «القفزة الكبرى إلى الأمام»، التي استكملت بعد ثمان سنوات بشعار لا تنقصه المجازفة عنوانه: «الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى»، التي أطلقها ماوتسي تونغ، قائد الثورة وزعيم الحزب الشيوعي، للتخلص من خصوم سياسيين، نعتهم بالبيروقراطية والتبرجز وضعف المبادرة الحزبية.

استطاعت الثورة أن تستولد شعباً جديداً، ينظر إلى الأمام ولا يكتفي بالحنين إلى الماضي

مع أن نقداً شديداً انصبّ لاحقاً على ماوتسي تونغ، بعد موته في التاسع من أيلول/سبتمبر 1976، لأنه أشعل ثورة ثقافية ألحقت بالمجتمع الصيني آثاراً مدمرة، إلا أن هذا النقد لم يقض على صورته كقائد نوعي لصين جديدة. فوفقاً لتقديرات الحزب الشيوعي اليوم، فإن 70 في المئة من قرارات ماو كانت صائبة، مقابل 30 في المئة شابها الخطأ أو عدم الصواب. وواقع الأمر أن الثورة الصينية تقوّم، أولاً، بما أنجزته، وبما بدأت به وانتهت إليه. ففي العام 1949 كان المجتمع الصيني يعاني من الجهل والمجاعة والأوبئة. عالجت الثورة الوليدة أوبئة المجتمع بجيش من «الأطباء الحفاة»، ومحت الأمية بأساليب مبتكرة، وشنّت حرباً لا تَهاون فيها ضد الفساد والبغاء والقمار واللصوصية والتكاسل.

استطاعت الثورة أن تستولد شعباً جديداً، ينظر إلى الأمام ولا يكتفي بالحنين إلى الماضي، إلى أن أصبح اليوم من أكثر الشعوب تمسّكاً بقوميته، ومن أشدهم فخاراً بهويته التاريخية والثقافية. والمحصلة اليوم قوةٌ اقتصادية هائلة، تغزو بضائعها أسواق العالم كله، وقوة عسكرية كبيرة، لا ينقصها من التقنية الحديثة شيء، و90 في المئة من شعبها يحسن القراءة والكتابة وينتج حاجاته الحياتية المختلفة. أنجزت الصين الحديثة، وكما تقول سولانج بران، قطيعة جذرية مع التخلّف لم يعرف التاريخ لها مثيلاً، منتقلة من «بلد الأفيون» إلى قوة عظمى تترك بصمات واضحة على القرن الحادي والعشرين.

يطرح مسار الصين على القارئ العربي السؤال التالي: ما الذي فعلته دول عربية ذات تاريخ عريق مضى على استقلالها ستون عاماً أيضاً؟ هل تقدّم شعبها، في هذه الفترة، أم تأخر عما كان عليه قبل الاستقلال؟

Solang Brand: Petites Histoire
De La Revoution Culturelle,
Elitions De L'oeil Electriquek Rennes , 2005

الثورة الأخيرة لماوتسي تونغ

هذا هو عنوان كتاب ضخم يقع في أكثر من ثمانمائة صفحة، تَشارك في تأليفه مختصان كبيران في شؤون الصين الشعبية: أولهما الباحث البريطاني رودريك ماركفاركهر، أحد الذين أشرفوا على كتاب **تاريخ الصين** الذي صدر عن مؤسسة كامبردج، وصاحب الثلاثية المرموقة، عن أصول الثورة الثقافية؛ وثانيهما المؤرخ السويدي مايكل شونهولز، الذي أعطى جهداً فريداً في تحليل الوثائق الخاصة بهذه الثورة.

استغل المؤلفان معارفهما الواسعة في تحليل وجوه «الثورة الثقافية»، وتبيان خفاياها والأسباب التي أدت إليها، والنتائج الصادرة عنها، وارتباط ذلك بالوسط السياسي الذي يتمثل بالنخبة السياسية الحاكمة، التي كان يحركها ماوتسي تونغ منفرداً، تقريباً. ارتكن الكتاب إلى أطروحة أساسية حمّلت الزعيم الصيني مسؤولية الثورة كاملة، موحيةً

بأمرين: أن الجهاز الحزبي كان يعمل تحت إمرته، وأن الشعب، لم يكن له موقع في «القرار»، إن لم يكن مأخوذاً بصورة الزعيم وأفكاره. أعطى هذان العنصران للرئيس ماوتسي تونغ «نصراً سهلاً» مكّنه من تخلص سريع من العناصر الحزبية التي لا يرضى عنها، ومن تحريك قاعدة فلاحية واسعة انخرطت في الحراك الاجتماعي الذي أراده ماو. ساعد على ذلك الأخذ بالمعيار، لا بالمرتبة الحزبية، الأمر الذي ضمن صعوداً سريعاً للفلاحين، ودفع بالثورة الثقافية إلى «النتائج الكارثية» معاً، ذلك أن المعيار المذكور سخّف الثقافة والمعرفة والمثقفين، وجعل من «الأصول الاجتماعية الفقيرة» معياراً ثورياً.

فصَلَ الكتاب، وهو يسرد تفاصيل الثورة الثقافية، بين القائد الصيني وما هو خارجه

من المحقق، كما يوحي المؤلفان، أن ماو أطلق «ثورته»، بالشكل الذي يريد، واثقاً من انتصاره، ومن وقوف «القيادة» إلى جانبه. فإذا كان بعض القيادة مال إلى الصمت أو صرّح بشيء من عدم الرضا خلال مرحلة «القفزة الكبرى إلى الأمام»، إرادوية الأسلوب، فقد بدا الوضع مختلفاً في «الثورة الثقافية»، حين شاركت القيادة، ولو في البداية، ماو أوهامه،كما يقول الكتاب.

يحرّض الكتاب، رغم جهده التوثيقي الكبير، على طرح بعض الأسئلة. يمسّ الأول تأكيد المؤلفين مسؤولية ماو المطلقة عن «الثورة الثقافية»، وتأكيدهما، في الوقت نفسه، غياب دور القيادة وإذعان الجماهير المطلق. والسؤال هو: كيف استطاع الفرد ماو تعبئة الملايين من الفلاحين والكوادر، إذا كان الجميع أرقاماً مسلوبة الإرادة، أو مجرد «بلهاء نافعين» يحسنون التصفيق لا أكثر؟

فصَلَ الكتاب، وهو يسرد تفاصيل الثورة الثقافية، بين القائد الصيني وما هو خارجه، ناسياً، أو متناسياً أمرَين: تقاليد الانضباط الحزبي، التي تجعل الواحد في الكل والكل في واحد، هذا من ناحية، وثقة الشعب الصيني بقائد نوعي هندس ثورته وقادها بنجاح عقوداً عدة، من ناحية ثانية. جعل هذا النسيان من «الماوية» شكلاً آخر من «الستالينية»، وفسّر الظاهرتين بفردية طاغية وبجماهير تقبل بالطغيان، وهي محاكمة لا تقف على أرض صلبة.

Roderick Macfarquhar, Michael Schoenhals: Mao's Last Revolution,Gallimard, Paris, 2009

الإنسان الذي يُدعى ماو

يمكن بناء صورة ماوتسي تونغ اعتماداً على قرارات متعددة: قراءة أولى مدخلها تاريخ الحركات الشيوعية في القرن العشرين، التي عرفت أسماء شهيرة لعبت أدواراً تاريخية مثل: لينين وستالين وهوشي منه وكاسترو وغيفارا، وماوتسي تونغ أيضاً. تحيل القراءة الثانية على «حرب الشعب طويلة الأمد»، التي مارسها الزعيم الصيني وأعطاها صياغات نظرية. تأتي القراءة الثالثة من «الاجتهاد الفلسفي»، الذي حمل ماوتسي تونغ على الكتابة عن المادية والمثالية و«وقوانين التناقض» ومسائل الأدب والفن. بل إن «كتاباته الفلسفية»، وبعد صعود الثورة الثقافية، عثرت على أصداء لها في الجامعات الفرنسية والإيطالية والألمانية. أما القراءة الأخيرة فتتمثل في ما دُعي ذات مرة: «ماركسية العالم الثالث»، التي رفضت الالتحاق بـ«التقاليد السوفييتية»، وعملت على الربط بين الماركسية والخصوصية الوطنية، وهو ما التفت إليه عالم الاجتماعي المصري أنور عبد الملك.

وسواء كانت هذه القراءات دقيقة أو تعوزها الدقة، فقد جاءت صورة ماو لدى الشعب الصيني من كفاحه الطويل من أجل قيام «جمهورية الصين الشعبية»، وجهده اللاحق لتوطيد أسس الجمهورية الوليدة.

كرّس الفرنسيان غي غاليس وكلود أوديلو كتابهما **هذا الذي يُدعى ماو**، لتبيان الوسائل المختلفة التي استعملها الصينيون، في مجالات كثيرة، للإعراب عن تقديرهم لزعيمهم التاريخي، إلى أن أصبح أسطورة حيّة. والفرنسي الأول مصوّر محترف، بذل جهداً طائلاً في تأمُّل دور «الصورة» في بناء الأسطورة. أما الفرنسي الآخر فمختص في شؤون الصين -عالم في الصينيات- عمل فترة ملحقاً ثقافياً لبلده في بكين وشنغهاي. رصد المؤلفان، المجال الاجتماعي الذي وزّع صور ماو بأشكال متنوعة مبتكرة: الطوابع، قطع العملة، الأعلام، القمصان، المناديل، الصحون، هدايا التذكار، الأواني الزجاجية، أدوات الشاي، الحفر على الخشب، الرسم بالحبر الصيني، لوحات الرسم، والجداريات...

يتضمن الكتاب أبعاداً ثلاثة: فهو قراءة لشخصية ماوتسي تونغ من خلال الصورة، وقراءة لعلاقة الشعب الصيني بقائده، اعتماداً على الصورة أيضاً.

صورة ماو في الوعي الصيني الجماهيري، بعيدة عن وعي تمجيدي زائف، أملته أدوات سلطوية وتعسفية

وهو في المقام الأول دراسة في «فاعلية» الصورة»، التي قد ترفع إنساناً معيناً من مقام «الدنيوي» إلى مقام «المقدس». بيد أن السؤالين اللذين ينساهما الكتاب هما: لماذا تستمر صور ماو بعد رحيله وبعد تصفية الثورة الثقافية؟ ولماذا سقطت «الأنظمة الشيوعية» وبقيت صين ماو متطورة ومتصاعدة؟ ■

Guy Galice, Claude Hudlot: Le Mao, Ed. Du Rouergue , Paris, 2009

مركز الحسين للسرطان
KING HUSSEIN CANCER CENTER

المركز المتخصص في علاج السرطان
وتوفير الرعاية الطبية الشمولية

أول مستشفى في الأردن يحصل على شهادة الإعتمادية الدولية في مجال الرعاية الصحية (JCI)

أول مستشفى خارج الولايات المتحدة يحصل على شهادة الرعاية الصحية في مجال التخصص في علاج أمراض السرطان تحديداً (DCSC)

يضم المركز بين مرافقه الطبية أكثر من ثلاثين عيادة متخصصة وشمولية
وكذلك يقدم برامج فريدة ومتميزة تعززها خبرات وكفاءات طبية متخصصة

HCAC | Joint Commission International | Disease or Condition-Specific Care Certification

مركز الحسين للسرطان
شارع الملكة رانيا العبدالله - ص.ب 1269، عمان 11941، الأردن | تلفون: 5300460 (9626) - فاكس: 5342567 (9626) | بريد الكتروني: www.khcc.jo, info@khcc.jo
مؤسسة الحسين للسرطان
أم أذينة الجنوبي/ شارع سعد بن أبي وقاص - عمارة رقم 10 (بالقرب من المدارس الإبراهيمية)
ص.ب 35102، عمان 11180، الأردن | تلفون: 5544960 (9626) - فاكس: 5544962 (9626) | بريد الكتروني: www.khcf.jo, info@khcf.jo

الخط المجاني | 080022662

إذا كنت ممن يحبون قضاء أجمل الأوقات مع العائلة والأصدقاء، والاستمتاع بتجربة ألذ المأكولات والحلويات المحضرة على يد أمهر الطهاة العالميين، باستخدام مكونات طازجة من قلب الطبيعة تضفي على حياتك طعماً رائعاً... لن تحتار بعد الآن في وجهتك.

وارتفع الستار

chili's

لا أحد مثل تشيليز

هاتف : ٥٥٤٥٥٤٠

PEPSI

«حين تلاشت العرب»:

رؤية أبو نوار حول الأحداث الكبرى بين 1948 و1964

إبراهيم غرايبة

يعرض علي أبو نوار في كتابه «حين تلاشت العرب» تجربته ورؤيته حول مجموعة من الأحداث الكبرى التي وقعت بين العامين 1948 – 1964، وبخاصة في الأردن وفلسطين وسورية ومصر والعراق، وأهمها بالطبع الحرب العربية الإسرائيلية وتداعياتها السياسية على الدول والأنظمة السياسية العربية.

مؤلف الكتاب أحد الضباط الأحرار الذين التحقوا مبكراً بالجيش العربي، وكان رئيساً للأركان العام 1957 عندما وقعت الأحداث السياسية الشهيرة، وهو من الفاعلين الرئيسيين فيها، ولجأ بسببها إلى سورية ومصر. وبعد عودته إلى الأردن العام 1964، تقلّد مناصب سياسية مهمة: مستشار سياسي للملك الراحل الحسين، وسفير للأردن في باريس، وعضو مجلس الأعيان.

يعرض أبو نوار تجربة الجيش العربي في حرب 1948، التي استُشهد فيها وأصيب المئات من ضباط الجيش وجنوده دفاعاً عن القدس. ومما يرويه المؤلف أن قائد إحدى كتائب الجيش البريطاني أصيب في الحرب، فطلب ألاّ ينقلوه إلى مكان آخر ليموت ويُدفن في القدس. وبرز في الحرب قائد الكتيبة السادسة النقيب عبد اللّه التل، الذي حشد مع كتيبته قوات ضمت مناضلين عرباً، وقد استطاع التل، كما يروي أبو نوار، كسب ود واحترام المناضلين وأهل القدس بأديانهم وأعراقهم المختلفة، واتسع عمله ليشمل التنسيق مع القوات المصرية والليبية.

يرى المؤلف أن البريطانيين فوتوا فرصاً كثيرة للانتصار على القوات اليهودية في القدس أو الاحتفاظ بمزيد من الأحياء والمناطق، ويؤكد أن المقاتلين الأردنيين والعرب رصدوا بوضوح نقاط الضعف الكثيرة لدى اليهود، لكن الضباط البريطانيين منعوهم من المبادرة والهجوم، بل وجرى إجهاض الانتصارات الميدانية الأردنية، كما حدث في معركة كنيسة نوتردام، التي أتاحت للجيش العربي السيطرة على مواقع مهمة من القدس، قبل انسحابه بأمر من الضباط البريطانيين، كما يروي أبو نوار.

وفقاً للمؤلف، لم يكن بين الفلسطينيين المقاتلين قادة عسكريون بالمعنى الصحيح، ما أضعفَ من قدرات الاستخبارات العربية، وإن أمكن للجيشَين الأردني والعراقي بعد فترة قصيرة من المشاركة في الحرب، إعداد تقديرات وتصورات قريبة من الدقة عن واقع القوات اليهودية ومستواها.

يعتقد أبو نوار أن مصر والعراق تخلّتا عن مسؤوليتهما التاريخية في الحرب العام 1948، استجابة للنفوذ البريطاني، وفوتتا بذلك فرصة نصر ممكن على القوات اليهودية. أما سورية، فرغم وعي قيادتها السياسية للخطر الصهيوني، إلا أن قدراتها العسكرية كانت محدودة وضعيفة وغير مؤهلة، ولم تكن قد التقطت أنفاسها بعد نيلها الاستقلال العام 1946، فقد كانت قبل ذلك في مرحلة استعمار صعبة وقاسية.

بعد الحرب بدأت تتشكل حياة سياسية جديدة: تيارات وأحزاب سياسية تنشط، ومراجعات مهمة وقاسية أحياناً للأحداث والمواقف، وتشكلت الوحدة بين الضفتين، وأجريت انتخابات نيابية شملتهما معاً، وكان تحرير الأرض ومقاومة النفوذ الأجنبي الشعار الغالب والرئيسي في الانتخابات، وامتدت التداعيات السياسية إلى الجيش أيضاً، وشغل بعض الضباط بتشكيل تنظيم سياسي بينهم لإنهاء السيطرة البريطانية على الجيش، وفي مقدمة هؤلاء: عبد اللّه التل، علي أبو نوار، محمود الروسان، محمود الموسى، قاسم المناصير، شاهر يوسف ومحمود المعايطة. وقد تطور الجيش العربي بسرعة في التدريب والإدارة والتسليح.

يرى المؤلف أن البريطانيين فوتوا فرصاً كثيرة للانتصار على القوات اليهودية في القدس أو الاحتفاظ بمزيد من الأحياء والمناطق

في معرض حديثه عن حركة الضباط الأحرار، يقول أبو نوار إن عبد اللّه التل «كان متعجلاً وغير حذر»، وأنه وسّع اتصالاته مما أدى إلى ملاحقته، فهرب فجأة إلى القاهرة.

كانت تلك الفترة، شهدت انقلاباً عسكرياً في سورية بقيادة حسني الزعيم 1949، ثم انقلب عليه سامي الحناوي، وقام أديب الشيشكلي بانقلاب آخر. وفي مصر وقعت ثورة 23 تموز/يوليو 1952 وكان لها امتدادات وتأثيرات في الوطن العربي والعالم الثالث بعامة، فاقتبس الشبان الضباط في الأردن فكرة وتسمية الضباط الأحرار في مصر، مثلما حدث في دول أخرى مثل: ليبيا والجزائر وموريتانيا واليمن.

كان الأردن «فُجع» في 20 تموز/يوليو 1951 باغتيال الملك عبد اللّه بن الحسين في القدس. ويرجّح أبو نوار أن لبريطانيا دوراً في عملية الاغتيال، ويدلل على ذلك بأن موسى الحسيني المتهم بالاغتيال، كان على علاقة واسعة وقوية مع غلوب وكثير من الضباط والقادة العسكريين البريطانيين في الأردن.

تعرّف أبو نوار على الملك الحسين وهو في كلية سانت هيرست في بريطانيا، وكان عندما تولى الحسين سلطاته الدستورية يعمل ملحقاً عسكرياً في باريس، ونشأت بينهما صداقة وثيقة تحدث عنها أيضاً الحسين في كتابه **مهنتي كملك** وقد عاد أبو نوار إلى عمّان ليعمل مرافقاً عسكرياً للملك، ويَذكر أن الملك كان على اطلاع ومتابعة لحركة الضباط الأحرار في الجيش، وكان يؤيدها بوصفها المجموعة التي سيعتمد عليها في إدارة الجيش وتسييره بعد رحيل الضباط الإنجليز.

في العام 1956، جرت انتخابات نيابية تُعَدّ الأهم في التاريخ السياسي الحديث في الأردن، فقد كانت على أساس حزبي، وتشكّل مجلس نواب بقيادة الحزب الوطني الاشتراكي الذي رأسه سليمان النابلسي، بالتحالف مع القوميين والشيوعيين والبعثيين. كما تمثّل في البرلمان: الإخوان المسلمون، وحزب التحرير. وجرى في عهد تلك الحكومة حدثان مهمان: تعريب قيادة الجيش، وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية.

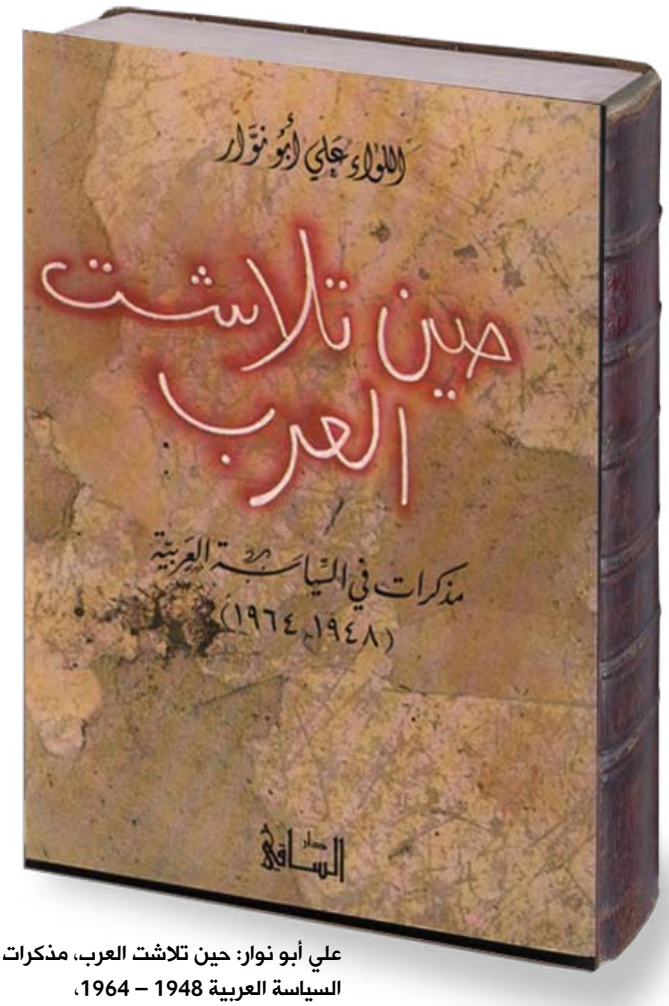

علي أبو نوار: حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية 1948 – 1964، دار الساقي، لندن، 1990، 419 صفحة

يعرض المؤلف بالتفصيل خطة الضباط لتعريب الجيش بإشراف الملك وعِلْمه، وكان القرار المُعَدّ مسبقاً أن يتولى راضي عناب قيادة الجيش ويعاونه علي الحياري، وحُددت مهمات المبادرة والاستعداد للضباط كلٍّ وفقاً لموقعه ومهمته: شاهر يوسف يتولى قيادة كتيبة المدفعية الأولى، عزت حسن يسيطر على كتائب اللواء الثالث، محمود المعايطة ورفاقه في المدفعية يحتجزون الضباط البريطانيين ويسيطرون على المطار ومعسكرات الزرقاء، تركي الهنداوي وأديب أبو نوار وضباط سلاح المدرعات يضعون السلاح في حالة إنذار وتأهب استعداداً لأية حركة محتملة للقوات البريطانية، مشهور حديثة يقود سرية مدرعات لإسناد حرس القصور، أحمد زعرور وعصمت رمزي يسيطران على كتيبة الهندسة ويعتقلان قائد لواء المشاه البريطاني، أديب عمر يسيطر على سلاح اللاسلكي، غازي عربيات يسيطر على مكاتب القيادة ويتولى أعمال الاستخبارات، منذر عناب ومازن العجلوني وزيد بن شاكر يساعدون الملك ويمررون الأوامر والتعليمات وينسقون الاتصالات بين الملك والضباط. وبعد فترة من تعريب الجيش أُسندت رئاسة أركان الجيش إلى علي أبو نوار.

بدأت القيادات العسكرية الجديدة في حملة اتصالات عامة في الداخل، وفي الخارج: مصر وسورية والعراق؛ وتشكلت حالة سياسية تفاؤلية، لكنها، كما هو معلوم، بدأت بالتراجع العام 1957، ودخلت البلاد في مرحلة من التوتر الداخلي والخصومات السياسية الخارجية، ثم بدأت بالانفراج العام 1964، لكن حرب 1967 زجّت البلد في مرحلة جديدة لم يخرج منها بعد.

يتوقف المؤلف، كما هو متوقَّع، عند أزمة 1957، وهي معروفة بالنسبة للقارئ، لكن على نحو ربما يكون مختلفاً عن رواية أبو نوار، فهو يؤكد أنه لم تكن ثمة حركة انقلابية في الجيش، لكنّ حركة سياسية وإعلامية قد تشكلت وضعت البلاد في حالة أزمة سياسية كبيرة، ويبدو أن الحركة لم تكن مجموعة واحدة، بل إن حركات حزبية وسياسية كانت تعمل في الجيش أيضاً، وتنسق مع سورية ومصر، وكانت الصورة الإعلامية العامة ولدى الدول العربية أن انقلاباً قد حدث وفشل، لكن الحقيقة مختلفة تماماً، فهو يرى أن ما حدثَ أزمةٌ سياسية مردها تخلّي الدول العربية عن الأردن، والسلوك الإعلامي والسياسي غير المنضبط وغير المسؤول لدى بعض الساسة والضباط، ولكنها على أية حال قضية معقّدة لا يمكن تجليتها في جزء من عرض الكتاب، وتحتاج إلى دراسات ومعالجات، وقد يكون مناسباً أن يُخصَّص لها ملفّ يعرض المعلومات ووجهات النظر، وقد تكون لدينا اليوم حصيلة كبيرة من الدراسات والمذكرات تكفي للخروج من النمطية السائدة عن تلك الأحداث. ■

يعتقد أبو نوار أن مصر والعراق تخلّتا عن مسؤوليتهما التاريخية في الحرب العام 1948، استجابة للنفوذ البريطاني

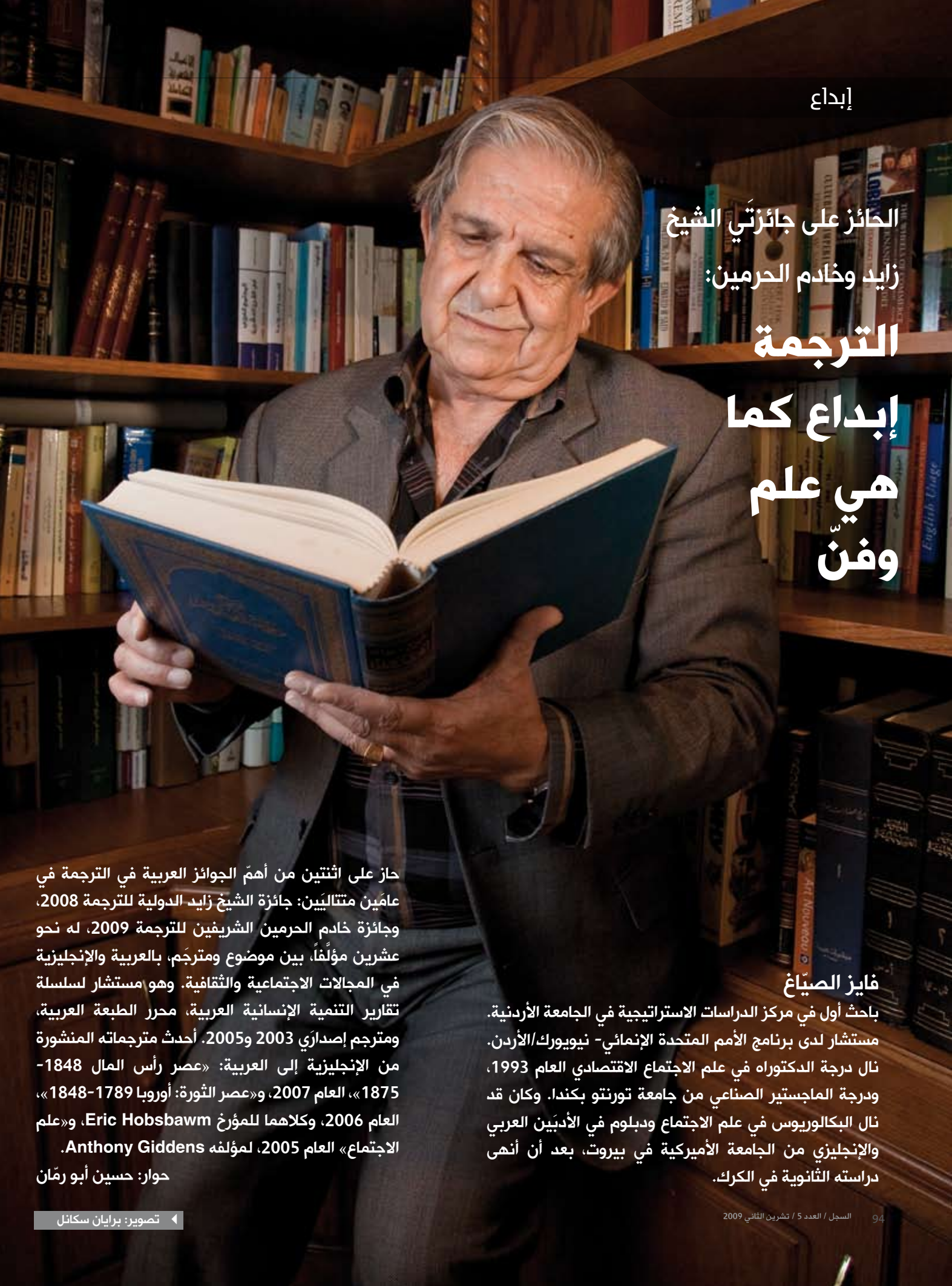

الحائز على جائزتَي الشيخ زايد وخادم الحرمين:

الترجمة إبداع كما هي علم وفنّ

فايز الصيّاغ

باحث أول في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. مستشار لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- نيويورك/الأردن. نال درجة الدكتوراه في علم الاجتماع الاقتصادي العام 1993، ودرجة الماجستير الصناعي من جامعة تورنتو بكندا. وكان قد نال البكالوريوس في علم الاجتماع ودبلوم في الأدبَين العربي والإنجليزي من الجامعة الأميركية في بيروت، بعد أن أنهى دراسته الثانوية في الكرك.

حاز على اثنتين من أهمّ الجوائز العربية في الترجمة في عامَين متتاليَين: جائزة الشيخ زايد الدولية للترجمة 2008، وجائزة خادم الحرمين الشريفين للترجمة 2009، له نحو عشرين مؤلَّفاً، بين موضوع ومترجَم، بالعربية والإنجليزية في المجالات الاجتماعية والثقافية. وهو مستشار لسلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية، محرر الطبعة العربية، ومترجم إصدارَي 2003 و2005. أحدث مترجماته المنشورة من الإنجليزية إلى العربية: «عصر رأس المال 1848-1875»، العام 2007، و«عصر الثورة: أوروبا 1789-1848»، العام 2006، وكلاهما للمؤرخ Eric Hobsbawm، و«علم الاجتماع» العام 2005، لمؤلفه Anthony Giddens.

حوار: حسين أبو رمّان

تصوير: برايان سكانل

السجل: هل تقدم لنا نبذة عن «جائزة خادم الحرمين»، وما العمل الذي نلتَ عليه الجائزة؟

- كانت مفاجأتي سارّة وبصورة مضاعفة بموضوع الفوز الذي لم أكن أتوقعه بجائزة خادم الحرمين الشريفين الدولية للترجمة عن تعريب **عصر رأس المال** للمؤرخ البريطاني العالمي إيريك هوبْزباوْم. وإلى جانب الرضا الشخصي، كان منْح الجائزة لي وبهذا الكتاب تحديداً، مصدراً آخر للدهشة والاعتزاز. وقد مُنحت الجائزة للمترجم لأمانة النقل والأسلوب المشرق في العبارات المنتقاة للنص العربي لهذا الكتاب، مع المحافظة على الأمانة العلمية وحقوق النشر وفقاً للأصول. والجائزة سنوية، وقد فزت بها في عامها الثاني، وهي تقدَّم للمترجمين من الجنسيات المختلفة، من العربية وإليها.

أنا مَدين في نشأتي التعليمية لثلاثة من أساتذتي في الكرك

السجل: نودّ أن تعرّفنا على المؤرخ هوبْزباوْم.

- هو آخر المؤرخين العظام الأحياء على الصعيد العالمي، بعد فرنان بروديل الذي توفي قبل سنوات. وما زال هوبْزباوْم يكتب بعد أن نيّف على التسعين، وهو يهودي أصلاً، لكنه معادٍ للصهيونية وأنكر يهوديته. ومن مميزاته أنه لا يؤرخ تأريخاً وصفياً، بل يتناول الأعماق والأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية والفكرية ودلالاتها للمراحل التاريخية التي يعالجها، وبخاصة في ثلاثيته المرجعية، بل في رباعيته المشهورة المتمثلة في **عصر الثورة**، **عصر رأس المال**، و**عصر الإمبراطورية** عن التاريخ العالمي منذ الثورتَين الصناعية والفرنسية وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى، تلاها في وقت لاحق **عصر التطرفات** منذ الحرب الكونية الأولى وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي.

السجل: وماذا عن جائزة الشيخ زايد؟

- هي الأولى التي مُنحتها وفي سنتها الثانية عن ترجمتي «المختلفة» لمجلد عالم الاجتماع البريطاني الموسوعي أنتوني غِدِنْز. والجائزة تعطى لأنشطة ثقافية عدة، منها ما يتصل بالترجمة إلى اللغة العربية. وقد ترشح لهذه الجائزة من خلال دُور نشر عربية 700 كتاب. لماذا كانت الترجمة مختلفة؟ لأنني أدخلتُ بعد الاستئذان من المؤلف والناشر، ما يمكن تسميته: مدخلات عربية لعدد كبير من مختصي العلوم الاجتماعية العربية والمفكرين العرب المعاصرين، وضعتها في أطر محددة داخل النص المترجم، كما أضفت لكل فصل من الكتاب مجموعة من الأسئلة المتعلقة بواقع المجتمعات العربية.

السجل: هل تعرّفنا على غِدِنْز؟

- إنه من أبرز علماء الاجتماع المحدثين، وقد كان إلى عهد قريب رئيساً لجامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وضع ما يزيد على 20 مؤلَّفاً في علم الاجتماع. وقد عمل مستشاراً لـ توني بلير في بداية عهده برئاسة الحكومة البريطانية وحزب العمال، ثم انفصل عنه وعن الحزب بعد القرار البريطاني في غزو العراق. له مساهمات معروفة في النظرية السوسيولوجية المعاصرة، لكنه في هذا الكتاب يحلل شتى الظواهر في المجتمعات النامية والآخذة في النمو.

السجل: إلى ماذا تعزو إتقانك للّغة الإنجليزية؟

- أدركت منذ صغري بأن الانكشاف على العالم المعرفي، وبخاصة في الجانب الإبداعي، يقتضي التمكّن من جسر آخر للعبور إلى الثقافات المختلفة. وكان المتاح هو اللغة الإنجليزية التي برعت فيها إلى حدّ أهّلني للانتقال مبعوثاً إلى الجامعة الأميركية في بيروت لدراسة الأدب العربي ثم الأدب الإنجليزي ثم علم الاجتماع. وأنا مدين في نشأتي التعليمية لثلاثة من أساتذتي في الكرك: نسيم مدانات مدرّس اللغة الإنجليزية، وكمال مصاروة مدرّس الرياضيات، وخليل كركي مدرّس اللغة العربية. وبعد هؤلاء، أنا مدين للجامعة الأميركية في بيروت لما كانت تنطوي عليه من أجواء حرية، وأجواء بحث واستقصاء ورغبة في الاستزادة من المعرفة الفكرية والعلمية.

السجل: كيف اكتسبت مهاراتك في الترجمة؟

- البدايات كانت على سبيل الهواية، وما زالت لدي الحماسة لنصوص معينة أكثر منها على سبيل الاحتراف. وبدأت بوصفي من الشعراء «الطليعيين» في الستينيات بترجمة الشعر عن الإنجليزية حتى لشعراء غير إنجليز. الشعر هو الذي حبّبني بالترجمة من أجل الاستزادة، وبتعلم اللغات الأجنبية بقصد القراءات الإبداعية. وترجمتُ كتباً إبداعية عدة إلى أن بدأت مرحلة الترجمة الاحترافية الانتقائية الجادّة مع قيامنا، مصطفى الحمارنة وأنا، بإنشاء مؤسسة ترجمان.

السجل: هل الترجمة فن أم علم؟

- هذا سؤال بسيط يتطلب إجابة مركّبة، وربما معقّدة. فبين كون الترجمة علماً وفناً في آن معاً، أضيف: البعد الإبداعي. فذلك هو العنصر الذي يجعل من المترجم الملتزم بالأصول العلمية وأمانة النقل، والمتمكّن من ناصية اللغة التي يترجم منها وإليها، مشاركاً في عملية الخلق والابتكار في التعبير اللغوي والأسلوبي عن النص الأصلي.

السجل: إلى أي مدى تعدّ أسرتك الصغيرة عوناً لك على الإبداع؟

- أكرمت بزوجة وعائلة ليست بعيدة عن أجواء الثقافة والأدب والإبداع؛ ليلى الأطرش إعلامية وروائية؛ وأبنائي، باستثناء «تميم» الذي يعمل في هندسة البترول والطاقة، فهما «دانا»، و«مادا» اللتان تتبوآن مناصب إعلامية مسؤولة في الأردن، بعد خبرة في قناة **الجزيرة**.

السجل: ما المؤسسات التي رعت إنتاجك من المترجمات؟

- منذ ست سنوات أنا ملتزم بالعمل مع مؤسستين للترجمة والنشر، ومن خلالهما: الأولى مؤسسة ترجمان التي أسست في عمّان العام 2003 بعد نزوة نبيلة وعلى فنجان قهوة بيني وبين مصطفى الحمارنة. هذه المؤسسة تقوم بالاتصالات اللازمة للحصول على حقوق الترجمة والنشر من الناشر والمؤلف الأجنبي وفقاً للأصول، كما تتولى جمع التمويل الطوعي وغير المشروط من مؤسسات أردنية لدعم عمليات الترجمة. والثانية، هي المنظمة العربية للترجمة في بيروت، التي تعمل برئاسة الطاهر لبيب تحت مظلة مركز دراسات الوحدة العربية. وقد عقدنا تحالفاً وشراكة استراتيجية بين ترجمان وتلك المنظمة، بحيث تتولى الأولى الحصول على حقوق النشر ثم الترجمة، وتتولى الثانية نشر وتوزيع الكتب المترجمة.

السجل: ما الصلة بين كونك مستشاراً في مكافحة الفقر، وشاعراً، لك قصائد في الحب؟

- ليس من صلةٍ مباشرة بين الجانبين. لكن القضايا الاجتماعية والعامة كانت من جملة المحاور التي تناولتها القصائد التي أصدرتها في ديوانَي شعر في السبعينيات وأواخر الثمانينيات، هما: **كلمات على الرمل**، و**الحب مثلاً وقصائد أخرى**. أما انشغالي بالقضايا الاجتماعية وهموم التنمية، فذلك مجال آخر ليس إبداعياً بالمفهوم العام، لكنه يلتزم بمنهجية موضوعية وعلمية لا شأن لها بالشعر أو الثقافة بعامة، إلا بوصفهما من ظواهر الحياة اليومية الاجتماعية.

السجل: ما المطلوب ليتقن الطالبُ لغةً أجنبية؟

- نظامنا التعليمي الجامعي يعتوره القصور، من ذلك بالطبع العجزُ في لغة أجنبية غير عربية، مع أن وضع الأردن أفضل من كثير من البلدان العربية. ويرتبط ذلك بالتعليم الذي يقتصر على التلقين الأعمى وكبح ميول البحث. ويقتضي الأمر إقرار مساق أو اثنين في مستهل المرحلة الجامعية الأولى بلغة أجنبية في موضوع البحث الذي يدرسه الطالب الجامعي، مع إذكاء روح البحث والاستقصاء فيه. ■

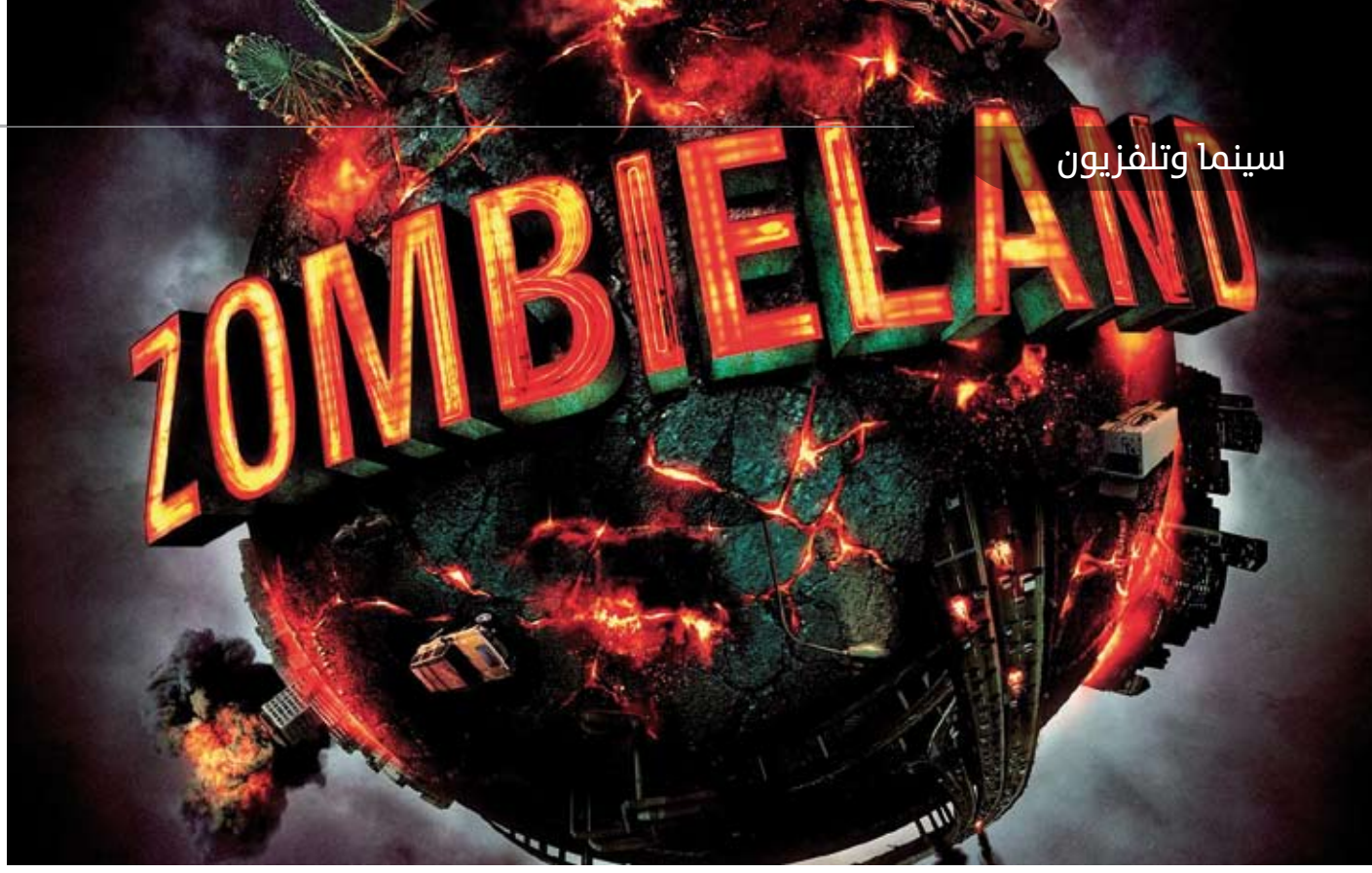

«أرض زومبي»: شلالات دم وضحك

محمود الزواوي

فوجئ نقاد سينمائيون بصعود فيلم الرعب الكوميدي «أرض زومبي» **Zombieland** إلى المركز الأول في قائمة الأفلام التي حققت أعلى الإيرادات في صالات العرض الأميركية، إذ حصد الفيلم 31 مليون دولار خلال الأسبوع الأول لعرضه في 3900 من دور السينما، مسجلاً بذلك ثاني أعلى إيرادات في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة في تاريخ أفلام هذا النوع السينمائي الفرعي لأفلام الرعب.

«أرض زومبي» هو ثاني أفلام المخرج روبن فلايشر، ويستند إلى قصة خيالية للكاتبين السينمائيين: ريت ريس وبول ويرنيك. تدور أحداثه حول تعرُّض كوكب الأرض إلى فيروس ناشئ عن مرض جنون البقر، يسبب عدوى رهيبة يتحول فيها الناس إلى كائنات غريبة أو «زومبي» بمجرد تعرضهم للعضّ من أي شخص مصاب بالمرض. ولم يبقَ سوى عدد قليل من الأشخاص الناجين من الإصابة بالمرض، يحاولون البقاء على قيد الحياة والتخلص من كائنات زومبي مخيفة الشكل.

الشخصيات الأربع الرئيسة في الفيلم: شابان وفتاتان. الشاب الأول هو كولومبوس، يؤدي دوره جيسي أيزنبيرج، وهو طالب في جامعة تكساس يحاول العودة إلى مسقط رأسه مدينة كولومبوس التي يحمل اسمها التي تقع في ولاية أوهايو، آملاً في أن يكون والداه على قيد الحياة. يعاني الشاب من اضطراب المخاوف المرضية، وبخاصة الخوف من المهرّجين. ويقوم الممثل نفسه بدور الراوي في الفيلم.

الشاب الثاني هو تالاهاسي، يؤدي دوره وودي هاريلسون، الذي يقود سيارة كاديلاك فارهة ويحاول الذهاب إلى مدينة تالاهاسي التي يحمل اسمها التي تقع في ولاية فلوريدا. ويلتقي الشابان ويسافران معاً ويواصلان التخلص من كائنات زومبي بشتى الطرق.

الشخصيتان الأخريان هما الشقيقتان ويتشيتا، أدت دورها إيما ستون، التي تحمل اسم مدينة بولاية كانزاس؛ وليتيل روك، أدت الدور أبيجيل بريسلين، التي تحمل اسم مدينة بولاية أركنسو. تلتقي هاتان الفتاتان اللعوبتان بالشابين وترافقانهما في السيارة وتحتالان عليهما وتفترقان عنهما ثم تلتقيان بهما مرة أخرى. ويغير الأربعة طريقهم ويتوجهون في السيارة غرباً إلى أن يصلوا إلى هوليوود، حيث يلتقون بالنجم الكوميدي بيل موري الذي يقيم في منزل فخم. ويقوم موري بدور فخري في الفيلم يمثل نفسه فيه، ويخطف الأضواء في دوره القصير. يتوجه الأربعة في نهاية المطاف إلى مدينة للملاهي قرب مدينة لوس أنجيليس، اعتقاداً من الفتاتين بأن هذا المكان خالٍ من كائنات زومبي.

وسط مشاهد الرعب الدموية والمواقف الكوميدية الساخرة التي يقودها هاريلسون بحرفية عالية، تتخلل أحداث الفيلم علاقة غرامية بين كولومبوس وويتشيتا.

يجمع فيلم «أرض زومبي» بين كائنات زومبي الغريبة والأحداث المرعبة والمواقف الساخرة، إلا أن الطابع الكوميدي هو المهيمن. لعل ذلك يفسر تجاوب الجمهور مع هذا الفيلم، خلافاً لموقف الجمهور من معظم أفلام الرعب الكوميدية الساخرة التي لم تجذبه، بسبب التناقض الكامن في طبيعة قصصها، بين الجانب الكوميدي الترفيهي الخفيف من جهة، وبين جانب الرعب الدرامي شديد الوطأة من جهة أخرى.

يتميز «أرض زومبي» ببراعة إخراجه على يد روبن فلايشر الذي نجح في إبراز الجانب الكوميدي للفيلم رغم شلالات الدم التي تتدفق من كائنات زومبي، وبتقنيته العالية. كما يتميز الفيلم بقوة أداء ممثليه الرئيسيين ، وفي مقدمتهم هاريلسون في أقوى أدواره السينمائية حتى الآن، وبالتآلف العفوي الطبيعي في العلاقات بين أبطال الفيلم.

ينتمي الفيلم على صعيد معين إلى أفلام الطريق. ويتضح من سياق القصة أن الرحلة بحد ذاتها أهم من الهدف المقصود أو الغاية المنشودة في نهاية أحداث القصة، إذ تحفل قصة الفيلم بالأحداث المتلاحقة والمغامرات المثيرة والمشاهد الدموية والمواقف الكوميدية الساخرة، كما أنها تُبرز العلاقات الحميمة التي تنشأ بين أبطال الفيلم، بما في ذلك علاقة الصداقة والتفاهم التدريجية بين الشابَّين، والعلاقة القوية بين الشقيقتين، والعلاقة الغرامية بين اثنين من أبطال الفيلم.

يُشار إلى أنه عُرض على الممثل والراقص الراحل باتريك سويزي القيام بدور فخري في الفيلم في دور زومبي، وذلك على غرار الدور الفخري لموري، إلا أنه اعتذر عن ذلك بعد أن اكتُشفت إصابته بمرض السرطان الذي أدى إلى رحيله أخيراً. كما عُرضت أدوار فخرية مماثلة على عدد من الممثلين في هوليوود، منهم: كيفين بيكون، جو بيشي، مارك هاميل جون – كلود فان دام، ماثيو ماكوناكي ودوين جونسون.

ومن المفارقات المتعلقة بهذا الفيلم، أن بطله هاريلسون، الذي يحمل اسم مدينة كولومبوس في الفيلم، كان اعتُقل في تلك المدينة العام 1983 قبل أن يكتسب شهرته كممثل، بتهمة الإخلال بالنظام، إذ كان يرقص في الشارع، ما أدى إلى توقُّف حركة مرور السيارات. وقام بعد اعتقاله بالقفز فوق سيارة الشرطة ومهاجمة أحد رجُلي الأمن اللذين ألقيا القبض عليه. ■

من الطبيعة اليك

- خالي من النكهات الصناعية
- خالي من المواد الحافظة
- بدون سكر مضاف
- خالي من الالوان الصناعية او الطبيعية
- بدون بدائل السكر (المحلّيات الصناعية)

Tipco®

أنعش أيامك

أطلبها الآن من الوكيل في الأردن مؤسسة رائد ناصر الدين التجارية

عمان-المقابلين - هاتف: ٤٢٠٤٦٣٧ فاكس: ٤٢٠٤٦٤٧ موبايل: ٠٧٩٩٤٤٤٨٠٩ - ٠٧٩٩٥٨٨٨٠٣

غيتار ستانلي جوردان:

لمسات الفرح بعد أنغام العذاب

وسط جمهور كبير ملأ ردهات المسرح وامتدّ إلى خارجه، أطل عازف الجاز الأميركي الشهير ستانلي جوردان، حاملاً غيتاره الذي أراد له أن يكون أكثر من آلة عزف: معشوقة يهمس لها ويداعبها وتتوحد روحه بها.

الحفل نظمه القسم الثقافي في السفارة الأميركية بعمّان، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2009، بمناسبة مضي ستين عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الأردن والولايات المتحدة الأميركية، وقدم جوردان فيه حواراً مع الغيتار عبر أداء جسدي أكثر منه موسيقياً؛ يدان تداعبان أوتار الغيتار، وجه تتقلص ملامحه بانفعال، حركة رأس متسارعة، قدمان تضربان الأرض بخفة، وأنفاس تلاحق هبوط الموسيقى أو خفوتها.

بعد تصفيق حار وهتافات مرحّبة، قدم جوردان مقطوعات من ألبومه «عَظَمَة الطبيعة» **State of Nature**، معتمداً، إلى جانب النقر على الأوتار بيديه حيناً وبوجهه ورأسه حيناً آخر، على تقنيات موسيقية مبتكرة، مثل العزف على الغيتار والبيانو في الوقت نفسه، أو العزف على غيتارَين معاً، إضافة إلى دمج أصوات من الطبيعة كان سجّلها سابقاً.

المقطوعات المركّبة كشفت عن رغبة أصيلة لدى الفنان، لتطوير موسيقى الجاز التي ارتبطت منذ ظهورها في منتصف القرن التاسع عشر بالأميركيين الأفارقة، وذلك بعد إلغاء نظام الرق، إذ بدأت الموسيقى الأوروبية تختلط بشكل تدريجي بالإيقاعات والألحان التي احتفظ بها الزنوج وتوارثوها جيلاً بعد آخر، عبر ترديدها أثناء العمل في حقول القطن أو في ليالي سمرهم. وامتزجت الألحان الإفريقية بتلك التي تعلّموها في الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانية، معبّرةً عن عذاباتهم بسبب عبودية كثيراً ما عانوا منها.

لفترة طويلة، ظلت موسيقى الجاز حكراً على الموسيقيين السود الذين طوّروا إرثهم الموسيقي وأضافوا إليه وجددوا فيه، من مثل: تومي دورساي وشقيقه ويني جودمان، ولويس آرمسترونج وديزي جليسبي. بدوره، أدخل جوردان عبر أدائه الموسيقي المذهل، واستخدامه جميعَ حواسه أثناء العزف، صوتاً جديداً لموسيقى الجاز، كما جدّد في عدد من المقطوعات الكلاسيكية مضيفاً بصمته الخاصة، من مثل كونشيرتو البيانو 21 لموزارت.

بمصاحبة الموسيقي الأردني عمر الفقير على البيانو، قدم جوردان مقطوعة من البلوز تناغَمَ الثنائي في أدائها، وواصلا عزف مقطوعة «وين عَ رام اللّه»، ليختتما الحفل بمقطوعة «سلّم النعيم» **stairway to heaven** التي تفاعل معها جمهور مسرح مركز الحسين الثقافي، ووقف طويلاً محيّياً عظمة الإبداع وتفرُّد الفنان.

وكان ألبوم جوردان الأول «لمسة سحرية» **Magic Touch** رُشّح لجائزة غرامي للموسيقى العام 1985، ولفت الأنظار إلى موهبته وجدّته. وبحسب ما صرّح به جوردان لـ**السجل**، فإن ألبومه الأخير «عظَمة الطبيعة»، يستكشف «رحلة المرء الداخلية ليجد الإنسانَ الجيد في نفسه، من خلال تآلفه مع ذاته ومع الطبيعة من حوله حيث منبع الحكمة والذكاء».

حضر الحفلَ جمهور من فئات عمرية مختلفة، ومن طبقات اجتماعية متعددة، مع حضور كبير لأجانب، سواء من السياح، أو المقيمين في الأردن، ومن بينهم العاملون في السفارة الأميركية لكونه أميركياً. ■

«حكاية عمّانية شركسية»:

المدينة تحتضن أبناءها

عبر لوحات راقصة مصحوبة بالموسيقى، روت فرقة النادي الأهلي للفلكلور الشركسي – كوبان، حكاية عمّان الحديثة على طريقتها. فقد أضاء شبّانٌ وصبايا أرجاء المدرج الروماني الذي احتضن الشركس ذات هجرة فُرضت عليهم العام 1878، وظهروا مثل فَراشات تزيّن المكان؛ مبهجة، خفيفة، مدهشة ورقيقة.

بثياب شركسية بيضاء تنسدل على الجسد وتغطّيه للصبايا، وأخرى سوداء تبلغ الركبة تحتها بنطال ضيق للشبّان، دخل الراقصون بالتتابع وتوزعوا في أسراب وتشكيلات جمالية فوق المسرح، ليقدموا لوحة تعبّر عن روح الفروسية والكبرياء، إذ تتحرك القدم في محاكاة لحركة أقدام الخيل، بينما تحلّق الذرعان كما لو كانا جناحَي نسر. فيما تتمايل الفتيات بنعومة وأنفة، وكأنّهن كائنات ملائكية أو بجعات بِيض يسبحن في بحيرة.

توالت اللوحات الراقصة، أدى بعضَها الشبّان والفتيات معاً، وبعضها الآخر تفردت به الصبايا حيناً، أو الشبّان حيناً آخر. السمة الواضحة في اللوحات استعراض الفتى لقوته وإظهار شجاعته، وهذا متأتٍّ من أن المجتمع الشركسي، تاريخياً، عاش سنواتٍ من الحروب، بخاصة حربه مع القياصرة في القرن الثامن عشر التي امتدت لأكثر من 150 عاماً، فمن الطبيعي انعكاس حالة الحرب على مفردات حياتهم وتفاصيلها.

أما الصبايا، فمثلت حركاتهن الرشيقة بين الفتيان، اقتراباً وابتعاداً، طبيعة العلاقة التي تجمع الشاب والفتاة، التي تقوم على الاحترام، إذ يُنظر للمرأة في المجتمع الشركسي بقدسية، وترتبط غالباً بالأرض/ الأم، والطبيعة/العطاء.

العرض الراقص الذي حمل عنوان «حكاية عمّانية شركسية» قام على حبكة إخراجية تجمع ما بين الرقص والغناء والتمثيل والمؤثرات المسرحية، وقد برزَ فيه تمازج فريد بين تاريخ الشركس وفلكلورهم الذي احتضنوه جيلاً بعد آخر، وبين تاريخ عمّان الحديث، وتطورها لتصبح عاصمة للبلاد.

التنظيم العالي والاهتمام في كل مفردة من مفردات العرض، سمةٌ واضحة في ما قدمته الفرقة مساء السبت 10 تشرين الأول/أكتوبر 2009، احتفالاً بمئوية عمّان. وحول ذلك، قال عضو مجلس إدارة النادي الأهلي سامر برقش لـ **السجل**، إن التحضير لهذا العرض بدأ قبل تسعة أشهر، إذ تم تشكيل لجنة إخراج متخصصة، واستقطاب كوادر فنية متكاملة للقيام بأعمال الهندسية والديكور وضبط الصوت.

فريال جانبيك، حضرت الحفل، وقالت لـ **السجل**: «أجمل ما في العرض تأكيده أن هوية الشعوب لا تنصهر وتضيع بهجرتهم من أرضهم، وأنهم يحافظون على عاداتهم وتقاليدهم المتوارثة». أما يعقوب الناصر، فرأى أن أجمل ما في العرض أنه «يكشف عن الاندماج والتناغم بين الأردنيين، مهما تعددت أصولهم ومنابتهم». ■

تصوير: برايان سكانل

تصوير: برايان سكانل

معرض «روح القدس»:

جاذبية الثوب الفلسطيني

ما إن تطأ قدما الزائر عتبات معرض «روح القدس»، حتى يُفاجأ بجاذبية الأثواب والشالات الفلاّحية المطرّزة التي شكّلت ما يشبه جدارية فنية تنبض بالحياة.

ثمة ثوب عرس أبيض زُركش بتطريزات لونية منتقاة، وثوب آخر أضفت التطريزاتُ المحدِّدَة لقَصَّته الهندسية أنوثةً فائضة عليه، وهناك ثوب بنّي طُرِّز بإتقان بخيوط القصب، وخريطة لفلسطين عُلّقت على الجدار بشموخ، وجوار كل ركن مخصص لمدينة رمزٌ يحيل إليها؛ حيث المسجد رمز لمدينة رام اللّه، وشجرة البرتقال رمز ليافا، والمسجد الأقصى رمز للقدس، والكنيسة رمز لبيت لحم، وشجرة السرو لأريحا، والجمل لبئر السبع.

هي رسالة فنية ثقافية أرادت مصممة الأزياء الشابة ليزا إسماعيل بثّها للجمهور عبر اختيارها عرضَ الأثواب بعيداً عن الطريقة التقليدية التي تتطلب مسرحاً وعارضات. تقول إسماعيل لـ **السّجل**: «أريد أن يحكي العرض قِصّة الثوب الفلسطيني. كل غرزة في الثوب وكل قُطبة عليه لوحة تستحق الاحترام والتقدير بعيداً عن فكرة العرض التجاري أو السريع الذي لا يترك للمشاهد فرصة التأمل بمنمنمات الثوب ودلالاتها العميقة». وتضيف: «الثوب الفلسطيني المطرّز جزء من تراثنا وذاكرتنا، يجب الحفاظ عليه والتصدّي للمحاولات الإسرائيلية الرامية لتشويهه وسرقته منا».

المعرض الذي افتتحه وزير الثقافة صبري الربيحات في قاعة فخر النساء زيد بالمركز الثقافي الملكي، 18 – 25 تشرين الأول/أكتوبر 2009، اشتمل على جناحَين: الأول خُصص لأثواب قديمة جمعتها ليزا على مدى سنوات من نساء في عائلتها أو من عائلات أخرى ومن محلات بيع الأثواب أيضاً، وقد تُركت على حالها دونما ترميم أو رتق، لأن المصممة ترى في اهتراء الثوب «قيمة مضافة له».

إحدى الزائرات قالت لـ **السّجل**: «كأنني أستشعر روح تلك التي ارتدته ذات يوم»، مؤشرةً على ثوبٍ راقَ لها، فأعربت ليزا عن سعادتها وهي تخاطبها برضا: «الحمد للّه أن رسالتي وصلت».

تتحدث ليزا بحماسة شارحةً معاني الرسمات التي وُشِّحت بها الأثواب، أو ما تدلّ عليه دنانير الذهب والفضّة التي تزينها. أيقونة الطاووس مثلاً تفضّلها السيدات اللواتي تقدَّمَ بهن العمر وأصبح لهن مكانة مميزة في إطار العائلة، أما وردة الجوري والزنبق فتنتشر على أثواب الفتيات، لإظار أنوثتهن وشبابهن، فيما تُستخدم قطبة «الملك» لثوب العروس.

من اللافت تلك الدقة في تزيين حواف الثوب القديم بألوان متعددة. تؤكد إسماعيل أن كل لون يحمل دلالة؛ فالبرتقالي يدل على أن المرأة التي ترتديه متزوجة، أما الأزرق فهو للأرملة، فيما يؤشر الأصفر للمطلّقة، والأخضر للفتاة التي لم تتزوج بعد.

الجناح الثاني من المعرض الذي نظمته جمعية صنّاع الحرف التقليدية، اشتمل على تصميمات حديثة، اعتمدت فيها ليزا على أقمشة الشيفون والأورغانزا والساتان والحرير، مع قَصّات تُناسب الأعمار المختلفة وإيقاع العصر، من فساتين السهرة، والأفرهولات، والجاكيتات، وجميعها مطرّزة بألوان زاهية وموشّحة بالخرز اللامع.

إلى جانب الأثواب، عرضت المصممة مجموعة من الحلي التي كانت تتزين بها النساء قبل عقود خلت، مثل القلائد والأساور والخواتم المصنوعة من العقيق والفيروز والفضة، إضافة إلى مشط مصنوع من العظم ومزيَّن بالمعدن والأحجار الكريمة. وقد عُلّقت على جدران المعرض لوحاتٌ من مركز التراث الفلسطيني لنساء يرتدين الثوب المطرز الذي يتواءم مع الأعمال التي يقمن بها، من جني الثمار وطحن الحبوب وحمل قِرَب الماء. ■

«عائد إلى حيفا»:

مونودراما تستحضر المأساة

عبر لغةٍ وسيطة قوامُها الحركة الدرامية المؤثرة والصوت متعدد الطبقات، تواصَل المشاهدون مع عرض «عائد إلى حيفا» المُعَدّ عن نص رواية غسان كنفاني التي تحمل الاسم نفسه.

العرض الذي أخرجه يحيى البشتاوي، أدى دور البطولة فيه غنام غنام مُظهراً قدرةً معرفية وأداءً متميزاً في التحكم بتقنيات الجسد والصوت للتعبير عن حالات إنسانية شديدة التناقض والاختلاف لا يجمعها سوى أن ممثلاً واحداً يتقمص أدوارها جميعاً بالتناوب وبالتداخل في ما بينها أيضاً.

عُرضت المسرحية ضمن مهرجان «عشيات طقوس المسرحية» في دورته الثانية التي حملت شعار «مؤاب غزة»، بتنظيم من فرقة طقوس الأردنية، خلال الفترة 17 – 21 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

وقد بدا أن العرض لم يحْتَج وسيلة مساعدة تضاف إلى جسد الممثل الذي شكّل المفردةَ الرئيسة والوحيدة على أرضية خشبة المسرح الدائري في المركز الثقافي الملكي، تلك التي خَلَتْ من الناحية البصرية من مفردات السينوغرافيا التي أعدها فراس الريموني، فالديكور انحصر في أسلاك شائكة طوّقت المسرح، وما يشبه سلّماً متعدد الاستخدامات، أما الإكسسوارات فحَطّةٌ للرأس وطاقية ونظارة شمسية ارتداها الممثل للإحالة إلى الشخصيات التي تقمصها، ما يُدرج المسرحية ضمن مفهوم «المسرح الفقير».

بُني العرض وفق لوحات تعبيرية تُدين الواقع المرير الذي يعانيه الشعب الفلسطيني، جراء الممارسات الصهيونية، والصراعات الداخلية بين «الأشقّاء»، وفقدان الأمل بالخلاص الحقيقي.

جاء ذلك عبر قصة «سعيد» الذي انضم ابنه الأصغر، للمقاومة، فاعتقلت الشرطة الفلسطينية هذا الابن بحجة حمايته من الإسرائيليين، لكنه ما لبث أن مات بالسكتة القلبية بعد سماعه باقتتال الفلسطينيين. تلك الحادثة حفزت الأب للعودة بحثاً عن ابنه الأكبر، خلدون، الذي تركه في حيفا بعد أن أُجبر هو وزوجته على الرحيل منها العام 1948. وعندما عاد مع زوجته إلى حيفا العام 1967 وجدا أن خلدون أصبح اسمه «ديفيد»، واكتشفا أنه انضم للجيش الاحتياطي الإسرائيلي، وبدوره، أنكر ابنُهما أيَّ صلة له بهما.

ركّزت الرؤية المسرحية على حركة الجسد للتعبير عن الصراعات العاطفية والإنسانية والوجودية، التي تُراوح بين الوجداني البسيط والأيديولوجي المركّب، خالصةً إلى أن خيار المقاومة هو الحل.

هذه الرؤية عزّزتها مؤثرات الصوتية صممها مراد دمرجيان، قوامُها تنغيمات الآهات وأغانٍ من الموروث الشعبي تستحضر المأساة والأحداث الدامية التي عُرضت وفقَ تقنية تَناسُل الحكاية عبر الاستذكارات والاسترجاعات الزمنية، فبدت البطولةُ الفردية لغنام في حقيقتها بطولةً إنسانية مأساوية.

ظَهرَ الأداء مقنعاً وبعيداً عن التقليدية والرتابة، إذ تنقل الممثل بمهارة بين حالة الانفعال والغضب والتوتر، وحالة الهدوء والصمت الحزين، وحالة الاسترسال. كما حاول غنام الخروج على نص المسرحية مخاطباً الجمهور، كأنه يقول لهم إنهم شركاء في العرض، وإنه هو أيضاً خارج العرض وواحد من جمهوره.

نالت المسرحية إعجابَ الجمهور، وأثارت الشجن، بخاصة وأن رواية كنفاني التي استُوحي منها نَصّ العرض، كُتبت قبل أربعة عقود، واصفةً أحوال الفلسطينيين آنذاك، وهي الأحوال نفسها التي ما زالوا يعيشونها بمقدار أكبر من الألم. ■

تصوير: برايان سكانل

«الضوء والطبيعة» لعمّار خمّاش:

واحةٌ من الألوان

في معرضه «الضوء والطبيعة» المقام على غاليري نبض، يحتفي الفنان والمعمّاري عمّار خمّاش بالإنسان والطبيعة عبر لوحات تجريدية منفّذة بـالألـوان الزيتية والمائية، تتسم بوحدة لونية قامتُها الأسـود والبني والأصفر بتدرجاتها، مع الاهتمام بالظل والضوء والاشتغال على الشكل الهندسي وفق بنية ذهنية ورؤية توحّد بين الإنسان والطبيعة.

خـمّـاش، المعروف بعشقه للطبيعة والمواقع التراثية، حوّل قاعات الغاليري وممراته في افتتاح معرضه، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2009، إلى واحة من الألوان الحادّة والصاخبة حيناً، والهادئة الساكنة حيناً آخر، حتى ليجد المُشاهد نفسه مدعوًّاً لمحاورة الأرض والسماء والجبال والوديان المظلّلة بنثار ضوء وظلال، والتأمل في عظمتها.

في شهادة حول تجربته في رسم مشاهد من مدينة السلط، يقول خمّاش: «الرسم وسيلة للتدقيق في تفاصيل الواقع.. عندما أرسم مدينة أو قرية أحفظها في ذاكرتي مدى الحياة، وذلك لأن عينَيّ تتجولان على أطراف الأسـوار والنوافذ والأدراج، فإذا قمتُ برسم باب مثلاً، فذلك يعني أنني قد رأيته بتفحُّص، اللوحة تقوم بنشاط العين، الرسم برهان الرؤية».

وفـي مـا يمكن تسميته «بـورتـريـهـات» لوجوه إنسانية، قدم خمّاش لوحات بمقاييس كبيرة، وضربات فرشاة حـادة تتحرر من التفاصيل لصالح استثارة أحاسيس المشاهد والربط بين الأرض بتضاريسها القاسية واللينة، بالشكل الإنساني، وهو ما يؤشر على تجذُّر الإنسان في الأرض وحياة الأرض من خلال الإنسان.

ومما جاء في النشرة التعريفية الخاصة بالمعرض: «خـمّـاش يسبر غـور العملية البصرية للإنسان وتطورها، بدءاً من مهارة الحفاظ على البقاء حتى أكثر ما يمتلك البشر المحدثون من فضول فلسفي. يستغل فـي لـوحـاتـه كـلاً مـن المشهد الطبيعي والإمكانيات البصرية من أجل تحقيق المزيد من الاقتراب من العلاقة الجوهرية العميقة ما بين عقل الإنسان والمشهد الطبيعي الذي يصوغه».

اللوحات المنفذة بالزيت اعتمدت أسلوباً عنيفاً وصاخباً عبر الندوب اللونية التي تُركت على سطح اللوحة، والخطوط التي عَبَرت الكتل اللونية بغير اتجاه، حتى قسمت حدود الوجه وملامحه، لتلج عوالم الأفكار وتثير هواجس النفس والوجدان. بينما جاءت اللوحات المنفذة بالألوان المائية أقل حدّة وصخباً وأكثر إراحة للعين والنفس، بخاصة وأنها اعتمدت الفاتحَ من الألوان.

خمّاش الذي خاض غمار فروع متعددة من الفنون؛ الرسم، علم الحفريات «الأركيولوجيا»، التصوير الفوتوغرافيّ، الكتابة، وتصميم المجوهرات، إضافة إلى نشاطه في مجال الحفاظ على البيئة، قدّم في هذا المعرض تجربة متكاملة تنهل من جمال اللون وهندسة المعمار وانعكاسات الضوء وخصب التراث وغنى الطبيعة.

خلال حفل الافتتاح، وقّع خمّاش كتابه الجديد «الطبيعة القديمة: رسومات فنية لمشاهد طبيعية» الصادر عن مجموعة **images** للنشر بأستراليا. يضم الكتاب صوراً ملونة لرسوماته المستوحاة من الطبيعة منذ أواخر السبعينيات حتى الوقت الحاضر.

خمّاش المولود العام 1960 في عمّان، مهندس يقف وراء تصميمات رفيعة في المنطقة، من بينها تصميم مسجد الناصرة الذي أحدث صخباً وجدالاً لقربه من كنيسة البشارة، ومشروع إعادة إحياء بيلا وادي الأردن الذي تضمّنَ تشييد بيتَي استراحة، أحدهما في بيلا والآخر في أم قيس. وقد نال درجة البكالوريوس في الهندسة المعمّارية من جامعة ساوث ويسترن لويزيانا، 1986، كما درس علم الآثار الإثني في معهد الآثار والأنثربولوجيا في جامعة اليرموك، 1987.■

فرقة يزن الروسان:

أغنيات شبابية تثير الفضول والجدل

كلمات من نبض الشارع مصحوبةً بموسيقى شبابية معاصرة، تلك التي قدمتها فرقة يزن الروسان في مؤسسة خالد شومان – دارة الفنون، وتابعها مئات من الشبّان، جلّهم من طلبة الجامعات وأبناء الطبقة الثرية في المجتمع، حتى نهايتها، في الوقت الذي انسحب فيه أشخاص أكبر سناً، واصفين ما قدِّم بـ«الشذوذ الذوقي» و«التلوث السمعي».

بدأت الحفلة بعرض على الشاشة لأوتوستراد تنطلق فيه سيارة مسرعة، كتقنية جديدة موازية لمفهوم الفيديو كليب، ثم اعتلت الفرقةُ خشبة المسرح وقدمت أولى أغنياتها: «إحنا انحبسنا وهسهسنا/ واحنا تغميس اتغمّسنا/ واحنا انتعل أبو فاطسنا». وخلال ذلك واصلَ الشبان المتحمسون الرقصَ والقفز على إيقاع موسيقي صاخب، إذ تعتمد الفرقة بشكل أساسي، على الآلات الإيقاعية والنفخية إضافة إلى الغيتار، ما صبغَ الحفلةَ بصخب ضاعت في لجّته فرصة التأمل في معنى الكلمات.

انتقل الروسان وفرقته إلى أغنية قُدِّمت وفق لحن يذكّر بأسلوب زياد الرحباني: «يا ترى ناسي/ قلبك قاسي/ إنت أساسي/ استنى اشوي/ صار لك ساعة/ عالسماعة/ عم تحكي/ فهّمني شوي شوي»، ثم قدمت الفرقة أغنية «مش قادر أدخّن/ أنا صدري مسكّر/ أنا لازم أخفّف/ أنا لازم أوقّف».

الحفلة التي استمرت لساعة من الزمن في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2009، كان اللافت فيها، أن من لا يستهويهم هذا النوع من الموسيقى يجيدون انتقاده بشكل لاذع، كما يجيد محبّوه أيضاً الدفاع عنه والترويج له. السيدة هناء الرنتيسي التي تابعت الحفلة لدقائق، ثم انسلّت من بين حشد الجمهور مغادرةً المكان، قالت لـ **السجل** إن ما تقدّمه هذه الفرقة ومثيلاتها، يعبّر عن حالة من التشتت والعبث يعيشها الشبان، تقودهم إلى تقليد نمط غربي بصيغة عربية، ما يُنتج في النهاية شكلاً أقرب إلى «المسخ»، بحسب تعبيرها.

أما إيمان، الطالبة في السنة الرابعة بالجامعة، فتؤكد: «هذه الموسيقى تعبّر عنّا، نحن الجيل الشاب»، فيما قال خالد سيف، طالب جامعي أيضاً: «هي موسيقى مرحة تدفعنا للتفاعل معها، وتنتقد الظروف الصعبة التي يعيشها الشبان».

فرقة يزن الروسان التي تضم: وسام قطاونة، حمزة أرناؤوط، بشار عبد الغني، أفو دمرجيان وبرهان العلي، تُضاف إلى فرق شابة أخرى حققت نجاحاً ملحوظاً على الساحة المحلية، وتعدَّتها إلى الساحتين العربية والدولية، عبر تقديم نوع من الموسيقى يدمج بين أساليب البوب والجاز والروك الغربية، بطريقة عربية وكلمات بلهجة محكية، بما يُنظَر إليه على أنه أحد أشكال التمرد على الأنواع الموسيقية الشرقية السائدة. ومن تلك الفرق: «شو هالإيام»، «عزيز مرقة وراز»، «زمن الزعتر» وفرقة الروك الأردني «جدل».

وفيما يذهب بعضهم إلى أن هذه الفرق التي نهضت استجابةً لتغيرات العصر والثورة المعلوماتية التي رافقها انفتاح على الأنماط الفنية الغربية، بخاصة الموسيقى، تمثل «ظاهرة طارئة لن تتمكن من الاستمرار والنماء»، وأن ما تقدمه «مجرد ضجيج وتعبيرات أزمة هوية»، فإن هناك من يرى عكس ذلك، معتقداً أن فِرَقاً من هذا النوع ستواصل ما حققته من نجاحات عبر مشاركتها في مهرجانات عربية ودولية، إضافة إلى مهرجانات محلية «مرموقة»، من مثل: مهرجان الأردن، مهرجان موسيقى البلد، ومهرجان صيف عمّان.

وسواء رفضَ بعضهم هذا النوع من الغناء والموسيقى أو تقبَّله، فإن في حفلة الروسان التي ضاقت بجمهورها أروقةُ ساحة كنيسة الآثار في دارة الفنون، والإقبال الكبير على اقتناء القرص الإلكتروني الخاص بالفرقة، ما يؤكد أن هذه الظاهرة الموسيقية وجدت لها قاعدة لا يُستهان بها من المريدين والمستمعين، وأنها على ما يبدو ستواصل انتشارها كما النار في الهشيم. ■

«من يحب الأردن أكثر مني؟»:

طفولة تجوب أرجاء البلاد

ندين، طفلٌ يزور مناطق مختلفة في البلاد، ويتعرف على طقوس وممارسات وعادات وقيم راسخة في الوجدان الشعبي، كاشفاً عن حبٍّ كبير للأردن وافتخارٍ به وانتماءٍ له.

هذا ما تتضمنه «من يحب الأردن أكثر مني؟»، القصةُ التي أصدرتها الكاتبة وفاء القسوس في كتاب، وأقيم حفل توقيع لها برعاية الأميرة عالية الطباع في المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة، في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

القصة تخاطب الفئة العمرية 6-10 سنوات. هذا التحديد، كما تقول القسوس لـ **السّجل**، جاء نتيجة خبرتها في قراءة القصص على مسامع أطفال من فئات عمرية مختلفة، ما ساعدها في توجيه بوصلتها في وصف الأحداث والأماكن، واختيار الشخوص ومستوى اللغة بما يناسب وعي هذه الفئة واهتماماتها.

في صالة الطابق الثاني في المتحف، تجمّع الأطفال مفترشين الأرض في المقدمة، لمشاهدة القصة وسماعها عبر شاشة جرى تصميم العرض فيها بطريقة الغرافيك، إذ تنفتح صفحات القصة ويبدأ الراوي، بصوت طفل، سرد تفاصيلها، بينما يتابع الصغار مجريات الأحداث؛ ينجذبون إليها حيناً، ويتلهّون عنها حيناً آخر.

القسوس وقفت إلى جوار الأطفال، وحاولت التدخل غير مرة لإعادة انتباه الصغار للعرض، وإنشاء حالة من التفاعل والتواصل عبر السؤال حيناً والحوار حيناً آخر. لذلك بدت الشاشة عنصراً ثقيلاً على العرض يمكن أن يُستبدل به وقوفُ الكاتبة أو شخص ينوب عنها أمام الأطفال، وسرد القصة عليهم وفقاً للأسلوب الدارج في المدرسة القائم على التلقي المباشر.

إضافةً إلى الكتاب وشاشة العرض، اشتمل الحفل على قرص إلكتروني للقصة يتضمن ألعاباً تفاعلية تخدم، بحسب القسوس، الأهداف التربوية والتعليمية للقصة: «غرس محبة الوطن والانتماء له في نفوس الأطفال، وتعريفهم بالمحافظات في المملكة عبر الخريطة».

على هامش الحفل، عُرضت رسوم القصة المنفذة بريشة السورية لجينة الأصيل. عدد من الحضور، بخاصة من الفنانين، أبدوا استغرابهم من استعانة الكاتبة بفنانة غير أردنية لرسم تفاصيل الحياة الأردنية. هذا الخيار، بحسب ما أوضحت القسوس لـ **السّجل**: «لم يكن الأول»، مؤكدةً: «حاولت، لعام، التعاون مع رسامين من الأردن ولم أوفَّق»، وأضافت أن الفنانة ترددت في تنفيذ الرسوم، لذا زودتها القسوس بكتب وصور وأفلام «تساعد في تشكيل صور ولوحات منسجمة مع مضمون القصة».

المعرض متعدد المنتجات المستوحاة من أجواء القصة، والذي خُصّص جزء من ريعه لصندوق الأمان لمستقبل الأيتام، «يشكّل خطوة للترويج للكتاب الموجّه للطفل»، كما ترى القسوس، فليس هناك دور نشر متخصصة في نشر النتاج المقدم للطفل في الأردن، مما يُلقي المسؤولية في توزيع الكتاب على عاتق المؤلف.

تقول القسوس إنها ستقوم بزيارة مدارس في مدن مختلفة، وقراءة القصة للأطفال، ما يتيح لها: «التعرف على ردود فعلهم وملاحظاتهم بشكل مباشر». ■

تصوير: برايان سكانل

مواهب وراء سور مراكز الإصلاح:

الانعتاق عبر الريشة واللون

لوحات تبحث عن فضاءٍ من الحرية تفتقده، ورسوم بالزيت على القماش تكتسي باللوعة، خطّها نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل ضمن مشروع «النزيل الفنان» الذي تبنته إدارة المراكز بالتعاون مع وزارة الثقافة، وبوشر العمل فيه منذ شهور، حيث شرع النزلاء بالتعبير عن مشاعرهم، وتوقهم للانعتاق عبر الريشة واللون.

الرسومات التي ظلت حبيسة جدران المهاجع وقضبان السجن لزمن، وجدت نافذة عبور لها إلى الخارج، عبر معرض «الفن التشكيلي الأول لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل» الذي افتتحه وزير الثقافة صبري الربيحات في المركز الثقافي الملكي، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2009، وحضره وزير التنمية السياسية موسى المعايطة وجمعٌ من رجال الأمن العام وجمهور من المهتمين.

الخطوة تهدف، بحسب مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل العميد شريف العمري، إلى تغيير نظرة المجتمع التقليدية للسجناء، وتحقيق غايات تتصل بالمحافظة على إنسانية النزيل وكرامته، واستثمار طاقاته الإيجابية من جهة، وتحقق مصلحة المجتمع بأكمله من جهة أخرى. يأتي ذلك في سياق فلسفة تسعى إلى «أنسنة» المراكز، بحسب ما أكده الربيحات خلال كلمته في حفل الافتتاح، تشمل إلى جانب دعم الوزارة للفنون البصرية، دعمَ جميع صنوف الثقافة والإبداع في مركز الإصلاح والتأهيل.

السجل تجولت في المعرض الذي ضمّ أعمالاً لسجناء من كلا الجنسين، وبأحجام متفاوتة، والتقت بـ نور الدين، الفنان الوحيد الحاضر في المعرض، الذي تحدث عن تجربته في الرسم داخل القضبان، وعبّر عن سعادته لتمكّنه من المشاركة في المعرض، قائلاً: «عندما رسمت لوحاتي داخل أروقة المركز، كنت أشعر بعد إنجاز كل لوحة بشيء من الحرية، والآن أحسّ أن حريتي اكتملت، ونظرتي للحياة تجددت».

مفردات التحرر برزت جليّة في الأعمال التي حملت، رغم تواضعها الفني، دلالات إنسانية عميقة، فتكررت أشكال: القضبان الممزقة، الحمائم البيض المحلّقة، الخيول المنطلقة، الشارع الممتد.. إلى جانب لوحات تناولت الطبيعة والأماكن التاريخية في الأردن، مثل البترا ووادي رم، وأخرى استخدمت أسلوب الكولاج لصور الملك عبد اللّه الثاني والملكة رانيا العبد اللّه وأفراد من العائلة المالكة. وهناك من اتّجه نحو تصوير المرأة بتجلّياتها المختلفة، أمّاً وزوجةً وحبيبة، فظهرت المرأة تفتح ذراعيها للنور، وتعددت أشكال حضن الأم، كما ركّزت أعمالٌ عدة على ملامح الطفولة.

المعرض فريد من نوعه في المنطقة العربية، وقد اكتُفي فيه بتثبيت الاسم الأول للنزيل أسفل أعماله. ووُزّع في المعرض كتيّب خُصص جزء منه للنزلاء المشاركين للحديث عن أعمالهم ومشاعرهم.

محمد، أحد نزلاء مركز قفقفا، أكد أن تجربته شكلٌ من أشكال التواصل خارج جدران المركز. يضيف: «هذا يُشعرني أني ما زلت عنصراً من المجتمع». أما النزيلة ثراء، من مركز إصلاح وتأهيل النساء، فعبّرت عن فرحتها بإقامة المعرض الذي يستطيع الناس بواسطته ملامسة حياة النزلاء عبر رسومات فطرية وعفوية. وكتبت النزيلة هناء: «المعرض يُري المجتمع الخارجي ما نملكه من مواهب». ■

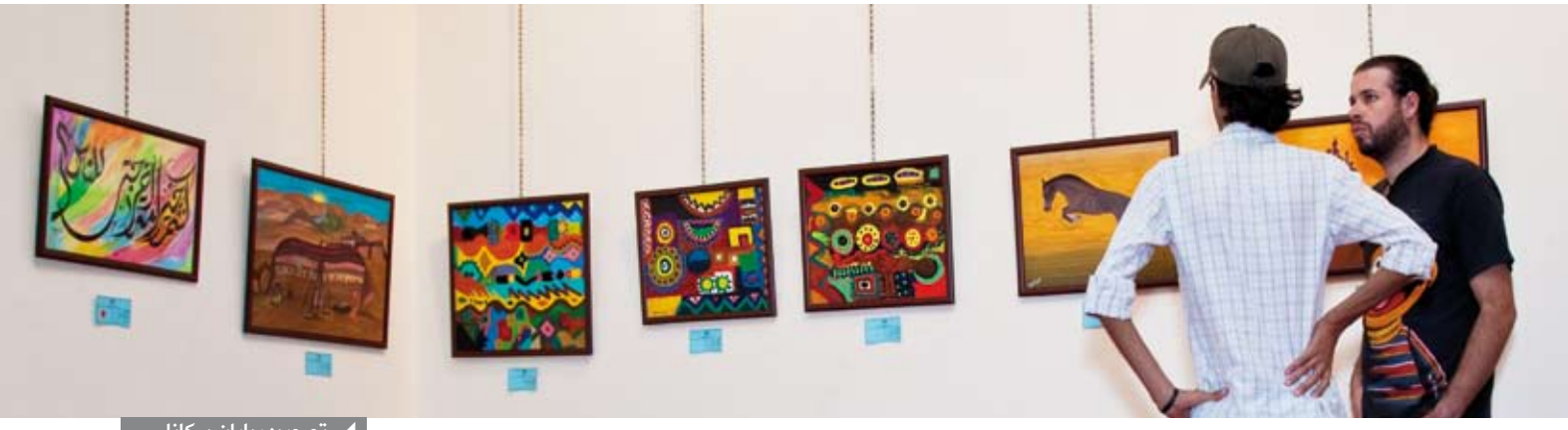

تصوير: برايان سكائل

وادي الحسا:
مغامرة الماء والصخور المعلَّقة

تصوير: أمجد محفوظ

علا الفرواتي

رائـع ومـرعـب. تلك عـبـارة بسيطة يمكن أن تختصر غروباً للشمس خلف جبال تتلون بين الأحمر والأبيض.

هو ببساطة مشهد أسطوري، ترقب فيه اختفاء قرص الشمس، لتودع قيظها الـلاذع، غير أن ذلك يعني، في ما يعنيه، أن الزائر أصبح الآن على مرمى الهجمات من وحـوش ضارية تجوب ليل المنطقة، ومن حشرات وقوارض تصادق العتمة. نهاية رحلة مجموعة من محبي المسير في أوديـة الأردن تمت في وادي الحسا، مجموعة أزعجت تناغم الطبيعة ومعزوفتها اليومية. صخور بيضاء ملساء كرخام بيوت عمان الفارهة كانت ضد أعضاء المجموعة.

رؤية صور وادي الحسا قبيل الرحلة، تشدّ الشوق إليه، في الصور سيل من الماء العذب تحوطه شجيرات القصب، يحنّ عليها فتطول وتترك ظلاً دافئاً فوق الماء، فيما سماء لا تشوبها حتى الغيوم تغلف الأفق جاعلة المشهد أكثر تشويقاً.

في البداية، قال قائدا مجموعة **بروهايكرز**: نهاد الحصري، وأمجد محفوظ، إن المشي في هذا الوادي يجب أن يكون بطريقة «الـبدي»، وهي هنا **Body** أي جسم وليست **Buddy** أي صديق.. يعني أن اثنين يجب أن يتحدا في جسم واحد ليتمكنا من مجابهة سيل الماء الجارف أو صخور الوادي الملساء التي ما فتئت تزداد رخامة وصعوبة.. وجمالاً.

الماء ليس ضد العابرين.. مشينا ونحن نشعر أننا محظوظون كون الصخور لم، وربما لن، تتساقط علينا، وأي زخات ولو بسيطة من المطر تعني خطراً عظيماً.. لكن الحظ لم يكن وحده الذي يحمينا، بل إن جبال «قصيرة» تلقفت هذه الصخور وأمسكتها من الجانبين، واللّه وحده يعلم متى تتغلب الأمطار على هذه الجبال فتسقط الصخور على الأرض.

الحدائق المُعلّقة معلم أساسي للوادي الذي كان حنوناً حتى على شجيرات أبت النزول إلى الأرض والانخراط في حرب البقاء الدائرة عليها.

يستذكر محفوظ أنه في كل مرة يسير فيها في هذا الوادي يراه مختلفاً، الطبيعة هنا شرسة تتغلف بثوب من الجمال الأخاذ، وكلما هطل الغيث أصبحت المياه أكثر بأساً لتثبت أنها ستبقى الحلقة الأقوى ضمن صراع الطبيعة العذراء التي لا تدنسها سوى «طفيليات بشرية» لن تفلح في ترويض الوادي، وهي تدرك أن جل همها هو خروجها منه بسلام».

سيول وادي الحسا حنونة في نهاياتها، لعلها أعطت سكان الطفيلة وغور الصافي والكرك طيبتهم وبأسهم. هي ساخنة في أمكنة وباردة في أخرى. ولعل بأس الوادي وصعوبته هما ما جعلاه معلماً يفصل حضارتين متعاديتين؛ مملكة مؤاب من جهة وأدوم من جهة أخرى.

المؤابيون والأدوميون سبقوا الأنباط والرومان إلى هذه المنطقة، لذا كان التفكير في قدم الوادي عقيماً على مكتشفين أردنيين وأجانب ويهود، ولم يزدهم المشي في الوادي سوى إحباطاً، وبقي غصياً على الاستكشاف الحقيقي، ويخبىء أسرار الحضارتين، خصوصاً الأدومية التي ظلت عصية على سبر أغوارها.

رحلة الشتاء والصيف إلى الوادي ليست ممكنة، فالوقت الأنسب لزيارته إما الخريف أو الربيع، وكلاهما أجمل من الآخر.

جيئة وعودة استغرقت الرحلة أكثر من 14 ساعة، مشينا إليها بشوق وغادرناها بخوف.

وادي الحسا

تبلغ مساحة حوض الوادي نحو 2370 كم2، ويبلغ معدل التصريف السنوي لمياه الوادي 30 مليون متر مكعب في غور الصافي، منها حوالي 25 مليون متر مكعب كجريان دائم. ■

الأدوميون

هم سكان منطقة جنوب وجنوب شرقي البحر الميت القدماء، قطنوها منذ نهاية الألف الثاني قبل الميلاد وتنسبهم المصادر القديمة (التناخ) إلى «أدوم» وهو عيسو ابن اسحاق بن إبراهيم. ومعنى أدوم: الأحمر.

وتاريخ الأدوميين السياسي والحضاري غامض وذلك لقلة الآثار والمصادر الأصلية الموثوقة التي تتحدث عنهم، فقد ورد ذكرهم في النصوص المصرية منذ القرن الثالث عشر قبل الميلاد، لكن غالبية المعلومات عنهم تستقى من تناخ ومن الإشارات الواردة في النصوص الآشورية والكلدانية والكلاسيكية التي تشير إلى صراعات طويلة بينهم وبين العبرانيين، وتعطي معلومات عن رفضهم محاولة موسى عبور أراضيهم إلى فلسطين ما اضطره إلى الالتفاف عليها.

إلا أن الواقع الجغرافي الصحراوي لا يتفق والرواية التوراتية، وليس هناك أي دليل أثري لهذا العبور. وهناك إشارات إلى صراع بينهم وبين المؤابيين. كما يذكر ثمانية من ملوكهم الذين حكموا قبل أن ينشأ أي كيان سياسي للعبرانيين. ■

المؤابيون

جماعة شامية أسست مملكة في المنطقة الممتدة بين وادي الموجب والحسا في الجزء الجنوبي من الأردن. وتقع مملكة مؤاب في شمالي مملكة أدوم. وكانت علاقة المؤابيين باليهود سيئة جداً، فقد خاضوا حروباً معهم يوم أن قدموا لغزو فلسطين. وقد أجبر المؤابيون اليهود على دفع الجزية لهم في عهد الملك المؤابي عجلون. كما أن المؤابيين حاولوا توسيع دائرة سيادتهم جنوبًا فوصلوا معان.

كانت عاصمة المملكة المؤابية ذيبان، وحجر ميشع شاهد تاريخي، وهو موجود في متحف اللوفر بباريس منقوش عليه تاريخ المملكة المؤابية، وقيل إن مدينة الربة التي كانت تسمى مؤاب هي عاصمة المؤابيين.

قبل خروج النبي موسى ببني إسرائيل من مصر بمئات السنين، أي قبل ما يقارب أربعة آلاف سنة، كان في الأردن ثلاث ممالك؛ مملكة العمونيين في عمان ومملكة المؤابيين في الكرك ومملكة الأدوميين في الطفيلة، ويعود نسب المؤابيين والعمونيين إلى العرب الأموريين، أما الأدوميون فيرجع نسبهم إلى العيص بن النبي اسحاق. ■

50 years of Italian design

Since 1959 we've been designing and creating living areas able to express beauty and harmony with a high added value: comfort designed & made in Italy. At our Centro Stile we never stop searching for evolving ideas that are bound to turn a room into your ideal and personal space. Come and uncover the new collection we are now presenting at our Natuzzi Gallery.

elite
Where Quality & Price Meet!

231, Mecca Street
Tel: 06 586 555 7

NATUZZI
It's how you live

مراد بركات: 40 عاماً من النجومية والأضواء

محمد فرواتي

يرتبط اسمه بالعصر الذهبي لكرة السلة الأردنية في ثمانينيات القرن الماضي، وهو الذي حمل، بلا منازع، لقب «عملاق السلة العربية».

مسيرة طويلة أمضاها الكابتن مراد بركات في ملاعب كرة السلة، حقق خلالها ألقاباً عديدة؛ هداف قارة آسيا، أفضل لاعب عربي، أكبر مسجّل بتاريخ كرة السلة العربية وربما العالمية عندما سجّل في مباراة واحدة 105 نقاط.

زيارة بيت بركات تعيد إلى الذهن تاريخ الكابتن الحافل بالإنجازات، فغرفة الاستقبال بطاولاتها وحائطها مزدانة بالكؤوس والميداليات والصور التي تحكي ذكريات «الكابتن» المولود العام 1959 في مسيرته الرياضية الحافلة.

تصوير: برايان سكانل

مشواره ابتدأ في سن العاشرة، وهو على مقاعد الدراسة الابتدائية في مدرسة الأحنف بن قيس في عمان، عندما بدأ يمارس رياضة كرة السلة وكرة الطائرة. في تلك الفترة لعب مع فريق المدرسة، وكان أبرز لاعب في الفريق، ليضيف إليهما كرة اليد بعدئذٍ.

دراسته الثانوية في مدرسة عبد الحميد شرف فتحت له أفقاً جديداً، فقد حاز مع فريق المدرسة بطولة المملكة للمدارس الثانوية بكرة السلة، وكرة اليد، ويذكر من زملائه: ينال قناش الذي كان من أبرز لاعبي الفريق، وبسام خضر اللاعب صاحب الطول الفارع الذي لعب إلى جانبه في صفوف المنتخب الوطني.

تلقّى خلال مسيرته الرياضية عروضاً احترافية من أندية عربية وعالمية

انتقاله إلى كلية عمان للمهن الهندسية **بوليتكنك**، بتخصص في هندسة الميكانيك، لم يثنه عن معشوقته، فقد ظل ممارساً للرياضة بإشراف المعلّق الحالي في قناة **الجزيرة** عثمان القريني.

مسيرته النادوية بدأت بذهابه إلى مركز جبل عمان مع شقيقه الأكبر حسام، لاعب كرة السلة في المركز والمنتخب الوطني آنذاك.

انتقل بركات إلى صفوف فريق نادي الأردن، إذ كان خاله محمد جميل أبو الطيب مديراً للنشاط الرياضي في النادي ومدرباً لفريقَي السلة واليد.

ومع نيل النادي بطولتي الناشئين والشباب العام 1972، صعد بركات إلى صفوف الفريق الأول للنادي، وكان يلعب إلى جانب خاله أبو الطيب وشقيقه حسام وعواد حداد. وبعد عام واحد، انتقل للعب ضمن صفوف الفريق الأول للنادي الأرثوذكسي، وخاض معه بطولات المملكة المختلفة والمباريات الدولية العربية والأجنبية، وحمل شارة الكابتن العام 1985 وبقي يلعب مع فريق الأرثوذكسي 21 عاماً حاز خلالها مع ناديه على لقب بطولة الدوري 19 مرة، وفاز بمركز الوصيف لبطولة الأندية العربية العام 1978، والمركز الرابع على قارة آسيا العام 1989.

انضمامه إلى المنتخب الوطني تم العام 1975، وهو في السادسة عشرة من عمره، وقد اختاره المدرب مانفريد، ليشارك مع المنتخب في فعاليات الدورة العربية التي أقيمت في سورية العام 1976، وظل ضمن صفوف المنتخب طيلة ثمانية عشر عاماً، عندما أعلن اعتزاله اللعب العام 1993.

بطولات عديدة شارك فيها ضمن صفوف المنتخب، وإنجازات كثيرة وألقاب ما زال يفخر بها حتى اليوم: الميدالية البرونزية في بطولة العرب بالسعودية العام 1979، والفضية في البطولة العربية التي أقيمت في الأردن العام 1983.

لكنه يشير إلى أن العام 1985، هو عامه الذهبي في مسيرته الرياضية، ففيه حمل شارة الكابتن عندما حاز مع المنتخب على الميدالية الذهبية في الدورة العربية التي أقيمت في مدينة الدار البيضاء المغربية، وليدخل المنتخب السّلويّ تاريخ الرياضة الأردنية من أوسع أبوابه، فقد كان أول منتخب أردني يفوز بميدالية ذهبية في الدورات العربية بلعبة جماعية.

العام 1986 فاز بركات مع المنتخب بالمركز الرابع في بطولة أمم آسيا. وكرر إنجازاته الرياضية عندما حصل على لقب السيف الذهبي بفوز المنتخب بالمركز الأول ببطولة الجيوش العربية التي أقيمت في إمارة أبو ظبي العام 1987.

العام 1989 فاز مع المنتخب بالميدالية الفضية بدورة الألعاب العربية التي أقيمت في سورية. أما في العام 1992 فقد فاز مع المنتخب الوطني بالميدالية الفضية بعد مباراة تاريخيه في النهائي أمام سورية.

يذكر بركات من زملائه في المنتخب شقيقه: النجم هلال بركات، سمير مرقص، عماد السعيد، يوسف زغلول، مروان معتوق، منتصر أبو الطيب، سمير نصار، وجمال البحيري وهم أعمدة المنتخب الذهبي لسنوات عدة.

بعد مشاركته في بطولة العرب لعب مُحترفاً في صفوف نادي المركزية اللبناني وفاز مع ناديه بالمركز الثاني بالدوري.

مسيرة عقدين كاملين في ملاعب كرة السلة، انتهت بإعلانه اعتزال اللعب العام 1993، إلا أنه لم يترك معشوقته بل واصل مسيرته معها ليصبح مدرباً لناديه الأرثوذكسي حتى العام 1999، وفاز مع ناديه كمدرب ببطولة الدوري سبع مرات، وقد مارس التدريب وهو لاعب عندما تسلّم دفة تدريب منتخب الشباب ومنتخب الآنسات.

تمكن مراد أثناء قيادته لمنتخب الشباب من تحقيق أول إنجاز عالمي لكرة السلة الأردنية عندما تأهل المنتخب الوطني الشاب إلى نهائيات كأس العالم العام 1995 والتي أقيمت في العاصمة اليونانية أثينا.

تسلّم إدارة المنتخب الوطني الذي حقق الميدالية الذهبية في بطولة غرب آسيا العام 2003، أتبعها فوزه بالميدالية الذهبية أيضاً في بطولة الملك عبد اللّه الرابعة التي أقيمت في عمان العام 2004، إضافة إلى تجربة احترافية خارجية عندما قام بتدريب فريق نادي أبناء نيبال اللبناني ثم فريق الأنترانيك.

منذ العام 2003 يعمل مراد مديراً فنياً لنادي زين الأردني بطل المملكة حالياً والذي أشرف على تدريبه لسنتين 2004 - 2005 حقق خلالها زين بطولتي الدوري والكأس.

وبعد مسيرة رياضية تقترب من 40 عاماً، يستذكر مَن يدين لهم بالنجاح، وفي مقدمتهم والده عبد الرزاق الذي شجعه على الرياضة مع والدته، كما يدين بالفضل لشقيقه الأكبر حسام والمدربين سعيد عمر ورزق المصري.

وعاش ضمن عائلة رياضية في مقدمتها خاله محمد جميل أبو الطيب الذي كان من أبرز اللاعبين والإداريين بتاريخ الرياضة الأردنية، إضافة إلى أشقائه الراحل جمال، وحسام، وهلال، ومضر، ونزار، وجميعهم لعبوا ضمن صفوف المنتخبات الوطنية، فضلاً عن عمه محمد سميح بركات، وابن خاله المنتصر أبو الطيب الذي يشرف على تدريب المنتخب الأولمبي حالياً.

أما عائلة مراد الصغيرة حالياً، فتتكون من زوجته رنا الصمادي التي كانت لاعبة كرة السلة، وبناته «ماسا» الطالبة الجامعية وهي ضمن صفوف منتخب الآنسات، و«مرح» وهي عضو منتخب الناشئات، وابنتيه «نتالي» و«جودي» اللتين تمارسان كرة السلة بالمدرسة.

ويصح إطلاق لقب «النجم الشامل» على مراد بركات، فعلاوة على أنه أبرز النجوم بتاريخ كرة السلة الأردنية، فقد مارس لعبة كرة الطائرة وكرة اليد ضمن المنتخب الوطني لمدة عشرة أعوام، كما مارس ألعاب القوى، وتحديداً لعبتي رمي الرمح ودفع الكرة الحديدية، وفاز فيهما ببطولة المملكة مدة سبعة أعوام، كما مارس كرة القدم حين لعب حارساً لمرمى فريق الأرثوذكسي في إحدى بطولات الدوري.

يهوى مراد مشاهدة مباريات كرة السلة وكرة القدم والركض للحفاظ على لياقته، كما يهوى لعبة طاولة الزهر.

أما مثله الأعلى بالرياضة فهو اللاعب الأميركي كريم عبد الجبار، ومعجب أيضاً بمواطنه مايكل جوردان، وفريقه المفضل هو **ليكرز** الأميركي.

وفي كرة القدم يشجّع نادي ريال مدريد الإسباني، ومنتخب البرازيل، ونجمه المفضل اللاعب الفرنسي السابق الجزائري الأصل زين الدين زيدان. أما وجباته المفضلة فهي المشاوي والمنسف.

يعتز بألقاب عديدة توّجت مسيرته الرياضية؛ فوزه بلقب هداف قارة آسيا العام 1986 برصيد 205 نقاط في دورة الألعاب الآسيوية التي أقيمت في كوريا الجنوبية، أفضل لاعب عربي مدة عشرة أعوام حسب اختيار الاتحاد العربي للعبة.

مراد تلقّى خلال مسيرته الرياضية عروضاً احترافية من أندية عربية وعالمية، أبرزها عرض من نادي ريال مدريد، وهو من أقوى الأندية الأوروبية بكرة السلة وكرة القدم، كما تلقى عرضاً آخر من نادي لوس أنجلوس كليبرز وهو من أبرز الأندية الأميركية للمحترفين **N.B.A**.■

المنتخب الوطني

نظام الاحتراف:

هبوط بـ«الباراشوت» على أندية مفلسة

محمد فهد

يحتج رياضيون على نظام الاحتراف الذي أقرّه الاتحاد الأردني لكرة القدم مؤخراً، مؤكدين أنه «هبط على الأندية بـ**الباراشوت**، من دون أن تستشر به»، ومن دون النظر إلى إمكانياتها المالية لمعرفة ما إذا كانت قادرة على تطبيق النظام أم لا.

إداريو فرق أردنية يؤكدون أن الأندية غير مستعدة لتطبيق النظام بالنظر إلى واقعها، متهمين إياه بالتسبب بتراجع مستوى كرة القدم الأردنية على صعيد المنتخب والأندية والجمهور، وبأنه «جعل صناديق الأندية تعيش أزمة مالية خانقة».

ورغم اعترافهم بأن اللاعبين استفادوا من النظام «في ناحيته المالية فقط»، فهم يصرون على أن «مستواهم الفني تراجع كثيراً».

رئيس نادي الجزيرة سمير منصور الذي عاصر الكرة الأردنية منذ العام 1973، أكد أن الكرة الأردنية لم تشهد تراجعاً في تاريخها مثل الذي تعيشه خلال الفترة الحالية.

يتمنى منصور أن «تعود الحياة إلى الدوري من جديد، بعد أن دخل إلى غرفة الإنعاش».

أسباب تراجع المستوى الفني للمنتخب الوطني حالياً يعزوه منصور إلى «المستوى المتواضع لفرق الأندية، ولأننا قمنا بتطبيق الاحتراف بشكل غير صحيح، ولأن القاعدة الرياضية تقول: الأندية القوية تفرخ منتخباً قوياً».

«الاحتراف دخل بيوت الأندية من دون استئذان»، في رأيه، ويضرب مثلاً بناديه الجزيرة «تضررنا كثيراً من تطبيق الاحتراف بهذا الشكل، ليس نحن فقط بل جميع الأندية الأردنية التي تعاني صناديقها من أزمة مالية خانقة».

المشكلة يرى أنها تكمن في أن الأندية طبقت الاحتراف حتى تقوم بتوقيع عقود مع لاعبيها، وإلا فإن الفرصة مفتوحه أمام اللاعبين للذهاب إلى أندية أخرى.

«اللاعب كان ينال مكافأة مالية بسيطة بالمئات، والآن أصبح يتقاضى آلاف عدة»، إضافة إلى مقدم عقد يبلغ عشرات الآلاف من الدنانير في الغالب.

إذا كان على النادي أن يوقع عقوداً مع حوالي خمسة وعشرين لاعباً، فإن النادي يحتاج إلى مئات الآلاف، بحسب منصور، الذي يؤكد أن الأندية الأردنية لا تمتلك مثل هذه المبالغ «ما اضطرها إلى الاستدانة من البنوك، أو رهن بعض العقارات لتسديد مقدم عقود اللاعبين».

مراقبون يلفتون إلى أن تطبيق الاحتراف لم يهبط بالمستوى الفني للفرق والمنتخب فحسب، بل أدى كذلك إلى تراجع الحضور الجماهيري في الملاعب بشكل ملحوظ، ما جعل المباريات في الدوري الممتاز للمحترفين/ المناصير تدور في معظمها من دون الجمهور الذي تعودت على حضوره.

المراقبون يؤشرون على الخلل بتراجع المستوى الفني للكرة الأردنية من خلال المنتخب الوطني الذي يحتل حالياً مركزاً متأخراً بمجموعته في تصفيات أمم آسيا، إضافة إلى خسائره المتلاحقة في المباريات الودية الاستعدادية التي كان آخرها خسارته أمام نظيره الكويتي 2/1، أتبعها بخسارة ثانية أمام منتخب الإمارات 3/1 الشهر الماضي، وليكون موقف المنتخب الوطني حرجاً في اللقاءَين أمام المنتخب الإيراني في تصفيات أمم آسيا اللذين سيقامان هذا الشهر.

إلى ذلك، لم تحتل الأندية الأردنية أي مركز متقدم في البطولات العربية والآسيوية الموسم الماضي، خلافاً للأعوام السابقة، فضلاً عن أن تصنيف المنتخب على قائمة الاتحاد الدولي تراجع بحوالي تسعين مركزاً.

لكن الأمين العام للاتحاد الأردني لكرة القدم خليل السالم، يرى أن على الأندية تطوير نفسها. ويقول إن وجهة نظر الاتحاد هي أن الاحتراف ضروري لتطوير الكرة الأردنية، وهدفاً مرحلياً للوصول بها إلى العالمية.

السالم يؤكد أن الاتحاد يقوم حالياً بتقديم دعم لكل نادٍ من أندية الدوري الممتاز بمبلغ 80 ألف دينار سنوياً للمساهمة بجزء من تكاليف

الاحتراف، إلاّ أنه يؤكد أن من واجب الأندية تطوير مدخولاتها، وتسويق فرقها مثل ما تفعل الأندية العالمية، لافتاً إلى أن «بعض الأندية الأردنية تمكنت من استقطاب دعم مناسب لصناديقها».

تطبيق الاحتراف، بحسب السالم، ما زال في بداياته في الأردن، كاشفاً عن أن الاتحاد توقع أن تكون هناك صعوبات، «لكننا وبمزيد من التعاون بين أسرة الاتحاد والأندية سنقوم بتذليل هذه الصعوبات، ونحن متأكدين أن التجربة ستنجح في النهاية».

السالم المتحمس، والـذي تسلم مهام الأمانة العامة في اتحاد كرة القدم منذ مدة قريبة، يكشف أن «الاتحاد يجري اتصالات مع الدول العربية والصديقة للاستفادة من خبراتها وتجربتها في مجال الاحتراف».

زيارته ضمن الوفد الأردني إلى مقر الاتحاد الدولي لكرة القدم في سويسرا مؤخراً، يراها مفيدة جداً، فالوفد الأردني اجتماعات عدة مع مكتب التطوير في الاتحاد الدولي **فيفا**، وتوصل إلى حضور وفد من هناك إلى الأردن للعمل على مأسسة نظام الاحتراف في اتحاد اللعبة، و«الاستفادة من جهود الخبراء الدوليين لإنجاح هذه التجربة التي هي السبيل الوحيد لمجاراة تطور مستوى كرة القدم في العالم».

كما أكد السالم على أن الاتحاد سيفتح المزيد من قنوات الحوار بينه وبين الأندية الأردنية للعمل معاً كفريق واحد لتطوير اللعبة في البلد، وشدّد السالم على أن الاتحاد سيستمع لوجهة نظر الأندية حول كافة المواضيع، وسيعمل معها كفريق واحد للنهوض بمستوى كرة القدم الأردنية .

النائب السابق لرئيس اتحاد كرة القدم عبد اللطيف التلي، يؤكد أن «تطبيق الاحتراف هو مجاراة للتطور الرياضي في العالم»، مبيناً أن الأمر يعد استثماراً تجارياً على أرض الواقع، كما هو حاصل في الأندية الكبيرة في العالم».

لكنه لا يخفي أن «الاحتراف في الأردن لم يطبق بشكله الصحيح»، ويـقـول: «يجب أن نخضعه للدراسة بشكل أفضل، وأن نستعد لتطبيقه برؤية أشمل»، مؤكداً أن «الاحتراف في حاجة إلى منظومة كاملة محترفة تضم اللاعبين والمدربين والإداريين والبنية التحتية والتسويق والإعـلام»، وهو ما لا يتوافر في الأردن بشكل متكامل حتى اليوم.

«المحترف هو موظف يتقاضى راتباً لقاء عمله»، لافتاً إلى أن تلك الرواتب تختلف من بلد إلى آخر، إذ تصل إلى الملايين في بعض بلدان العالم، إلا أنها لا تقاس بما هو موجود في الأردن.

الأمر، بحسب التلي، عائد إلى أمور عديدة، في مقدمتها الدعم المادي، فهو يرى أنه «إذا أردنا للاحتراف المزيد من النجاح، فيجب تقديم الدعم الحكومي له في البداية حتى تقف الأندية على قدميها لتستطيع بعد ذلك الاعتماد على نفسها بدعم من المؤسسات والشركات المختلفة وليصبح النادي مشروعاً تجارياً».

اللاعب السابق في المنتخب الوطني وفي نـادي الجزيرة بدر إسماعيل، يؤكد «أنـا أؤيد الاحتراف على طول الخط، ولكن ضمن أطر علمية صحيحة ومدروسة».

بدر الذي احترف لاعباً في الأندية القطرية قبل اعتزاله وعمله مـدربـاً، يقول إن تجربة الاحتراف تم تطبيقها في قطر «ولكن مقومات نجاحها موجودة: يوجد لكل نادٍ ستاد خاص به ومقار متكاملة، ودعم لامحدود من الدولة»، وهو ما يرى أنه نجح هناك، فالأندية القطرية تستقطب لاعبين عالميين من دول متقدمة كـرويـا، مثل البرازيل والأرجنتين للعب في صفوفها، إضافة إلـى وضـوح تقدم المنتخب والأندية القطرية بخطوات واسعة على الصعد العربية والآسيوية وحتى العالمية».

بدر يركز على التسويق والدعم الإعلامي الموجود في قطر، ويؤكد أن هناك قناة خاصة تبث مباريات الدوري القطري والعديد من الأحداث الرياضية تحمل اسم قناة الدوري والكأس التي فازت بجائزة أفضل قناة رياضية العام الماضي، إضافة إلى دعم واسع من القطاعات الأهلية.

«كـل الاتـحـادات التي تحب أن تتطور في العالم يجب أن تطبق الاحتراف»، لكن بدر يشدد على أن تطبيقه بشكل صحيح هو مفتاح النجاح لجميع التجارب.

رئيس نادي الجزيرة يقرّ أن «الاحتراف هو السبيل لتطوير مستوى الكرة في الأردن»، لكنه يشدّد على أن «الوقت لم يحن بعد لتطبيقه»، فهو يرى أنه «جاء في فترة الكساد العالمي حيث المؤسسات والشركات نفسها في حاجة للدعم لتستمر مسيرتها، فكيف تدعم الأندية!».

منصور لا يسعه في الوقت الراهن إلا الترحم على رياضة كرة القدم، ويستذكر الوقت الذي كانت فيه هواية، مؤكد أن «الانتماء الآن غير موجود، وبدل أن يكون انتماء اللاعب للنادي، أصبح ينتمي للمادة ولمن يدفع أكثر».

رأيان متعارضان؛ الاتحاد يقرّ أن الاحتراف هو السبيل الوحيد لتطوير رياضة كرة القدم في الأردن، والأندية تعترف بهذا السبيل، لكنها تطلب مهلة من الوقت، من أجل أن تعيد ترتيب أوراقها. ■

◄ زيكو / الفيصلي

◄ فهد العتال / الجزيرة

◄ أحمد كشكش / الوحدات

الموت الرحيم:

هل يمتلك أحدٌ حقَّ إنهاء حياة آخر؟

آمال إرشيد

بدأت أم سمير رحلةَ معاناتها العام 2000، بعد إصابتها بذوبان الغضاريف السفلية في ظهرها التي عولجت بجراحة لتركيب «مسامير في العمود الفقري»، باءت بالفشل، فلجأت إلى مسكّنات الألم وأقسام الطوارئ التي تزورها مرتين أو ثلاث شهرياً. أم سمير سبعينيةٌ طريحة الفراش منذ سنوات، «وصلتْ إلى نقطة اللاعودة في الأمل بالشفاء»، بحسب تعبيرها، ما يجعلها «عصبية ويائسة»، وغير متقبّلة لواقع يجعل مساعدة الآخرين لها ضرورياً لقضاء حوائجها.

تقول الأمُّ لثلاثة أبناء وابنتين جميعهم تزوجوا، وهي تتقلّب على فِراشها الذي أصبح رفيقها الدائم، إن الأوجاع وصلت بها في كثير من الأحيان لـ«الرغبة بالموت»، والتصريح بهذه الرغبة في غير مناسبة.

في حالة أخرى، توفي الأربعيني يحيى يوسف الشعباني بعد أن قبع في وحدة العناية المركّزة بمستشفى البشير لعشرة أيام لإصابته بحادث سير أدى إلى «اختناق الدماغ وموته» بحسب تعبير الأطباء. حالته الصحية التي اعتمدت بشكل شبه كامل على أجهزة إنعاش القلب والتنفس، طرحت تساؤلات ومقترحات متضادّة من أهله: «إزالة الأجهزة وإنهاء معاناته الجسدية، أو تركه على الأجهزة»، وفقاً لعمّه بدر الشعباني، الذي كان من مؤيدي الانتظار إلى أن يحين أَجَلُ ابن أخيه بشكل طبيعي.

اختصاصي الدماغ والأعصاب في «البشير» سعود عجيلات صرّح لـ**السجل** في مكالمة هاتفية، أن مسؤولية الأطباء تحتم إبقاء المريض مربوطاً بأجهزة الإنعاش بسبب «الرفض القانوني لإزالة الأجهزة والأدوية بأي حال من الأحوال».

هذه النماذج وغيرها تمثل قمة جبل مغطّى بالجليد، يخفي عميقاً قصصاً مشابهة يعاني أصحابها من حالات صحية استعصت على الطب فيأس منها، ويأس أصحابها أو ذووهم منها، منتظرين خلاصهم بـ«الموت»، كلّ على طريقته، فإما الصبر والسلوان، أو محاولة تجنّب لحظات الأسى والألم عبر تسريع هذه العملية.

أستاذ الطب الشرعي في الجامعة الأردنية سميح أبو الراغب عرّف «مساعدة الإنسان على التخلص من حياته بالفعل، من خلال القيام بإجراء معين، مثل إعطاء المريض جرعة زائدة، أو منع العلاج اللازم لاستمرارية حياته، أو التحريض بغرض إنهاء معاناة جسدية وآلام مستعصية شديدة»، بـ«القتل أو الموت الرحيم»، أو ما يُعرف بـ«اليوثانيزيا» **euthanasia** ، وهي كلمة يونانية الأصل.

أبو الراغب أوضح أن هذا المصطلح أُلغي منذ سنوات، واستُبدل به مصطلح «الانتحار بمساعدة الطبيب» **physician assisted suicide**، وهو مختلف عن الموت السريري أو الدماغي، وعن الغيبوبة **coma** التي قد تحدث لنقص الأكسجين أو الارتجاج الدماغي أو الصدمة الكهربائية، أو الجلطة القلبية.

الموت الرحيم من وجهة نظر مؤيديه، وسيلةٌ لإنهاء معاناة المريض وأهله والمحيطين. أما معارضوه فيتبنّون موقفاً مضاداً للحق الفردي في الحياة وإنهائها، بحسب أبو الراغب الذي يؤكد أن الدستور الطبي الصادر بموجب قانون الأطباء الأردنيين يحظر إنهاء حياة أي مريض مهما عانى صاحبه من الآلام المبرحة.

القضية الأولى التي طُرحت على الرأي العام والقضاء كانت في الولايات المتحدة الأميركية، وظهرت في نيسان/إبريل 1975. إذ نُقلت كارين آن كوينلان، 22 عاماً، إلى مستشفى **Newton Memorial** في نيو جيرسي بعد تناولها مشروبات روحية ممزوجة بالمهدئات، فوُضعت في وحدة العناية المركّزة، وجرى نقلها لمستشفى آخر بعد تسعة أيام، وهي في «حالة غيبوبة مستمرة لا عودة منها». وبدعم من كاهن الكنيسة الكاثوليكية المعتمدة لديها، طلبت العائلة من الأطباء إزالة الأجهزة عنها، فرُفض الطلب، ما دفعهم إلى اللجوء للقضاء رغبةً في أن تموت ابنتهم بكرامة، وقد حكمت المحكمة لصالحهم. وفعلاً أُزيلت الأجهزة عن كرين، لكن المفارقة أنها ظلت على قيد الحياة مدة تسع سنوات، ما أدى إلى أضرار جسيمة في قشرة الدماغ والمناطق المسؤولة عن الإدراك والوعي، وقد توفيت في حزيران/يونيو 1985.

أستاذ القانون الجنائي في الجامعة الأردنية أحمد هياجنة، أكد لـ **السجل** عدم وجود نص صريح في التشريع والقانون الأردني يجيز أو يحرّم الموت الرحيم بأنواعه، ما يعني التعامل مع هذه الحوادث بوصفها جرائم قتل مقصودة لا يعوَّل على أسبابها، وإن كان الباعث إنسانياً بداعي الرحمة والشفقة أو غيره، أو موافقة المريض وتصريحه بذلك.

هياجنة أكد أن القانون الأردني يعدّ العمل المقترَف في هذا السياق جرماً تجب ملاحقته وإحالة فاعله أمام محكمة الجنايات، موضحاً أن ذلك لم يمنع المحاكم من تطبيق الأسباب التّخفيفية بحق الفاعلين، بسبب «صغر السن مثلاً، أو منح الجاني فرصة لإصلاح نفسه»، وذلك وفق سلطة تقديرية للقاضي بحسب ظروف كل قضية والدوافع النفسية للقتل.

يشير هياجنة إلى المادة 339 من قانون العقوبات الأردنـي التي تنظر فـي الحادثة وآثارهـا وتعاقب كل من ساعد شخصاً على الانتحار بإعطاء شراب أو حبوب أو حقن أو غيرها بالاعتقال المؤقت، فإن نجم عنها إيذاءٌ يعاقَب الفاعل بالسجن من 6 أشهر لسنتين، وإن نجم عنها عجز دائم، يعاقَب بالسجن 3 سنوات كحد أدنى.

الموت الرحيم من وجهة نظر مؤيديه، وسيلةٌ لإنهاء معاناة المريض وأهله والمحيطين

الديانات السماوية، اليهودية والمسيحية والإسلام، اتفقت على أن «قتل النفس حرام»، بوصفها قاعدة عامة مع استثناءات محدودة جداً، وأنّ «الموت الرحيم» مع ما يثيره من جدل لدى الـرأي العام العالمي والطبي والتشريعي القانوني، ما زال يحتاج للبحث والتدقيق من وجهات نظر مختلفة. أما التشريعات العربية والأجنبية فلم تنفِ الفعل الجرمي القائم على إزهاق روح إنسان حيٍ، ولم تُجزْهُ صراحةً، وإن كان الشخص مريضاً ويعاني أوجاعاً وآلاماً غير محتملة، حتى لو كان ذلك بناء على طلبه.

أستاذ الفقه وأصوله في الجامعة الأردنية عباس الباز، أشار إلى موقف الإسلام من هذه القضية بقوله: «يرى الإسـلام الحياة حق من حقوق اللّه تعالى، وعلاماتها وجود الـروح في الإنسان الحي، فاللّه هو الذي خلق الموت والحياة، كما جاء في الآية الثانية من سورة الملك: الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً».

ويضيف أن هذه المسألة طُرحت «كأمر خاص باللّه، يبتلي فيه الإنسان بمرض أو حادث مقدَّر، والغاية منه الابتلاء والامتحان ورفع الدرجات والحط من الخطايا والذنوب»، مبيناً أن تمايز البشر يَظهر في هذه الحالات، فـ«من كان مؤمناً بقضاء اللّه وقـدره يصبر على بلائه، ومن لا يعتقد بقضية البلاء سرعان ما يفكر في طريق التخلص من الألم ليرى في إزهاق روحه راحة من ألمه ويُعدّ آثماً وقاتلاً».

المسيحية واليهودية تحرّمان أيضاً القتل الرحيم أو القتل بـ«دافع الشفقة»، وتَرَيان أن لا شيء يعفي من العقوبة، وأن اللّه يهب الحياة، وهو وحده من يستطيع استردادها، ولا يجوز التأثير فيها أو المساس بها.

الخوري في كنيسة الـروم الأرثوذكس في منطقة الصويفية، إبراهيم دبور، أكد رفض الديانة المسيحية لمفهوم الموت الرحيم بشكل قاطع، مشيراً إلى «عدم أحقية الطب باتخاذ قرار إنهاء حياة الإنسان وأخذ روحه التي وضعها اللّه»، مضيفاً: «الطب استطاع تطبيب 10 في المئة من الحالات الصحية، لذا لا يمتلك سلطة أو أحقية باتخاذ قرارات صحيحة».

يجدر الذكر أن بعض الولايات الشمالية في أستراليا أجازت «الموت الرحيم» العام 1996، ثم تراجعت عن ذلك العام 1998، بعد احتجاج الكنيسة.

الحاخام نعوم زوهـار، أوضـح في مؤتمر الدوحة السادس لحوار الأديان، أيار/مايو 2008، أن الديانة اليهودية لا تختلف عن الديانات الأخرى من حيث نظرتها للموت الرحيم، مشيراً إلى أن الروح الإنسانية مقدسة، لا يجوز التأثير فيها أو المساس بما يضرها، كما جاء في الشرائع اليهودية مع بعض الاستثناءات.

من زاوية قانونية، تتباين المواقف القضائية عربياً إزاء هذه القضية. فالقانون اللبناني اعتمد النص الفرنسي الذي يعاقب مرتكب هذا الفعل بدافع شرط الشفقة والإلحاح بالطلب، بالسجن لعشر سنوات، وكذلك الحال بالنسبة للقانون السوري. أما القانون المصري فلم يرد فيه أي نص بخصوص القتل إشفاقاً، واتخذ القانون الكويتي موقف القانون المصري، لكنه أجاز الامتناع عن إصدار الحكم على المتهم، «إذا رأت المحكمة في أخلاقه أو صفاته أو سنه أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد أنه لن يعود للإجرام».

رغم اختلاف المواقف القضائية دولياً من «الموت الرحيم»، تفرَّدَ قانون الاتحاد السويسري العام 1938 في المادة 114 بمعاقبة هذه الحالة كجريمة عادية، وأجاز بالتالي للطبيب المعالج أن يوفر للمريض الذي يعالجه الوسيلة التي تؤمن له القضاء على حياته، دون أن يقوم الطبيب بإجرائها بذاته عن طريق الحقن مثلاً، كما أجاز القانون في الأورغـواي في أميركا اللاتينية إعفاء فاعل الجريمة من العقوبة المبررة إذا تبين من ظروف القضية ما يُثبت حقيقة أن الفاعل قام بالفعل عن ورع وتقوى. وقضى القانون النرويجي بإمكانية منح أقصى الأسباب التخفيفية.

وسائل الإعـلام تناولت في آب/ أغسطس 2009 لجوء البريطاني الثمانيني إدوارد نورتون، الذي كان يعاني من الصمم والكفاف، مع زوجته الميؤوس من شفائها جوان، 74 عاماً، لمجموعة من الأطباء والممرضين المتخصصين في إنهاء حياة من يعاني مرضاً عضالاً وأمراضاً جسدية ونفسية شديدة في سويسرا، بقصد إنهاء حياتهما. القضية بدت مثيرةً للجدل، بخاصة أنها كشفت عن تزايد عدد الذين يلجأون لهذه المجموعة، إذ بلغ عددهم وفقاً للمحامي الذي أنشأ هذه المجموعة لدويغ وينيللي، 840 حالة منذ تأسيسها العام 1998.

في الوقت نفسه، طالبت البريطانية ديبي بـوردي، 46 عاماً، من النيابة العامة توضيح القوانين الخاصة بعملية «المساعدة على الانتحار» **assisted suicide**، عندما قررت إنهاء حياتها، بعد معاناتها من التصلب العصبي المتعدد **progressive multiple sclerosis**، وهو مرض مناعي يؤثر في قدرة الخلايا العصبية في الدماغ والحبل الشوكي على التواصل بعضها مع بعض، ما يسبب إعاقة جسدية.

من زاوية قانونية، تتباين المواقف القضائية عربياً إزاء هذه القضية

ديبي طالبت بحقها «في الحياة بكرامة»، وبعدم محاكمة زوجها لاحقاً على مساعدتها لإجراء عملية الانتحار، إذ يُعدّ هذا الفعل جرماً يعاقب عليه القانون البريطاني بالسجن مدة تصل إلى 14 عاماً، في حين لا يعاقَب الشخص المقْدم على الانتحار.

القضاء في كلٍّ من إيطاليا والدنمارك وألمانيا يدين «الموت الرحيم»، في حين يجيزه القانون الهولندي سامحاً للمريض الميؤوس من شفائه طلبَ إنهاء حياته بتدخل إيجابي من الطبيب، وتسمح به بعض قوانين الولايات المتحدة، مثل ولاية أروغون منذ العام 1996، مانحةً المريض الحقَّ في عدم إطالة حياته صناعياً بأي وسيلة علاجية، بينما يجيزه القانون الإنجليزي بشروط تضمن عدم وجود لبس في القرار طبياً ونفسياً وإنسانياً.

وسائل الإعلام الغربية تتناقل قضايا «الموت الرحيم» بجرأة وسلاسة أكبر من تلك العربية، إذ يشكل الدين وازعاً ومسيّراً للأمور الحياتية والقانونية في كثير من الأحيان في المجتمع العربي. وهو ما يرى مرضى يصلون إلى مرحلة من اليأس والتخبط، أنه يكبّل حقّهم في إنهاء حياتهم، مطالبين بالسماح لهم للتخلص من حياةٍ يبدون فيها أمواتاً أحياء، وقد تيقّنوا أن مسيرتهم في العطاء انتهت أو تكاد. ■

المؤسسة العامة
للضمان الاجتماعي
Social Security Corporation

مظلة الحماية تكبر...
لتشمل عروس الشمال

في سعيها الدائم لتأمين الحماية والأمان للجميع، ستبدأ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بشمول كافة العاملين في المنشآت التي يعمل بها عامل فأكثر في مدينة إربد اعتباراً من 2009/11/1.

توسعة الشمول ستشمل كافة محافظات المملكة مع نهاية 2011.. والآن في مدينة إربد..

للمزيد من المعلومات اتصل بالنافذة الهاتفية المجانية: 0800 22 025

أو قم بزيارة فرع الضمان في إربد أو أي مكتب بريد فيها

بالتعاون مع

البريد الأردني
Jordan Post

أحمد أبو خليل

ضجيج بيئي

بدأت دوريات وزارة البيئة تحرير مخالفات جديدة تحت اسم «ضجيج بيئي»، وقد سجلت فعلاً مخالفات ضجيج عدة، بعضها بسبب صوت سيارات بيع الغاز.

في الواقع، يختلف تقييمنا لصوت سيارة الغاز إن كان مزعجاً أم مطرباً، بحسب الحالة «الغازية» لكل منا، فعندما نكون بحاجة لأسطوانة غاز، فإن الآذان تشنف والأسماع تصغي ويتم إسكات كل الأصوات الأخرى بما فيها أصوات مطربينا المحبوبين سعياً إلى التقاط صوت سيارة الغاز الذي يبدو في غاية العذوبة، وقد نلوم صاحب السيارة لأنه لا يرفع صوت موسيقاه إلى درجة كافية، وبالتأكيد نلومه إذا مر بسرعة ولم تُتَح لنا فرصة الاستماع بهدوء إلى ذلك الصوت.

بالمناسبة، ما السر في كون معارضي صوت سيارات الغاز من الرجال دون النساء؟

الأمر يجد جزءاً من تفسيره في ما يقوم به العاملون على سيارات الغاز من استفزاز لرجولة الرجال عندما يحمل الواحد منهم أسطوانة أو اثنتين، بل هو يفضّل اثنتين، ويصعد بكل فتوة ورشاقة ثلاثة طوابق أو أربعة، وقد يكون صعود أحد هذه الطوابق عن طريق الخطأ دون أن يبدي تأففاً أو تعباً، ثم يلقيهما من على كتفيه بخفة، وهو يقول ضاحكاً: «فكّرتك ساكن فوق». فيما نقوم نحن بمتابعة المهمة عن طريق «جرجرة» الأسطوانة أو رفعها على مراحل دون تحكم كامل بموقع تنزيلها في كل مرحلة، تحت طائلة هرس أحد الأقدام الصغيرة للأطفال القريبين. يجري ذلك كله في ظل حصار من نظرات «الجهات المعنية»، وهي نظرات يشترك فيها بكثافة الوعي واللاوعي. ■

استحينا من عطوفته

في الأخبار القصيرة أن أميناً عاماً بالوكالة لإحدى الوزارات تم تعيينه عضواً في مجلس إدارة شركة «مياهنا» لأنه كان موجوداً عند عقد الاجتماع الخاص باختيار أعضاء المجلس، فـ«استحى» المجتمعون منه واختاروه.

يُعَدّ هذا تطويراً لمبادئ أردنية في الإدارة منها مبدأ: «الغايب عن العين غايب عن البال»، ومبدأ: «اللي يحضر السوق يتسوق».

اختيار عطوفة الأمين بالوكالة دليل على «كثرة حياء» المعنيين. ■

بريشة الرسام الروماني كونستانتين بافل

رشحة عاطلة

علاج مرضى أنفلونزا الخنازير في بيوتهم يعني المزيد من التطبيع الرسمي والشعبي مع المرض. إنه يعني أن هناك أصنافاً خفيفة وأخرى قوية من هذا المرض «غير اللعين». هذا الإجراء -على المستوى الصحي/ الاجتماعي- سوف يعني اقتراب المرض من وضعية الأنفلونزا العادية التي تختلف من شخص لآخر، وبالفعل يوجد أشخاص «رشحهم عاطل»، «يهد الحيل»، فيما آخرون لا تصيبهم إلا رشحة خفيفة كل سنة، والحمد لله أننا انتهينا من فصل الصيف، حيث كما نعرف جميعاً «رشحة الصيف عاطلة».

لقد استمعنا إلى آراء طبية وعلمية تتحدث عن الخلود إلى النوم كعلاج للمرض الجديد، إنها في ما يبدو النصيحة الاعتيادية نفسها: «اكمر حالك بثلاثة حرامات»، وعليك بالليمون واليانسون.

لقد فشل المرض في إخافة الناس على المستوى الشعبي، ولم يهرع الأهل إلى المدارس لأخذ أولادهم تحت شعار «يلعن أبو المدارس» كما كان يحدث في الماضي عند أية إشاعة عن مرض أو إجراء صحي. ذات يوم في نهاية ستينيات القرن الماضي انتشر خبر يقول: «بدهم يسحبوا دم من أولاد المدارس»، فهاجم الناس المدارس وانتزعوا أولادهم من «براثن» المؤسسات التعليمية.

حتى التطعيم، من حظ الحكومة أن الناس متشككون به. ولم تثبت توقعات الحكومة أنها ستُتَّهم بالتقصير إن لم تحجز كميات كافية منه، إذ لا يبدو الناس مشتاقين لوصول تلك الكميات ولا يسألون عما وصل منها. ولا يأبهون كثيراً بالتصريحات التي تقول إن الدفعة الأولى من الطعومات مخصصة للفئات المختصة بتقديم الخدمات الصحية والإنقاذية والأمنية، ومنذ أيام عندما سمعتْ والدتي ذلك قالت بأسى: «ولْ! مش حرام يجبروهم كلهم على التطعيم؟»■

٣٣٠ مل ٦٠٠ مل

مياه معدنية طبيعية

سما

الحياة في سما

هاتف: ٩٦٢ ٦ ٤٠٥٩٠٩٠+

مركز الخدمة الهاتفية Call Center

شبيك لبيك .. خدماتنا بين إيديك

الخدمات المقدمة من خلال مركز الخدمة الهاتفية :

- اجابة استفساراتكم عن ارصدة وحركات الحسابات، تفاصيل الودائع المربوطة والأقساط المستحقة على القروض.
- اجابة استفساراتكم عن رصيد البطاقة الائتمانية، تفاصيل الدفعة المستحقة والحركات التي تمت بواسطة البطاقة.
- طلب كشف حساب اضافي.
- طلب كشف حساب اضافي للبطاقة الائتمانية.
- طلب اصدار بطاقة صراف آلي وبطاقة ائتمانية .
- ايقاف بطاقة الصراف الآلي و البطاقة الائتمانية.
- طلب دفتر شيكات.
- التحويل بين حسابات العميل للغايات التالية:
تسديد الحساب الجاري المكشوف، تسديد دفعة القرض المستحقة، تسديد الدفعة المستحقة على البطاقة الائتمانية.
- الاشتراك بالخدمات الالكترونية.
- اجابة استفساراتكم عن المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة من بنك الاتحاد.
- اجابة استفساراتكم عن فروعنا واماكن وجود اجهزة الصراف الآلي واوقات الدوام.

أوقات دوام مركز الخدمة الهاتفية يومياً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثالثة والنصف عصراً، ما عدا يومي الجمعة والسبت

بنك الإتحاد
Union Bank
نفتخر بخدمتكم...

5600444

www.unionbankjo.com

عادل المحاميد: مخزن خبرة وثقافة

حسين نشوان

رغم ما بدا من طول الطريق، إلا أن استقبال عادل المحاميد ترك في قلوب ضيوفه من **السّجل** الراحة، وأودعَ فيها السكينة. وفي غرفة متواضعة ببيت صغير على جانب الطريق عند مدخل المدينة، جلسنا إليه، ذلك الشيخ الذي قفز اسمه في الحياة العامة أثناء أحداث معان 2003 وقتَ كان رئيساً للّجنة الشعبية في المدينة. إذ وظّف خبراته ومهاراته ضمن فريقٍ لإخراج معان من أزماتها المتتالية في تعامُل الدولة مع المواطنين.

أبو ياسر المولود العام 1943، يدين إلى بداياته عندما ذهب للدراسة في الشوبك، ويحكي بفخر عن خاله الشهيد منصور كريشان الذي ترك في نفسه الكثير من القيم، كما كان لدراسته الجامعية في دمشق تأثيرٌ في جملة التحولات التي رافقت حياته.

محطته الأولى كانت الشوبك، حين ذهب مع عمه المعلّم أحمد المحاميد، ليتابع الدراسة الابتدائية، وكانت البلدة وقتذاك منفى للحزبيين، زمن كانت التظاهرات تموج ضد حلف بغداد، ومن وقتها وقعَ في قلبه «السخط على ظلم الاستعمار». وفيها، تعرّف إلى معلّمين أثّروا فيه، وأسهموا في صوغ شخصيته: رفقي هلسا وأيوب هلسا (شيوعيان)، عبد السلام حبيبة (بعثي)، ومحمد أبو يوسف (ثلاثتهم اعتُقلوا العام 1955)، ومحمد الجزار.

شارك في التظاهرة التي جرت في الشوبك ضد تمبلر، وخلالها سأل أحدَ المعلّمين عن المقصود بالديمقراطية والدكتاتورية. وبعد أكثر من عقد، قاد تظاهرة على إثر إحراق المسجد الأقصى 1968، انطلقت من مدرسة الصناعة بجبل الحسين إلى مقرّ الحكومة.

محطته الثانية جامعة دمشق، وقتَ لم تكن الجامعة الأردنية قد تأسست بعد. إذ مَنَحَهُ ترتيبه الثاني على المحافظة «بعثةً» لدراسة الجغرافيا، ليقرأ في ما بعد تضاريس التاريخ وتعرّجاته. من المفارقات أنه مالَ في بلد «البعث» للإخوان المسلمين، وعندما عاد إلى الأردن، لم يَرَ في «الجماعة» ما يُرضي طموحه، كما لم يتخذ من «اشتراكية» معلّميه الأوائل مُعتقَداً، ربما لميوله الدينية ولطبيعة حاضنته الاجتماعية.

عاش في دمشق زمن مرحلة الانفصال، وكانت سورية تتهيأ لتحولات عاصفة، وفيها شهدَ «كوهين» معلّقاً بساحة المَرْجة. كانت البلاد تمور بحراك «البعث» والشيوعيين، والإخوان المسلمين، ويقول إنها ازدهرت اقتصادياً بمقدار انفتاحها اجتماعياً، وبعد تسلُّم البعث للسلطة بدأ الانكماش الاقتصادي بسبب «التأميم، وهجرات العقول والأموال»، بحسب تعبيره.

بدأ معلّماً في الزرقاء، ثم في معان، وأُعير بعد ذلك إلى سلطنة عُمان التي شكّلت محطته الثالثة، وكانت ثورة ظفار تنشط في شواهق صلالة، ولأن الألغام زُرعت في كل مكان، فقد كان يتّجه للعمل عبر طائرة صغيرة، برفقة طيار إنجليزي وممرض باكستاني. ويحكي عن تحوُّلات شهدتها عُمان مع مجيء السلطان قابوس، مستدركاً: «قضوا على الثورة بالنقود».

ترأس العام 2003 اللجنةَ الشعبية التي تأسست العام 1989، فأضاف إلى ما يتسم به حكمةً فطرية في القيادة واستيعاب الأحداث. اللجنة «أنقذت البلد (معان) من أزمات كثيرة: أزمة أبو سياف واحتواء السلفيين، اعتصمنا 13 يوماً من أجل المعتقلين العام 2003، حتى أُطلق سراح عدد كبير منهم، واعتصمنا في رئاسة الوزراء حتى أطلقوا 20 معتقلاً، وعرضنا عدداً من المطالب المتعلقة بحال الناس».

أُوقف لساعة واحدة العام 2003، وعندما بُثَّ الخبر على **الجزيرة**، خرجت المدينة «عن بكرة أبيها»، فأُطلق سراحه فوراً.

نجحت اللجنة في إطفاء بؤر كثيرة كان يمكن أن تشتعل، غير أنه لم يُتح لها الاستمرار، إذ وُوجهت بمحاولات لإفشالها، لأن هناك من عَدّ نشاطاتها «محرّضاً على الأحداث»، وتم إنشاء مؤسسات موازية، منها مؤسسة إعمار معان، للتعتيم على اللجنة.

يقول: «أشعر أنني أدّيت رسالتي، لذلك يقابلني الجميع بالود والمحبة. وأكثر ما يُدخل السرور إلى قلبي مساعدة الناس»، وممن درّسوه وتسلّموا مواقع وزارية: أحمد العقايلة وخالد الغزاوي. ومن الطلبة الذين درّسهم يذكر النواب: نايف كريشان، أحمد حامد كريشان، سند النعيمات، عادل إبراهيم الخوالدة (آل خطاب)، ورجال أعمال منهم: فايز وسامي أبو طويلة.

يكاد يفرض على نفسه عزلة، يبدأ يومه بصلاة الفجر، وقراءة القرآن، ثم التوجه إلى مزرعته، وهو يواظب على القيام بالواجبات الاجتماعية.

لا يحمل النقّال، وتضم مكتبته نحو ألف كتاب في المعارف المختلفة، ويحفظ لغيفارا: «الثائر ينبغي أن يكون قديساً».

يقول إن «أزمة الراهن أزمة قيم»، ويهز رأسه بأسى لهول الحقيقة: «معان نُخرت بالمخدرات». هذه المدينة كما يرى «تنطوي على سرّ يحتاج إلى قراءة»، فموقعها يرتبط بأحداث تنطوي على دلالات، مثل قصة فروة الجذامي الذي صُلب على نبع مياه عفرا، ووقوع حادثة التحكيم بين معاوية وعلي، وانطلاق الثورة العباسية منها، وبدء شرارة الثورة العربية الكبرى ومقاومة معان لستة أشهر.

خاله الشهيد منصور كريشان نموذجه في التضحية والإخلاص للوطن وحب المعرفة. يستذكر الكثير من المواقف التي زرعها في عقله وقلبه، ومنها تشجيعه اقتناء الكتب والرحلات والتعامل مع الناس، ويسرد لحظات استشهاده في الباقورة «المحرَّرة» بما تناهى إليه من رفاق خاله في السلاح.

يتمتع بصفات أصيلة وخبرة حياة، تسبقها ابتسامة لا تفارقه وأناة، وترحيب لا ينقطع بالضيف، وكرَم، وفوق ذلك أنه حيي وذو ذاكرة حديدية تحصي الوقائع بالساعة واليوم والشهر والسنة.

في الحياة التي أرادها أن تكون بسيطة وصادقة، يؤمن أبو ياسر بـ«التغيير على مستوى الأمة»، لا بـ«الترقيع»، مستدركاً: «عُرضت عليّ مناصب، ورفضتُها، لأنني أعمل للّه والوطن، وربنا بارَك لي وبأولادي»، خاتماً حديثه بقوله: «لا يأس مع الإيمان». ■